

مقدمة في الحاسبة المالية

دميان
علو



الدار المصرية للنشر والتوزيع والإعلان

مقدمة في
المحاسبة
المالية

مقدمة في المحاسبة المالية

دكتور خليفة علي ضو
أستاذ المحاسبة المشارك
جامعة قارون
شبراخيت - مصر
الاقتصاد والاجتماع
الكويت

دكتور فوزي دميان
أستاذ المحاسبة
جامعة مينيسوتا

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصر - الدار الجماهيرية العربية للكتاب - القاهرة

1977	الطبعة الأولى
1983	الطبعة الثانية
1986	الطبعة الثالثة
مزيدة ومنقحة	الطبعة الرابعة
1990	

5000 نسخة

الكعبة

1990-931

رقم الايداع

دار الكتب الوطنية - بنغازي



حقوق الطبع والاقتباس والترجمة محفوظة للنشر

الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان

مطبعة المساعدة العامة لخدمة الاعمال العامة

ص.ب: 17459 - م.ب.ق (تلقي) 30098 «مطبوعات»

الإهداء

إلى زوجتي
اليفون وحماتي
أصبر لهما وأستجيب لهما المستعدين

مقدمة

لقد تطور علم المحاسبة تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة بشكل لم تستطع المكتبة العربية مجاراته . ولذلك رأينا إعداد هذا الكتاب وفق آخر تطورات هذا العلم وتقديمه للقارئ العربي .

ومن أهم مميزات هذا الكتاب ما يلي :

- 1 - تقديم المحاسبة كنظام للمبيانات هدفه مساعدة متخذي القرارات على اتخاذ قرارات أفضل .
 - 2 - تقديم المحاسبة المالية للطالب ككل ، وليس لمحاسبة المشروعات الفردية فقط .
 - 3 - إعطاء الطالب صورة كاملة عن ناتج النظام المحاسبي (القوائم المالية) أولاً ، ثم بناء نظام القيد المزدوج على أساس معادلات رياضية بسيطة يسهل على الطالب تتبعها ، وبالتالي فهم فلسفة هذا النظام على ضوءها .
 - 4 - التركيز على الجانبين النظري والعملي في تعليم مبادئ علم المحاسبة ، لكي تتعمق الأسس والمبادئ المحاسبية في ذهن الطالب .
 - 5 - تشويق الطالب إلى علم المحاسبة وذلك بإعطائه فكرة عن موضوعات كثيرة ستدرس فيها بعد .
- وقد تمّ في الطبعة الثانية إضافة فصل جديد يتعلق بالالتزامات الطويلة الأجل ، (الفصل الثالث عشر) وفصل آخر جديد يتعلق بالتقارير المالية (الفصل الثامن عشر) ، بالإضافة إلى تمارينات جديدة في جميع فصول الكتاب .
- وتمّ إضافة فصل جديد يتعلق بالأخطاء المحاسبية وتصحيحها (الفصل التاسع عشر) إلى هذا الكتاب في طبعته الرابعة .
- وقد اعتمدنا في إعداد هذا الكتاب على الكثير من المراجع الأجنبية ، والتي

حاولنا الإشارة إليها قدر الإمكان. وفي الوقت الذي صُمم فيه هذا الكتاب ليُدرس في الجامعة، نأمل أن يكون ذا فائدة كبرى لمزاوي مهنة المحاسبة عملياً.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية كتاب «أوراق عمل لحل تمرينات المحاسبة»⁽¹⁾ للدكتور خليفة علي ضو، لما في استخدامه من فائدة للطالب في اختصار الوقت الكثير من حل تمرينات المحاسبة التي احتواها هذا الكتاب وغيره من كتب المحاسبة.

كما أننا نلفت انتباه مقرري هذا الكتاب كمرجع رئيسي إلى كتاب «مقدمة في المحاسبة المالية» دليل الأستاذ⁽²⁾ للمؤلفين، الذي يعتبر خير معين لهم لما احتوى من إجابات لأسئلة وتمرينات كتابنا الذي نقدم.

ولا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأخوة أبو بكر الغول وأحمد موسى صالح وعبد المجيد الصديق وفوزي الأسود ومراجع غيث، المعيدين بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة بجامعة قار يونس، على مساعدتهم القيمة لنا في الإشراف على طباعة وسحب المذكرة الأولى للطبعة الأولى لهذا الكتاب. كما نود أن نشكر الأخوة أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بجامعة قاريونس، الذين قاموا باستخدام هذا الكتاب كمرجع أساسي، والذين أبدوا بعض الملاحظات القيمة التي استفدنا منها في الطبعتين الثانية والثالثة لهذا الكتاب.

ولما كنا نرجو، أخيراً، أن نكون قد قدمنا بمجهودنا المتواضع شيئاً مفيداً للمكتبة العربية يسرُّنا أن نتلقى التصويبات والتعليقات والانتقادات البناءة والمداخلة إلى خدمة العلم، والله ولي التوفيق.

د. خليفة علي ضو
بنغازي في ناصر 1990م

د. فوزي دميان
دولوث في ناصر 1990م

(1) يطلب هذا الكتاب من الناشر.

(2) يطلب هذا الكتاب من المؤلفين.

الفصل الأول

دور المحاسبة في اتخاذ القرارات

اتخاذ القرارات :

يقوم كل فرد في المجتمع باتخاذ العديد من القرارات يومياً . فمثلاً عند قيامك من النوم في الصباح أمامك اختياران : أن تترك الفراش وتذهب الى عملك (تلقي بعض المحاضرات في الجامعة مثلاً) أو أن تستمر في النوم . لكل طريق تختاره مزايا وعيوب . استمرارك في النوم فيه راحة ، لكنه سيفوت عليك فرصة الاستفادة من شرح الاستاذ ومناقشته أما ذهابك الى المحاضرات ، ففيه شيء من التعب بيد أنك ستستفيد حتماً . مهمتك كمتخذ للقرار أن توازن بين مزايا وعيوب كل مسلك وتقرر أيهما تنفذ . على ضوء قرارك هذا ، ستتجشج مشكلات أخرى تحتاج الى اتخاذ قرارات طوال اليوم : كيف تذهب الى الجامعة (سيارتك الخاصة ، الحافلة ، مشياً على الأقدام) ، أي المحاضرات تحضر (بعضها ، كلها ، تجلس للحديث مع زملائك في مقهى الكلية) . دورك في المحاضرة (تستمع فقط ، تستمع وتناقش ، الخ) . . . وهكذا .

كل قرار من هذه القرارات يتكون من الخطوات الآتية :

(1) تحديد المشكلة

ما هو الموضوع أو المشكلة التي تحتاج الى اتخاذ قرار؟ فتحديد المشكلة خطوة بالغة الأهمية لاتخاذ قرار سليم . في مثالنا السابق ، المشكلة كانت الذهاب الى الجامعة أو عدمه . بالنسبة للمستثمرين ، إحدى المشكلات هي كيفية استثمار

رؤوس أموالهم . بالنسبة للدولة ، إحدى المشكلات هي أي المشروعات أفضل بالنسبة للمجتمع .

(2) تحديد السبل أو الاختيارات الممكن اتباعها

هنا يجب النظر الى كافة الاحتمالات والسبل التي يمكن اتباعها لحل المشكلة . هناك خطر عدم التدقيق والتسرع في اتخاذ القرارات دون اعتبار كل الحلول او السبل الممكنة .

فبالنسبة للمستثمرين ، يمكنهم أن يستثمروا أموالهم في مشروعات فردية خاصة او في أسهم أو سندات الشركات الأخرى ، أو في ودائع مصرفية أو حسابات توفير ، الخ ،

بالنسبة للدولة ، هناك مشروعات زراعية وصناعية مختلفة . . . الخ .

(3) تجميع المعلومات اللازمة لتقييم كل الحلول

لاتخاذ قرار سليم ، يجب أن تجمع المعلومات الكافية والمناسبة لدراسة كل حل ومقارنة الحلول المختلفة . هذه المعلومات تختلف من مشكلة الى أخرى ومن وقت الى آخر ، ومن شخص الى آخر .

نظام المحاسبة في الشركة أو الدولة يجب أن يكون قادراً على تزويد متخذي القرارات بكمية من هذه المعلومات مناسبة ، للمساعدة على اتخاذ القرارات السليمة .

غير أن أنظمة المحاسبة التقليدية Conventional Accounting Systems وبكل أسف ، لا تقوم بامداد متخذي القرارات بالكثير من المعلومات الضرورية لمساعدتهم على اتخاذ قراراتهم ، وعلى هؤلاء أن يعتمدوا على قدراتهم الشخصية والمصادر الأخرى لاتخاذ قراراتهم .

(4) مقارنة الحلول المتوفرة واتخاذ القرار

بعد أن تجمع المعلومات عن الحلول المختلفة يجب أن تقارن هذه الحلول لتقدير أيها يحقق أهداف المنشأة بدرجة أكبر ومن ثم يجب اختياره .

والجدير بالذكر في هذا الصدد ، ان اهداف المنشأة ليست ثابتة ، فهي تختلف من منشأة الى اخرى ، ومن أن الى آخر في نفس المنشأة . فحتى بالنسبة للمنشآت الخاصة ، تحقيق أكبر قدر من الأرباح ليس بالضرورة هو الهدف الأكبر أو الوحيد للمنشأة . ارضاء المستهلكين والعمال العاملين ، أو بقاء المنشأة على المدى الطويل ، أو زيادة حجم المنشأة ومن ثم اشباع رغبة الادارة العليا في السيطرة وبسط النفوذ ، قد تكون من بين أهداف المنشأة التي يجب مراعاتها عند اتخاذ القرارات . وبصورة عامة ، أهداف المنشأة في أي وقت هي أهداف الفترة المسيطرة عليها في ذلك الوقت .

(5) تنفيذ القرار

بعد أن تقرر أي الحلول افضل ، يجب اصدار الاوامر بالتنفيذ . فمثلاً اذا قرر المستثمر أن يشتري أسهما عامة في شركة ام الجوابي ، عليه أن يدفع الثمن لمن يريد البيع ، وأن يأخذ هذه الاسهم الى خزانته أو يضعها في مصرفه .

(6) متابعة القرارات

بعد أن يتم تنفيذ القرار ، يجب تجميع المعلومات حول النتائج العملية للقرار . هل كان القرار مربحاً حقاً ؟ هل أدى الى تحقيق أهداف المنشأة كما كان متوقفاً ؟ في هذا المجال تقوم المحاسبة بدور رئيسي وفعال ، خصوصاً فيما يتعلق بالمسائل المالية والتي يمكن قياسها نقداً . والواقع أن نظام المحاسبة التقليدي قائم أساساً لتأدية هذه الخدمة (تقييم القرارات بعد أن تنفذ فعلاً) .

دور المحاسبة

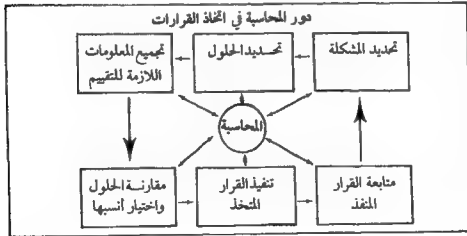
يمكن تعريف المحاسبة بأنها « عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية الى متخذي القرارات لمساعدتهم على اتخاذ قرارات افضل » .

«Accounting is the process of identifying, measuring, and communicating economic information to permit informed judgment

and decisions by users of the information»⁽¹⁾

هذا التعريف الحديث للمحاسبة والذي أصلته جمعية المحاسبة الأميركية قد خرج بالمحاسبة من نظام تقليدي قائم على أساس دراسة القرارات الماضية وقياس نتائجها ، الى نظام قائم على محاولة مساعدة متخذي القرار وامدادهم بملومات تركز حول الحاضر والمستقبل . لا شك ان اعطاء متخذي القرارات فكرة عن نتائج قراراتهم السابقة امر مهم ، غير انه لا يكفي لاتخاذ القرارات . وعلى المحاسبة ان تقوم بمساعدة متخذي القرارات في جميع مراحل اتخاذ القرارات : تحديد المشكلة ، تحديد الحلول الممكنة ، تجميع المعلومات اللازمة للتقييم ، مقارنة الحلول المختلفة واتخاذ القرار ، ثم تنفيذ القرار ومتابعته ، كما هو موضح في شكل 1-1 .

من الواضح ان متخذي القرارات سوف يستمرون في الاعتماد على بعض المصادر الاخرى للمعلومات ، مثل الصحافة ، المؤشرات الاقتصادية ، الخبرات الشخصية ، الخ . الا أن درجة اعتمادهم على مثل هذه المصادر سوف تقل حتما إذا ما طبقنا المفهوم الموسع للمحاسبة .



شكل 1-1

(1) Committee to Prepare a Statement of Basic Accounting Theory, **A Statement of Basic Accounting Theory** (Sarasota, Florida: American Accounting Association, 1966), P. 1.

ويتلخص عمل المحاسبة في الخطوات التالية :

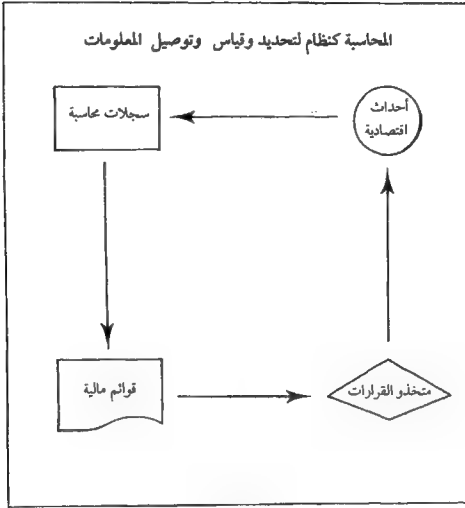
- 1 - تحديد الاحداث والمعلومات التي تتعلق بالمنشأة والتي قد تفيد مستخدمي القوائم المالية (متخذي القرارات) .
- 2 - تسجيل هذه المعلومات في الدفاتر والسجلات (أو في العقول الالكترونية) وفقا لنظام محاسبي معين (القيد المزدوج عادة) .
- 3 - تحليل المعلومات المسجلة وتبويبها واستخراج نتائج عمليات المنشأة واعداد قوائم مالية وتقارير مختلفة .
- 4 - اعطاء هذه التقارير الى متخذي القرارات الذين يستخدمونها في اتخاذ قراراتهم والتي قد يترتب عليها احداث مالية تهم المنشأة ومن ثم يقوم النظام المحاسبي بتسجيلها .

وفي ذلك يقول مونيتز « ان وظيفة المحاسبة :

- 1 - قياس الموارد التي يمتلكها مشروع معين .
- 2 - بيان مطلوبات ومصالح الغير في هذا المشروع .
- 3 - قياس التغيرات في تلك الموارد والمطلوبات ومصالح الغير .
- 4 - ربط تلك التغيرات بفترة زمنية محددة .
- 5 - التعبير عما سبق في صورة نقدية « (2) .

* The function of accounting is (1) to measure the resources held by specific entities; (2) to reflect the claims against and the interests in these entities; (3) to measure the changes in these resources, claims, and interests; (4) to assign the changes to specifiable periods of time,; and (5) to express the foregoing in terms of money as common denominator » (2).

(2) M. Moonitz, **The Basic Postulates of Accounting** . Research Study No. 1 (New York: American Institute of Certified Public Accountant, 1961) P. 23



شكل 2-1

ويوضح شكل 2-1 تجسّياً لهذه الخطوات .

مستخدمو المعلومات المحاسبية The Users of Accounting Information

مهمة المحاسبة هي تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الى متخذتي القرارات . وقبل أن نناقش عمليات التحديد والقياس والتوصيل - وهي موضوع هذا الكتاب - سنناقش بإيجاز طوائف مستخدمي المعلومات المحاسبية وقراراتهم .

1 - أصحاب المشروع Owners

يحتاج أصحاب المشروع الى معلومات تساعد على تقدير مدى نجاح المشروع . ففي الشركات المساهمة مثلاً ، يهتم المساهمون بتقييم كفاءة الادارة في استخدام وحماية أموالهم . وبناء على هذه المعلومات يستطيعون اتخاذ قرار الزيادة ، أو التخفيض ، أو الاحتفاظ باستثماراتهم الحالية في الشركة .

2 - الدائنون Creditors

يحتاج كل من الدائنون الحاليون والمتوقعون الى معلومات محاسبية عن المنشأة لتساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض والبيع على الحساب للمنشأة . فقد يحتاج الامر الى طلب ضمان Security قبل منح القرض .

3 - ادارة المنشأة Managers

تحتاج ادارة المنشأة الى معلومات محاسبية لتساعد على اتخاذ العديد من القرارات . مثل تقييم نتائج عمليات المنشأة ، تحديد حاجة المنشأة من السيولة ، تحديد التوزيعات على المنتجين ، تقرير ما اذا كان من المناسب توسيع نشاط المنشأة ، ... الخ .

4 - المستثمرون المتوقعون Investors

وهم المستثمرون الذين يفكرون في استثمار أموالهم في المنشأة ، عن طريق شراء حصة (اسهم عادة) في رأس المال . وهؤلاء يهمهم مدى نجاح الادارة في الفترات السابقة ، وحجم العائد المتوقع على استثماراتهم في هذه المنشأة .

5 - المستخدمون ونقابات المنتجين Employees

وهؤلاء يحتاجون الى المعلومات المحاسبية التي تساعد في مفاوضاتهم مع الادارة حول تحديد الاجور .

6 - العملاء Customers

ويهتم هؤلاء بمدى امكانية المنشأة في الاستمرار في العمل وتزويدهم بما يحتاجونه . فتدهور المركز المالي للمنشأة ما قد يجعل عملاءها يفكرون في البحث

عن مصدر آخر لمشترياتهم حتى يضمنون استمرار حصولهم على المواد التي يحتاجونها .

7 - أجهزة الدولة Government

تهتم أجهزة الدولة المختلفة بنشاط المنشآت وذلك لأغراض التخطيط الاقتصادي وفرض الضرائب ، وغيرها .

8 - الجمهور العام General Public

وهذه الطائفة تشمل باقي المجموعات التي يمكنها ان تستفيد من المعلومات المحاسبية مثل الخبراء والمستشارين الماليين والاقتصاديين ، والباحثين ، والمؤسسات العامة ، وغيرها .

وعما لا شك فيه أن اختلاف مستخدمي القوائم المالية وعددهم يمثل مشكلة محاسبية . فكل طائفة من هؤلاء المستخدمين قد تعتقد انها تحتاج الى نوع معين من المعلومات . وكذلك فان جميع هذه الطوائف ، عدا الادارة ، تعتبر خارجية بالنسبة للمشروع ومن ثم لا يمكنها الحصول على المعلومات التي تريدها مباشرة من سجلات ودفاتر المنشأة ، وعلى ذلك فلا بد أن يقوم المحاسب بتلخيص عمليات المنشأة وتقديم تقارير عنها لمن يحتاجونها . أما الادارة فهي داخل المشروع وتسيطر عليه ، ومن ثم يمكنها طلب ما تحتاجه من المعلومات . كذلك الأمر بالنسبة لأجهزة الدولة التي يمكنها طلب المعلومات التي تحتاجها في حدود القانون .

وبالنسبة لمستخدمي القوائم المالية الخارجيين تتبع المحاسبة طريقة اعداد قوائم مالية او تقارير عامة تفي بفرض الجميع . غير أن طبيعة هذه التقارير ونوع المعلومات التي يجب ان تدرج فيها لا تزال مجالاً للنقاش في الأدب المحاسبي⁽³⁾ .

ويهدف هذا الكتاب الى شرح المفاهيم والمبادئ المحاسبية ومعالجة وتحليل

(3) راجع في هذا الصدد مقالة الدكتور خليفة علي ضو ، « تحديد المعلومات المنشورة : مشكلة المحاسبة المعاصرة » ، دراسات في الاقتصاد والتجارة ، المجلد 9 ، العدد 2، 1973 ، م ، ص 135-144 .

عمليات المنشأة التي تهم المستخدمين الخارجيين بالدرجة الأولى ، وكيفية اعداد القوائم المالية التي يحتاجونها ، وهذا النوع من المحاسبة يعرف بالمحاسبة المالية .
Financial Accounting

عمليات المحاسبة

كما سبق وان ذكرنا ، تقوم المحاسبة بتحديد وقياس وتوصيل معلومات عن العمليات والأحداث الاقتصادية للمنشأة . ولكي تقوم المحاسبة بهذه العمليات لا بد وأن تكون هناك قواعد ومبادئ وأسس متفق عليها بين المحاسبين ، تثيرهم الطريق وتساعدهم على تأدية أعمالهم . ويشار الى هذه القواعد والمبادئ في الأدب المحاسبي باسم « المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين Generally Accepted Accounting Principles » .

وتجدر الإشارة هنا الى انه رغم شيوع استعمال هذه العبارة (خصوصا في تقارير المراجعين) الا انه هناك خلاف حول مفهومها ومحتوياتها حتى في الدول المتقدمة . وتزداد درجة الوفاق بين المحاسبين عند الكلام عن الخطوط الرئيسية أو المبادئ العامة التي يجب ان تنظم عمليات المحاسبة .
وستتناول فيما يلي عمليات المحاسبة والافتراضات والمبادئ المحاسبية العامة التي يجب أن تحكم كلا منها⁽⁴⁾ :

أ - تحديد المعلومات الاقتصادية

Identification of Economic Information

هناك عدد كبير من المعلومات التي يمكن جمعها واستخدامها في اتخاذ القرارات . والمحاسبة هي أهم مصدر من مصادر المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات . وهناك بعض المصادر الأخرى التي يستفيد منها متخذ القرار ، مثل الصحافة ، المؤشرات الاقتصادية ، والخبرات الشخصية . والمعلومات التي يجب ادخالها ضمن النظام المحاسبي يجب أن تكون مفيدة (مناسبة) وقابلة للقياس الكمي .

(4) Levis D. Mc Cullers and Reimond P. Van Daniker. *Introduction to Financial Accounting* (Los Angeles: Melville Publishing Co., 1975) PP. 9-11 .

1 - مبدأ اختيار المناسب من المعلومات Relevance Principle

حيث أن حجم المعلومات التي يمكن جمعها كبير جداً ، يجب على المحاسب أن يختار تلك المعلومات التي تناسب حاجات المستخدمين المختلفة للمعلومات المحاسبية. وقد يكون هؤلاء المستخدمين أهداف مختلفة ، لذلك على المحاسب أن يلم بنوع القرارات التي ستخذ بناء على المعلومات المحاسبية التي سيزودهم بها.

وحيث أن عدد مستخدمي المعلومات المحاسبية كبير جداً ، وبعضهم قد لا يكون معروفاً وقت تحديد المعلومات ، لا يستطيع المحاسب أن يعد معلومات خاصة لكل منهم على حدة . لذلك على المحاسب أن يدرس الحاجات المختلفة للمستخدمين ويحدد أي المعلومات المشتركة التي تناسبهم وتفيدهم جميعاً .

والمشكلة الرئيسية في تطبيق مبدأ الافادة هو أن المعلومات المفيدة والمناسبة قد تختلف من شخص إلى آخر . وهناك عدة اسئلة يمكن طرحها : مفيدة او مناسبة لمن ؟ ولاي غرض ؟ وعن أي فترة زمنية ؟ وتحديد اختيار المعلومات المحاسبية يقوم المحاسب بدور هام وفعال في عملية اتخاذ القرارات نفسها . وفي تأديته لهذا الدور ، على المحاسب أن يسترشد بالمبادئ الاخلاقية العامة مثل الصلح والحق والعدالة والامانة وهي جميعاً من الاسس التي تقوم عليها مهنة المحاسبة .

2 - مبدأ القابلية للقياس النقدي Quantifiability

بعض المعلومات المفيدة لتخذي القرارات قد لا يمكن قياسها نقداً ، وبصورة عامة ، هذه المعلومات لا تدخل النظام المحاسبي . والقاعدة العامة هي أن المحاسبة تشمل فقط المعلومات التي يمكن قياسها وتحديد قيمتها النقدية . الا أنه يمكن ادخال بعض المعلومات الاخرى كمكمل للمعلومات النقدية .

ب - قياس المعلومات الاقتصادية

Measurement of Economic Information

بعد تحديد المعلومات المناسبة والتي يمكن قياسها ، تأتي عملية القياس نفسها . وعملية المقياس عبارة عن تحديد القيمة الاقتصادية (بالوحدات النقدية السائدة في البلد) للعنصر او للعناصر المراد ادخالها في النظام المحاسبي . فمثلاً

إذا ما اشترت المنشأة عقاراً بمبلغ 5000 د ، ودفعت 100 د رسوماً لتسجيل هذا العقار ، فإننا نقول ان هذا العقار يجب أن يثبت في الدفاتر بمقدار 5100 د . أي أن قيمة هذا العقار بالنسبة للمنشأة عبارة عن 5100 د عند الشراء .

وعند اجراء عملية القياس يجب مراعاة مبدئين : الموضوعية والحياد .

1 - مبدأ الموضوعية Objectivity Principle

ويعني هذا المبدأ ان المعلومات يجب أن تقاس بطريقة تكفل الوصول الى نفس النتائج تقريباً إذا ما قام محاسب آخر ، على نفس المستوى من التدريب والخبرة ، بإعادة عملية القياس . لاحظ اننا قد استخدمنا كلمة « تقريباً » في التعريف السابق ، لأن المحاسبة فن أكثر منها علم .

وعلى ذلك فإن عملية تحديد المعلومات وقياس قيمتها الاقتصادية يخضع للحكم الشخصي للمحاسب الى حد ما . ويعرف هذا المبدأ ايضاً باسم القابلية للاختيار أو التحقق Verifiability .

2 - مبدأ الحياد Neutrality Principle

وهذا يعني ان المعلومات المحاسبية يجب أن لا تكون معدة لخدمة نوع معين من المستخدمين دون غيرهم . أي أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون محايدة وخالية من أي تحيز شخصي .

جـ - توصيل المعلومات الاقتصادية

Communication of Economic Information

بعد تحديد وقياس المعلومات الاقتصادية ، يجب توصيلها الى متخذي القرارات . وعند القيام بعملية التوصيل يجب مراعاة المبادئ التالية :

1 - سهولة الفهم Understandability

لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة ، يجب أن يسهل على متخذي القرارات فهمها . وهذا لا يعني تقديم المعلومات المحاسبية بشكل مبسط جداً تفقد فيه قيمتها ، بل يجب على مستخدمي القوائم المالية أن يلموا ببعض المبادئ الأساسية والمصطلحات الاقتصادية والمحاسبية

2 - الوقتية Timeliness

كلما تم توصيل المعلومات بسرعة وفي الوقت المناسب لمتخذي القرارات ، كلما زاد استخدامهم لهذه المعلومات وتأثروا بها . ومن جهة أخرى ، فإنه كلما تأخر توصيل المعلومات كلما زاد التأكد من صحتها . وعلى ذلك فلا بد من وجود حل وسط ، أي لا بد من التضحية ببعض الدقة في سبيل الحصول على المعلومات في وقت مناسب . وبناء عليه تقدم القوائم المالية دوريا وبانتظام في نهاية كل فترة زمنية تحددها المنشأة .

3 - التوحيد Uniformity

تكون المعلومات المحاسبية أكثر فائدة وأسهل فهمها إذا ما تم قياسها وتوصيلها بشكل موحد نسبيا . غير أن توحيد الأسس والمبادئ المحاسبية من شركة الى أخرى لا يزال مجال جدل ونقاش في أدب المحاسبة .

4 - الثبات Consistency

وهذا يعني استخدام نفس المبادئ والأسس والإجراءات المحاسبية التي سبق استخدامها في الماضي . وبذلك تكون المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة عبر الزمن . غير أن هذا المبدأ لا يمنع التغيير إذا ما كان ضروريا ومفيدا ، على أن يعلم مستخدمو المعلومات بذلك .

لاحظ أن مبدأي التوحيد والثبات يهدفان الى تسهيل مقارنة المعلومات المحاسبية من فترة الى أخرى ومن منشأة الى أخرى .

المجالات المتخصصة للمحاسبة

مع تطور المشروعات واتساع حجمها ، ومع تقدم العلوم والحضارة ، ظهرت فروع متخصصة للمحاسبة ، يهتم كل منها بتأدية معينة . إلا أن جميعها تهدف الى تقديم البيانات لمتخذي القرارات . ومن أهم فروع المحاسبة ما يلي :

(5) انظر في هذا الصدد : Khalifa Ali Dau, «Uniformity Vs. Flexibility: The Accounting Dilemma» *Dilemma in Economics and Business* Vol. X, No. 6, 1974, pp. 9-16 .

1 - المحاسبة المالية Financial Accounting

وهي تهتم بالتواحي المحاسبية العامة للمنشأة ، وتركز على تسجيل معاملات المنشأة مع الغير ، واعداد القوائم المالية للمستخدمين الخارجيين . وهي تستند في عملها على المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تحدد من قبل منظمات المحاسبة او القانون والعرف .

2 - المراجعة Auditing

وهي تتبع فحص السجلات والمستندات المؤيدة للقوائم المالية المنشورة من قبل محاسبين خارجيين ومستقلين عن المنشأة . ويقوم المراجع الخارجي Auditor بعد فحصه لسجلات المنشأة باصدار رأيه حول صدق وصحة القوائم المالية المنشورة في التعبير عن الوضع المالي للمنشأة بشكل يتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما ، في تقرير يرفق مع هذه القوائم . كما تقوم المنشآت الكبيرة باستخدام مراجعين داخليين من موظفي المشروع ، مهمتهم ضبط سير العمليات المحاسبية والادارية في المنشأة وفقا للسياسة المرسومة من قبل الادارة .

3 - محاسبة التكاليف Cost Accounting

وهي تهتم بتحديد ومراقبة تكاليف الانتاج والتوزيع . كما انها تهتم بتحليل بيانات التكاليف ومساعدة الادارة على مراقبة الحاضر والتخطيط للمستقبل ، واتخاذ القرارات المختلفة في هذا الشأن . أي انها تهتم بالماضي والحاضر والمستقبل .

4 - المحاسبة الادارية Management Accounting

ومهمتها استخدام المعلومات الماضية وتقدير المستقبل لمساعدة الادارة على التخطيط واتخاذ القرارات ، وتسيير اعمال المنشأة . وهي تهتم بمساعدة المستويات المختلفة للادارة في تحديد مشكلاتها والبحث عن أنسب الحلول لها . فالمحاسب الاداري قد يساعد المدير المالي للشركة في تخطيط احتياجات المنشأة المالية ومصادر الاموال ، كما انه قد يساعد مدير المبيعات في تحديد اسعار المنتجات الجديدة .

وقد بدأت مكاتب المحاسبين القانونيين (CPAS) Accountants

Certified Public في الولايات المتحدة تقدم هذا النوع من الخدمات الى المنشآت في شكل استشارات ادارية Management Advisory Services .

أما في ليبيا فان نشاط المحاسبين القانونيين في هذا المجال لا يزال محدودا .

من الملاحظ أن المحاسبة الادارية عبارة عن جزء من محاسبة التكاليف ، ذلك لان محاسبة التكاليف تحتوي على جزء من المحاسبة المالية (تحديد تكلفة الصنع والمخزون) بالإضافة الى المحاسبة الادارية .

5 - المحاسبة الضريبية Tax Accounting

وهي تهتم باعداد تقارير الضرائب Tax Returns وادخال الآثار الضريبية في عملية اتخاذ القرارات ، وذلك وفقا للتشريعات الضريبية المعمول بها في البلد . كما تقوم بعملية التخطيط الضرائبي للمشروع Tax Planning .

6 - النظم المحاسبية Accounting Systems

وتهتم بتصميم وتنفيذ الانظمة المحاسبية التي تكفل تسجيلا دقيقا للعمليات الاقتصادية التي تجريها المنشأة ، وإعداداً صادقا للقوائم المالية التي تبين نتيجة اعمال المنشأة . ويدخل ضمن هذا الفرع التعرف على الأجهزة الالكترونية الحديثة وكيفية استخدامها في النظم المحاسبية .

Electronic Data Processing (EDP)

7 - المحاسبة العامة Governmental Accounting

وتهتم بتسجيل عمليات الوحدات السياسية والعامة (الحكومية) في البلد ، ومساعدة ادارة هذه الهيئات على اتخاذ القرارات ومراقبة الإيرادات والمصروفات الخاصة بها . ويلعب هذا النوع دوراً هاماً في الدول النامية حيث تسيطر الدولة على الجزء الأكبر من الاقتصاد القومي ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، وكذلك في الدول التي تعتمد على التخطيط المركزي Central Planning .

8 - المحاسبة الاجتماعية Social Accounting

وهي أحدث فرع للمحاسبة ، ومن ثم فهي لا تزال غامضة المعالم . وهي

تهدف الى قياس التكاليف والاستفادات الاجتماعية Social Costs and Benefits .

فمثلا ، حاول هذا الفرع من المحاسبة قياس الآتي (6) :

(1) افضل استخدام للاموال المخصصة للمواصلات ، لا على أساس تسهيل التنقل فقط ، بل وتهيئة سبل الراحة لافراد المجتمع وسكان المناطق التي تمر بها خطوط المواصلات .

(2) افضل استخدام لاموال الاعانات الاجتماعية Welfare Funds .

(3) استخدام الحدائق والمتنزهات العامة .

(4) تعكير الماء والهواء Water and Air Pollution .

هذا ، وعلى المحاسب أن يلم بجميع هذه الفروع . ليس هذا فحسب ، بل عليه أن يلم بكثير من العلوم الأخرى التي تساعد في تأدية مهمته مثل الاقتصاد والإدارة والرياضة والإحصاء وعلم النفس والقانون والآلات الإلكترونية .

المحاسبة ومسك الدفاتر

مسك الدفاتر Book Keeping هو عملية تسجيل معاملات المنشأة بشكل محدد . ومسك الدفاتر قد يكون مسؤولاً عن التسجيل في جميع دفاتر المنشأة ، أو في جزء منها فقط . ومعظم عمله يعتبر روتينياً متكرراً . وقد كثر استخدام الآلات والعقود الإلكترونية في هذا المجال لتحل محل الإنسان

أما المحاسبة Accounting فهي تهتم أساساً بتصميم النظام المحاسبي واعداد التقارير وشرح المعلومات المستخرجة من الدفاتر للإدارة ومساعدتها على اتخاذ القرارات والتخطيط للمستقبل . ويقوم المحاسب Accountant عادة بتوجيه عمل كتبة الحسابات Book Keepers والإشراف عليهم .

(6) C. Rollin Niswonger and Philip E Fess, *Accounting Principles*, eleventh Edition, (Cincinnati, Ohio: South-Western Publishing Co., 1973) P. 6.

مجال المحاسب

يستطيع المحاسب أن يزاول مهته في أحد الأوجه التالية :

1 - مكتب محاسب قانوني : يقوم المحاسب القانوني بمزاولة مهنة المراجعة والاستشارات الإدارية وإداء الخدمات التي سبق ذكرها ، عن طريق فتح (أو العمل مع) مكتب للمحاسبة العامة .

ويشترط القانون في ليبيا ضرورة الحصول على مؤهل جامعي وخبرة عملية في أعمال المحاسبة في من يتقدمون للإضمار الى نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين كمحاسبين قانونيين يحق لهم فتح مكاتب عامة للمحاسبة والمراجعة في ليبيا⁽⁷⁾ .

2 - المنشآت والشركات العامة والخاصة : ويعمل المحاسب في هذه المنشآت كمحاسب مالي أو إداري ، أو كمراجع داخلي ، أو كخبير في قسم تصميم الأنظمة والعقود الالكترونية .

3 - الخدمة العامة : وتكون وظيفته هنا إما كمحاسب في إحدى الدوائر أو المؤسسات العامة أو الأمانات ، أو كمراجع في ديوان المحاسبة الذي يلعب دوراً هاماً في مساعدة الدولة على مراقبة إيراداتها ومصروفاتها ، وفي تقييم السياسات المالية والاقتصادية للدولة والمشروعات التي تقوم بها⁽⁸⁾ .
تطور مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية

عما لا شك فيه أن مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية قد وصلت الى مستوى عال من التقدم ، لذلك رأينا إعطاء القارئ فكرة عنها .

يشرف على مهنة المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية الجمعيات والهيئات التالية :

(7) أنظر قانون رقم 116 لسنة 1973 م بشأن تنظيم نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين .

(8) أنظر على سبيل المثال التقارير السنوية التي يصدرها ديوان المحاسبة في ليبيا وخصوصاً مجموعة التقارير الصادرة في عام 1973 م .

1 - معهد المحاسبين الامريكي

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA)

يضم المحاسبين المؤهلين للعمل كمراجعين خارجيين . وهو أقوى الجمعيات المحاسبية تأثيراً على مهنة المحاسبة . وقد شكل في الفترة قبل عام 1959 م لجنة الاجراءات المحاسبية التي قامت باصدار بعض النشرات التي تعالج بعض المشكلات المحاسبية . وفي عام 1959 م استبدلت هذه اللجنة بمجلس المبادئ المحاسبية (APB) Accounting Principles Board الذي أصدر ما يزيد عن ثلاثين رأياً ومبدأً Opinions تعالج شتى الموضوعات المحاسبية . وقد كانت هذه الآراء تشكل ما يعرف بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وكان على المحاسبين الالتزام بها . وفي سنة 1973 م استبدل هذا المجلس بهيئة المحاسبة المالية Financial Accounting Foundation (FAF) وذلك بالتعاون مع باقي المنظمات المحاسبية في امريكا . وهي هيئة مستقلة استقلالاً تاماً عن معهد المحاسبين الامريكي . وقد بدأت هذه الهيئة في اصدار توصياتها المحاسبية والتي تعتبر ملزمة للمحاسبين بالذات فيما يتعلق بالقوائم المالية المنشورة في الولايات المتحدة .

2 - مؤسسة الأوراق المالية والتبادل Security and Exchange Commision (SEC)

بعكس المعهد السابق ، تتمتع هذه المؤسسة بسلطة قانونية . ومهمتها تنظيم عملية بورصات الأوراق المالية وتحديد المعلومات التي يجب على الشركات التي تباع اوراقها في البورصات نشرها .

والقانون الامريكي اعطاها السلطة في اصدار مبادئ ومفاهيم محاسبية تتبعها الشركات المساهمة الخاضعة لها . ولكن هذه المؤسسة لم تستعمل هذا الحق حتى الآن بل تركته الى الهيئات المحاسبية الأخرى .

3 - جمعية المحاسبة الامريكية American Accounting Association (AAA)

وقد بدأت في عام 1935 م حيث حلت محل جمعية اساتذة المحاسبة في الجامعات الامريكية التي تأسست عام 1916 م .

وتعنى هذه الجمعية بالبحوث والدراسات وتحاول تطوير مهنة المحاسبة والرقعي بها . وغلب عليها الصبغة الاكاديمية الا ان قراراتها غير ملزمة لمهنة المحاسبة بأمريكا .

4 - الجمعية الوطنية للمحاسبين National Association of Accountants (NAA)

تتكون من محاسبي التكاليف في الصناعات المختلفة . وتهتم أساسا بمواضيع التكاليف والمحاسبة الادارية . وقد بدأت منذ سنة 1973 م في اجراء امتحانات واصدار شهادات محاسب اداري مؤهل Certified Management Accountant (CMA) وذلك تمييزا لمحاسبي التكاليف ومحاسبة لشهادة « محاسب عمومي مؤهل Certified Public Accountant (CPA) » التي يصدرها المعهد الامريكي للمحاسبين المؤهلين .

تطور مهنة المحاسبة في ليبيا

ان مهنة المحاسبة في ليبيا لا تزال في دور النمو ، ولم تكتمل ملاحظها بعد . وقد كانت وزارة الخزانة تتولى الاشراف عليها واصدار رخص مزاولة المهنة في ليبيا . الا أنه صدر قانون 116 لسنة 1973 ينظم المهنة في شكل نقابة للمحاسبين .

وفما يتعلق بالمبادئ والاصول المحاسبية يكاد يكون الامر متروكا لرغبة الادارة والمحاسبين ، اللهم الا بعض النصوص في القانون التجاري وقوانين الشركات والضمان الاجتماعي والعمل والضرائب . لذلك فانه من الصعب جدا مقارنة القوائم المالية للشركات والمنشآت في ليبيا مع غيرها من الشركات والمنشآت والتي تعد قوائمها المالية كما تشاء . ليس هذا فقط بل ان الوعي المحاسبي قليل أيضا . وان الواجب يحتم على نقابة المحاسبين ان ترسي دعائم هذه المهنة وتنظيمها بشكل دقيق وسريع .

أسئلة وتمارين

أسئلة

1-1. (أ) هناك نوعان من المعلومات التي يمكن تقديمها الى متخذ القرارات ما هما ؟

(ب) أيهما أكثر تسهيلا لعملية اتخاذ القرارات ؟ ولماذا ؟

2-1. ما هي خطوات اتخاذ القرارات ؟ طبقها على مثال من عندك .

3-1. حدد مستخدمي القوائم المالية .

4-1. عرف المحاسبة ، وبين دورها في اتخاذ القرارات .

5-1. ما هي المعايير والمبادئ التي يجب مراعاتها عند :

(1) تحديد المعلومات المحاسبية .

(2) قياس المعلومات المحاسبية .

(3) توصيل المعلومات المحاسبية .

تمارين

6-1. نسق بين مستخدمي المعلومات المحاسبية المذكورين فيما بعد ، وبين المعلومات والقرارات المذكورة بوضع الحرف المناسب (من أ الى ن) في الفرع المناسب .

(أ) أصحاب المشروع - (ب) الدائنون - (ج) الادارة - (د) المساهمون المتوقعون - (هـ) المستخدمون - (و) العملاء - (ن) الدولة .

(1) مراجعة اقرارات الضرائب وتقدير الضرائب التي يجب دفعها .

(2) تقييم كفاءة الادارة في ادارة اموال المنشأة في الماضي .

(3) توقعات الاجور ومفاوضاتها .

(4) تقييم كفاءة الادارة في حماية واستخدام الاموال .

(5) تحديد مدى امكانية استمرار المشروع .

(6) الحاجة الى المعلومات الضرورية لاداء مهامها القانونية .

(7) تقرير مدى نجاح المشروع .

- (8) القرارات المتعلقة بتضييق او توسيع حجم المشروع .
(9) تقدير احتمال دفع المنشأة لديونها عند استحقاقها .
(10) تقدير حاجة المنشأة النقدية (السيولة) .
- 7-1 لنفرض انك عينت مديرا لاحد المصانع الكبيرة . ما هي المعلومات التي تتوقع ان يزودك بها قسم المحاسبة فيما يتعلق بالمواضيع الآتية :
- (1) المبيعات
 - (2) تكاليف الصنع
 - (3) المركز النقدي (السيولة)
 - (4) المخازن
 - (5) المبالغ التي للمنشأة لدى العملاء (المدينين)
 - (6) المبالغ التي للغير لدى المنشأة (الدائنين) .

الفصل الثاني
القوائم المالية عرض مختصر

القوائم المالية هي النتائج النهائي للمحاسبة المالية ، وهي وسيلة توصيل المعلومات التي حددت وسجلت وفقا للمعايير التي ذكرت في الفصل الأول .
وستقدم في هذا الفصل عرضا مبسطا للقوائم المالية الرئيسية ، على أن تؤجل الكلام عن قائمة التغير في المركز المالي والملحقات الى ما بعد . وعلى القارئ ان يهتم بالمصطلحات المحاسبية التي ستقدم في هذا الفصل والفصول التي تليه .

الميزانية (أو قائمة المركز المالي) Balance Sheet

الميزانية قائمة تبين المركز المالي للمنشأة في تاريخ معين . ويمكن تشبيهها بصورة للمنشأة في لحظة معينة . وللميزانية جانبان متساويان ، احدهما يظهر اصول المنشأة والآخر يظهر خصومها . ومن هنا نشأت المعادلة المحاسبية الاساسية :

أصول = خصوم

ويشمل جانب الاصول Assets النقدية والبضائع والآلات والعقارات التي تمتلكها المنشأة ، وحقوق المنشأة على الغير (المدينين او حسابات تحت التحصيل) . والاصل Economic Resources عبارة عن عنصر ذي قيمة اقتصادية متوقعة تمتلكه المنشأة .

أما الخصوم Equities فهي الحقوق المختلفة تجاه الاصول ، متمثلة في حقوق اصحاب المشروع والتزامات المشروع Economic Obligations وهي تظهر مصادر الأصول . فمثلا يقوم أصحاب المنشأة باستثمار أموالهم كإسـمـال

للمنشأة ، كما أن الدائنين يقرضون اموالهم للمنشأة على أن ترد لها في وقت قريب . ونظرا لاختلاف طبيعة حقوق أصحاب المنشأة عن حقوق الدائنين ، فان جانب الخصوم يقسم الى جزئين : حقوق أصحاب المنشأة (أو رأس المال) + حقوق الدائنين (أو الالتزامات) . وعلى ذلك فان المعادلة السابقة يمكن كتابتها كما يلي :

$$\begin{aligned} \text{الاصول} &= \text{الالتزامات} + \text{رأس المال} . \\ \text{Capital} + \text{Liabilities} &= \text{Assets} . \end{aligned}$$

هذا وسنعود الى هذه المعادلة في الفصل الثالث . ويمثل شكل (1-2) نموذجاً لقائمة المركز المالي لاحدى المنشآت في صورة مقارنة . وعند اعداد ميزانية احدى المنشآت يجب ان ننظر الى هذه المنشأة على انها وحدة اعتبارية مستقلة ، لها حقوق وعليها التزامات ، وذلك تمييزاً لها عن باقي المنشآت وعن أصحابها ايضاً . وهذا هو فرض الشخصية المعنوية للمنشأة Business Entity Assumption المعمول به في المحاسبة ، وهذا معناه ان المشروع له ذمة مالية مستقلة عن أصحابه ، أي أن له شخصية قائمة بذاتها كالشخص الطبيعي .

لاحظ ايضاً ان وحدة القياس في القوائم المالية هي عملة البلد - الدينار الليبي . وعلى ذلك فان جميع الاصول والخصوم يعبر عنها بوحدات نقدية (دينارات) .

شكل 1-2

اسم الشركة : منشأة الأمل
 اسم القائمة : قائمة المركز المالي
 التاريخ : في 31-12-1984 م
 مع أرقام 1983 للمقارنة
 (بـآلاف الدينارات)

1983 م	1984 م	أصول
		<u>أصول متداولة :</u>
50	70	نقدية
		أوراق مالية قابلة للتسويق
		بسهولة ، بسعر التكلفة
75	30	(سعر السوق : 35 في عام 1984 ، 80 في عام 1983)
		تحت التحصيل :
215	200	حسابات تحت التحصيل
		يطرح خصص الديون
200 <u>15</u>	190 <u>10</u>	المشكوك فيها
5	10	أوراق تحت التحصيل
<u>220</u>	<u>230</u>	بضاعة بالمخازن
<u>550</u>	<u>530</u>	مجموع الاصول المتداولة
		<u>استثمارات :</u>
25	-	ارض مملوكة للاستعمال في المستقبل
		استثمارات في اوراق مالية طويلة الاجل
<u>50</u>	<u>50</u>	(بسعر التكلفة)
<u>75</u>	<u>50</u>	مجموع الاستثمارات

1983 م	1984 م	أصول
		أصول ثابتة :
50	75	أرض
350	410	مباني
300 50	350 60	يطرح : مجمع الاستهلاك
300	400	آلات ومعدات
250 50	325 75	يطرح : مجمع الاستهلاك
600	750	مجموع الأصول الثابتة
		أصول غير ملموسة :
25	20 (علامات مسجلة)	حقوق المصنع
1250	1350	مجموع الأصول
		المقصوم
		التزامات قصيرة الأجل
150	160	حسابات تحت الدفع
20	40	أوراق تحت الدفع
20	30	ضرائب تحت الدفع
10	20	عمولات مستحقة
200	250	مجموع التزامات قصيرة الأجل
		التزامات طويلة الأجل :
450	450	سندات تحت الدفع
650	700	مجموع الالتزامات
		حقوق أصحاب المنشأة :

أسهم عامة (قيمة اسمية 10 د ،

مصرح به 50 000 سها ، أصلر

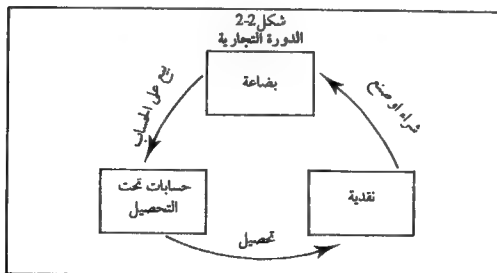
400	400	منها 40 000 سهم)
<u>200</u>	<u>250</u>	ارباح معجزة
600	650	مجموع حقوق اصحاب المشروع
<u>1250</u>	<u>1350</u>	مجموع المحصوم

رأس المال العامل Working Capital

كلمة « رأسال » في المحاسبة تعني المبلغ الذي خصصه أصحاب المشروع للاستثمار في هذا المشروع . أما « رأس المال العامل » فهو الفرق بين الاصول المتداولة والالتزامات قصيرة الأجل (أو المتداولة) . فما هي الاصول المتداولة ؟ وما هي الالتزامات المتداولة ؟

الاصول المتداولة Current Assets

هي الاصول التي مستحول الى نقدية خلال الدورة التجارية او سنة ، أيها اطول . والدورة التجارية هي الوقت اللازم لدوران النقود دورة كاملة (من نقدية الى بضاعة الى حسابات تحت التحصيل الى نقدية مرة اخرى) ، كما في شكل 2-2



وترتب الاصول المتداولة في الميزانية حسب سيولتها (قريبا من مرحلة النقدية) ، الاكثر سيولة اولا ، ثم الأقل ، وهكذا .

وكما هو مبين في شكل 1-2 ، تشمل الأصول المتداولة ما يلي :

النقدية Cash

تشمل النقود الموجودة فعلا في خزانة المنشأة وتلك المودعة في حسابات جارية لدى المصارف .

الأوراق المالية القابلة للتسويق Marketable Securities

تمثل استثمارات المنشأة للنقدية الزائدة عن حاجتها في الأوراق المالية لمنشآت أخرى ، او للحكومة . وهذه الاستثمارات تدر على المنشأة بعض الأرباح والفوائد ، كما انه يمكن التخلص منها بسهولة عند الحاجة الى النقدية . وتظهر هذه الاستثمارات في الميزانية بسعر التكلفة (ما دفعته المنشأة فعلا عند شرائها لهذه الأوراق) او السوق (سعر الأوراق المالية يوم اعداد الميزانية) ، أيهما أقل .

الحسابات تحت التحصيل Accounts Receivable

المبيعات على الحساب للعملاء والتي لم تسدد بعد . وحيث ان معظم المنشآت التي تباع على الحساب تعاني من مشكلة عدم قيام بعض العملاء بدفع كل او بعض مما عليهم ، فانه من الواجب تقدير ذلك المبلغ الذي يحتمل عدم تحصيله من بين الحسابات تحت التحصيل ، وطرحه من الرقم الاجمالي للحسابات تحت التحصيل (المدينين) كما هو موضح في شكل (1-2) . وسوف نرى فيما بعد كيف يمكن تقدير هذا المبلغ . ويعتبر هذا الاجراء تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر Conservation في المحاسبة .

الأوراق تحت التحصيل Notes Receivable

الديون التي للمنشأة على الغير والمثبتة بأوراق قانونية ، مثل الكمبيالات والسندات الاذنية . وتعرف هذه الأوراق ايضا باسم « اوراق القبض » . وهي تمثل تعهداً من العملاء بدفع مبالغ معينة في تاريخ محدد للمنشأة .

Inventories البضاعة بالمخزن

العناصر والمواد الموجودة بالمخزن بقصد بيعها ، والتي تتعامل فيها المنشأة عادة ، في تاريخ عمل الميزانية . ويتكون المخزون بالنسبة لمنشأة صناعية من مواد اولية وبضاعة نصف مصنوعة (تحت التشغيل) وبضاعة جاهزة . أما مخزون المنشآت التجارية فهو يتكون من بضاعة جاهزة فقط .

Current Liabilities (أو الالتزامات قصيرة الاجل)

الالتزامات (او الديون) التي يجب على المنشأة دفعها من الاصول المتداولة وفي خلال سنة من تاريخ الميزانية . أي أنه حتى ولو كانت هذه الديون غير مستحقة الدفع في تاريخ الميزانية ، الا انها تستحق خلال السنة المقبلة . وغالباً ما تستخدم الاصول المتداولة لسداد الالتزامات المتداولة ، لذلك فان الترابط بينهما وثيق .

ويجب ترتيب الالتزامات المتداولة حسب قرب تاريخ استحقاقها ، على أن يبدأ بالاقرب . وتشمل الالتزامات المتداولة ، كما هو موضح في شكل 1-2 ، ما يلي :

Accounts Payable حسابات تحت الدفع

الديون التي على المنشأة للموردين الذين اشترت منهم بضائعها على الحساب .

Notes Payable أوراق تحت الدفع

الأوراق القانونية التي تتعهد فيها المنشأة رسمياً بدفع مبالغ معينة في تواريخ محددة .

Tax Payable ضرائب تحت الدفع

الضرائب التي يجب على المنشأة دفعها للدولة ، مثل ضريبة الارباح التجارية والصناعية .

عمولات تحت الدفع Commissions Payable

المبالغ التي يتوجب على المنشأة دفعها نظير بعض الخدمات التي سبق وأن تلقتها ، مثل عمولة البيع (وهي نسبة معينة من المبيعات تدفع لموظفي البيع نظير قيامهم بمساعدة المنشأة في بيع بضاعتها) .

تقييم المركز المالي لمنشأة الأمل في المدى القصير

بمقارنة الاصول المتداولة بالالتزامات المتداولة ، يمكن تحديد قدرة المنشأة على دفع التزاماتها قصيرة الأجل . ويمكن اجراء المقارنة كما يلي :

1 - رأس المال العامل : وهو الفرق بين الاصول المتداولة والالتزامات المتداولة .

1984 م	1983 م
اصول متداولة	530 000 د
يطرح : التزامات متداولة	250 000 د
رأس المال العامل	280 000 د

لاحظ أن رأس المال العامل قد نقص بمقدار 70000 د في سنة 1984 م عما كان عليه في سنة 1983 م . وهذا يدل على أن مقدرة المنشأة على مواجهة ديونها قصيرة الاجل قد قلت .

2 - النسبة المتداولة Current Ratio

النسبة المتداولة = $\frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الالتزامات المتداولة}}$

$$2.75 = \frac{550000}{200000} = \text{النسبة المتداولة لسنة 1983 م}$$

$$2.12 = \frac{530000}{250000} = \text{النسبة المتداولة لسنة 1984 م}$$

لاحظ أن النسبة المتداولة قد انخفضت في سنة 1984 م عما كانت عليه في سنة 1983 م بمقدار 0.63 ، غير أنها لا تزال معقولة (القاعدة العامة هي ان أية نسبة متداولة اكثر من 1:2 تعتبر معقولة) .

والمهم في هذه الحالة هو الاتجاه المبطون لهذه النسبة ، وهو أمر غير مرغوب فيه .

الاستثمارات Investments

ويشمل هذا البند الأصول التي لا يتوقع تحويلها الى نقدية خلال السنة المقبلة والتي لا تستخدم في اعمال الانتاج الرئيسية للمنشأة . وتقطن هذه الأصول لعدة اغراض منها :

1 - الاحتفاظ بها حين الحاجة اليها في المستقبل ، وهذا ما حدث بالنسبة للأرض في منشأة الأمل اذ كانت تمتلك هذه المنشأة ارضا للاستثمار في سنة 1983 م بمبلغ 25000 د ، ثم قررت بناء مصنع عليها في سنة 1984 م ، وبذلك تحولت هذه الأرض الى أصل ثابت (أنظر تعريف الأصل الثابت فيما بعد) .

2- تحقيق ارباح وفوائد للشركة ، عن طريق استثمار الأموال في الأوراق المالية للشركات الأخرى .

3 - تحقيق السيطرة على بعض الشركات الأخرى ، وذلك باقتناء جزء من أوراقها المالية التي تكفل لها حق الاشتراك في ادارتها ورسم سياستها . وتظهر هذه الأصول في الميزانية بسعر التكلفة - أي ما تكبدته المنشأة فعلا في سبيل الحصول عليها - بغض النظر عن قيمتها الحالية .

الأصول الثابتة Fixed Assets

الأصول التي تستخدم في عمليات المنشأة الانتاجية ، مثل المباني ، والأراضي والآلات والمعدات وغيرها ، ولا تنوي المنشأة بيعها ، وهي تشمل :

الأراضي Land

الأراضي المستغلة في البناء والمخازن وغيرها . اما الأراضي غير المستغلة في الانتاج ، فهي تصنف كاستثمارات ، كما رأينا سابقا .

المباني Buildings

المباني المستغلة في عمليات المنشأة ، مثل مباني مكاتب المنشأة والمصنع

والمخازن ، وغيرها . ويظهر هذا الأصل (شأنه في ذلك شأن باقي الأصول غير المتداولة) بسعر التكلفة ، مطروحا منه نصيب السنوات السابقة من تكلفته (مجمع الاستهلاك Accumulated Depreciation) والذي سيناقش بالتفصيل في فصل لاحق .

Machinery and Equipment آلات ومعدات

الآلات والأجهزة التي تستخدم في الانتاج والمكاتب . وظهر في الميزانية بسعر التكلفة ناقصا مجموع الاستهلاك عن المدد الماضية . ويمكن ادخال الاثاث تحت هذا البند ، او يفرد له بند خاص .

Intangible Assets أصول غير ملموسة

الأصول المعنوية التي ليس لها وجود جسمي (لا نستطيع رؤيتها) Physical Existence ، مثل حقوق الصنع ، وحقوق الطبع ، وحقوق الاختراع وشهرة المحل . ويجب أن تظهر في الميزانية بسعر التكلفة ناقصا نصيب المدد السابقة (الاستهلاك Amortization) .

Equities الخصوم

ناقشنا في الجزء السابق جانب الأصول في الميزانية ، وبيننا أن الأصول عبارة عن عناصر لها قيمة اقتصادية متوقعة ستعود بالفائدة على المنشأة في المستقبل .

أما جانب الخصوم فهو يظهر مصادر هذه الأصول ، أي من أين جاءت الأموال التي انفتحت في الحصول على هذه الأصول . ويقسم جانب الخصوم الى قسمين رئيسيين : الالتزامات وحقوق اصحاب المنشأة ، وذلك لتمييز الأموال التي حصلت عليها المنشأة من الدائنين عن تلك التي ساهم بها اصحاب المشروع .

Liabilities الالتزامات

الأموال التي حصلت عليها المنشأة من الغير ويتوجب عليها دفعها اليهم في المستقبل . وذلك الجزء من الالتزامات التي يتوجب على المنشأة دفعه خلال سنة

من تاريخ الميزانية يعرف بالالتزامات قصيرة الأجل ، كما سبق ذكره . أما الالتزامات التي تستحق بعد أكثر من سنة فتعرف بالالتزامات طويلة الأجل .
Long-term Liabilities

ومن الأمثلة على الالتزامات طويلة الأجل سندات تحت الدفع Bonds Payable والقروض طويلة الأجل برهن . والسندات عبارة عن أوراق مالية تمثل صكاً بالدين تتعهد فيه المنشأة بدفع مبلغ معين في تاريخ معين مقابل كل صك ، مع قائمة سنوية محددة . وعادة ما تكون هذه السندات لمدة طويلة ، من 15 إلى 20 سنة .

حقوق أصحاب المنشأة Owner's Equity

وتمثل الأموال التي ساهم بها ملاك المنشأة فيها . ويختلف تقسيم هذا الجزء من الميزانية حسب نوع المنشأة : منشأة فردية (مالك واحد) ، شركة أفراد (شركاء) ، وشركة مساهمة (عدد كبير من المساهمين) . ففي المنشأة الفردية ، يكون هناك بند واحد ويسمى « رأس المال » . وفي شركات الأشخاص يقسم هذا الجزء الى بنود بعدد الشركاء ، تبين مساهمة الشركاء في الشركة ، كل على حدة (بند لكل شريك) .

أما في الشركات المساهمة فإن هذا الجزء يقسم إلى :

1 - رأس المال المدفوع Paid Capital ، ويكون عادة في شكل أسهم عادية او ممتازة ، وتظهر بالقيمة التي حصلتها الشركة فعلاً من وراء بيعها لهذه الأسهم .

2 - الأرباح المحجوزة Retained earnings ، هي الأرباح التي حققتها الشركة في المدد السابقة ولم تقسم بتوزيعها على المساهمين في شكل توزيعات Dividends .

ويتم كل من الدائنين وأصحاب المشروع بمدى اعتماد المنشأة على أموال كل منهما ، وتقاس قدرة المنشأة على سداد ديونها بنسبة الالتزامات الى حقوق أصحاب المشروع :

نسبة الديون = $\frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{حقوق أصحاب المشروع}}$

وبالنسبة لنشأة الأمل	1984	1983
مجموع الالتزامات	700	650
حقوق أصحاب المشروع	650	600

$$1:1.08 = 1:1.08 =$$

أي أن كل دينار من حقوق المساهمين يقابله 1.08 ديناراً حقواً للدائنين . وهذا يعتبره بعض المحاسبين أمراً خطيراً ، إذ يجب أن يكون الأمر بالعكس . أي أن مساهمة أصحاب المشروع يجب بصورة عامة أن تكون أكثر من حقوق الدائنين ، وذلك لضمان قدرة المنشأة على سداد التزاماتها عند استحقاقها .

المفاهيم والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها الميزانية

Basic Concepts Underlying Balance Sheet

هناك بعض المفاهيم المحاسبية التي تبنى عليها الميزانية . إلا أنه هناك خلاف بين المحاسبين حول طبيعة وعدد هذه المفاهيم .

ويقصد بالمفاهيم المحاسبية في هذا الكتاب الأساس التي تبنى عليها وتستمد منها المبادئ والتطبيقات المحاسبية . وتشمل المفاهيم المتعلقة بالميزانية ما يلي (1) .

1 - مفهوم القياس النقدي Monetary Unit Concept

تقوم المحاسبة بتسجيل الوقائع التي يمكن قياسها والتعبير عنها بالنقود ، وذلك لتسهيل عمليات جمع البيانات وتحليلها . كما تفترض المحاسبة التقليدية ثبات وحدة النقد ، أي عدم تغير قيمتها الشرائية .

(1) Robert N. Anthony and James S. Reece Management Accounting Principles, 3rd. Edition (Homewood, IL: Richard D. Irwin, Inc., 1975), pp. 19-41

2 - مفهوم الشخصية الاعتبارية Entity Concept

تمسك الدفاتر وتجري القيود بالنسبة للمنشأة كشخصية اعتبارية مستقلة عن الأشخاص الذين يملكونها ، او يديرونها ، أو يقرضونها الأموال .

3 - مفهوم استمرار المشروع Going Concern Concept

تفترض المحاسبة التقليدية ان المنشأة ستستمر في مزاولة نشاطها الى ما لا نهاية و يترتب على ذلك انها لا تحاول ان تظهر الاصول في الميزانية بسعر السوق الذي يمكن ان تباع به هذه الاصول لو تقرر ايقاف المنشأة عن النشاط في تاريخ الميزانية ، ولكنها تكتفي باظهار الاصول بسعر التكلفة .

4 - مبدأ التكلفة Cost Principle

يقضى ان تثبت الاصول في الدفاتر وتظهر في الميزانية بسعر التكلفة (وهي التضحية التي تكبدتها المنشأة في سبيل الحصول على هذه الاصول) ، لا سعر السوق . وقد لاقى هذا المفهوم انتقادات كثيرة من قبل بعض المحاسبين وغير المحاسبين .

5 - مفهوم الموازنة Dual Aspect Concept

مفاده ان الأوجه التي توجد بها الأموال (الاصول) يجب ان تساوي حقوق الغير وحقوق اصحاب المشروع في المنشأة .

$$\text{الاصول} = \text{الالتزامات} + \text{حقوق اصحاب المشروع}$$

وعلى هذه المعادلة يقوم نظام القيد المزدوج الذي سيشرح في الفصل الثالث .

6 - قاعدة الحيلة والحذر Conservatism Rule

وتعني هذه القاعدة انه عندما يكون هناك خيار معقول امام المحاسب في

كيفية تسجيل عملية معينة ، عليه أن يختار اقل قيمة ممكنة للاصول او لحقوق اصحاب المشروع . أي على المحاسب ان يحتاط لكل خسارة متوقعة ، وأن لا يأخذ في اعتباره أي ربح لم يتحقق بعد .

قائمة الدخل Income Statement

تعكس الميزانية المركز المالي (الاصول والخصوم) للمنشأة في تاريخ معين (في 31 ديسمبر من كل عام ، عادة) . أما قائمة الدخل فهي تظهر نتيجة عمليات المنشأة خلال مدة معينة (عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر من كل عام ، عادة) .

وتهدف قائمة الدخل الى امداد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات عن مدى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح ، والأرباح المحققة خلال الفترة المنصرمة (سنة عادة) . وعلى مستخدم القوائم المالية أن يلاحظ ان رقم صافي الدخل الظاهر في قائمة الدخل قد تمحدد باستخدام المفاهيم المحاسبية الخاصة بتحديد دخل المنشأة .

المفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعلقة بقائمة الدخل

من أهم المفاهيم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي تتعلق بقائمة الدخل ما يلي :

1 - مبدأ تحقيق الإيراد Revenue Recognition

مبدأ تحقيق الإيرادات يقضي بأن الإيرادات لا تقيد في الدفاتر الا اذا كان هناك دليل ملموس . وقد جرى العرف المحاسبي على اعتبار نقطة البيع التي تتم على أثر عملية تجارية الدليل القاطع للملوس لاعتبار الإيراد من المبيعات قد تحقق لتقييده في الدفاتر المحاسبية .

وعليه فعند البيع الأجل ، يعتبر الإيراد قد تحقق بمجرد تسليم البضاعة الى العميل حتى وان لم يتم العميل بدفع قيمتها بعد .

2 - مفهوم مقابلة الإيرادات بالمصروفات Matching Concept

بعد أن يتحدد الإيراد الذي يخص الفترة المحاسبية المراد اعداد قوائمها

المالية ، يجب أن تحدد المصروفات التي تكبدتها المنشأة في سبيل تحقيق هذا الأيراد . ثم تطرح هذه المصروفات من الأيراد فينتج صافي الدخل (أو الربح) .

والمصروفات هي تكلفة الأصول والاموال التي استخدمت في سبيل الحصول على الأيرادات ، مثل تكلفة البضاعة المباعة او الخدمة المقدمة للعملاء ، ايجار المحل ، النور ، مرتبات الموظفين ، الضرائب ، ... الخ .
وإذا كانت الأيرادات اكبر من المصروفات يسمى الفرق « صافي الدخل » او « صافي الربح » . أما اذا كانت المصروفات اكبر من الأيرادات فان الفرق يسمى « صافي الخسارة » .

هذا وستناول الأيرادات والمصروفات بالتفصيل في الفصول التالية :

3 - مبدأ الثبات Consistency Principle

كما سنرى فيما بعد ، يستطيع المحاسب ان يختار من بين المبادئ والقواعد المحاسبية المقبولة عموماً ما يتفق مع طبيعة عمليات المنشأة . غير انه يتوجب عليه أن يستمر في تطبيق المبادئ التي اختارها من سنة الى اخرى دون أي تغيير ما لم يكن هناك سبب معقول يستدعي هذا التغيير ، مع توضيح ذلك في القوائم المالية .

4 - مفهوم الاهمية Materiality Concept

يختص بالبيانات المتعلقة بالقوائم المالية ، ويعني الاهتمام بالموضوعات ذات الاهمية القصوى والمبالغ التي لها اثر مباشر على نتائج ومركز المشروع . فمثلاً مبلغ 1000 د خسارة نتجت من حريق لاحد المباني يعتبر مبلغاً كبيراً بالنسبة لمنشأة صغيرة ، وفي نفس الوقت يعتبر مبلغاً ناقلها لمنشأة كبيرة ذات رأس مال كبير . وعلى ضوء ذلك يجب على المشروع الصغير ايضاح ذلك في القوائم المالية لمستخدميها ، في حين ان الامر لا يستدعي بيانه بوضوح بالنسبة للمشروع الكبير .

كما انه اذا اشترى مدير شركة مساهمة بضاعة من هذه الشركة لاستعماله

الخاص منها كانت قيمتها ، يتطلب هذا المفهوم المحاسبي ايضاح هذه العملية وشرحها في القوائم المالية . اما بالنسبة للعملاء فلا يتطلب هذا المفهوم بيان قيمة المبيعات لكل عميل على حدة منها كانت المبالغ .

ويمثل شكل 2-2 نموذجاً لقائمة الدخل منشأة الأمل عن السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 1983 م و 1984 م .

شكل 2-2

منشأة الأمل

قائمة الدخل

للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 1983 و 1984

(بالآلاف الدينارات)

1983	1984	
4100	4500	صافي المبيعات
3100	3200	تكلفة البضاعة المباعة
1000	1300	يجمل الدخل
		مصاريف التشغيل :
200	300	مصرفات البيع
300	300	مصرفات ادارية
300	400	مصرفات عمومية
800	1000	
200	300	دخل التشغيل
		دخول ومصرفات اخرى :
10	20	فوائد وتوزيعات مستلمة
210	320	الدخل قبل الضرائب
105	160	ضريبة الدخل (50%)
105	160	صافي الدخل
40000	40000	متوسط عدد الاسهم العادية خلال السنة
2.63 د	4 د	أرباح السهم العادي

صافي المبيعات Net Sales

اجمالي المبيعات خلال المدة مطروحاً منها البضائع التي ردها العملاء بعد شرائهم لها ، وأي خصم منح لهم . لاحظ ان المبيعات في سنة 1984 م قد ارتفعت بمقدار 400000 د عما كانت عليه سنة 1983 م (4500000 د - 4100000 د) ، أي بمقدار 10% تقريباً . وقد تكون الزيادة في المبيعات نتيجة الى :

- 1 - ارتفاع حجم الوحدات المباعة .
- 2 - ارتفاع سعر البيع ، او الاثنين معا .

تكلفة البضاعة المباعة Cost of goods sold

بالنسبة للمنشآت التجارية (التي تشتري البضائع جاهزة وتبيعها كما هي) تتكون تكلفة البضاعة المباعة من سعر شراء البضاعة المباعة وتكاليف نقلها . أما في المنشآت الصناعية فان هذا البند يشمل تكاليف صنع البضاعة المباعة . لاحظ أنه في منشآت الخدمات ، مثل عيادات الاطباء ومكاتب المحامين والمحاسبين ، لا توجد بضاعة مباعة ومن ثم فان هذا البند لا وجود له .

وبطرح تكلفة البضاعة المباعة من المبيعات نحصل على مجمل الدخل
Gross Profit .

وبقسمة مجمل الدخل على المبيعات ، نحصل على هامش الربح Profit margin .

فبالنسبة لمشاة الأمل ، نجد أن :

1983	1984
د 1000000	د 1300000
د 4100000	د 4500000
%24	%29=

هامش الربح

أي ان هامش الربح قد ارتفع بمقدار 5% عما كان عليه في سنة 1983 م ، وهو أمر مستحب .

مصاريف التشغيل Operating Expenses

المصروفات اللازمة لبيع البضاعة وتسيير اعمال المنشأة ، وتشمل :

- 1 - مصروفات البيع والتوزيع Selling Expenses وتشمل جميع مصروفات بيع البضاعة مثل مرتبات وعمولات رجال البيع ، توصيل البضاعة للعملاء ، الاعلان ، وغيرها .
- 2 - مصروفات ادارية Administrative Expenses وتشمل مرتبات رجال الادارة والكتابة والقرطاسية وغيرها .
- 3 - مصروفات عمومية General Expenses وتشمل باقي المصروفات غير الادارية والبيعية ، مثل التأمين ، والكهرباء والضرائب ، وغيرها .

دخل التشغيل Operating Income

ينتج من تطبيق مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات الخاصة بالتشغيل ، اي بالعمليات الاساسية للمنشأة . وفي هذه الحالة هو الفرق بين الايرادات الناتجة من المبيعات من ناحية وتكلفة البضاعة المباعة ومصروفات البيع والتوزيع والمصروفات العامة والادارية من ناحية اخرى .

مصروفات وايرادات مالية Financial Expenses and Revenues

تشمل الفوائد التي تتحملها المنشأة نظير اقتراضها اموالا من المصارف وغيرها (كمصروفات) ، والفوائد والارباح التي تعود على المنشأة من استثمارها للاموال الزائدة عن حاجتها (كايراد) . وان كانت المصروفات والايرادات المالية امرا عاديا ومتكررا بالنسبة لكثير من المنشآت ، الا انها ليست من صميم النشاط الاساسي الذي قامت المنشأة من اجله ، لذلك يجب فصل هذه العناصر عن ايرادات ومصروفات العمليات الاساسية وعن الدخل الاساسي للمشروع .

ضريبة الدخل Income Tax

يفرض القانون الليبي ، كما هو الحال في كثير من الدول ، ضريبة على دخول المنشآت التجارية والصناعية العاملة في ليبيا . ويتم احتساب هذه الضريبة

وفق معدلات تصاعدية معينة . وهناك مادة متخصصة في هذا الموضوع تدرس لطلبة قسم المحاسبة . اما في هذا الكتاب فاننا سنفترض ان سعر الضريبة هو 50% من الدخل وذلك للتسهيل ؛ كما أننا سنهمل هذه الضريبة تماما في معظم الأحيان .

صافي الدخل Net Income

صافي او نتيجة عمليات المنشأة . وكما ذكر سابقا هو :

$$\begin{aligned} \text{صافي الدخل} &= \text{الايرادات} - \text{المصروفات} . \\ &\text{وبشكل أدق ،} \\ \text{صافي الدخل} &= (\text{الايرادات الاساسية} + \text{الايرادات الفرعية}) \\ &- (\text{تكلفة البضاعة} + \text{مصاريف البيع والتوزيع}) \\ &+ \text{المصاريف العامة والادارية} + \text{المصاريف المالية} \\ &+ \text{الحسابات الاخرى} + \text{ضريبة الدخل}) . \end{aligned}$$

ويجب أن يلاحظ أن هناك فرقا كبيرا بين الدخل Income والنقدية الواردة Cash Receipts . ففي حين يقيس الافراد دخلهم الشخصي بمقدار النقدية التي يستلمونها عادة ، نجد أن دخل المنشأة يقاس بمقدار الزيادة في حقوق أصحاب المنشأة نتيجة لعملياتها . وكلما زاد الدخل ، كلما تحسن الوضع المالي والاقتصادي لاصحاب المنشأة . أما مجرد زيادة النقدية فلا يعني بالضرورة زيادة حقوق أصحاب المنشأة . فمثلا اذا باعت المنشأة بضاعة تكلفتها 500 د ، بمبلغ 700 د ، فانها تكون قد حققت ارباحا قدرها 200 د حتى ولو لم تزد نقديتها بعد (تم البيع على الحساب) . اما اذا ما اقترضت المنشأة مبلغ 1000 د من أحد المصارف ، فان نقديتها ستزداد فعلا ، ولكن التزاماتها تجاه المصرف ستزداد بنفس المبلغ ، في حين تبقى حقوق أصحاب المنشأة على ما هي عليه ، ومن ثم فهي لم تحقق أي دخل .

تقييم صافي الدخل Evaluation of Net Income

يستخدم رقم صافي الدخل في تقييم كفاءة الادارة ونجاح المشروع ، وذلك

باحتساب معدل العائد على مجموع الاصول ، ومعدل العائد على حقوق
أصحاب المشروع كما يلي :

1983	1984	
<u>105000</u>	<u>160000</u>	معدل العائد على مجموع الاصول
1250000	1350000	
%8=	%12=	
<u>105000</u>	<u>160000</u>	معدل العائد على حقوق اصحاب المشروع
600000	650000	
%18=	%25=	

وعلى المستثمرين ان يقدروا هذه المعدلات بالمعدلات التي يمكنهم تحقيقها
في استثمارات اخرى . ولكن يجب عليهم ان يفهموا مشكلات قياس الدخل
وتقييم الاصول في المنشآت المختلفة .

Earnings per Share of Common Stock (E.P.S.) أرباح السهم العادي

اتجهت الشركات المساهمة في الدول المتقدمة مؤخراً الى نشر نصيب السهم
العادي من الارباح ضمن قوائم دخلها . ونحسب ارباح السهم العادي كما
يلي (3) :

1983	1984	
<u>105000</u>	<u>160000</u>	ارباح السهم العادي = صافي الارباح
40000	40000	متوسط عدد الاسهم
		العادية خلال السنة
2.63 د	4 د	

هذا وكثيراً ما يركز مستخدمو القوائم المالية على هذه النسبة ، الى درجة

(2) كثيراً ما لا يكون الموضوع بهذه البساطة ، وستناول هذا الموضوع بتفصيل أكثر في الفصل الخاص لتحليل
القوائم المالية .

يتناسون معها بقية المعلومات الموجودة في القوائم المالية . وهو اجراء غير سليم بطبيعة الحال .

لاحظ أنه رغم تحقيق السهم العادي أرباحا مقدارها 4 د سنة 1984 م الا ان هذا لا يعني ان صاحبه سيستلم فعلا من منشأة الأمل 4 د في نهاية السنة . اذ ان مقدار التوزيعات Dividends وتوقيتها أمران متروكان لادارة الشركة . والأرباح التي يتقرر عدم توزيعها تضاف الى رصيد الأرباح غير الموزعة (أو المحجوزة) وتظهر في الميزانية كجزء من حقوق أصحاب المشروع .

قائمة الأرباح المحجوزة Statement of Retained Earnings

تظهر هذه القائمة التغيرات التي طرأت على الأرباح المحجوزة في المنشأة ، وهي :

- 1 - زيادة الأرباح المحجوزة ، وتأتي عن طريق صافي الأرباح المحققة هذا العام .
 - 2 - نقص الأرباح المحجوزة ، وتأتي نتيجة للتوزيعات على المساهمين .
- ويمثل شكل 2-3 نموذجاً لقائمة الأرباح المحجوزة لمنشأة الأمل سنة 1984 م .

لاحظ ان مبلغ 250000 د هو مجموع الأرباح المحجوزة في منشأة الأمل منذ انشائها حتى 1984-12-31 . وهو المبلغ الذي ظهر في ميزانية 1984 م .

شكل 2-3

منشأة الأمل

قائمة الأرباح المحجوزة

عن السنة المنتهية في 1984-12-31 م

رصيد في 1-1-1983	200 000 د
يضاف : أرباح العام	160 000
مجموع	360 000
يطرح : توزيعات	110 000
رصيد 1984-12-31 م	<u>250 000 د</u>

اسئلة وتمارين

اسئلة :

1-2 . عرف الميزانية ، وقائمة الدخل ، وبين غرضيهما .

2-2 . عرف واعط امثلة لكل من :

(أ) الأصل

(ب) الخصوم

(جـ) رأس المال العامل

(د) الأصول المتداولة

(هـ) الخصوم المتداولة

(و) الاصول الثابتة

(ز) الاصول غير الملموسة

(ن) حقوق اصحاب المشروع

(س) الالتزامات .

3-2 . ما هي فائدة احتساب النسبة المتداولة لمنشأة ما ؟ هل هناك من يهتم بهذه النسبة غير الادارة ؟

4-2 . ما هي فائدة احتساب نسبة الديون لمنشأة ما ؟ هل هناك من يهتم بهذه النسبة غير الادارة ؟

5-2 . ناقش مبدأ مقابلة الايرادات بالمصروفات وبين علاقته بقائمة الدخل .

6-2 . عرف كل من :

(أ) صافي المبيعات

(ب) تكلفة البضاعة المباعة

(جـ) الدخل الاساسي (دخل التشغيل)

(د) صافي الربح

7-2 . ما هو معدل العائد على مجموع الاصول ؟ وما هي فائدته ؟

8-2 . ما هو العائد على حقوق الملاك (أصحاب المنشأة) وما هي فائدته ؟

9-2 . ما هي الأرباح المحجوزة ؟ وما هي الاسباب التي تؤدي الى تغيرها ؟

مخرجات :

10-2 . فيما يلي قائمة بتصنيفات رئيسية وفرعية لعناصر الميزانية . عليك ان ترتب هذه العناصر حسب ظهورها في الميزانية ، وذلك بترقيمها من 1 الى 11 ، في الفراغ المناسب جانبا :

— اصول متداولة	— خصوم متداولة
— ارباح محجوزة	— خصوم
— اصول غير ملموسة	— حقوق اصحاب المشروع
— اصول اخرى	— اصول ثابتة
— اصول	— التزامات طويلة الاجل
	— استثمارات

11-2 . أظهرت منشأة حلق الوادي الارصلة التالية في 31-12-1984 م والمطلوب اعداد ميزانية منسقة لهذه المنشأة في ذلك التاريخ :

98 000 د	مباني
25 000	مخزون
15 000	نقدية
20 000	حسابات تحت الدفع
60 000	أسهم عادية
50 000	أرض
10 000	أوراق مالية قابلة للتسويق بسرعة
27 000	حسابات تحت التحصيل
10 000	حقوق صنع
35 000	اوراق تحت الدفع (تستحق في عام 1987)
30 000	أرباح محجوزة
45 000	قرض برهن على العقارات (يستحق عام 1992)
55 000	آلات
10 000	ضرائب تحت الدفع (تستحق خلال عام 1985)
2 000	خصص الديون للشكوك فيها
48 000	مجمع استهلاك المباني
40 000	مجمع استهلاك الآلات

12-2 . باستخدام ميزانية منشأة حلق الواد التي اعدتها في (2-11) ، أحسب كل من :

(أ) رأس المال العامل (ب) النسبة المتداولة (ج) نسبة الديون

13-2 . بعد فحص سجلات منشأة العروبة للتجارة ، تبين لك المعلومات التالية عن عملياتها خلال العام المنصرم 1984 م :

205 000 د	مبيعات
5 000	مصاريف تأمين
8 000	مصاريف اعلان
10 000	فوائد وتوزيعات مكتسبة
15 000	مرتبات رجال البيع
5 000	مصاريف ايجار
20 000	ضرائب دخل
90 000	تكلفة البضاعة المباعة
5 000	مردودات مبيعات
30 000	مرتبات الادارة
2 000	مصاريف قرطاسية

المطلوب :

(1) اعداد قائمة الدخل للشركة المذكورة .

(2) احتساب نسبة هامش الربح الاجمالي .

14-2 . بدأت منشأة الود عملياتها في 1-1-1984 م ، وقد جمعت المعلومات التالية خلال السنة :

6 000 د	مصاريف بيع
17 500	خزون
35 000	مياني
20 000	سندات دفع
9 400	تقديية

6 000	اوراق دفع تستحق في 1-5-1985 م
56 000	تكلفة البضاعة المباعة
9 60	مصاريف ادارية
1 300	خصص الديون المشكوك فيها
89 400	مبيعات
10 000	حقوق طبع
3 500	مجمع استهلاك المباني
8 300	حسابات تحت الدفع
12 500	حسابات تحت التحصيل
50 000	اسهم عادية (10 000 سهم)
5 900	ضرائب دخل
20 000	أراضي
2 500	مصاريف عامة
؟	ارباح محجوزة

المطلوب :

(1) اعداد قائمة الدخل للشركة المذكورة عن السنة المنتهية في 31-12-1984 م .

(2) اعداد الميزانية في 31-12-1984 م لنفس الشركة (لاحظ انه يجب احتساب الارباح المحجوزة لاعداد الميزانية) .

15-2 . أ - باستخدام القوائم المالية المنشأة الود والتي اعدتها في (2-14) ، احسب كل من :

- | | |
|----------------------|----------------------------|
| (1) رأس المال العامل | (4) معدل العائد على الاصول |
| (2) النسبة المتداولة | (5) معدل العائد هل حقوق |
| (3) نسبة الديون | أصحاب المشروع . |

ب - بناء على النسب السابقة ، هل تفضل استثمار جزء من اموالك في تلك المنشأة ؟

16-2 . جمعت البيانات الآتية من سجلات المنشأة الوطنية للتجارة عن سنة 1984 م :

60 000	مبيعات
1 000	مرتبات الادارة
10 000	نقدية
10 000	استثمارات في اوراق مالية طويلة الأجل
500	فوائد اوراق مالية
750	إيجار للمخازن
750	إيجار مكاتب الادارة
40 000	تكلفة البضاعة المباعة
3 000	حسابات تحت التحصيل
2 500	حسابات تحت الدفع
12 000	قروض برهن المباني (يسدد بعد خمس سنوات)
2 000	اوراق مالية قابلة للتسويق
3 000	أوراق تحت الدفع
3 000	بضاعة
2 000	أثاث
500	مجمع استهلاك اثاث
5 000	مجمع استهلاك مباني
2 000	أوراق تحت التحصيل
3 000	مردودات للمبيعات
500	عمولة البيع
30 000	مباني
500	مصروفات اعلان
50 % من	ضرائب
صافي الدخل	
25 000	اسهم عادية (2500 سهم)
؟	ارباح محبوزة
	المطلوب :

(1) اعداد قائمة الدخل المنشأة الوطنية للتجارة عن السنة المنتهية في 31-12-1984م .

(2) اعداد قائمة المركز المالي في 31-12-1984 م .

(3) احتساب الآتي :

(أ) رأس المال العامل

(ب) النسبة المتداولة

17-2 . أعطيت لك المعلومات الآتية عن منشأة الآمال والمطلوب تصوير قائمة الدخل عن المدة المنتهية في 31-12-1984 « بفرض ان نسبة الضريبة 50% »

المبيعات	100 000 د.ل
تكلفة المبيعات	50 000
مزدودات مبيعات	10 000
مصرفات ادارية	5 000
فوائد مستلمة	10 000
مصرفات بيع	6000
عمولات بيع	1 000

واذا علمت ان رصيد الارباح المحجوزة في بداية السنة كان 10000 دينار وانه قد جرى توزيع 15000 من الارباح على المساهمين فالمطلوب تصوير قائمة الارباح المحجوزة للمنشأة ، كذلك استخراج هامش الربح .

18-2 . فيما يلي بيانات مأخوذة من دفاتر منشأة الاسمنت الليبية في 31-12-1984 م :

مصرفات بيع	35 000
نقدية	40 000
حسابات تحت الدفع	5 000
مصرف ايجار	12 000
مجمل الربح	60 000
قرض طويل الاجل	4 000
رأس المال	؟
فوائد مكتسبة	200
رصيد الارباح للمحجوزة في 1-1-1984	5 000
اوراق تحت التحصيل	2 000

1 000	مصروفات عمومية
10 000	اراضي
6 000	اثاث
2 000	مردودات مبيعات
22 000	مخزون
8 000	توزيعات
8 000	مباني
162 000	مبيعات
5 000	اوراق دفع
1 200	مصروف اعلان .

تحتسب الضرائب على اساس 50% من الدخل .

المطلوب :

(1) اعداد قائمة الدخل عن المدة المنتهية في 31-12-1984 .

(2) اعداد قائمة المركز المالي في 31-12-1984 .

ملاحظة : لاحظ انه يجب ايجاد تكلفة المبيعات وكذلك الارباح المحجوزة ورأس المال .

19-2 . اليك قائمة المركز المالي لشركة صناعة الاحذية في 31-12-1984 م والتي تحتوي على اخطاء في بعض بنودها :

شركة صناعة الاحذية

قائمة المركز المالي

في 31-12-1984

	أصول
	أصول متداولة
5 000	تقديرة
10 000	مخزون بضاعة
20 000	مبيعات
5 000	حقوق المصنع

<u>40 000</u>	مجموع الأصول المتداولة
	أصول ثابتة
6 000	آلات
10 000	قروض طويلة الأجل
4 000	سيارات
<u>15 000</u>	أوراق تحت التحصيل
	(تستحق في 1-4-1985)
<u>35 000</u>	مجموع الأصول الثابتة
<u>75 000</u>	مجموع الأصول
	خصوم
	التزامات قصيرة الأجل
10 000	حسابات تحت الدفع
15 000	مشتريات
5 000	مصرفات إدارية
<u>10 000</u>	أرباح محجوزة
40 000	مجموع الالتزامات قصيرة الأجل
	التزامات طويلة الأجل
10 000	أوراق مالية قابلة للتسويق
<u>5 000</u>	أوراق تحت الدفع
15 000	مجموع التزامات طويلة الأجل
	حقوق أصحاب المشروع
<u>20 000</u>	رأس المال (2000 سهم)
<u>75 000</u>	مجموع الخصوم
	المطلوب
	إعادة تصوير الميزانية بشكل محاسبي سليم
	20-2 . قدمت لك المنشأة الليبية لصناعة الاثاث القائمة التالية على انها قائمة
	المركز المالي في 31-12-1984 :

المنشأة الليبية لصناعة الاثاث

قائمة المركز المالي

في 31-12-1984 م

أصول		
أصول متداولة		
600		أوراق تحت الدفع (تستحق في 6-7-85)
	5 000	آلات
4 500	<u>500</u>	مجموع استهلاك
500		علامات تجارية
<u>4 500</u>		بضاعة
<u>10 100</u>		مجموع الاصول المتداولة
أصول ثابتة		
2 500		نقدية
1 400		ضرائب تحت الدفع
5 000		اراضي (تستعمل في المستقبل)
	5 000	مباني
<u>4 000</u>	<u>1 000</u>	مجموع استهلاك
<u>12 900</u>		مجموع الاصول الثابتة
<u>23 000</u>		مجموع الاصول
مخصص		
التزامات قصيرة الأجل		
1 000		اوراق مالية قابلة للتسويق
3 000		قرض برهن للمباني (يسدد بعد خمس سنوات)
<u>500</u>		أوراق تحت التحصيل (تحصل في 2-8-85)
<u>4 500</u>		
التزامات طويلة الأجل		
1 000		حسابات تحت الدفع
<u>500</u>		حسابات تحت التحصيل
<u>1 500</u>		مجموع التزامات طويلة الأجل

	حقوق أصحاب المشروع
15 000	1500 سهم بقيمة اسمية
2 000	10 دينار للسهم
17 000	أرباح محجوزة
23 000	مجموع حقوق أصحاب المشروع
	مجموع الخصوم

المطلوب

إهداء رأيك في القائمة السابقة بصفتك خبيراً محاسبياً .

21-2 . بدأت منشأة الازدهار اعمالها في 1-8-1983 م ، وذلك لاستيراد وبيع المنسوجات . وقد استخرجت الأرصدة التالية من دفاتها في 31-12-1984 م (تقرر اعداد القوائم المالية الأولى عن فترة السبعة عشر شهرا الأولى من عمر المنشأة) :

10 000 د	ضرائب دخل
250 000	تكلفة بضاعة مباعة
380 000	مبيعات
10 000	مصاريف بيع
40 000	مصاريف ادارية
5 000	خصم مبيعات
1 000	مصرف فوائد
2 000	ايراد فوائد
1 000	نقدية
3 000	حسابات تحت التحصيل
20 000	استثمارات قصيرة الأجل
25 000	مخزون
20 000	آلات ومعدات (اشترت في 1-10-83)
50 000	مباني (اشترت في 1-1-84)
3 000	مخصص ديون مشكوك فيها
4 500	مجمع استهلاك آلات ومعدات
2 500	مجمع استهلاك مباني
10 000	اراضي

؟
50 000
— 40 000

رأس المال
حسابات تحت الدفع
قرض طويل الأجل برهن على المباني
المطلوب :

- 1 - اعداد قائمة الدخل
- 2 - اعداد قائمة المركز المالي
- 22-2 . أ - باستخدام القوائم المالية لمنشأة الأزدهار التي اعدتها في التمرين (21-2) ، احسب كل ما يلي :
 - 1 - رأس المال العامل .
 - 2 - النسبة المتداولة .
 - 3 - نسبة الديون .
 - 4 - معدل العائد على الأصول .
 - 5 - معدل العائد على حقوق أصحاب المشروع .
- ب - لقد كنت مديراً لأحد المصارف وتقدمت اليك هذه المنشأة بطلب للحصول على قرض مبلغ 30 000 د . ل . ، فهل توافق على منحها ذلك القرض ؟ ولماذا ؟

23-2 . استخرجت الأرصدة التالية من دفاتر منشأة التقدم من 31-12-1984 م :

7 000	نقدية
17 000	حسابات تحت التحصيل
3 000	تأمين مدفوع مقدماً
50 000	مباني
10 000	أراضي
20 000	آلات ومعدات
15 000	بضاعة بالمخازن
12 000	حسابات تحت الدفع
3 000	مرتبات تحت الدفع
1 000	ضرائب تحت الدفع
17 000	أوراق دفع طويلة الأجل

30 000	قرض يستحق في 31-12-1987 م
8 000	أرباح مجمعة
؟؟	أسهم رأس المال

المطلوب :

- 1 - اعداد قائمة المركز المالي في 31-12-1984 م .
 - 2 - احتساب النسبة المتداولة .
 - 3 - احتساب رأس المال العامل .
 - 24-2 . إليك البنود التالية المستخرجة من قائمة المركز المالي لمنشأة الازدهار في 31-12-1984 م .
- | | |
|----------|-------------------------------------|
| 20 000 د | حسابات تحت الدفع |
| 8 000 | حسابات تحت التحصيل |
| 40 000 | مباني |
| 2 100 | نقدية |
| 17 500 | آلات |
| 10 000 | أراضي |
| 6 000 | اوراق دفع تستحق في 5-5-1985 م |
| 10 000 | اوراق تحت التحصيل تستحق في 6-6-85 م |

المطلوب :

- 1 - ما هو مجموع الأصول المتداولة ؟
- 2 - ما هو مجموع الالتزامات المتداولة ؟
- 3 - تقدمت منشأة الازدهار في 1985 بطلب للحصول على قرض من مصرف الأمة بمبلغ 10 000 د ، لمدة ثلاثة أشهر . فلو كنت مسئولاً عن مثل هذه القروض بمصرف الأمة ، هل توافق على منح هذا القرض ؟ ما هي العناصر التي تأخذها في الاعتبار عند اتخاذك لهذا القرار ؟

الفصل الثالث النظام المحاسبي

تقوم المحاسبة بتحديد وقياس وتسجيل وتوصيل المعلومات الاقتصادية عبر ما يعرف بالدورة المحاسبية Accounting Cycle . ويمكن تقسيم الدورة المحاسبية الى الخطوات التالية :

- 1 - تحليل معاملات المنشأة .
 - 2 - إثبات معاملات المنشأة في اليومية .
 - 3 - ترحيل قيود اليومية الى الحسابات المختصة في دفتر الاستاذ العام .
 - 4 - اعداد ميزان المراجعة من حسابات الاستاذ العام .
 - 5 - اثبات التسويات اللازمة لبعض الحسابات وترحيلها الى الاستاذ العام .
 - 6 - اعداد ميزان المراجعة بعد التسويات .
 - 7 - اعداد القوائم المالية من ميزان المراجعة .
 - 8 - قفل الحسابات المؤقتة .
- وستناقش الخطوات الأربع الاولى في هذا الفصل ، على أن تناقش الخطوات الأربع الأخيرة في الفصل الرابع .
- أولا : تحليل معاملات المنشأة .

معادلات المحاسبة Accounting Equations

يقوم النظام المحاسبي السليم على أساس القيد المزدوج Double-entry system وأول من كتب عن نظام القيد المزدوج رجل ايطالي يدعى لوكا باشيولو Luca Paciolo وذلك في سنة 1494 م . غير أن البعض يعتقد ان هذا النظام قد

وجد قبل أن يكتب باشيرولو عنه بوقت كبير⁽¹⁾. وسنشرح هذا النظام باستخدام المعادلات المحاسبية السابق ذكرها .

لقد ذكرنا في الفصل الثاني أن معادلة الميزانية في تلخيص معين عبارة عن :

$$\text{أصول} = \text{التزامات} + \text{حقوق أصحاب المنشأة}$$

أو

$$\text{ص} = \text{ز} + \text{ق} \quad (1)$$

كما رأينا من قائمة الأرباح المحجوزة ومن الميزانية الخاصة بشركة مساهمة أن :

$$\text{حقوق المساهمين} = \text{حقوق المساهمين} + \text{الأرباح - التوزيعات}$$

في نهاية المدة في أول المدة

أو

$$\text{ق}_2 = \text{ق}_1 + \text{ح} - \text{ت} \quad (2)$$

أي أن الأرباح التي حققتها المنشأة خلال المدة تمثل زيادة في حقوق المساهمين (أصحاب المنشأة) ، كما أن التوزيعات تمثل نقصا في هذه الحقوق .

ومن قائمة الدخل ، نجد أن :

$$\text{الأرباح} = \text{الايراد} - \text{المصروفات} .$$

أو

$$\text{ح} = \text{د} - \text{ف} \quad (3)$$

بالتعويض عن ح في المعادلة (2) ، نجد أن

$$\text{ق}_2 = \text{ق}_1 + (\text{د} - \text{ف}) - \text{ت} \quad (4)$$

يمكن كتابة المعادلة (1) ، كما يلي :

(1) Levis D. McCollers and Reimond P. Van Daniker, Op. Cit. , p. 56.

$$\begin{array}{ccc} \text{الأصول في} & = & \text{الالتزامات في} + \text{حقوق المساهمين} \\ \text{نهاية السنة} & & \text{نهاية السنة} \quad \text{في نهاية السنة} \end{array}$$

أو

$$(5) \quad ص_2 = ز_2 + ق_2$$

وبالتعويض عن $ق_2$ من المعادلة (4) في المعادلة (5) نجد أن :

$$(6) \quad ص_2 = ز_2 + ق_1 + د - ف - ت$$

$$(7) \quad ص_2 = ف + ت + ز_2 + ق_1 + د$$

والمعادلة (7) يمكن قراءتها كما يلي :

الأصول في	المصروفات	التوزيعات
+ نهاية السنة	+ خلال السنة	+ خلال السنة

الالتزامات	حقوق المساهمين	الإيرادات
+ في نهاية السنة	+ في أول السنة	+ خلال السنة

=

أي أن :

مجموع استخدامات الأموال (في شراء أصول باقية في نهاية السنة او دفع مصروفات خلال السنة او توزيعات على المساهمين) = مجموع مصادر الأموال (من الدائنين ومن أصحاب المشروع ومن المبيعات)

يمكن اعادة كتابة المعادلة (7) كما يلي :

$$(8) \quad ص_2 + ف + ت - ز_2 - ق_1 - د = ص_1$$

لاحظ أن كل بند في المعادلة (8) عبارة عن مجموعة من العناصر . فالأصول مثلا ، تشمل الأصول المتداولة بأنواعها والأصول الثابتة بأنواعها ، ... الخ .

وكذلك المصروفات تشمل مصاريف البيع والتوزيع والادارية والمالية، وغيرها .

وتعتبر المعادلة (8) حجر الأساس لنظام القيد المزدوج ، فمن طريقها يمكن تحليل وتسجيل كل معاملة اقتصادية (2) .

والقاعدة العامة هي انه يجب المحافظة على توازن المعادلة (8) دائماً . أي انه عند اضافة أي كمية موجبة الى أحد عناصر المعادلة (8) ، يجب اضافة كمية سالبة مساوية ، لنفس العنصر أو لعنصر آخر في المعادلة . وعلى ذلك فان كل عملية أو حدث يتعلق بأحد عناصر المعادلة يتطلب تسجيله اظهار أثرين : موجب وسالب ، لكي تبقى المعادلة (8) في حالة توازن بعد تسجيله .

وحيث أن العناصر « ص » و « ف » و « ت » في المعادلة (8) عبارة عن كميات موجبة (+) ، فانها تزداد باضافة كميات موجبة اليها ، وتنقص باضافة كميات سالبة .

أما العناصر « ز » و « ق » و « د » في تلك المعادلة فهي عبارة عن كميات سالبة (-) تزداد باضافة كميات سالبة (-) اليها وتنقص باضافة كميات موجبة .

فمثلاً ، اذا اشترت المنشأة بضاعة على الحساب (أي أن الدفع سيتم فيما بعد) بمبلغ 500 د ، سيترتب على ذلك ان تزداد الاصول (بضاعة) بمبلغ 500 د (كمية موجبة) ، وفي نفس الوقت تزداد الالتزامات (حسابات تحت الدفع) بنفس المبلغ (ولكن الكمية سالبة) . وفيما يلي المعادلة (8) قبل وبعد عملية شراء البضاعة :

$$\text{ص}_2 + \text{ف} + \text{ت} - \text{ز} - \text{ق}_1 - \text{د} = \text{صفرأ} \quad (8)$$

بعد عملية شراء بضاعة بمبلغ 500 د على الحساب ، تصبح المعادلة :

$$(\text{ص}_2 + 500) + \text{ف} + \text{ت} - (\text{ز} + 500) - \text{ق}_1 - \text{د} = \text{صفرأ}$$

$$\text{ص}_2 + 500 + \text{ف} + \text{ت} - \text{ز} - 500 - \text{ق}_1 - \text{د} = \text{صفرأ} \quad (9)$$

(2) S. K. Cooper and L. F. Morrison, , Financial Accounting (Unpublished Manuscript) (Baton Rouge: Louisiana State University, Summer 1973), pp. 2-7 .

لاحظ أن المعادلة (9) في توازن تام ، والفرق الوحيد بينها وبين المعادلة (8) هو اضافة « + 500 » و « - 500 » ، وهي لا تؤثر في توازنها ، أي أن الجانب الأيسر دائماً يساوي صفرأ .

وكذلك اذا ما قامت المنشأة بدفع ايجار المحل بمبلغ 100 د نقداً ، فإن هذا يترتب عليه زيادة المصروفات (ف) بمبلغ 100 د ونقص الأصول (ص 2) بنفس المبلغ . وعلى ذلك تصبح المعادلة (9) كما يلي :

$$(10) \quad \left(\begin{array}{c} \text{ص} \\ 500+ \\ 100- \end{array} \right) + (\text{ف} + 100) + \text{ت} - \text{ز} - 500 - \text{ق} - \text{د} = \text{صفرأ}$$

لاحظ أن المعادلة (10) في توازن تام أيضاً .

وإذا قامت المنشأة بدفع جزء من التزاماتها نقداً مقداره 200 د ، تصبح المعادلة (10) كما يلي :

$$(11) \quad \left(\begin{array}{c} \text{ص} \\ 500+ \\ 100- \\ 200- \end{array} \right) + (\text{ف} + 100) + \text{ت} + \left[\begin{array}{c} \text{ز} \\ 500- \\ 200+ \end{array} \right] - \text{ق} - \text{د} = \text{صفرأ}$$

لاحظ ايضاً أن للمعادلة (11) في توازن تام .

وعلى ذلك فانه عند استخدام المعادلة (8) كأساس لاثبات معاملات المنشأة ، يتوجب علينا فقط التأكد من أن مجموع الكميات الموجبة (+) المضافة الى العناصر المختلفة يساوي مجموع الكميات السالبة (-) المضافة الى العناصر المختلفة . فمن الامثلة الثلاثة السابقة نجد أن :

الكميات الموجبة المضافة	=	الكميات السالبة المضافة
200 + 100 + 500	=	200 - 100 - 500
800	=	800 -

وعلى ذلك فإن توازن المعادلة (8) لم يتأثر باضافة هذه الكميات .

لاحظ أن الكميات الموجبة تزيد القيمة المطلقة لـ « ص » و « ف » و « ت » ،

وتنقص القيمة المطلقة لـ « ز » و « ق » و « د » في المعادلة (8) .

أما الكميات السالبة فهي تزيد القيمة المطلقة لـ « ز » و « ق » و « د » كما انها تنقص القيمة المطلقة لـ « ص » و « ف » و « ت » .

هذا وقد اتفق المحاسبون على استخدام كلمة « مدين » أو « منه » بدلا من « الكميات الموجبة » ، وكلمة « دائن » أو « له » بدلا من « الكميات السالبة » .

وعلى ذلك فانه عندما يقال « جعل حساب البضاعة مدينا بمبلغ 500 دينار و جعل حساب الدائنين دائناً بمبلغ 500 دينار » ، فان المقصود بذلك هو اضافة كمية موجبة الى حساب البضاعة (ص) بمقدار 500 دينار ، و كمية سالبة الى حساب الدائنين (ز) بمبلغ 500 دينار .

وتكتب هذه العملية محاسبياً (في اليومية العامة) كما يلي :

من حد / البضاعة	500	
الى حد / الدائنين (حسابات تحت الدفع) .	500	
شراء بضاعة على الحساب بمبلغ 500 ديناراً .		

قاعدة هامة :

عما تقدم يتضح انه اذا ما أريد زيادة الأصول او المصروفات او التوزيعات يجب أن تجعل مدينة . واذا ما أريد تخفيض الأصول أو المصروفات او التوزيعات يجب جعلها دائنة . أما الالتزامات وحقوق المساهمين والايراد فهي تزداد بجعلها دائنة وتنقص بجعلها مدينة .

ثانياً : الالبات في اليومية العامة

الالبات في اليومية هو الخطوة الفنية الاولى لادخال المعلومات الى السجلات المحاسبية . واليومية العامة General Journal عبارة عن سجل تاريخي (تسجل فيه الأحداث حسب تواريخ حدوثها) لعمليات المنشأة الاقتصادية وآثارها على العناصر الموضحة في المعادلة (8) .

ويجب ان تصمم اليومية بحيث تظهر جميع المعلومات المتعلقة بالعمليات التي تجريها المنشأة ، وعلى الأخص :

- 1 - خاتمة للتاريخ . يبين بها تاريخ حدوث العملية .
- 2 - خاتمة للبيان ، توضح بها العناصر التي تأثرت بالعملية (عنصران على الأقل) وشرح مختصر لها .
- 3 - خاتمة لبيان الأثار الموجبة (مدين) ، وأخرى لبيان الأثار السالبة (دائن) .

ويبين شكل 1-3 نموذجاً لليومية العامة ، مثبت به عمليات منشأة التقديم منذ انشائها في 1-1-1984 م ، مع بيان اثرها على المعادلة (8) لاحتضانه في الحياة العملية يعطى شرح مختصر ومبسط بعد كل قيد ، دون اللجوء الى مثل هذا التحليل) .

شكل 1-3

منشأة التقديم

يومية عامة

التاريخ	البيان	دائن (له) -	مدین (منه) +
1-1-84 م	نقدية اسهم رأس المال يظهر هذا القيد عملية قيام المساهمين بشراء اسهم للمنشأة نقداً . ترتب على ذلك زيادة النقدية ، وهي أحد الأصول ، ومن ثم جعلت مدينة ، وزيادة اسهم رأس المال ، وهو جزء من حقوق المساهمين ، ومن ثم جعل دائناً بنفس المبلغ (لاحظ أن المنصر الذي جعل مدينة يبدأ من اول السطر - النقدية - أما المنصر الذي جعل دائناً فهو يبدأ الى الداخل بعض الشيء) .	50000	50000

يومية عامة / يتبع

التاريخ	البيان	دائن (له)	مدين (منه) +
1-20	مصرف ايجار نقدية (الخزينة) قامت المنشأة بدفع ايجار المحل لمدة سنة نقدا . ترتب عل ذلك زيادة الايجار (وهو مصرف) فجعل مدينا ، ونقص النقدية (وهي اصل) فجعلت دائنة بنفس المبلغ .	2000	2000
1-3	بضاعة حسابات تحت الدفع قامت المنشأة بشراء بضاعة عل الحساب . ترتب عل ذلك زيادة البضاعة (وهي اصل) فجعلت مدينة ، وزيادة حسابات تحت الدفع (وهي التزامات) فجعلت دائنة بنفس المبلغ .	10000	10000

ثالثاً : الترحيل الى الاستاذ العام

بعد تسجيل المعاملات في اليومية ، تأتي الخطوة التالية وهي ترحيل Posting القيود من اليومية الى دفتر الاستاذ العام . كما رأينا سابقا ، يتم تسجيل التغيرات في الاصول والخصوم في اليومية حسب تواريخ حدوثها . ولكن المنشأة تريد أن تعرف التغيرات في كل عنصر على حدة حتى يمكنها بسهولة تحديد قيمة كل عنصر في أي وقت . ويتم ذلك بأن تخصص صفحة مستقلة في سجل آخر لكل عنصر على حدة ، تظهر الزيادة والنقصان في هذا العنصر - أي الإضافات

المدينة والدائنة له . ويطلق على كل صفحة خصصة لعنصر معين اسم « حساب » Account . فالصفحة المخصصة للنقدية تسمى حساب النقدية وتكتب « ح / النقدية » ، والصفحة المخصصة للمبيعات تسمى حساب المبيعات « ح / المبيعات » ، . . . وهكذا .

ويطلق على السجل المخصص لظهور حساب كل عنصر على حدة اسم « الاستاذ العام » General-Ledger .

تصميم الحساب Account Design

الحساب في أبسط صورة عبارة عن حرف «T» له جانبان : الأيمن وتسجل فيه التغيرات الموجبة ويسمى الجانب المدين أو جانب « منه » ، والأيسر وتسجل فيه التغيرات السالبة ويسمى الجانب الدائن أو جانب « له » .

اسم الحساب	
مدین (منه)	دائن (له)

وكثيراً ما يستخدم هذا الشكل المبسط من قبل المحاسبين في تحليل معاملات المنشأة وبيان آثارها قبل اثباتها في السجلات ، الرسمية ، كما أننا سنستخدمه كثيراً في الفصول القادمة .

أما في الدفاتر المحاسبية الرسمية (المسوكة يدويا) فيظهر الحساب بعض المعلومات الأخرى مثل التاريخ والشرح ورقم صفحة اليومية التي رحل منها القيد . وهناك نموذجان للحساب أحدهما يظهر خاتمتين فقط للمدين والدائن ، بينما يظهر الآخر ثلاث خانات للمدين والدائن والرصيد . والرصيد عبارة عن قيمة العنصر بعد تسجيل التغير الذي طرأ عليه بسبب العملية ، أي أن :

$$\text{الرصيد} = \left[\begin{array}{c} \text{قيمة العنصر} \\ \text{قبل التغير} \end{array} \right] + \left[\begin{array}{c} \text{قيمة التغير} \\ \text{الذي طرأ على العنصر} \end{array} \right]$$

ويمثل شكل 2-3 نموذجاً لحساب ذبي خاتين ، بينما يمثل شكل 3-3 نموذجاً لحساب ذبي ثلاث خانات .

شكل 2-3
منشأة التقدّم

رقم الحساب 101				حساب : التقديّة			
(4)	(3)	(2)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)
تاريخ	ترحيل	بيان	له	تاريخ	ترحيل	بيان	منه
1-2	1	بيع أسهم رأس المال	2 000	84-1-1	1	بيع أسهم رأس المال	50 000
		نقدًا	48 000				50 000
		رصيد مدّين	50 000				48 000
				1-2		رصيد	

شكل 3-3
منشأة التقدّم

رقم الحساب 101				حساب : التقديّة			
(5)		(1)	(2)	(3)	(4)		
بـ		له	منه	بيان	ترحيل	تاريخ	
له	منه	(دائّن)	(مدّين)			1984	
	50 000		50 000	بيع أسهم	1	1-1	
				رأس المال			
	48 000	2 000		بيع أسهم	1	1-2	
				نقدًا			

وفيما يلي شرح لحانات حسابي النقدية في شكل 2-3 و 3-3 :

(1) جانب منه (مدين) : تثبت في هذا الجانب الاضافات المدينة للحساب المذكور ، وينقل المبلغ من الجانب للمدين من اليومية . وقد كانت أول عملية سجلت في حساب النقدية هي عملية استئجار للمساهمين لأمواهم في المنشأة بمقدار 50 000 د في 1-1-1984 م ، وقد رحلت هذه العملية من القيد الاصيلي المسجل في اليومية العامة صفحة 1 .

(2) البيان : وتشرح فيه العملية بشكل مختصر .

(3) ترحيل : أي صفحة اليومية التي رحل منها القيد .

(4) التاريخ : تاريخ اجراء القيد الاصيلي في اليومية العامة ، وغالبا ما يتم الترحيل الى الحسابات في الاستاذ العام في نهاية اليوم نفسه .

(5) جانب له (دائن) : وتثبت به الاضافات الدائنة (السالبة) الى الحساب المذكور ، ويرحل الى هذا الجانب من الجانب الدائن في اليومية العامة . وقد رحل مبلغ 2 000 د المسجلة في صفحة «1» من اليومية العامة ، وهي عملية دفع ايجال المحل نقداً .

لاحظ أن الترحيل من اليومية الى الاستاذ يتم من الجانب المدين في اليومية الى الجانب المدين للحساب في الاستاذ ، ومن الجانب الدائن في اليومية الى الجانب الدائن في الاستاذ .

ويمثل شكل 3-4 نموذجا للترحيل من اليومية العامة الى الاستاذ العام ، حيث « ص ي » تعني صفحة اليومية و « ص أ » تعني صفحة الاستاذ أو رقم الحساب . ولا يثبت رقم الحساب في خانة « ص أ » باليومية الا بعد أن يتم الترحيل فعلا الى الحساب المذكور ، وذلك ملافاة لاختفاء عدم الترحيل أو الترحيل أكثر من مرة .

ويتم الترحيل بنفس الطريقة الى جميع الحسابات بالاستاذ العام .

لاحظ أن الرصيد في شكل 3-3 يستخرج أثر كل عملية ترحيل ، أما في شكل 2-3 فهو لا يستخرج الا عند الحاجة اليه أو عند انتهاء الصفحة .

شكل 4-3

اليومية العامة

صفحة 1

التاريخ	ص ا	البيان	دائن	مدين
84-1-1	101	نقدية رأس المال رأس المال الذي دفعه أصحاب المنشأة	50 000	50 000

حساب رقم 101

حد / النقدية

تاريخ	ص ي	بيان	دائن	تاريخ	ص ي	بيان	مدين
				84-1-1	1	رأس المال	50 000

حساب رقم 301

حد / رأس المال

تاريخ	ص ي	بيان	دائن	تاريخ	ص ي	بيان	مدين
1-1	1	سدد	50 000				
84 -		نقدا					

الرصيد العادي

تمثل الأصول والمصروفات والتوزيعات في المعادلة (8) بمقادير موجبة (+)، أو (بلغة المحاسبين) مدينة. لذلك فإن ارصدة حساباتها في الاستاذ العام تكون مدينة (أي أن جانب منه أكبر من جانب له) عادة.

أما الالتزامات وحقوق المساهمين والإيراد فهي تمثل في المعادلة (8) بمقادير سالبة (-) ، أو (بلغة المحاسبين) دائنة . لذلك فإن أرصدة هذه الحسابات في الاستاذ العام تكون عادة دائنة (أي ان جانب له أكبر من جانب منه بالنسبة لهذه الحسابات) .

Chart of Accounts دليل الحسابات

يختلف عدد الحسابات التي يجب مسكها من منشأة الى أخرى ، ويزداد هذا العدد بازدياد حجم المنشأة وتعدد عملياتها .

وتنظم الحسابات في شكل دليل ، بحيث يعطى لكل حساب في الاستاذ العام رقم معين ، وترتب الأرقام بحيث تظهر حسابات الميزانية أولاً ثم حسابات قائمة الدخل . وفيما يلي نموذج مبسط للدليل الحسابات في إحدى المنشآت التجارية باستخدام ثلاثة أرقام :

دليل الحسابات

حسابات ميزانية

أصول	100 - 199
تقديرة	101
حسابات تحت التحصيل	110
خصص الديون المشكوك فيها	111
امدادات	121
بضاعة	131
تأمين مدفوع مقدما	141
مباني	160
مجمع استهلاك المباني	161
آلات	170
مجمع استهلاك الآلات	171

(3) Levis D. McCullers and Reimond P Van Daniker, Op. Cit. p. 65

التزامات	299-200
حسابات تحت الدفع	201
مرتبات تحت الدفع	211
ضرائب تحت الدفع	221
سندات تحت الدفع	251
حقوق المساهمين	399-300
اسهم عادية	301
دخل محجوز	351
توزيعات .	360
حسابات قائمة الدخل	
الايرادات	499-400
مبيعات	401
ايرادات الخدمات	411
مردودات المبيعات	451
المصروفات	599-500
تكلفة البضاعة المباعة	501
مصروفات المرتبات	531
مصروفات الامدادات	521
مصروف الاستهلاك .	551
مصروف الاجلر	555
مصروف التأمين	561
مصروف الديون للمدومة	581
مصروف ضرائب	590
مصروفات متنوعة	595
ملخص الایرادات والمصروفات .	600

لاحظ أن دليل الحسابات يجب أن يكون مرنا بحيث يمكن اضافة حسابات جديدة حسب رغبة المنشأة وتوسع حاجاتها ، وذلك بترك أرقام خالية بين الحسابات .

وتوضع هذه الأرقام فوق الحسابات المختصة في الاستاذ العام . والاستاذ العام قد يكون عبارة عن دفتر بهصفحة لكل حساب ، أو ملف يحتوي على أوراق

سائبة ، لكل حساب ورقة . وميزة الملف انه يسمح بزيادة صفحات جديدة بسهولة لكل حساب . اما ميزة الدفتر فهو انه ثابت ولا يمكن التلاعب فيه وتغيير بعض الصفحات لاختفاء أي غش أو اختلاس .

وفيا يلي مثال تطبيقي لاثبات بعض العمليات في اليومية العامة وكيفية ترحيلها الى دفتر الأستاذ العام الذي يحتوي على حسابات مرتبة وفق الدليل السابق للحسابات .

قبل ان تقرأ المثال التالي ، تذكر أن :

نوع الحساب	تثبت الزيادة بجمل	يثبت النقص بجمل
الحساب	الحساب	الحساب
أصل	مدينا	دائنا
مصرفوف	مدينا	دائنا
توزيعات	مدينا	دائنا
الالتزامات	دائنا	مدينا
حقوق المساهمين	دائنا	مدينا
الدخل (للبيعات)	دائنا	مدينا

مثال 3-1 :

نفترض ان منشأة الهدوء قد بدأت اعمالها في اول يناير 1982 م ، وان المعاملات التالية قد تمت خلال السنة المنتهية في 31-12-1982 م
يناير 1982 م :

- 1 - دفع المساهمون مبلغ 90 000 د نقداً مقابل أسهم للمنشأة .
- 2 - دفعت المنشأة ايجار المبنى لمدة سنة ومقداره 5 000 د نقداً .
- 3 - اشترت آلات ومعدات بمبلغ 20 000 د نقداً .
- 4 - اشترت بضاعة على الحساب بمبلغ 65 000 د .

وفيا يلي ملخص للعمليات التي تمت خلال بقية السنة (في الحياة العملية تثبت هذه العمليات اولاً بأول ، وكل عملية على حدة . غير أن كيفية الاثبات واحدة ، وهو المهم هنا) :

100 000 د	مبيعات (عل الحساب)
60 000 د	تكلفة البضاعة المباعة
25 000 د	مرتبات دفعت
90 000 د	متحصلات من العملاء
55 000 د	تسديدات للموردين (الدائتين)
5 000 د	توزيعات دفعت نقدا للمساهمين

والمطلوب : (1) اثبات العمليات السابقة في اليومية العامة .
(2) ترحيلها الى الاستاذ العام .

منشأة الهدوء اليومية العامة

(1)

1

التاريخ	الشرح	رقم الحساب	دائن	مدين
82-1-1	نقدية أسهم عادية (رأس المال) إصدار أسهم رأس المال وبيعها نقدا . (زادت التقديرة فجعلت مدينة ، وزاد رأس المال فجعل دائنا) .	101 301	90 000	90 000

منشأة الهدوء

اليومية العامة

صفحة 2

التاريخ	الشرح	رقم الحساب	دائن	مدين
1-2	مصرفات ايجار نقدية ايجار المبني لمدة سنة دفع نقدا (زاد الايجار - وهو مصروف - فجعل مدينا ، ونقصت النقدية - وهي أصل - فجعلت دائنة) .	555 101	5000	5000
1-3	آلات نقدية آلات ومعدات اشترت نقدا . (زادت الآلات - وهي أصل فجعلت مدينة ، ونقصت النقدية - وهي أصل أيضاً - فجعلت دائنة) .	170 101	20 000	20 000
1-4	بضاعة حسابات تحت الدفع (دائنين) شراء بضاعة على الحساب . (زادت البضاعة - وهي أصل - فجعلت مدينة ، وزاد حساب الدائنين - وهو التزام - فجعل دائنا) .	131 201	65 000	65000

منشأة الهدوء
اليومية العامة
صفحة 3

التاريخ	الشرح	رقم الحساب	دائن	مدين
تواريخ متعددة	حسابات تحت التحصيل (مدينين) مبيعات اثبات المبيعات على الحساب . (زادت الحسابات تحت التحصيل - وهي اصل - فجعلت مدينة ، وزادت المبيعات - وهي ايراد - فجعلت دائنة) .	110 401	100000	100000
تواريخ متعددة	تكلفة البضاعة المباعة بضاعة اثبات تكلفة البضاعة المباعة . (زادت تكلفة البضاعة المباعة - وهي مصروف - فجعلت ملنية ، ونقصت البضاعة - وهي اصل - فجعلت دائنة) .	501 131	60000	60000
تواريخ متعددة	مصروف المرتبات نقدية مرتبات دفعت نقدا . (زاد مصروف المرتبات فجعل ملينا ، ونقصت النقدية فجعلت دائنة) .	531 101	25000	25000

منشأة الهدوء
اليومية العامة

صفحة 4

التاريخ	الشرح	رقم الحساب	دائن	مدين
تواريخ متعددة	نقدية حسابات تحت التحصيل سداد بعض العملاء لحساباتهم المدينة . (زادت النقدية فجعلت مدينة ، ونقصت الحسابات تحت التحصيل فجعلت دائنة) .	101 110	90000	90000
تواريخ متعددة	حسابات تحت الدفع نقدية سداد الشركة لبعض ديونها (نقصت الحسابات تحت الدفع فجعلت مدينة ، ونقصت النقدية فجعلت دائنة) .	201 101	55000	55000
تواريخ متعددة	توزيعات على المساهمين نقدية توزيعات على المساهمين دفعت نقدا . (زادت التوزيعات فجعلت مدينة ، ونقصت النقدية فجعلت دائنة) .	360 101	50 000	50 000

لاحظ ان التحليل الموضوع بين قوسين في خانة الشرح باليومية العامة السابقة وجد لشرح القيود للقارىء فقط . اذ يكتفي في الحياة العملية بشرح موجز للقيد كما هو موضح في العبارات قبل الأقواس .

(2) الترحيل إلى الاستاذ العام :

متشاة الهدوء
الاستاذ العام
حـ / التقديـ

حساب رقم 101

التاريخ	البيان	ص ي	دائن	التاريخ	البيان	ص ي	مدين
82-1-2	ايجار	2	5000	82-1-1	رأس المال	1	90000
1-3	آلات	2	20000	متعددة	حسابات	4	90000
متعددة	مرتبات	3	25000		تحت التحصيل		
متعددة	حسابات	4	55000				
متعددة	تحت الدفع						
متعددة	نوزيعات	4	5000				
			110 000				
12-31	رصيد مدين		70000				
82			180000	12-31	رصيد		180 000
				82	(ميزان		70000
					المراجعة)		

حـ / حسابات تحت التحصيل (المدينين) حساب رقم 110

التاريخ	البيان	ص ي	دائن	التاريخ	البيان	ص ي	مدين
متعددة	نقدية محصلة	4	90000	متعددة	مبيعات على الحساب	3	100000
			10000				
	رصيد مدين		100000				100000
				12-31	رصيد (ميزان		10 000
				82	المراجعة)		

حساب رقم 131 ح / البضاعة

التاريخ	البيان	ص ي	دائن	التاريخ	البيان	ص ي	مدين
متعددة	تكلفة البضاعة المباعة	3	60000	82-1-4	حسابات تحت الدفع (مشتريات على الحساب)	2	65000
	رصيد مدين		5000				
			65000	12-31 82	رصيد (ميزان المراجعة)		65000
							5 000

حساب رقم 170 ح / الآلات

التاريخ	البيان	ص ي	دائن	التاريخ	البيان	ص ي	مدين
	رصيد مدين		20000	82-1-3	نقدية	2	20000
			20000				20000
				12-31 (82	رصيد (ميزان المراجعة)		20000

حساب رقم 201 ح / حسابات تحت الدفع (الدائنين)

التاريخ	البيان	ص ي	دائن	التاريخ	البيان	ص ي	مدين
1-4	مشتريات على الحساب	2	65000	متعددة	نقدية	4	55000
					رصيد دائن		10000
			65000				65000
12-31 82	رصيد (ميزان المراجعة)		10000				

ح/ الاسهم العادية (رأس المال) حساب رقم 301

ملين	ص ي	البيان	التاريخ	دائن	ص ي	البيان	التاريخ
90000	رصيد	رصيد دائن		90000	1	رأس المال	1-1
						الذي دفع نقدا	82
90000				90000			
				90000	رصيد	(ميزان المراجعة)	12-31 82 -

ح/ التوزيعات على المساهمين حساب رقم 360

5000	4	توزيعات نقدية	متعددة	5000	رصيد ملين		
				5000			
5000							
5000		رصيد (ميزان المراجعة)	12-31 82 -				

ح/ المبيعات حساب رقم 401

100000		رصيد دائن		100000	3	مبيعات نقدية	متعددة
				100000			
100000				100000		رصيد (ميزان المراجعة)	12-31 82 -

ح/ تكلفة البضاعة المباعة حساب رقم 501

60000	3	بضاعة مباعة	متعددة	60000		رصيد ملين	
				60000			
60000		رصيد (ميزان المراجعة)	12-31 82 -				

حساب رقم 531

ح / مصروف المرتبات

التاريخ	البيان	ص ي	دائن	التاريخ	البيان	ص ي	مدين
12-31	رصيد مدين		25000	متعددة	نقدية		25000
			<u>25000</u>	12-31			<u>25000</u>
				82	رصيد (ميزان المراجعة)		25000

حساب رقم 555

ح / مصروف الايجار

التاريخ	البيان	ص ي	دائن	التاريخ	البيان	ص ي	مدين
	رصيد مدين		5000	82-1-2	نقدية	2	5000
			<u>5000</u>				<u>5000</u>
				12-31	رصيد (ميزان المراجعة)		5000
				82-			

ميزان المراجعة Trial Balance

عبارة عن قائمة بأسماء وأرصدة الحسابات التي تظهر في الاستاذ العام في نهاية المدة المحاسبية . وهو يحتوي على خانتين ، احدهما للارصدة المدينة والاخرى للارصدة الدائنة . واذا ما كانت قيود اليومية سليمة ، وكذلك .

الترحيلات الى الامتاذ العام ، فان مجموع الارصدة المدينة لا بد وأن يساوي مجموع الارصدة الدائنة في ميزان المراجعة .

لذلك فان ميزان المراجعة يعتبر خطوة أولى للتأكد من سلامة القيد والترحيل وعدم وجود اخطاء .

غير أن هناك بعض الاخطاء التي لا تؤثر على ميزان المراجعة . بمعنى ان ميزان المراجعة سيكون متوازنا حتى مع وجود بعض هذه الاخطاء . فمثلاً لو جعل حساب البضاعة مدينا بمبلغ كان المفروض ان يجعل مدينا به حساب الآلات ، فان مجموع الارصدة المدينة لن يتأثر بهذا الخطأ ، وسيظل ميزان المراجعة متوازناً) . (يناقش موضوع الاخطاء عادة في مادة المحاسبة المتوسطة) .

وفما يلي ميزان مراجعة منشأة الهدوء الناتج عن العمليات السابقة الذكر ، في 31-12-1982 .

منشأة الهدوء

ميزان المراجعة

في 31 ديسمبر 1982 م

دائن	مدين	اسم الحساب
	70 000 د	نقدية
	10 000	حسابات تحت التحصيل
	5 000	بضاعة
	20 000	آلات
10 000 د		حسابات تحت الدفع
90 000		اسهم رأس المال (عادية)
	5 000	توزيعات
100 000		مبيعات
	60 000	تكلفة البضاعة المباعة
	25 000	مصرف المرتبات
	5 000	مصرف الايجار
<u>200 000 د</u>	<u>200 000 د</u>	

ملاحظات :

1 - عند استلام السجلات الرسمية أو اوراق العمل المسطرة تسطيراً دقيقاً بحيث تكون هناك خانات مخصصة للدرهم ولأحاد وعشرات ومئات وآلاف الدينارات لا تكتب العلامة العشرية ، كما أن القارئ لا يحتاج الى علامة لتسهيل قراءة الأرقام الكبيرة . ولكن عند عدم توفر هذه الأوراق المسطرة ، يجب استخدام النقطة (.) كعلامة عشرية ، كما يجب ترك فراغ بعد خانة المئات لتسهيل القراءة . فمثلاً يفضل كتابة الخمسين ديناراً و400 درهماً كما يلي :

50.400 د

كما يفضل كتابة مائة ألف دينار كما يلي :

100 000 د

وفي هذا الكتاب سنحاول اجمال الدرهم واستخدام الدينارات فقط ، وذلك لتسهيل .

2 - تهمل كلمة « دينار » أو « د » كرمز للدينار عند الاثبات في خاتمي للمدين والدائن سواء في اليومية أو الأستاذ ، وذلك لأنه من المعروف ان المحاسبة تستخدم عملة البلد في القياس والاثبات (أنظر شكل 4-3) أما في القوائم والتقارير المالية فيجب كتابة كلمة « دينار » أو « د » كرمز لها :

(1) امام المبلغ الأول في كل عمود ، (2) امام أول مبلغ بعد الخط الفاصل الدال على الجمع أو الطرح (أنظر ميزان المراجعة لمنشأة الهدوء في هذا الفصل) .

3 - يتم اثبات المعاملات في الحياة العملية كما يلي :

(1) تجمع مستندات كل معاملة على حدة .

(2) يجري قيد مبدئي في شكل مسودة أو ما يعرف باذن قيد ، ويعطى له رقم مسلسل ، وهو عبارة عن اوراق سائبة بها ثلاث خانات رئيسية (منه ، له ، البيان) .

(3) تفرغ اخونات القيد في اليومية العامة ، حسب تسلسلها الرقمي .

اسئلة وتمريعات

أسئلة

- 1-3 . ما هي الخطوات الرئيسية في الدورة المحاسبية ؟
- 2-3 . (أ) أذكر المعادلة الأساسية للمحاسبة (الميزانية) .
(ب) أذكر المعادلة الأساسية لقائمة الدخل .
- (ج) استخرج المعادلة الأساسية التي يقوم عليها نظام القيد المزدوج من المعادلتين السابقتين .
- 3-3 . (أ) ما هو الحساب ؟
(ب) ما هو دفتر الأستاذ ؟
- 4-3 . ما معنى : (1) مدين (2) يحمل مدينا
(3) دائن (4) يحمل دائنا
- 5-3 . هناك عملية ما يراد أثباتها في الدفاتر المحاسبية :
(1) كيف تحدد الحسابات التي يجب ان تسجل بها ؟
(2) كيف يحدد الحساب او الحسابات التي يجب جعلها مدينة ، والحساب او الحسابات التي يجب جعلها دائنة ؟
- 6-3 . لماذا سمي نظام القيد المزدوج بهذا الاسم ؟
- 7-3 . ما هو الغرض من اعداد ميزان المراجعة ؟
- 8-3 . ما هي الاخطاء التي لا يظهرها ميزان المراجعة ؟
- 9-3 . ما هو الهدف من وراء تسجيل العمليات في اليومية أولا ، ثم ترحيلها الى الأستاذ ؟
- 10-3 . ما هو الهدف من جعل كتابة رقم الحساب في خانة « ص أ » او خانة « ترحيل » باليومية آخر خطوة في ترحيل العملية ؟
- 11-3 . ضع كلمة « مدين » او « دائن » في الفراغ المناسب ، متخذاً البضاعة كمثال :

نوع الحساب	يزيد	ينقص	الرصيد العادي
بضاعة	مدین	دائن	مدین
نقدية	—	—	—
حسابات تحت الدفع	—	—	—
دخل محجوز	—	—	—
مبيعات	—	—	—
مرتبات	—	—	—

تمرينات :

12-3 . باستخدام المعادلات الاساسية في الفصل الثالث ، أجب عن الأسئلة الآتية :

(1) إذا كانت $ص_2 = 60\,000$ ، ف $ف = 3\,000$ ،
 $ز_2 = 24\,000$ ، ق ، $د = 30\,000$ ، $د = 40\,000$ ، فما هي ت ؟

(2) من المعلومات السابقة ، ما هي ق₂ ؟

13-3 . قامت شركة زعكوك بالعمليات التالية خلال الشهر الأول من انشائها :

- (1) أصدرت أسهما عامة كرأس مال مقابل 100 000 د نقداً، في 1-1-1982 م .
- (2) اشترت آلات بمبلغ 20 000 د نقداً في 3-1-1982 م .
- (3) اشترت بضاعة على الحساب بمبلغ 15 000 د في 4-1-82 م .
- (4) باعت بضاعة على الحساب تكلفتها 5 000 د ، بمبلغ 7 000 د ، في 9-1-82 م .
- (5) دفعت مرتبات يناير ومقدارها 2 000 د نقداً في 31-1-82 م .

المطلوب : اجراء القيود اليومية اللازمة .

14-3 . فيما يلي قيود يومية غير كاملة عن شهر ديسمبر 1982 وحسابات استاذ رحلت اليها عمليات الأحد عشر شهرا الأولى من 1982 ، لشركة البوري .

- والمطلوب :
- (1) ملء الفراغات لاكمال قيود اليومية .
 - (2) ترحيل هذه القيود الى الاستاذ .
 - (3) اعداد ميزان المراجعة في 31-12-1982 م .

شركة البوري
اليومية العامة

تاريخ	بيان	دائن	مدين
(1)	_____ مبيعات اثبات المبيعات على الحساب خلال ديسمبر 1982 م .	22 000	22 000
(2)	_____ مشتريات على الحساب خلال ديسمبر	8 000	8 000
(3)	_____ نقدية نقدية محصلة من العملاء خلال ديسمبر	19 000	19 000
(4)	_____ مبيعات نقدية خلال ديسمبر	3 000	3 000
(5)	_____ تسديدات نقدية للمدائنين خلال ديسمبر	11 000	11 000
(6)	_____ جزء من مرتبات ديسمبر دفعت نقدا	2 000	2 000
(7)	_____ تكلفة البضاعة المباعة في ديسمبر	16 000	16 000
(8)	_____ أجور تحت الدفع اثبات الاجور التي استحققت على الشركة في ديسمبر ولكنها لم تدفع بعد	300	300

الاستاذ العام

حـ / حسابات تحت التحصيل	حـ / البضاعة	حـ / النقدية
33 000 رصيد	35 000 رصيد	15 000 رصيد
حـ / اسهم رأس المال	حـ / اوراق تحت الدفع	حـ / حسابات تحت الدفع
30 000 رصيد	10 000 رصيد	18 000 رصيد
حـ / تكلفة البضاعة المباعة	حـ / مبيعات	حـ / ارباح محجوزة
70 000 رصيد	120 000 رصيد	5 000 رصيد
حـ / مصروف بيع	حـ / مرتبات تحت الدفع	حـ / مصروف المرتبات
5 000 رصيد		25 000 رصيد

15-3 . ظهرت الارصدة التالية في دفتر استاذ منشأة الأمل في 31-12-81

20 750 د	نقدية
10 650	حسابات تحت التحصيل
12 000	بضاعة
600	تأمين مدفوع مقدما
8 000	معدات مكتب
9 300	حسابات تحت الدفع
200	مرتبات تحت الدفع
150	ضرائب تحت الدفع

اسهم عادية

ارباح محجوزة

17350

وقد تمت العمليات التالية خلال يناير 1982 :

- 2 يناير : دفعت المرتبات المستحقة في 31-12-1981 م .
- 4 : اشترت بضاعة على الحساب بمبلغ 2600 د .
- 5 : بلغت المبيعات النقدية خلال الأسبوع 4000 د .
- 8 : اقترضته مبلغ 1 500 د من المصرف ، وقد وقعت كميالة (ورقة دفع) بذلك ، تستحق بعد 90 يوما .
- 9 : اشترت معدات مكتب بمبلغ 1 500 د نقدا .
- 10 : استلمت مبلغ 5 000 د من العملاء (حسابات تحت التحصيل) .
- 12 : دفعت تأمين عن المعدات 250 د نقدا .
- 13 : باعت بضاعة على الحساب بمبلغ 7 500 د .
- 14 : استلمت ورقة قبض (سند ائني) من احد العملاء بمبلغ 2 000 د .
- 15 : دفعت الفرائط المستحقة في 31-12-1981 .
- 20 : مبيعات نقدية خلال اللدة من 5-19 يناير بلغت 2 550 د .
- 22 : دفعت مرتبات المستخدمين وقدرها 800 د نقدا .
- 23 : دفعت للدائنين (حسابات تحت الدفع) مبلغ 9 000 د .
- 25 : اشترت بضاعة بمبلغ 500 د نقدا .
- 27 : دفعت مصروفات مختلفة مقدارها 130 د نقدا .
- 29 : استلمت مبلغ 4 000 د من العملاء كسداد لجزء من ديونهم .
- 31 : اتضح ان التأمين الذي دفع في 12 يناير كان مبالغيا فيه ، وقد استلمت الشركة مبلغ 30 د من شركة التأمين .

المطلوب

- 1 - اثبات العمليات السابقة في اليومية العامة .
- 2 - فتح حسابات الاستاذ في 1-1-1982 واظهار ارصدة 31-12-1981 بها ، ثم ترحيل قيود اليومية السابقة اليها .

- 3 - ترصيد حسابات الامتاذ واعداد ميزان المراجعة في 31-1-1982 .
- 16-3 . بدأ بادي اعماله كمحاسب قانوني في 1-1-1982 ، وقد قام بالعمليات التالية خلال يناير 1982 م :
- 1-1 بدأ المشروع برأسمال مقداره 2 500 د نقدا . دفع ايجار المكتب لمدة ثلاثة أشهر ومقداره 240 د نقدا .
- 1-2 اشترى قرطاسية بمبلغ 60 د ومعدات مكتب بمقدار 750 د من شركة الاثاث المتين على الحساب .
- 1-3 دفع تأمين 75 د .
- 1-8 استلم 80 د مقابل عمل محاسبي قام به لشركة القهاطي .
- 1-13 أتم عملا محاسبيا لشركة العربي بمبلغ 150 د على الحساب .
- 1-15 اشترى قرطاسية للمكتب بمبلغ 25 د على الحساب .
- 1-23 - استلم مبلغ 150 د من شركة العربي عن العمل الذي اتمه في 1-13 .
- 1-25 دفع 250 د لشركة الاثاث المتين .
- 1-30 كتب صكاً بمبلغ 20 د على الحساب المصرفي للمكتب ، وذلك سداد لفاتورة نور لسكنه الخاص .
- 1-31 أتم عمل محاسبي لشركة الجهيمي بمبلغ 200 د على الحساب . دفع فاتورة نور المكتب ومقدارها 15 د .

المطلوب

- 1 - فتح الحسابات التالية : النقدية ، حسابات تحت التحصيل ، مصروف ايجار ، قرطاسية مكتب ، مصروف تأمين ، معدات مكتب ، حسابات تحت الدفع ، رأس مال بادي ، مسحوبات بادي ، ايراد المحاسبة ، ومصروف المنافع (نور ومياه) . رقم هذه الحسابات كما نشاء .
- 2 - اثبت العمليات التي تمت في يناير في اليومية العامة .
- 3 - رحل قيود اليومية العامة الى الحسابات التي فتحتها في (1) .
- 4 - عد ميزان المراجعة للمكتب المذكور .

17-3 . بدأ متجر الشعب اعماله في 1-1-1982 ، وقد قام بالعمليات التالية خلال يناير :

1-1 اودع 500 د بخزينة المحل و 14 500 د بحساب في المصرف باسم المحل ، وذلك كرأس مال للمشروع .

وقع عقدا بتأجير المحل بمبلغ 100 د شهريا ، ودفع ايجار ثلاثة اشهر مقدما بصك .

1-2 اشترى بضاعة على الحساب من المنشأة أ بمبلغ 4 000 د .

1-3 اشترى بضاعة بمبلغ 2 000 د ، دفعها بشيك .

1-4 باع بضاعة على الحساب للمنشأة ج بمبلغ 2 000 د .

1-5 اشترى اثاث بمبلغ 500 د ، دفعها بصك .

1-10 باع بضاعة نقدا بمبلغ 1 500 د .

1-15 اشترى آلة حاسبة بمبلغ 100 د نقدا .

1-20 اشترى بضاعة على الحساب من المنشأة س بمبلغ 3 000 د .

1-25 باع بضاعة للمنشأة د بمبلغ 2 500 د .

1-28 قام بدفع 3 000 د للمنشأة أ و 2 500 د للمنشأة س بصك لكل منهما .

1-29 استلم المبالغ التالية من العملاء نقدا :

المنشأة جـ 100 د

المنشأة د 2 400 د .

1-30 اودع التغطية المتجمعة بالخزينة في حساب المصرف ما عدا مبلغ 200 د تركها بالخزينة .

المطلوب

1 - اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية العامة .

2 - ترحيل قيود اليومية العامة إلى الحسابات المختصة في الاستاذ العام

3 - اعداد ميزان المراجعة في 31-12-1982 .

18-3 بدأت منشأة العروبة اعمالها التجارية في 1-4-1984 م ، وقامت بالعمليات التالية خلال شهر ابريل :

4-1 تم ايداع مبلغ 500 000 د . ل . كراسمال للمنشأة في مصرف الوحدة ، في حساب باسم المنشأة .

4-2 تم توقيع عقد بايجار مكاتب ومخازن للمنشأة بمبلغ 100 د . ل . شهريا ، لمدة سنة ، ودفع ايجار ثلاثة أشهر مقدما بصك .

4-3 تم شراء بضاعة على الحساب بمبلغ 300 000 د . ل .

4-3 تم شراء آلات ومعدات بمبلغ 30 000 د . ل . ، بصك .

4-4 تم شراء قرطاسية للمنشأة بمبلغ 1000 د . ل . بصك .

4-5 تم تحويل مبلغ من المصرف إلى خزانة المنشأة للمصرف منه على الشريات ، بمبلغ 500 د . ل .

4-6 تم شراء اثاث بمبلغ 500 د . ل . ، بصك .

4-7 تم بيع بضاعة نقدا بمبلغ 20 000 د . ل . ، علما بأن تكلفتها 15 000 د . ل .

4-10 تم بيع بضاعة على الحساب ، بمبلغ 30 000 د . ل . ، علما بأن تكلفتها 20 000 د . ل .

4-11 تم ايداع المبالغ النقدية المتوفرة بخزانة المنشأة في حساب المصرف (باستثناء المبلغ المخصص للمصروفات الشرية) .

4-25 تم بيع بضاعة بصك بمبلغ 50 000 د . ل . ، تكلفتها 40 000 د . ل .

4-30 تم دفع مرتبات العاملين بالمنشأة ، وبلغت 5 000 د . ل .

4-30 تم استلام مبلغ 25 000 د . ل . بصك من أحد العملاء .

المطلوب .

1 - اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية العامة

2 - ترحيل القيود إلى الحسابات ذات العلاقة بالامتياز العام .

3 - اعداد ميزان المراجعة في 30-4-1984 م .

19-3 اليك العمليات التالية التي تمت خلال شهر يناير 1984 م ، في منشأة التقدم لصيانة الآلات :

1-1-84 أصدرت 2 000 سهوا بقيمة اجمالية قدرها 20 000 د . ل . ،
نقدا .

1-4 اشترت آلات بمبلغ 5 000 د . ل . ، نقدا

1-5 اشترت أوراق مالية كاستثمار قصير الأجل ، بمبلغ 4 000 د . ل .
نقدا .

1-6 قبضت 3 000 د . ل . ، نقدا من أحد العملاء ، نظير اعمال صيانة
قلمت اليه

1-7 وقعت عقدا مع منشأة العروبة للقيام بصيانة معداتها خلال شهري
فبراير ومارس ، على أن يتم الدفع في نهاية مارس .

1-8 اشترت معدات صيانة وتنظيف بمبلغ 500 د . ل . نقدا .

1-9 اشترت أثاث بمبلغ 2 000 د . ل . ، على الحساب من منشأة الأثاث
الأهلية .

1-15 انتهت من أعمال صيانة للمعمل منشأة الوفاق ، قيمتها 2500 د .
ل . ، على أن يتم السداد في 15-2-1984 م .

1-20 دفعت ايجار المبنى الذي تشغله ، لمدة ستة أشهر ، وقد كان المبلغ
3000 د . ل . ، نقدا .

1-28 دفعت مرتبات العاملين بالمنشأة ، البالغة 1500 د . ل . ، نقدا .

المطلوب :

1 - إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية العامة

2 - ترحيل القيود السابقة إلى دفتر الاستاذ العام .

3 - اعداد ميزان المراجعة بالأرصدة وبالمجاميع في 31-1-1984 م .

20-3 استخرج ميزان المراجعة التالي من دفاتر منشأة الاتحاد للنقل في 31-12-1983 :

اسم الحساب	ملين	دائن
نقدية	160 000 د . ل .	
حسابات تحت التحصيل	30 000	
قرطاسية	4 000	
شاحنات	231 000	
حسابات تحت الدفع		16 000 د . ل .
أوراق تحت الدفع		24 000
اسهم رأس المال (4000 سهما)		350 000
أرباح محجوزة		35 000
	<u>425 000 د . ل .</u>	<u>425 000 د . ل .</u>

وقد تمت العمليات التالية خلال يناير 1984 م :

1-1 اشترت نقدا ما يلي :

- (1) شاحنات بمبلغ 25 000 د . ل .
- (2) أراضي بمبلغ 20 000
- (3) مباني 50 000

1-2 اشترت قرطاسية على الحساب من مطبعة الأمة ، بمبلغ 2500 د . ل .

1-3 دفعت رسوم اعلان في جريدة الفجر ، بمبلغ 150 د . ل .

1-4 دفعت ثمن بوليصة تأمين على الشاحنات لمدة شهر ، بمبلغ 210 د . ل .

1-5 قبضت إيرادات نقل 600 د . ل .

1-7 دفعت مصاريف صيانة قيمتها 900 د . ل .

1-17 دفعت مصاريف تركيب هاتف 75 د . ل .

1-19 قبضت إيرادات نقل 300 د . ل .

1-19 إيرادات استحققت نظير خدمات نقل لمنشأة الحرية بلغت 200 د . ل . ،

ولكنها مستقبض فيما بعد .

1-20 دفعت مرتبات العاملين عن الشهر وهي 400 د . ل .

1-25 اشترت معدات على الحساب من منشأة الآلات الحديثة ، بمبلغ 10 000 د .

ل .

1-30 دفعت فاتورة النور بمبلغ 50 د . ل ، والمياه بمبلغ 20 د . ل .

المطلوب :

- 1 - اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية العامة وترحيلها الى الاستاذ العام .
- 2 - اعداد ميزان المراقبة بالارصدة في 31-1-1984 م .
- 3 - اعداد قائمة دخل (مدخلا بها عناصر المصروفات والايرادات المشار اليها صراحة في التمرين) وميزانية . ناقش بعض عناصر المصروفات الأخرى التي يجب ادخالها في قائمة الدخل .
- 4 - قارن بين رقم الدخل (أو الخسارة) الظاهر بقائمة الدخل ورصيد النقدية الظاهر بالميزانية .

الفصل الرابع
الحسابات المخنثية

تستمر المنشآت التجارية في أعمالها عادة مدة طويلة من الزمن ، قد تصل الى مئات السنين . ولامداد متخذي القرارات بمعلومات محاسبية وقتية ، تقسم حياة المنشأة الى فترات متساوية ، تعرف بالمدد المحاسبية Accounting Periods . ويختلف طول هذه المدد من شهر الى ثلاثة أشهر أو إلى سنة ، وإن كانت السنة أكثر انتشاراً . ويجب أن تكون المدد المحاسبية متساوية في الطول ، حتى يمكن مقارنة الإيرادات والمصروفات والأرباح لكل من هذه المدد .

وتثبت العمليات التي تقوم بها المنشأة خلال المدة المحاسبية في السجلات ، وفي نهاية هذه المدة تعد قائمتي الدخل والميزانية للمنشأة . ويجب أن تظهر قائمة الدخل إيرادات المنشأة التي تحققت خلال المدة ، والمصروفات التي تكبدتها في سبيل تحقيق هذه الإيرادات . أما الميزانية فيجب أن تظهر أصول والتزامات وحقوق أصحاب المنشأة ، كما هي عليه في نهاية آخر يوم في المدة المحاسبية .

الحاجة الى اجراء بعض التعديلات قبل اعداد القوائم المالية

بعد اثبات العمليات التي قامت بها المنشأة خلال المدة في الدفاتر ، ترصد الحسابات في نهاية المدة ويعد منها ميزان المراجعة .

وكثيراً ما يتطلب الأمر تعديل بعض هذه الأرصدة قبل استخدامها في اعداد القوائم المالية عن المدة المحاسبية المنصرمة . ويتم هذا التعديل عن طريق اجراء قيود في اليومية العامة ، تعرف بقيود التسوية adjusting entries .

وهناك أربعة أنواع من العمليات بين مصروفات وإيرادات تحتاج عادة الى قيود تسوية في نهاية المدة ، وهي :

مصرفوفات

أ - تكاليف costs مثبتة ويجب توزيعها على مدتين محاسبيتين أو أكثر . ومن الامثلة على ذلك :

- (1) تكاليف وثيقة تأمين دفعت مقدما لمدة ثلاث سنوات ، وأثبتت كمصرفوفات مقدمة . هذه التكلفة المدفوعة مقدما يجب أن توزع على السنوات الثلاث ، عن طريق قيد تسوية ، كمصرفوفات تأمين .
- (2) تكلفة آلة جديدة ذات عمر انتاجي مقداره عشر سنوات ، سجلت كأصل . هذه التكلفة يجب أن توزع على السنوات العشر ، كمصرفوف استهلاك .

(3) تكلفة عناصر اشترت وخزنت قبل الاستخدام ، مثل القرطاسية والامدادات ، وسجلت كأصل . هذه التكلفة يجب أن تحمل للمدد المحاسبية المختلفة كمصرفوف ، وفقا للاستخدام الفعلي لهذه العناصر .

ب - مصرفوفات تخص الفترة الحالية ، ولكنها لم تثبت بعد ، مثل :

(1) اجور المنتجين عن الجزء الأخير من الفترة الحالية التي ستدفع لهم في بداية الفترة التالية . هذه الاجور يجب اثباتها كمصرفوف للفترة الحالية التي استفادت من هذه الخدمات . وتعرف هذه الاجور عادة بالاجور المستحقة accrued wages .

(2) ضرائب مستحقة عن الفترة الحالية ، ولكنها سوف تدفع في الفترة القادمة .

(3) فوائد مبالغ اقترضت في الفترة الحالية ، ولكنها سوف تدفع في الفترة التالية .

ايرادات

ج - ايراد مثبت في الدفاتر ويجب توزيعه على فترتين محاسبيتين أو أكثر ، مثال : ايراد ايجارات محصل مقدما لمدة ثلاث سنوات . هذا الايراد يجب توزيعه

على الفترات الثلاث ، وليس تحميله للفترة الاولى فقط . ويعرف ايراد الفترات القادمة بالايراد المؤجل deferred revenue .

د - ايرادات اكتسبت في الفترة الحالية ، ولكنها ستحصل في فترة قادمة . مثال : ايراد ايجار عن الفترة الحالية ، سيحصل في الفترة القادمة - ايراد مستحق accrued revenue .

وعلى المحاسب ان يراجع هذه العناصر في نهاية المدة ، ويثبت التسويات اللازمة في الدفاتر ويعد القوائم المالية وفقا للارصدة المعدلة ، حتى تعكس هذه القوائم نتيجة اعمال المنشأة عن المدة المنتهية ومركزها المالي في نهايتها بكل دقة وأمانة .

ويكثر استخدام كلمتي « مستحق » و « مؤجل » عند الكلام عن التسويات الجردية . وفيما يلي تعريف مبسط وعملي لكل منهما :
مستحق Accured : تعني لم يدفع بعد بالنسبة للمصروفات ، ولم يحصل بعد بالنسبة للايرادات .

مؤجل Deferred : تعني مدفوعا مقدما بالنسبة للمصروفات ، ومحصولا مقدما بالنسبة للايرادات .
وعلى ذلك ، فان :

عنصر	تعريف	تصنيفه في الميزانية
1 - مصروف مؤجل	تكلفة دفعت ولم تستغل بعد	اصل
2 - مصروف مستحق	مصروف استنفدت منه الفترة الحالية ، ولم يدفع بعد	التزام
3 - ايراد مؤجل	ايراد يحصل ، ولكنه يخص فترات قادمة	التزام
4 - ايراد مستحق	ايراد يخص الفترة الحالية ولكنه لم يحصل بعد	اصل

مثال

نورد فيما يلي مثالا يوضح الأنواع الأربعة للتسويات الجردية التي سبق ذكرها ، وكيفية تحليلها وقيود اليومية اللازمة لها في نهاية المدة . وسيساعد هذا المثال على تعميق الفهم للنموذج المحاسبي وقياس الإيرادات والمصروفات . وسنفترض ان المدة المحاسبية الحالية تنتهي في 31 ديسمبر 1982 م .

توزيع التكاليف على عدة مدد محاسبية

تضطر المنشأة عادة الى شراء أصل تستفيد من خدماته لفتترات محاسبية عديدة . عند الشراء يجعل حساب الأصل المشتري مدينا . وبمرور الوقت ينصهر جزء من تكلفة هذا الأصل ويتحول الى مصروف ، وذلك في سبيل تحقيق إيراد للمنشأة . وتمشيا مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات ، يجب ان تحمل كل فترة محاسبية نصيبها من تكلفة هذا الأصل ، وعلى أساس مدى استفادتها منه . ويتم هذا التحميل عن طريق قيد في اليومية العامة في نهاية الفترة .

وفما يلي بعض العمليات التي قامت بها منشأة جالو خلال 1982 ، وقيود التسوية اللازمة في 31 ديسمبر 1982 م⁽¹⁾ .

تأمين مدفوع مقدما

دفعت منشأة جالو في 1 يناير 1982 م مبلغ 3 600 د ثمنا لوثيقة تأمين على العقارات لمدة ثلاث سنوات تنتهي في 31 ديسمبر 1984 م . وفيما يلي قيود اليومية اللازمة لهذا المصروف المقدم :

في تاريخ الدفع ، 1 يناير 1982 م .

تأمين مدفوع مقدما		3 600
نقدية	3 600	
اثبات دفع قيمة الوثيقة		

(1) Glenn A. Welsch and Robert N. Anthony, *Fundamentals of Financial Accounting* (Homewood, Ill.: Richard D. Irwin, Inc., 1974), PP. 130-145.

أ- قيد التسوية اللازم في نهاية المدة ، 31 ديسمبر 1982 م (رقمت قيود التسوية حتى تسهل الإشارة إليها فيما بعد) :

مصرف تأمين	1200	
تأمين مدفوع مقدما	1200	
اثبات مصرف التأمين الخاص بالمدة الحالية ($\frac{1}{3} \times 3600$)		

ويجري نفس قيد التسوية السابق في نهاية 1983 م و1984 م ويحقق قيد التسوية السابق هدفين :

(1) تحميل الفترة الحالية نصيبها من تكلفة التأمين لغرض مقابلة الإيرادات بالمصروفات .

(2) تعديل حساب « تأمين مدفوع مقدما » حتى يظهر الرصيد الفعلي في 31 ديسمبر 1982 م ، أي ذلك الجزء من وثيقة التأمين الذي لم يستنفذ بعد ، وهو 2400 د .

الاستهلاك

في 1 يناير 1981 م ، اشترت منشأة جالو مبنى جديدا بمبلغ 360 000 د ، نقدا . وقد قدر عمر الاصل بثلاثين سنة ، وأنه يمكن بيع المبنى بعد ذلك العمر بمبلغ 60 000 د . وفيما يلي قيود اليومية اللازمة :

عند الشراء ، في 1 يناير 1981 م :

مباني	360 000	
نقدية	360 000	
شراء مباني نقدا		

ب- قيد التسوية . في نهاية المدة ، 31 ديسمبر 1982 م (اجري نفس القيد في 31 ديسمبر 1981 م) :

مصرف الاستهلاك	10 000	10 000
مجمع استهلاك المباني	10 000	
اثبات استهلاك المباني عن 1982 م		
$\frac{1}{30} \times (60\,000 - 360\,000)$		

ويجب اجراء القيد السابق في نهاية كل سنة طوال عمر الاصل .

ويعرف المبلغ الذي يمكن الحصول عليه ببيع الاصل في نهاية عمره بالخرقة
scrap value أو القيمة المتبقية residual value ويحتسب نصيب الفترة من
الاستهلاك كما يلي :

(1) تحتسب القيمة المراد استهلاكها بطرح قيمة الخرقة من ثمن الشراء . في مثالنا
السابق :

$$\begin{aligned} 60\,000 - 360\,000 &= \text{القيمة المراد استهلاكها} \\ &= 300\,000 \end{aligned}$$

(2) يحتسب الاستهلاك السنوي بقسمة القيمة المراد استهلاكها على عمر
الاصل . في مثالنا السابق :

$$\begin{aligned} 30 \div 300\,000 &= \text{الاستهلاك السنوي} \\ &= 10\,000 \end{aligned}$$

وهنا ايضا يحقق قيد التسوية السابق هدفين :

(1) تحميل الفترة الحالية نصيبها من استهلاك المباني .

(2) تعديل حساب المباني لكي يظهر القيمة المتبقية للاصل .

وقد كان بالامكان جعل حساب المباني نفسه دائما بمبلغ الاستهلاك لظهور
النقص في قيمة هذا الاصل . ولكن يفضل المحاسبون استخدام حساب مستقل

(2) بافتراض استخدام طريقة الخط المستقيم او القسط الثابت . وهناك عدة طرق اخرى للاستهلاك سيأتي
ذكرها في فصل قادم .

تجمع فيه استهلاكات الاصل عبر عمره الانتاجي ، دون اللجوء الى استخدام حساب الاصل نفسه . وفي الميزانية يظهر حساب الاصل مطروحا منه رصيد حساب مجمع استهلاكه ، كما رأينا في الفصل الثاني ، وكما سيناقش بالتفصيل في الفصل العاشر .

الامداداتSupplies

في اول مارس 1982 م اشترت المنشأة امدادات للصيانة بمبلغ 600 د ، وضعت في المخازن لاستخدامها تدريجيا . وعند جرد هذا المخزون في 31 ديسمبر 1982 م ، تبين ان هناك امدادات صيانة تكلفتها 200 د لا تزال باقية بالمخازن . اي ان الامدادات التي صرفت خلال السنة بلغت 400 د ، ويجب ان تحمل الى هذه المدة كمصروفات صيانة . وتكون قيود اليومية كما يلي :

عند الشراء في اول مارس 1982 م :

600	غزون امدادات الصيانة
600	نقدية
	اثبات شراء امدادات صيانة

جـ- قيد التسوية اللازم في 31 ديسمبر 1982 م :

400	مصرف صيانة
400	غزون امدادات الصيانة
	اثبات الامدادات المستخدمة فعلا خلال السنة (600 د - 200 د) .

وهنا ايضا ، يحقق قيد التسوية السابق هدفين :

- (1) تحميل سنة 1982 م نصيبها من تكاليف امدادات الصيانة .
- (2) تعديل رصيد غزون امدادات الصيانة لكي يظهر فقط تكلفة الامدادات التي لا تزال فعلا بالمخازن في نهاية المدة .

مصروفات لم تثبت

في نهاية المدة قد يكون هناك بعض المصروفات التي استفادت بها المنشأة خلال الفترة الحالية ، ولكنها لم تدفع ، ومن ثم لم تثبت بعد . وتعرف هذه المصروفات ، كما رأينا سابقا ، بالمصروفات المستحقة .

مصروف المرتبات

في 31 ديسمبر 1982 م كان احد موظفي المنشأة في رحلة عمل الى أوروبا، ومن المنتظر ان يعود في 8 يناير 1983 م . لذلك فان مرتبه عن شهر ديسمبر (600 د) سوف يدفع له عند عودته . وهذا يتطلب القيود التالية :

د - قيد تسوية في 31 ديسمبر 1982 م :

600	مصروف مرتبات
600	مرتبات تحت الدفع
	اثبات التزام للمنشأة بمرتب ديسمبر
	واعتباره مصروفا يحمل الى هذه المدة .

وفي تاريخ الدفع ، 8 يناير 1983 م :

600	مرتبات تحت الدفع .
600	نقدية
	اثبات دفع مرتب ديسمبر 1982 م .

ويحقق قيد التسوية السابق هدفين :

(1) اثبات مصروف استفادت به الفترة المالية المنصرمة (1982)، تمشيا مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات .

(2) اثبات التزام المنشأة بهذا المرتب في 31 ديسمبر 1982 م .

مصروف نور ومياه

استلمت المنشأة فاتورة نور ومياه بمبلغ 4700 د عن شهر ديسمبر 1982 م في

30 ديسمبر 1982 م تستحق الدفع خلال شهر من تاريخه. وقد قررت المنشأة
ارجاء دفعها الى يناير التالي :

هـ - قيد التسوية في 31 ديسمبر 1982 م :

4 700	مصرف نور ومياه	4 700
	نور ومياه تحت الدفع	
	اثبات فاتورة ديسمبر للنور والمياه والتي	
	ستدفع في يناير 1983 م .	

ويهدف هذا القيد الى تحقيق نفس الغرضين اللذين ذكرا عند الكلام
عن مصرف المرتبات . وعند دفع هذه الفاتورة في يناير 1983 م يجري القيد
التالي :

4 700	نور ومياه تحت الدفع	4 700
	نقدية	
	دفع فاتورة ديسمبر 1982 للنور والمياه	

مصرف الفوائد

اقرضت المنشأة في اول نوفمبر 1982م قرضا قصير الأجل بمبلغ 30 000 د
ووقعت بذلك ورقة دفع تستحق بعد 90 يوما من تاريخه، وبسعر فائدة 8% تدفع
في نهاية مدة القرض . وفيما يلي قيود اليومية اللازمة :

في تاريخ استلام القرض ، 1 نوفمبر 1982 م :

30 000	نقدية	30 000
	اوراق تحت الدفع - قصيرة الأجل	
	اثبات قرض قصير الأجل من المصرف ،	
	بفائدة 8% .	

و- قيد التسوية في نهاية المدة ، 31 ديسمبر 1982 م :

400	مصرف الفوائد	400
	فوائد مستحقة تحت الدفع	
	اثبات الفوائد المستحقة عن شهرين	
	للمصرف $(\frac{8}{100} \times \frac{2}{12} \times 30000)$	

في تاريخ تسديد القرض ، 31 يناير 1983 :

30 000	اوراق تحت الدفع - قصيرة الأجل	
400	فوائد مستحقة تحت الدفع	
200	مصرف الفوائد (1983: $\frac{8}{100} \times \frac{1}{12} \times 30000$)	
	تقلدية	
30 600	اثبات تسديد القرض والفوائد في تاريخ الاستحقاق .	

وقد حقق قيد التسوية الذي اجرى في 31 ديسمبر 1982 م هدفين :

(1) اظهار مصرف الفوائد الذي يجب ان تحمل به قائمة دخل المنشأة عن الفترة الحالية .

(2) اظهار التزام المنشأة بهذه الفوائد في الميزانية المعدة في نهاية الفترة الحالية .

ويلاحظ ان الفوائد تراكم بمجرد مرور الوقت ، وان كان دفعها يستحق في تاريخ معين .

توزيع الايرادات المقدمة على فترات متعددة

يحدث احيانا ان تستلم المنشأة ايرادا مقدما مقابل خدمات (او مبيعات) ستقدمها في المستقبل ، اي في فترة محاسبية مقبلة . وهذا الامر يتطلب قيد تسوية في نهاية المدة .

ايجار مقبوض مقدما

قبضت منشأة جالو في 15 ديسمبر 1982 ايجارا عن الشهر المنتهي في 15 يناير 1983 ، مقداره 1 200 د . وفيما يلي قيود اليومية اللازمة لهذه العملية :

في تاريخ تحصيل الايجار ، 15 ديسمبر 1982 ، يجري القيد التالي :

نقدية	1 200	1 200
ايراد ايجار مقدم	1 200	
تحصيل ايجار الفترة من 15 ديسمبر 1982 الى 15 يناير 1983 .		

لاحظ أن نصف هذا الايجار يخص الفترة المنتهية في 31 ديسمبر 1982 ، ومن ثم يجب أن يضاف الى ايرادات تلك الفترة . أما النصف الآخر ، فهو يخص الفترة التالية ، ويمثل التزاما على المنشأة بتأدية هذه الخدمات - توفير السكن للعميل لمدة نصف شهر . واثبت هذه الحقيقة يتطلب إجراء قيد التسوية التالي :

ز - قيد التسوية في 31 ديسمبر 1982 :

ايراد ايجار مقدم	600	600
ايراد ايجار	600	
ايجار تحقق عن النصف الاخير من ديسمبر 1982		

ايرادات مستحقة

يجد ان تكون المنشأة قد اكتسبت بعض الايرادات (أي انها سلمت الخدمة او البضاعة الى العميل) ، ولكنها لم تثبتها في الدفاتر بعد . وفي مثل هذه الحالة يجب إجراء قيد تسوية في نهاية المدة لاثبات الايراد المستحق ، وازهال الاصل الممثل في التزام العميل بالدفع .

ايراد ايجار مستحق

من فحص سجلات التاجر في 31 ديسمبر 1982 ، اتضح ان عميلين لم يقوما بدفع ايجار ديسمبر بعد ، ومقداره 400 د . وعلى ذلك تجري القيود التالية :

ن - قيد تسوية ف 31 ديسمبر 1982 :

400	400	ايراد ايجار تحت التحصيل ايراد ايجارات اثبات ايراد ايجار اكتسب في ديسمبر 1982 ، ولم يحصل بعد .
-----	-----	--------------------------------------------------------------------------------------------------------

وعندتحصيل المبلغ في يناير 1983 ، يجري القيد التالي :

400	400	نقدية ايراد ايجار تحت التحصيل تحصيل ايجارات مستحقة من ديسمبر 1982
-----	-----	-------------------------------------------------------------------------

لاحظ ان قيد التسوية السابق قد حقق هدفين :

- (1) اثبات الايجارات التي اكتسبت سنة 1982 م ضمن ايرادات هذه السنة .
- (2) اظهار الايجار المستحق التحصيل ضمن اصول الشركة (أصل متداول) .

ويتضح من الأمثلة السابقة ان قيود التسوية ما هي الا تطبيق عادي للنموذج المحاسبي كما هو الحال بالنسبة للعمليات العادية الاخرى . غير أن قيود التسوية تجري عادة من واقع الفحص الدقيق للسجلات والمستندات ، ولا يوجد عادة مستند محدد يتطلب في حد ذاته قيد تسوية . كما تمتاز قيود التسوية بأنها تجري في نهاية المدة ، وبعد اثبات جميع العمليات العادية الاخرى . ويجب أن يكون واضحاً ان قيود التسوية أمر ضروري في اغلب المنشآت لتحقيق مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات ، واعداد القوائم المالية بشكل عادل .

قائمة التسوية The Worksheet

بعد تسجيل جميع العمليات العادية (عدا قيود التسوية) للمنشأة في اليومية وترحيلها الى الأستاذ ، يعد ميزان المراجعة كما رأينا في الفصل الثالث . ويفضل كثير من المحاسبين استخدام ورقة عمل تعرف بقائمة التسوية . وتهدف هذه الورقة الى جمع البيانات المتسلسلة من الدفاتر المحاسبية واعدادها في صفحة واحدة لكي تكون أساساً لاعداد القوائم المالية .

وتعد هذه القائمة باستخدام قلم رصاص عادة ، حتى يسهل التعديل والتصحيح ، ولأنها تستخدم من قبل المحاسب نفسه ولن تقدم الى أي شخص آخر عادة .

وبعد اتمام قائمة التسوية وموازنتها ، تصبح اساميا لاعداد القوائم المالية واجراء قيود التسوية وقيود الاقفال ، كما سنرى فيما بعد .

اعداد قائمة التسوية

تستخدم صفحة كبيرة عادة لاعداد قائمة التسوية ، حيث أنها تتطلب 11 خانة تستخدم كما يلي :

(1) خانة كبيرة لاسماء الحسابات كما تظهر في الاستاذ العام

(2) خانتان لميزان المراجعة (مدين ودائن) .

(3) خانتان للتسويات (مدين ودائن)

(4) خانتان لميزان المراجعة بعد التسويات (مدين ودائن)

(5) خانتان لقائمة الدخل (مدين ودائن)

(6) خانتان للميزانية (مدين ودائن) .

ويمثل شكل 4-1 نموذجاً لقائمة التسوية .

وفيما يلي الخطوات المتبعة لاعداد قائمة التسوية :

خطوة 1 :

بعد اثبات العمليات العادية وترحيلها الى الامتاذ خلال الفترة المحاسبية ، ترصد الحسابات في نهاية الفترة وبعد ميزان المراجعة ويدخل في الخانة المخصصة لذلك في قائمة التسوية . ويجب التأكد من أن جانب الارصدة المدينة يساوي جانب الارصدة الدائنة لميزان المراجعة - كلاهما يساوي 481 460 د في شكل 4-1 .

خطوة 2 :

تدخل قيود التسوية في الخانتين التاليتين لميزان المراجعة ، كما هو موضح في شكل 4.1 . ويفضل ترقيم هذه القيود حتى يمكن الاشارة اليها من آن الى آخر .

ويلاحظ أن بعض هذه القيود يتطلب اضافة حسابات جديدة ليست موجودة في ميزان المراجعة ، مثل مصروف الاستهلاك .

وبعد اتمام ادخال قيود التسوية ، يجب جمع مبالغ الجانب المدين ومبالغ الجانب الدائن والتأكد من انها متساويان - 18 300 د في شكل 1-4 .

خطوة 3 :

يعدل ميزان المراجعة على ضوء قيود التسوية وتثبت الأرصدة الجديدة في خاكني ميزان المراجعة المعدل .

فمثلا ، يلاحظ أن رصيد حساب ايراد الايجارات في ميزان المراجعة قبل التسويات كان 128463 د (رصيد دائن) . اضيف الى ذلك مبلغان دائنان (600 د + 400 د) نتيجة لقيود التسوية ، فأصبح رصيد هذا الحساب 129463 د ، وهو المبلغ الذي ظهر في الجانب الدائن لميزان المراجعة المعدل . اما الحسابات التي لم تتأثر بقيود التسوية فتتقل ارصدها كما هي الى ميزان المراجعة بعد التسوية .

وبعد ترحيل ارصدة جميع الحسابات في ميزان المراجعة المعدل ، يجب التأكد من ان مجموع الجانب المدين يساوي مجموع الجانب الدائن 497 560 د في شكل 1-4 .

خطوة 4 :

يرحل المبلغ الموجود على كل سطر في ميزان المراجعة المعدل افقيا الى الخانات الخاصة بقائمة الدخل او الميزانية حسب نوع الحساب ، على أن يزحل الرصيد المدين الى الجانب المدين والرصيد الدائن الى الجانب الدائن من القائمة المناسبة (قائمة الدخل او الميزانية) .

بعد أن ترحل جميع الأرصدة الظاهرة في ميزان المراجعة المعدل الى احدى الخانات الأربع الاخيرة في قائمة التسوية ، تجمع المبالغ الظاهرة في كل من هذه الخانات الأربع . وهنا يمكن ملاحظة ظاهرة شيقة ومفيدة :

الفرق بين الجانب المدين والجانب الدائن لقائمة الدخل يساوي الفرق بين الجانب المدين والدائن للميزانية - هذا الفرق هو الربح أو الخسارة . واذا لم

يحدث ذلك فلا بد وأن يكون هناك خطأ ما في قائمة التسوية .

خطوة 5 :

يثبت الفرق بين الجانب المدين والدائن في قائمة الدخل في الجانب الاصغر حتى يتساوى الجانبان . ويكتب على نفس السطر وفي خانة « اسم الحساب » عبارة « الارباح » أو « الخسائر » . لاحظ أنه اذا ما كان الجانب الدائن لقائمة الدخل اكبر من الجانب المدين ، يكون الفرق ارباحا ، ويثبت في الجانب المدين حتى يتساوى الجانبان . والعكس في حالة الخسارة . كما يثبت نفس المبلغ في الجانب الاصغر (وعلى نفس السطر) للميزانية ، حتى يتساوى جانبها .

واذا ما كان الفرق عبارة عن ربح لا بد وأن يكون الجانب المدين للميزانية اكبر من الجانب الدائن ، ومن ثم يثبت هذا الفرق في الجانب الدائن . وعند اعداد الميزانية المنسقة يضاف هذا الربح (الخسارة تطرح) الى حساب رأس المال (في الشركات المساهمة يضاف الى حساب الارباح المحجوزة) .

هذا وبالرغم من صيغ الامن المتوفرة في قائمة التسوية (تعادل الجانب المدين مع الدائن) الا أنه قد توجد بعض الاخطاء . أي أن التوازن ليس دليلا

شكل 4-2

منشأة جالو للمباني العامة

قائمة رأس المال

عن السنة المنتهية في 31-12-1982

73 160 د	رأس المال في 1-1-1982
	يضاف :
33 000	ارباح 1982
106 160 د	المجموع
	يطرح :
12 000	مسحوبات 1982
<u>94 160 د</u>	رأس المال في 31-12-1982

قاطعا على صحة النتائج التي تظهرها قائمة التسوية . فمثلا قد يرحل رصيد حساب مصروف الاستهلاك الى الجانب المدين للميزانية بدلا من الجانب المدين لقائمة الدخل . وبالرغم من ان هذا يمثل خطأ محاسبيا ، الا انه لا يؤثر على توازن جانبي قائمة الدخل وكذلك جانبي الميزانية . وسيترتب على ذلك ظهور رقم خاطيء للأرباح (أعلى مما يجب) .

اعداد القوائم المالية من قائمة التسوية

تحتوي قائمة التسوية الكاملة على جميع المبالغ اللازمة لاعداد القوائم المالية : قائمة الدخل ، الميزانية ، وقائمة رأس المال (او الارباح المحجوزة بالنسبة للشركات المساهمة) . وما على المحاسب الا ان يعيد ترتيب هذه البيانات على ورقة اخرى بحيث تظهر القوائم المالية مصنفة كما ينبغي . وقد عالج الفصل الثاني من هذا الكتاب كيفية تصنيف القوائم المالية ، ومن ثم فلا داعي لتكرارها هنا . وسنكتفي فقط بقائمة رأس المال ، كما هو موضح في شكل 2-4 .

اثبات قيود التسوية في الدفاتر

بعد اعداد القوائم المالية ، تثبت قيود التسوية من واقع قائمة التسوية في اليومية العامة وترحل الى الاستاذ العام . وهذه مجرد عملية روتينية ، اذ انها مجرد نقل من قائمة التسوية . ويمثل شكل 3-4 قيود التسوية مثبتة في اليومية ، ومرحلة الى الاستاذ العام في شكل 4-4 .

شكل 3-4
منشأة جالو للمباني العامة
قيود التسوية / اليومية العامة

تاريخ	بيان	له	منه
31 ديسمبر 82	مصرف تأمين		1200
	تأمين مدفوع مقدما	1200	
	مصرف استهلاك		10000
	استهلاك مجمع - مباني	10000	
	مصرف صيانة		400
	مخزون امدادات صيانة	400	
	مصرف مرتبات		600
	مرتبات تحت الدفع	600	
	مصرف نور ومياه		4700
	نور ومياه تحت الدفع	4700	
	مصرف فوائد		400
	فوائد تحت الدفع	400	
	ايجار مقبوض مقدما		600
	ايراد الايجارات	600	
	ايراد ايجار تحت التحصيل		400
	ايراد ايجارات	400	

شكل 4-4
الامتياز العام - منشأة جالو للمباني العامة
حـ / النقدية

41

				82-12-31	رصيد	1097
--	--	--	--	----------	------	------

42

حـ / ايراد المبيعات تحت التحصيل

					9	400
--	--	--	--	--	---	-----

45

حـ / تأمين ملحوظ مقدما

	9	رصيد ملين	1200 2400 <u>3600</u>	82-12-31	رصيد	3600
					رصيد	<u>3600</u> <u>2400</u>

47

حـ / مخزون امدادات الصيانة

	9	رصيد ملين	400 200 <u>600</u>	82-12-31	رصيد	600
					رصيد	<u>600</u> <u>200</u>

51

حـ / ارضى

			12-31		رصيد	25000
--	--	--	-------	--	------	-------

شكل 4-4
الاستاذ العام - منشأة جالو للمباني

52 حـ / مبانى

				82-12-31	رصيد	360000
--	--	--	--	----------	------	--------

53 حـ / استهلاك مجمع - مبانى

	9	رصيد	10000		رصيد	20000
			10000		دائن	
			<u>20000</u>			<u>20000</u>
12-31		رصيد	<u>20000</u>			

61 حـ / اوراق دفع

12-3		رصيد	30000			
------	--	------	-------	--	--	--

62 حـ / ايجار مقبوض مقدما

		رصيد	1200		9	600
					رصيد	600
			<u>1200</u>		دائن	<u>1200</u>
12-31		رصيد	<u>600</u>			
82						

63 حـ / مرتبات تحت الدفع

12-31			600			
82						

شكل 4-4

65 حد / فوائد تحت الدفع

12-31	9		400				
-------	---	--	-----	--	--	--	--

حد / اوراق دفع مضمونة برهن على العقارات 67

12-31		رصيد	238637				
-------	--	------	--------	--	--	--	--

70 حد / رأس المال

12-31		رصيد	73160		10	مستحقات	12000
	10	ارباح السنة	33000			رصيد	94160
			<u>106160</u>			دائن	<u>106160</u>
83-1-1		رصيد	94160				

71 حد / مستحقات

	10	رأس المال (اقفال)	12000	12-31		رصيد	12000
--	----	-------------------	-------	-------	--	------	-------

73 حد / ملخص الإيرادات والمصروفات

	10	ايرادات الانجازات	129463		10	مصروفات مختلفة	96463
						رأس المال	33000
			<u>129463</u>		10	ارباح السنة	<u>129463</u>

81

ح / ايراد الايجارات

		رصيد	128463		10	أ . م . (اقبال)	129463
	9	ايجار مقبوض	600				
		مقدما					
	9	ايراد ايجار تحت التحصيل	400				
			<u>129463</u>				<u>129463</u>

90

ح / مصروف تأمين

	10	أ . م . (اقبال)	1700	12-31		رصيد	500
						تأمين مدفوع	1200
					9	مقدما (تسوية)	
			<u>1700</u>				<u>1700</u>

91

ح / مصروف صيانة

	10	أ . م . (اقبال)	3400			رصيد	3000
						مخزون	400
						امدادات	
					9	صيانة (تسوية)	
			<u>3400</u>				<u>3400</u>

92

ح / مصروف مرتبات

	10	أ . م . (اقبال)	18000			رصيد	17400
						مرتبات تحت الدفع	600
					9	(تسوية)	
			<u>18000</u>				<u>18000</u>

ح / مصروفات فوائد

	10	أ . م . (اقبال)	19963			رصيد	19563
						فوائد تحت الدفع	400
						(تسوية)	
			<u>19963</u>				<u>19963</u>

شكل 4-4

حـ / مصروف نور ومياه 95

34500	رصيد			39200	أ. م. (اقفال)	10
4700	نور					
	ومياه					
	تحت	9				
	الدفع					
	(تسوية)					
<u>39200</u>				<u>39200</u>		

حـ / مصروفات متفرقة 96

4200	رصيد		12-31	4200	أ. م. (اقفال)	10
<u>4200</u>				<u>4200</u>		

حـ / مصروف استهلاك 97

10000	استهلاك					
	مجمع /					
	مباني					
	(تسوية)	9		10000	أ. م. (اقفال)	10
<u>10000</u>				<u>10000</u>		

اقفال الحسابات Closing Entries

بعد اجراء قيود التسوية واعداد القوائم المالية واظهار نتيجة اعمال المنشأة عن المدة المنصرمة ومركزها المالي في نهايتها ، يجب أن تعد الحسابات لكي تستقبل

عمليات الفترة التالية . لذلك فان حسابات الايرادات والمصروفات يجب ان تنخفض ارصدها الى الصفر حتى تجمع فيها ايرادات ومصروفات الفترة الجديدة . وتسمى هذه العملية « قفل الحسابات Closing of Accounts » وتعرف حسابات الايرادات والمصروفات بالحسابات المؤقتة Temporary Accounts ، لانها تفتح لتجميع بيانات فترة واحدة ، ثم تقفل (أو تنظف) لاستقبال فترة تالية ، ... وهكذا .

ويتم قفل (أو تفرغ) حسابات الايرادات والمصروفات في حساب ملخص الايرادات والمصروفات Income Summary (أو حساب الأرباح والخسائر) وهو بدوره يقفل في حساب رأس المال في المشروعات الفردية وشركات الأشخاص (في شركات المساهمة يقفل حساب ملخص الايرادات والمصروفات في حساب صافي الدخل المحجوز) . كما يقفل حساب المسحوبات في حساب رأس المال ، (في الشركات المساهمة يستخدم حساب للتوزيعات المدفوعة بدلا من المسحوبات ، ويقفل بدوره في حساب صافي الدخل المحجوز) .

أما حسابات الأصول والخصوم ورأس المال ، فهي لا تقفل ، بل تضاف عمليات الفترة الجديدة الى أرصدة هذه الحسابات الظاهرة في ميزانية الفترة المنصرمة . ولأن هذه الحسابات لا تقفل ، يطلق عليها البعض اسم الحسابات الدائمة Permanent Accounts . كما تعرف أيضاً باسم الحسابات الفعلية Real Accounts . في حين تسمى حسابات الايرادات والمصروفات والمسحوبات بالحسابات الاسمية Nominal Accounts .

وتعتبر عملية قفل الحسابات المؤقتة عملية روتينية بحثة ، اذ تثبت العملية في اليومية العامة ثم ترحل فوراً الى الأستاذ العام .

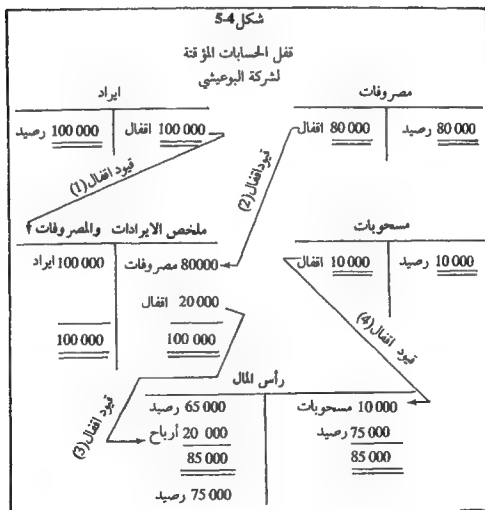
ونورد فيما يلي مثالا بسيطا (حساب واحد للإيرادات وحساب واحد للمصروفات) لتوضيح اجراء قفل الحسابات المؤقتة .

(2) المسحوبات هي المبالغ التي يسحبها صاحب المنشأة من المنشأة لاستخدامها أو إنفاقها في أغراضه الخاصة التي ليست لها علاقة بالمنشأة التي تتمتع بشخصية مستقلة . وتجمع هذه المبالغ في حساب خاص يقفل في نهاية السنة في حساب رأس المال . ويتلخص هذا الموضوع في الفصل الثاني عشر .

نفرض ان المعلومات الملخصة التالية قد تجمعت في دفاتر شركة البوعيشي
في 31-12-1982 :

65 000 د	رأس المال
10 000	مستحوبات خلال 1982
100 000	ايرادات خلال 1982
80 000	مروفات خلال 1982

ويمثل شكل 5-4 تجسيدا لعملية قفل الحسابات المؤقتة لشركة البوعيشي .



ويمثل شكل 6-4 قیود اليومية اللازمة اجراؤها لاقفال الحسابات في شركة البوعیثي في 31-12-1982 :

شكل 6-4 قیود اليومية اللازمة لاقفال حسابات شركة البوعیثي		
(1)	الايراد ملخص الايرادات والمصروفات اقفال حساب الايراد وترحيل رصيده الى حساب ملخص الايرادات والمصروفات	100 000 100 000
(2)	ملخص الايرادات والمصروفات المصروفات اقفال حساب المصروفات وترحيل رصيده الى حساب ملخص الايرادات والمصروفات	80 000 80 000
(3)	ملخص الايرادات والمصروفات رأس المال اقفال حساب ملخص الايرادات والمصروفات وترحيل رصيده (الارباح) الى حساب رأس المال .	20 000 20 000
(4)	رأس المال المسحوبات اقفال حساب المسحوبات وترحيل رصيده الى حساب رأس المال .	10 000 10 000

ونعود الآن الى منشأة جالو للمباني لتطبيق نفس المبادئ السابقة واقفال حساباتها المؤقتة . ويوضح شكل 7-4 قیود اليومية اللازمة لاقفال حسابات هذه للمنشأة . كما يوضح شكل 4-4 السابق هذه القیود مرحلة الى الاستاذ العام .

شكل 4-7
منشأة جالو للمباني العامة
قيود الاقفال

ص 10

1982	بيان	ترحيل	له	منه
12-31	ايراد الاجهارات	81		129463
	ملخص الايرادات والمصروفات	73	129463	
	ترحيل الايرادات الى حساب ملخص			
	الايرادات والمصروفات			
	ملخص الايرادات والمصروفات	73		96463
	مصروف تأمين	90	1700	
	مصروف صيانة	91	3400	
	مصروفات مرتبات	93	1800	
	مصروف فوائد	94	19963	
	مصروف نور ومياه	95	39200	
	مصروفات متفرقة	96	4200	
	مصروف استهلاك	97	10000	
	اقفال حسابات المصروفات			
	وترحيلها الى ملخص الايرادات والمصروفات			
	ملخص الايرادات والمصروفات	73		33000
	رأس المال	70	33000	
	ترحيل الارباح الى حساب رأس			
	المال وبقال حساب أ . م .			
	رأس المال	70		12000
	المسحوبات	71	12000	
	اقفال حساب للمسحوبات في			
	حساب رأس المال .			

ميزان المراجعة بعد الاقفال

بالرغم من وجود قائمة التسوية كأساس لقيود التسوية والاقفال ، الا انه قد تحدث بعض الاخطاء في اثبات وترحيل هذه القيود . لذلك يفضل فحص موازنة حسابات الاستاذ العام بعد ترحيل هذه القيود . وقد يتم ذلك بمجرد جمع الارصدة المدينة (ككميات موجبة) والارصدة الدائنة (ككميات سالبة) للحسابات التي تبقى مفتوحة في الاستاذ العام بعد ترحيل قيود الاقفال على آلة حاسبة . واذا لم يكن هناك اية اخطاء ، يجب أن يكون المجموع صفرا .

ويفضل بعض المحاسبين اعداد ميزان مراجعة كاملا بالحسابات التي تبقى مفتوحة بعد ترحيل قيود الاقفال .

وفي كلتا الحالتين ، يجب ان تكون ارصدة الحسابات هي نفس الارصدة الظاهرة في الخانتين الاخيرتين من قائمة التسوية ، باستثناء حساب رأس المال (او حساب الأرباح المحجوزة في الشركات المساهمة) الذي سيظهر له رصيد جديد نتيجة لاضافة الأرباح وطرح المسحوبات .

الدورة المحاسبية بإيجاز

الدورة المحاسبية في أية منشأة هي تجميع المعلومات الاولية وتصنيفها واستخراج التقارير والقوائم المالية المطلوبة واعداد الجهاز المحاسبي لاستقبال عمليات الفترة التالية . وقد تناول هذا الفصل والفصول السابقة هذه الخطوات بالتفصيل . ويحسن في هذه المرحلة تلخيص هذه الخطوات وترتيبها بشكل منظم⁽¹⁾ .

- (1) تجميع المعلومات الاقتصادية الاولية الناتجة عن عمليات المنشأة .
- (2) تحليل العمليات وتحديد الآثار الاقتصادية المترتبة عليها (في لغة محاسبية: مدين ودائن) .

- (3) اثبات العمليات في اليومية ، حسب تواريخ حدوثها .

(3) Welsch and Antony, Op. Cit., p. 138

(4) ترحيل القيود من اليومية الى الاستاذ

(5) تحضير ميزان المراجعة من الاستاذ

(6) اعداد قائمة التسوية :

أ - تجميع المعلومات اللازمة لقيود التسوية وتحليلها

ب - تحديد المعلومات الخاصة بقائمة الدخل والميزانية .

(7) اعداد القوائم المالية :

أ - قائمة الدخل

ب - الميزانية

ج - قائمة التغير في المركز المالي (ستناقش في فصل قادم) .

(8) قيود التسوية :

أ - اثبات في اليومية

ب - ترحيل الى الاستاذ

(9) اقفال الحسابات

(10) ميزان المراجعة بعد الاقفال .

أسئلة وتمارين

اسئلة

- 1-4 . ما هي قيود التسوية ؟ وما هي أهميتها ؟
- 2-4 . عرف باختصار كلا من :
مصرف مؤجل
مصرف مستحق
ايراد مؤجل
ايراد مستحق
- 3-4 . قيود تسوية المصروفات تخدم هدفين - ما هما ؟
- 4-4 . قيود تسوية الايرادات تخدم هدفين - ما هما ؟
- 5-4 . ما هو الهدف من قائمة التسوية ؟
- 6-4 . ما هي قيود الاقفال ؟ وما هي أهميتها ؟
- 7-4 . فرق بين الحسابات الفعلية والاسمية ؟
- 8-4 . ما هو ميزان المراجعة بعد الاقفال ؟ وهل هو خطوة ضرورية في النظام المحاسبي ؟

تمارين

- 9-4 تريد شركة بن عيسى ان تعد قوائمها المالية عن السنة المنتهية في 31-12-1982 واليك المعلومات التالية عن بعض عمليات هذه الشركة :
 - (1) اشترت قرطاسية للمكتب خلال السنة قيمتها 400 د ، جعل حساب مخزون قرطاسية المكتب مدينا بها . وعند جرد هذه القرطاسية في نهاية السنة تبين انه لا يزال ما قيمته 100 د بالمخزن .
 - (2) استحققت اجور للعمال عن ديسمبر ولم تدفع ولم تثبت حتى نهاية يوم 31-12-1982 بلغت 2 000 د .

(3) تقوم الشركة بتأجير جزء من المحل الى شركة عواليا . وقد استلمت شركة بن عيسى في 1 نوفمبر 1982 ايجاراً مقدماً من شركة عواليا قيمته 6000 دغن الستة اشهر التي تنتهي في 30 ابريل 1983 ، وقد جعل ايراد الايجارات دائناً بهذا المبلغ عند الاستلام .

(4) تقوم الشركة بتأجير جزء آخر من المحل الى شركة حاتم بمبلغ 200 د شهرياً . هذا ولم يتم العمل بدفع ايجار ديسمبر حتى نهاية يوم 31-12-1982 ، ولم تجر اية قيود في الدفاتر بهذا الخصوص .

المطلوب

اجراء قيود التسوية اللازمة لهذه العمليات في دفاتر شركة بن عيسى (يومية عامة) .

10-4 . جمعت البيانات التالية من سجلات ومستندات شركة درنة التي هي الآن في مرحلة اعداد قائمة التسوية وقوائمها المالية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 1982 :

(1) اشترت آلة لاستخدامها في الانتاج في اول يناير 1982 ، بمبلغ 16000 د . وقد قدر المهندسون العمر الانتاجي للآلة بحمس سنوات ، وان قيمتها كخردة 1000 د .

(2) اشترت وثيقة تأمين في 7-1-1982 مدتها ثلاث سنوات بمبلغ 3600 د ، دفعت نقداً . وقد جعل حساب « تأمين مقدم » مدينياً بالمبلغ .

(3) تقوم شركة درنة باستثمار جزء من نقديتها الفائضة في اوراق مالية من الدرجة الاولى التي يمكن بيعها بسهولة عند الحاجة ، وهي أسهم شركة السلام . هذا وقد اعلنت شركة السلام عن توزيعات نقدية للمساهمين عن النصف الثاني من عام 1982 مقدارها 1 د / سهم . ولم تقم شركة درنة حتى نهاية يوم 31-12-1982 باجراء أي قيد بهذا الخصوص مع العلم بأنها تملك 100 سهماً من هذه الاسهم .

المطلوب :

اجراء التسوية اللازمة في دفاتر شركة درنة (يومية عامة) .

11-4 . تستعد شركة الحميضة لاجراء قيود التسوية في نهاية سنتها المالية 1982 م . وقد اتضح انه في اول سبتمبر 1982 اشترت الشركة وثيقة تأمين لمدة ثلاث سنوات بمبلغ 3 600 د دفعتها نقدا .

المطلوب :

- (1) ما هو المبلغ الذي يجب اظهاره كمصروف تأمين في قائمة دخل 1982 ؟
- (2) ما هو المبلغ الذي يجب اظهاره في ميزانية 1982-12-31 ، كتأمين مقدم ؟
- (3) ما هو قيد التسوية اللازم في 1982-12-31 في كل من الحالتين التاليتين :

- أ - عندما دفع ثمن الوثيقة في 1-9-1982 ، جعل حـ / تأمين مقدم مدينا .
- ب - عندما دفع ثمن الوثيقة في 1-9-1982 ، جعل حـ / مصروف تأمين مدينا .

12-4 . تقوم شركة الفرجاني باعداد قائمة التسوية عن السنة المالية المنتهية في 1982-12-31 ، وقد انتهت من اعداد ميزان المراجعة المعدل وتستعد لترحيل الأرصدة الى خانات قائمة الدخل والميزانية ، واليك هذه الخانات والرموز التي تمثلها :

الرمز	الخانة
أ	قائمة دخل - مدين
ب	قائمة دخل - دائن
جـ	ميزانية - مدين
د	ميزانية - دائن

المطلوب :

بيان أي الخانات يجب أن يرحد إليها رصيد كل من الحسابات التالية التي ظهرت في ميزان مراجعة هذه الشركة ، وذلك بوضع الرمز المناسب امام كل حساب (الشركة تستخدم نظام الجرد الدوري) .

الرمز

الحساب

نقدية	
خزون قوطامية المكتب	
قوالت تحت الدفع	
رأس المال	
عمولات مكتوبة	
ايراد ايجار مقدم	
مصرف مرتبات	
مردودات مبيعات	
أرباح محجوزة - وصيد دائن	
مباني	
سندات تحت الدفع برهن على العقارات	
ضريبة دخل تحت الدفع	
توزيعات دفعت خلال السنة	
عمولات تحت التحصيل	
مجمع استهلاك المباني	
مصرف ضريبة دخل	
صافي الارباح :	
رمز الجانب المدين	
رمز الجانب الدائن	
صافي الخسارة :	
رمز الجانب المدين	
رمز الجانب الدائن	
بضاعة اول السنة	
مشتريات	
نقل المشتريات	
مردودات المشتريات	
بضاعة آخر السنة	

13-4 . استخراج ميزان المراجعة التالي من دفاتر شركة بعيو في 31-12-1984 :

اسم الحساب	منه	له
نقدية	25010 د	
حسابات تحت التحصيل	2030	
مخزون قرطاسية المكتب	150	
معدات تأمين مقدم	1440	
ارض لبناء مبنى عليها في المستقبل	6000	
معدات	58000	
مسحوبات	24000	
مصرف مرتبات	74000	
مصرف اعلانات	1000	
مصرف منافع (نور ومياه وتدفئة)	1300	
مصرف صيانة ووقود	6500	
مصرفات متفرقة	570	
مجمع استهلاك		15000 د
حسابات تحت الدفع		6000
اوراق دفع		30000
رأس المال		28600
ايراد خلعومات		106400
ايراد ايجارات		14000
	<u>200000 د</u>	<u>200000 د</u>

وبعد فحص سجلات ومستندات هذه الشركة ، تبين ما يلي :

- عند جرد مخزن قرطاسية المكتب تبين ان قرطاسية قيمتها 100 د لا تزال موجودة بالمخزن ، وان الشركة لم تقسم بشراء اية قرطاسية خلال السنة . وقد جرت عادة الشركة على اعتبار القرطاسية المستخدمة من المصروفات المتفرقة .

(2) اقتنت الشركة في 1-1-1984 وثيقة تأمين لمدة ثلاث سنوات ، بمبلغ 1440 د .

(3) بلغت تكلفة المعدات عند اقتنائها 58 000 د . ويقدر عمرها الانتاجي بعشر سنوات ، وقيمتها كخردة في نهاية عمرها الانتاجي بمبلغ 8 000 د . وتتبع الشركة طريقة الخط المستقيم للاستهلاك .

(4) قدرت مصلحة الضرائب ضريبة عقارات مقدارها 200 د ، على الشركة دفعتها قبل يوم 1-3-1985 م .

(5) ورقة الدفع ذات مبلغ 30 000 د ، وقعتها الشركة في 1-10-1984 مقابل قرض من المصرف بفائدة 8% ، على أن يدفع الاصل والفوائد في نهاية سنة من تاريخ التوقيع .

(6) ضمن ايراد الابعار الظاهر في ميزان المراجعة مبلغ 400 د عبارة عن ايجار يخص عام 1985 .

(7) بلغت مصروفات الوقود والزيت لسيارات الشركة خلال ديسمبر 300 د ، لم تدفع ولم تثبت بعد .

(8) تبلغ ضرائب الدخل 20% من الأرباح ويجب دفعها قبل 1-3-1985 .

المطلوب :

أ - اعداد قائمة التسوية للشركة المذكورة (صافي الدخل 24 000 د) .

ب - باستخدام قائمة التسوية ، عد قائمة الدخل وقائمة رأس المال والميزانية مرتبة وفقا للمبادئ والمفاهيم المحاسبية المعترف بها (مجموع الميزانية 72 100 د) .

ج - باستخدام قائمة التسوية ، عد قيود التسوية في شكل يومية عامة .

د - باستخدام قائمة التسوية ، عد قيود الاقفال في شكل يومية عامة .

هـ - عد ميزان المراجعة بعد الاقفال .

14-4 . اليك ميزان المراجعة التالي لشركة المنصوري في 31-12-1984 :

مدین	دائن	تقلیدة
33 000 د		حسابات تحت التحصیل
46 000		بضاعة في 31-12-83
38 000		أراضی
22 000		مباني ومعدات
41 000		
25 000 د		حسابات تحت الدفع
— . —		أجور تحت الدفع
35 000		سندات تحت الدفع (تستحق 1986)
50 000		أسهم رأس المال
30 000		أرباح محجوزة
300 000		مبيعات
167 000		تكلفة بضاعة مباعة
— . —		مصروف استهلاك
65 000		مصروف مرتبات
28 000		مصروفات أخرى
<u>440 000 د</u>	<u>440 000 د</u>	

واليك المعلومات التالية :

- (1) الاستهلاك عن الفترة المنتهية في 31-12-1984 يجب أن يكون 3 000 د .
- (2) هناك مرتبات مستحقة في 31-12-1984 مقدارها 1 000 د .

المطلوب

- (1) اعداد قائمة التسوية
 - (2) اعداد قائمة دخل وأرباح محجوزة للعدة المنتهية في 31-12-1984 .
 - (3) اعداد قائمة المركز المالي للشركة في 31-12-1984 .
- 15-4 . ظهرت الأرصدة التالية في ميزان مراجعة شركة الطيور في 31-12-1984 .

دائن	مدين	أوراق دفع
1 000 د	20 000 د	مباني
	11 000	مصروفات مرتبات
	7 000	قرطاسية
	1 100	مصروف الجيار

المطلوب

- اجراء قيود التسوية اللازمة في 31-12-1984 اذا علمت أن :
- 1 - اوراق الدفع تمثل قرضا من المصرف في 1-10-1984 يستحق بعد سنة ، بفائدة 10% .
 - 2 - تستهلك المباني على أساس القسط الثابت ، لمدة 20 سنة .
 - 3 - تبلغ المرتبات التي تدفعها المنشأة 1 000 د شهريا .
 - 4 - قدرت القرطاسية الباقية بالمخازن في 31-12-82 بمبلغ 200 د .
 - 5 - ايجار شهر ديسمبر وقدره 100 د لم يدفع بعد .
- 16-4 . ظهرت الارصدة الآتية ضمن بنود ميزان المراجعة لمنشأة ابو بكر التجارية والمستخرج في 31-12-1984 :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة
880	مصروف المرتبات
650	مصروف ايجار
	ايراد العقار
	ايراد الاوراق المالية
	290
	90

وقد تبين الآتي :

- أ - ان المهاييا والمرتبات مدفوعة عن 11 شهر آخرها شهر نوفمبر 1984 .
- ب - قيمة الايجار الشهري 50 دينار
- ج - ايراد العقار الشهري 30 دينار

د - هناك ايرادات اوراق مالية استحققت ولم تقبض بعد قيمتها 30 دينار .

المطلوب

اجراء قيود التسوية اللازمة في 31-12-1984 .

17-4 - بدأت احدى الشركات نشاطها في 1-1-84 فاستأجرت مبنى يكون مقرا لاعمالها ايجاره الشهري 150 دينار واتفقت مع المالك على أن يدفع الايجار مقدما كل خمسة اشهر .

فاذا علمت ان السنة المالية للشركة تنتهي في 31-12-1984 .

المطلوب

اثبات قيود اليومية في 1-1-1984 , 1-6-1984 , 1-11-1984 قيد التسوية في

31-12-1984 .

18-4 . فيما يلي ميزان المراجعة لمنشأة نوري التجارية في 31-12-1984 :

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	اسم الحساب
4 000		عقار
1 000		اثاث
5 300		بضاعة
3 3000		نقدية
2 500		تكلفة البضاعة المباعة
800		حسابات تحت التحصيل
700		اوراق تحت التحصيل
600		اجور ومرتبات
300		ايجار
100		مصرفات ادارية
	10 000	رأس المال
	7 800	مبيعات
	300	حسابات تحت الدفع
	500	اوراق تحت الدفع
18600	18 600	

فاذا علمت أن :

- (1) مرتبات شهر ديسمبر لبعض العاملين لم تدفع بعد وقدرها 40 د .
- (2) ايجار شهري نوفمبر وديسمبر لم يدفعوا بعد ، علما بأن الايجار الشهري 30 د .
- (3) الضرائب التي تخص السنة 2 200 د .

المطلوب

- 1 - اعداد قائمة التسوية عن السنة المنتهية في 31-12-1984 .
 - 2 - اعداد قائمتي الدخل والميزانية في 31-12-1984 .
 - 3 - اثبات قيود التسوية والاقفال في دفتر اليومية العامة .
 - 4 - اعداد ميزان المراجعة بعد الاقفال .
- 19-4 . فيما يلي الارصدة المستخرجة من دفاتر منشأة مفتاح في 31-12-1984 :
- بضاعة 200 3 ، تكلفة البضاعة المباعة 300 6 ، اوراق تحت التحصيل 600 ، مبيعات 800 10 ، اوراق تحت الدفع 700 ، ايجار 300 ، عمولة بيع 400 ، اعلان 100 ، مهايا ومرتبات 1400 ، حسابات تحت التحصيل 3 000 ، حسابات تحت الدفع 2 700 ، اوراق مالية 900 ، ائاث 600 ، مسحوبات 300 ، نقدية 3 000 ، رأس المال ٩٩
- فاذا علمت :

- (1) وجدت ايرادات اوراق مالية استحققت ولم تحصل بعد قدرها 40 د .
- (2) يستهلك الااث بمعدل 10% سنويا .
- (3) وجد ان عقد الايجار لمدة (5 شهور) يتجدد من تلقاء نفسه ، ويدفع الايجار مقدما ومقداره 20 د شهريا ، وان أول عقد للايجار حرر في اول يناير 1984 .
- (4) المهايا والمرتبات الشهرية 100 د .
- (5) وصلت فاتورة من الشركة العامة للاعلان بمبلغ 40 د قيمة اعلانات تمت خلال شهري نوفمبر وديسمبر 1984 .

(6) نسبة الضريبة 50٪ من الدخل .

المطلوب

- 1 اعداد قائمة التسوية عن السنة المنتهية في 31-12-1984 .
- 2 - اثبات قيود التسوية والاقفال في اليومية العامة .

20-4 - فيما يلي الارصدة المستخرجة من دفاتر منشأة المبروك في 31-12-1984 :

نقدية 4 000 ، آلات 8 000 ، اثاث 1 000 ، مسحوبات 500 ، اوراق
تحت الدفع 1 300 ، اوراق مالية 5 000 ، عمولة وكلاء البيع 500 ،
مصروفات اعلان 400 ، ايجار 300 ، اوراق تحت التحصيل 6300 ،
حسابات تحت التحصيل 8 000 ، حسابات تحت الدفع 1 500 ، بضاعة
5000 ، تكلفة البضاعة المباعة 15 000 ، مبيعات 30 000 ، ايراد اوراق
مالية 200 ، رأس المال 21 000 . فاذا علمت أن :

- 1 - الآلات اشترت يوم 3-84 وقرر العمر الانتاجي لها بـ 8 سنوات على
أن لا يكون لها اية قيمة كخردة في نهاية عمرها الانتاجي .
- 2 - قسط استهلاك الاثاث 10٪ من التكلفة .
- 3 - هناك 200 د من مصروف الاعلان يخص السنة القادمة .
- 4 - ايجار شهر ديسمبر لم يسدد بعد وقرره 50 د .
- 5 - هناك 100 د ايراد اوراق مالية اعلنت ولم تقبض بعد .
- 6 - ضريبة الدخل 50٪ من الدخل .

المطلوب

- 1 - اعداد قائمة التسوية عن السنة المنتهية في 31-12-1984 .
 - 2 - اثبات قيود التسوية في الدفاتر .
 - 3 - تصدير قائمة الدخل وقائمة الميزانية في 31-12-1984 .
- 21-4 - فيما يلي الارصدة المستخرجة من دفاتر منشأة الصفاء التجارية في
31-12-1984 .
- أرصدة مدينة
- اثاث 800 ، بضاعة 6 600 ، اوراق مالية 1000 ، تكلفة البضاعة المباعة .

19 000 ، مرتبات 1 660 ، نقل المبيعات 300 ، اعلان 700 ، ايجار
390 ، مسحوبات 1 500 ، نقدية 14 750 ، حسابات تحت التحصيل
13 000 ، اوراق تحت التحصيل 1700 .

أرصدة دائنة

مبيعات 35 700 ، ايرادات اوراق مالية 50 ، حسابات تحت الدفع
7550 ، اوراق تحت الدفع 3 550 ، رأس المال 14 550 .

فاذا علمت أن :

- 1 - يستهلك الاثاث بواقع 10% في السنة .
- 2 - ايرادات اوراق مالية استحققت ولم تقبض بعد 50 د .
- 3 - وجد أن ما قيمته 200 د من عقود الاعلان لم ينشر بعد
- 4 - وجد أن الايجار الشهري 30 د
- 5 - المرتبات الشهرية 130 د
- 6 - نسبة ضريبة الدخل 50% .

المطلوب

- 1 - اعداد قائمة التسوية عن السنة المنتهية في 31-12-1984
- 2 - اعداد قائمة الدخل وقائمة الميزانية في 31-12-1984
- 3 - اثبات قيود التسوية في اليومية العامة
- 4 - اثبات قيود الاقفال في اليومية العامة
- 5 - اعداد ميزان المراجعة بعد الاقفال .

4- 22 . استخرجت الأرصدة الآتية من دفاتر محلات يوسف في 31-12-1984 :

بضاعة 13 610 ، تكلفة البضاعة المباعة 40 210 ، المبيعات 57 000 ،
عمولة وكلاء البيع 700 ، مصروفات نقل المبيعات 1 300 ، ايجار
المحل 1 300 ، مصروفات اعلان 750 ، مهايا ومرتببات 2 050 ،
مصاري ف صيانة السيارات 250 ، ايراد اوراق مالية 70 ، اوراق مالية
3 000 ، مسحوبات 2 100 ، اثاث 3 300 ، سيارات 2 600 ،

حسابات تحت التحصيل 4 800 ، حسابات تحت الدفع 4 900 ،
نقدية 15 000 ، اوراق تحت التحصيل 3 000 ، اوراق تحت الدفع 2 000 ،
رأس المال ؟؟

فاذا علمت أن :

- 1 - الايجار الشهري للمحل 100 د
 - 2 - هناك مرتب مستحق لاحد العاملين لم يدفع بعد لوجود صاحبه في اجازة مرضية قدره 50 د .
 - 3 - هناك ايرادات اوراق مالية استحققت للمنشأة ولكنها لم تحصل بعد قدرها 30 د .
 - 4 - يستهلك الاثاث والسيارات بمعدل 10% سنويا من قيمة التكلفة
 - 5 - نسبة ضريبة الدخل 50 % .
- المطلوب
- 1 - اعداد قائمة التسوية عن السنة المنتهية في 31-12-1984
 - 2 - اعداد قائمتي الدخل والميزانية في 31-12-1984
 - 3 - اثبات قيود التسوية والاقفال في اليومية العامة
 - 4 - اعداد ميزان المراجعة بعد الاقفال .
- 23-4 قام محاسب منشأة الأمل باعداد القوائم المالية المختصرة التالية للسنة المالية المنتهية في 31-12-1984 م :

قائمة الدخل

ايراد الخدمات	45 600 د . ل
مصروفات التشغيل :	
تأمين	1600 د . ل
انارة وتدفئة	3800
قرطاسية	1200
مرتبات	<u>31600</u>
صافي الدخل	<u>25 000</u>
	<u>14 000 د . ل</u>

الميزانية		اصول	
خصوم			
دائرون	د . ل 12500	نقدية	د . ل 6200
رأس المال	د . ل 55 500	مدنيون	9800
		آلات	52 000
	<u>68 000</u>		<u>د . ل 68 000</u>

هذا وقد اتضح أن المحاسب قد أهمل ما يلي :

1 - استهلاك الآلات ، علما بأن :

تاريخ شراء الآلات 1-1-1982 م

عمرها الانتاجي 16 سنة .

قيمة الحردة 4000 د . ل

2 - مرتبات ديسمبر لم تدفع بعد ، وقدرها 1300 د . ل .

3 - قرطاسية موجودة بالمخازن في 31-12-84 م بلغت 340 د . ل .

4 - الجزء الباقي من بوليصة التأمين قيمته 600 د . ل .

5 - بلغت فاتورة النور والتدفئة عن ديسمبر 1984 م 175 د . ل ، ولم تدفع بعد .

المطلوب :

1 - اعداد قائمة التسوية عن السنة المنتهية في 31-12-1984 م .

2 - اعداد القوائم المالية بشكل منسق .

3 - اجراء قيود التسوية في اليومية العامة .

4 - اجراء قيود الاقفال في اليومية العامة .

5 - اعداد ميزان المراجعة بعد الاقفال .

24-4 تتكون ايرادات دار عرض الحمراء من رسوم الدخول ومن تأجير المقصف التابع لها. واليك الأرصدة التالية المستخرجة من دفاتها في 31-12-1984م

21 000 د . ل	نقدية
5 400	قرطاسية
6 000	تأمين مقدم
8 400	ايجار مقدم
76 000	آلات عرض
18 000	مجمع اهلاك
25 000	قرض برهن
30 000	رأس المال (اسهم)
19 500	دخل غير موزع
6 500	توزيعات
43 000	ايراد تذاكر الدخول
17 000	ايراد ايجار المقصف
21 500	مصروف مرتبات
4 100	مصروف صيانة
1 900	نور وتدفئة
500	هاتف و برق
1 200	مصروفات متنوعة

معلومات اخرى :

1 - اتضح من الجرد الفعلي للمخازن في 31-12-84 أن هناك قرطاسية تكلفتها 900 د . ل .

2 - يمثل رصيد التأمين المقدم، تكلفة بوليصة تأمين اشترت في 1-1-1984 تغطي فترة أربع سنوات .

3 - مصروف الاجار الذي يخص السنة 54 00 د . ل .

4 - قدر عمر آلات العرض بحوالى 12 سنة ، وقيمة خردة 4000 د . ل .

5 - جزء من مرتبات ديسمبر لم يدفع بعد ، وقدره 800 د . ل .

المطلوب :

1 - اعداد قائمة التسوية .

2 - اعداد قيود الاقفال .

25-4 قام محاسب منشأة التقدم باستخراج ميزان المراجعة التالي من دفاترها في

1984-12-31 م .

البيان	دائن	مدين
نقدية		9 000
مدينون		11 000
مخصص ديون مشكوك فيها	500	
بضاعة بالخازن		20 000
آلات		10 000
مجمع استهلاك آلات	5 000	
تكلفة بضاعة مبيعة		50 000
مصروف مرتبات		10 000
مصروفات عمومية		5 000
وإدارية		
مبيعات	80 000	
حسابات تحت الدفع	9 600	
صافي الدخل غير الموزع	9 900	
رأس المال	10 000	
	115 000	115 000

وبعد المراجعة المستندية تبين أن العمليات التالية لم تثبت في الدفاتر بعد :

1 - استهلاك الآلات عن السنة المالية الحالية ، علماً بأن العمر الانتاجي للآلات عشر سنوات ، والمنشأة تتبع طريقة القسط الثابت .

2 - مرتبات شهر ديسمبر ، وقدرها 1 000 د ، لم تدفع بعد .

3 - تحسب ضرائب الدخل على أساس 40% من الدخل .

المطلوب :

1 - اجراء قيود التسوية اللازمة في اليومية في 1984-12-31 .

2 - اعداد قائمة الدخل عن السنة المالية المنتهية في 31-12-1984 م . بشكل منسق .

3 - اعداد قائمة المركز المالي للمنشأة في 31-12-1984 م ، بشكل منسق .

4 - اجراء قيود الاقفال اللازمة في يومية المنشأة في 31-12-1984 م .

4-26 قام محاسب منشأة الجبل باعداد الميزانية التالية للمنشأة .

منشأة الجبل

الميزانية عن السنة المنتهية في 31-12-1984 م

أصول

	أصول متداولة
4 000 د	نقدية
15 000	حسابات تحت التحصيل
28 000	آلات
10 000	بضاعة بالمخازن
57 000 د	مجموع الاصول المتداولة
	أصول ثابتة :
9 000	استثمارات قصيرة الأجل
15 000	مباني
1 000	قرطاسية
25 000	مجموع الاصول الثابتة
82 000	مجموع الأصول

التزامات وحقوق أصحاب المشروع

	التزامات متداولة :
15 000	حسابات تحت الدفع
30 000	أوراق دفع (تستحق في 10-10-1988)
5 000	مصرفات مستحقة (تستحق في 5-5-85)
50 000	مجموع الالتزامات المتداولة
	التزامات طويلة الأجل :
5 000	مجمع استهلاك المباني

8 000	مجموع استهلاك الآلات
<u>2 000</u>	مرتبات مستحقة (تستحق في 10-1-85)
15 000	مجموع الالتزامات طويلة الأجل
<u>17 000</u>	رأس المال
<u><u>82 000</u></u>	مجموع الالتزامات ورأس المال

المطلوب :

- 1 - عمل مذكرة تبين الأخطاء التي ارتكبها المحاسب عند اعداد الميزانية السابقة .
 - 2 - اعادة صياغة الميزانية السابقة ، بشكل منسق ، يتفق مع المبادئ المحاسبية السليمة التي درستها .
- 27-4 بدأت منشأة الفواكه أعمالها عام 1980 م . وفي اكتوبر 1984 م . اختفى محاسبها فجأة ، واختفت معه الكثير من مستندات المنشأة ودفاترها . وقد استعانت بك المنشأة بصفتك خبيراً في المحاسبة ، لاعادة تنظيم دفاترها . فقمتم بهراسة المستندات الموجودة لدى المنشأة ، وعمل جرد فعلي لأصولها ، واتصلت بالمصرف الذي تتعامل معه المنشأة ، ومدينتها ودائيتها ، فتجمعت لديك البيانات التالية في 31-12-1984 م :

الرصيد	اسم الحساب
35 000	أراضي
77 000	مباني
50 000	معدات
50 000	حسابات تحت التحصيل
20 000	استثمارات قصيرة الأجل
30 000	بضاعة بالمخازن
95 000	نقدية بالمصارف
7 000	نقدية بالصندوق
90 000	دلتون
30 000	أوراق دفع (تستحق في 6-6-1988)
75 000	رأس المال

المطلوب :

- 1 - اعداد ميزان مراجعة للمنشأة في 31-12-1984 م
- 2 - اعداد تقرير يوضح نظاما محاسبيا سليما يمكن للمنشأة اتباعه .

الفصل الخامس

اليوميات المساعدة والحاسب الآلي

يتكون النظام المحاسبي من أوراق وسجلات وتقارير واجراءات لتسجيل عمليات المنشأة وأثارها . وتبدأ عمليات النظام المحاسبي باعداد مستند معين ، مثل فاتورة او صك ، ثم تسجيل بيانات هذا المستند وتصنيفها وتلخيصها مع غيرها من البيانات ، واعداد التقارير . وعلى ذلك فان النظام المحاسبي عبارة عن نظام لتجهيز المعلومات Data Processing System . وستناول في هذا الفصل بعض الطرق ذات الكفاءة العالية لتجهيز المعلومات .

اختصار الترحيل

تمتاز اليومية العامة التي شرحت في الفصول السابقة بأنها مرنة ، حيث يمكن اثبات اية معاملة مالية فيها . وحيث أن الامر يتطلب ترحيل كل مدين ودائن يثبت في اليومية العامة ، فان استخدام تلك اليومية يؤدي الى انفاق الكثير من الجهد والمال في عملية الترحيل هذه . وقد اخترع الكثير من الاجراءات لتخفيض تكلفة الترحيل هذه . فقد لوحظ أن هناك عمليات كثيرة متشابهة ومتكررة تؤدي دائما الى جعل حسابات معينة مدينية وأخرى دائنة . فمثلا ، تتشابه عمليات البيع الآجل في أنها تؤدي الى جعل حساب الحسابات تحت التحصيل مدينا وحساب المبيعات دائنا . وعلى ذلك يمكن استغلال هذه الحقيقة بتسجيل المبيعات الآجلة في يومية خاصة ، كما في شكل 5-1 ، وترحيل مجموع المبيعات في نهاية كل شهر فقط الى الجانب المدين من الحسابات تحت التحصيل والدائن من المبيعات .

شكل 1-5
يومية مبيعات

تاريخ	الحساب للمدين	رقم الفاتورة	ترحيل	المبلغ
1 يناير	محمد	101	✓	200 د
5	أحمد	102	✓	100
10	فوزي	103	✓	150
12	مصطفى	104	✓	225
15	موسى	105	✓	125
20	طاهر	106	✓	50
25	موسى	107	✓	175
31	مجموع - من حسابات تحت التحصيل إلى المبيعات			<u>1025 د</u>

وتبدو أهمية يومية المبيعات ودورها في تخفيض تكلفة الترحيل إلى حسابي المدينين والمبيعات ، إذا كان عدد عمليات المبيعات الآجلة 1 000 عملية أو أكثر شهريا . ففي هذه الحالة ، بدلا من 1 000 عملية ترحيل عند استخدام اليومية العامة ، يقتصر على عملية ترحيل واحدة في نهاية الشهر بالجاميع .

لاحظ انه في يومية المبيعات تثبت عمليات البيع الآجلة فقط ، وحسب تواريخ حدوثها .

Subsidiary Ledgers دفاتر الاستاذ المساعدة

حساب المدينين (الحسابات تحت التحصيل) السابق الذكر يظهر اجمالي معاملات المنشأة مع عملائها ، ولكنه لا يظهر معاملات المنشأة مع كل عميل على حدة (كم اشترى ، كم دفع ، والرصيد المطلوب منه) . لذلك فان المنشأة تحتفظ ، بالاضافة الى الحساب الاجمالي للمدينين ، بحساب مستقل لكل عميل . ومجموع هذه الحسابات يعرف بالاستاذ المساعد للمدينين (العملاء) Accounts Receivable Ledger . ويكون هذا الاستاذ في صورة دفتر مستقل

او اوراق سائبة تحفظ في ملف مستقل . ويختلف هذا الدفتر أو الملف عن دفتر الاستاذ العام General Ledger الذي تحفظ به الحسابات الاجمالية والتي تظهر بالقوائم المالية ، مثل حساب اجمالي (أو مراقبة) المدينين .

الترحيل من يومية المبيعات

عند مسك يومية مساعدة للمبيعات وأستاذ مساعد للعملاء ، يتم الترحيل من يومية المبيعات كما في الشكل (2-5) ⁽¹⁾ . ترحل كل عملية مبيعات الى حساب العميل المناسب في استاذ العملاء يوميا . وبذلك تحفظ حسابات العملاء بشكل يظهر آخر تطورات المعاملات مع العميل وهو امر مهم عند تقرير منع الائتمان . فعندما يريد العميل ان يتناع من المنشأة على الحساب ، يقوم الشخص المسؤول بالنظر الى حساب هذا العميل لمعرفة رصيده ومداومته على الدفع في الماضي وأية تعليقات اخرى خاصة به . لذلك فان الترحيل الى الحسابات التفصيلية للعملاء يوميا امر في غاية الاهمية .

لاحظ ان علامة « ✓ » في خانة « ترحيل » تدل على ان العملية قد رحلت الى حساب العميل المذكور في الاستاذ المساعد للعملاء . وقد استخدمت هذه العلامة (يمكن استخدام أية علامة أخرى) بدلا من الأرقام ، لأن الحسابات تحت التحصيل لا ترقم عادة ، حيث أن عددها يزداد وينقص باستمرار . ومن ثم يكفي بترتيبها ابجديا في ملف العملاء ⁽²⁾ .

وفي نهاية الشهر تجمع خانة المبلغ في يومية المبيعات ، ويرحل هذا المجموع الى جانب المدين من حساب الحسابات تحت التحصيل وإلى الجانب الدائن لحساب المبيعات .

وينبغي التأكيد هنا على أن وجود استاذ مساعد للعملاء لا يلغي الحاجة الى حساب اجمالي للعملاء في الاستاذ العام ، بل لا بد من وجود هذا الحساب لخدمة الأغراض التالية :

(1) William W. Pyle and John Arch White, *Fundamental Accounting Principles*, 7th Ed., (Homewood, Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1975), p. 160

(2) ومع ذلك تقوم بعض المنشآت بترقيم هذه الحسابات .

- (1) اظهار مجموع المبالغ المطلوبة من العملاء .
- (2) حفظ توازن الأستاذ العام (تساوي الارصدة المدينة والدائنة)
- (3) اعتباره وسيلة لاختبار صحة الحسابات تحت التحصيل في الأستاذ المساعد للعملاء .

ويعرف حساب اجمالي العملاء في الأستاذ العام بحساب مراقبة Controlling Account لحسابات تحت التحصيل . وهو حساب مراقبة لانه بعد اتمام جميع عمليات الترحيل - اذا لم يكن هناك اخطاء - يجب أن يتساوى رصيد هذا الحساب مع مجموع أرصدة الحسابات تحت التحصيل .

يوميات مساعدة اخرى

بالاضافة الى يومية المبيعات التي تثبت بها المبيعات الآجلة فقط ، تستطيع المنشأة ان تستخدم عدة يوميات مساعدة اخرى ، مثل : يومية المقبوضات النقدية ، يومية المشتريات على الحساب ، يومية المدفوعات النقدية ، وغيرها . وبغض النظر عن نوع وعدد اليوميات المساعدة المستخدمة لا بد من استخدام اليومية العامة التي تثبت بها العمليات التي لا يوجد لها يومية مساعدة وقيود تصحيح الاخطاء والتسويات الجردية والاقفال .

يومية المقبوضات النقدية Cash Receipts Journal

يومية المقبوضات النقدية يجب أن تكون متعددة الخانات ، لان مصادر النقدية الواردة للمنشأة متعددة . ففي منشأة تجارية يمكن ان ترد النقدية الى المنشأة من المصادر التالية :

- (1) مبيعات نقدية .
- (2) تسديد العملاء للمبالغ المطلوبة منهم .
- (3) مصادر اخرى متفرقة .

ويمثل شكل 3-5 نموذجاً ليومية مقبوضات نقدية . لاحظ في شكل 3-5 ان هناك خاتمتين مدينتين للنقدية وخصم المبيعات ، وان هناك ثلاث خانات دائنة للمبيعات والحسابات تحت التحصيل والحسابات المتفرقة الاخرى .

يومية مبيعات

تاريخ	الحساب المدين	فاتورة	ترحيل	مبلغ
1 يناير	عمد	101	✓	200 د
5	احمد	102	✓	100 د
12	فوزي	103	✓	150
15	مصطفى	104	✓	225
15	موسى	105	✓	125
20	طاهر	106	✓	50
25	موسى	107	✓	175
	مجموع - من حسابات تحت التحصيل الى المبيعات			1025 د

(410-110)

ترحيل المبالغ التفصيلية يوميا الى حسابات
الاستاذ المساعد للمعامل

يرحل المجموع في نهاية
الشهر الى حسابات الاستاذ
العام

الاستاذ العام			
حسابات تحت التحصيل 110			
تاريخ	مدين	له	رصيد
31 يناير	1025	1025	
مبيعات 410			
تاريخ	مدين	له	رصيد
31 يناير	1025	1025	

الاستاذ المساعد للمعامل			
فوزي			
تاريخ	مدين	له	رصيد
12 يناير	150	150	
احمد			
تاريخ	مدين	له	رصيد
5 يناير	100	100	
طاهر			
تاريخ	مدين	له	رصيد
20 يناير	50	50	
موسى			
تاريخ	مدين	له	رصيد
15 يناير	125	175	
25	300		
مصطفى			
تاريخ	مدين	له	رصيد
15 يناير	225	225	
عمد			
تاريخ	مدين	له	رصيد
1 يناير	200	200	

شكل 2-5
ترحيل يومية للمبيعات

شكل 3-5
يومية المقبوضات النقدية

تاريخ	بيان	الحساب الدائن	ترحيل	أخرى (لـ)	مدينون (لـ)	مبيعات (لـ)	خصم مبيعات (منـ)	نقدية (منـ)
1-6	مبيعات نقدية	مبيعات				400		400
10	فاتورة 1-1	محمد	✓		200		4	196
13	مبيعات نقدية	مبيعات				390		390
15	فاتورة 1-7	أحمد	✓		100		2	98
18	قرض من المصرف	أوراق دفع		1000				1000
20	مبيعات نقدية	مبيعات				450		450
20	فاتورة 1-12	فوزي	✓		150		3	147
25	فاتورة 1-15	مصطفى	✓		225		5	220
31	مبيعات نقدية	مبيعات				399		399
31	جميع			1000	675	1639	14	3300
				(سـمـ)	(113)	(411)	(413)	(111)

المبالغ التصحيحية في عمليتي
الدينين والحسابات
الأخرى ترحل يوميا

هذا المجموع
لا يرحل

جميع ترحل في
نهاية الشهر

الاستاذ المساعد للمعلم				
محمد				
تاريخ	منه	له	وصيد	
1-1	200		200	
10		200		...
مصطفى				
تاريخ	منه	له	وصيد	
1-15	225		225	
...	225			...
أحمد				
تاريخ	منه	له	وصيد	
1-5	100		100	
...	100			...
فوزي				
تاريخ	منه	له	وصيد	
1-12	150		150	
...	150			...

الاستاذ العام				
نقدية				
تاريخ	منه	له	وصيد	
1-31	3300		3300	
حسابات تحت التحصيل				
تاريخ	منه	له	وصيد	
1-31	1025		1025	
...	350		675	...
أوراق دفع				
تاريخ	منه	له	وصيد	
1-18	1000		1000	
...	1000			...
مبيعات				
تاريخ	منه	له	وصيد	
1-31	1025		1025	
...	1639		2664	...
خصم مبيعات				
تاريخ	منه	له	وصيد	
1-31	14		14	
...				...

تسديدات العملاء

عندما يسدد أحد العملاء جزءاً من الرصيد المطلوب منه ، يثبت المبلغ المحصل في خاتمة النقدية . وإذا ما استفاد العميل من أي خصم في هذه العملية يثبت مبلغ الخصم في خاتمة خصم المبيعات ، كما يثبت المبلغ الاجمالي (المحصل + الخصم) في خاتمة المدينين ، ويثبت اسم العميل في خاتمة الحساب الدائن .

بالنسبة لخاتمة المدينين (أو الحسابات تحت التحصيل) لاحظ انه :
(1) يثبت فيها فقط المبالغ الدائنة (له فقط) .

(2) ترحل المبالغ المثبتة بالتفصيل يوميا الى حسابات العملاء في استاذ العملاء ، وبذلك تظهر هذه الحسابات الوضع الحالي لكل عميل .

(3) يرحل مجموع هذه الخاتمة الى الجانب الدائن من حساب حسابات تحت التحصيل في الاستاذ العام في نهاية كل شهر .

مبيعات نقدية

في المنشآت التجارية العادية يتم البيع نقدا يوميا ، وتوضع المبالغ وتسجل في آلة حاسبة بها شريط ورقي . وفي نهاية اليوم يظهر الشريط مبلغ المبيعات النقدية ، ويثبت هذا المبلغ في خاتمة النقدية (منه) وخاتمة المبيعات (له) في يومية المقبوضات النقدية ، وذلك مرة واحدة في اليوم . وفي نهاية الشهر (او الاسبوع) تجمع هاتان الخاتمتان ويرحل كل مجموع الى الحساب المختص في الاستاذ العام ، كما في شكل 3-5 .

نقدية واردة من مصادر اخرى

بالاضافة الى المبيعات النقدية وتسديدات العملاء ، قد ترد الى المنشأة نقدية اخرى . فمثلا قد تباع المنشأة بعض اصولها الثابتة ، او تقترض اموالا من المصرف ، كما في شكل 3-5 . وتثبت هذه النقدية في خاتمة النقدية وخاتمة الحسابات الدائنة الاخرى ، كما يثبت اسم الحساب الدائن في الخاتمة المعدة لذلك . ويجب أن يرحل كل مبلغ الى

الحساب الدائن المختص في الاستاذ العام يوميا . اما مجموع خاتمة الحسابات الاخرى فهو لا يرحل الى أي حساب ، كما هو موضح في شكل 3-5 .

وكوسيلة للتأكد من صحة القيود في يومية المقبوضات النقدية (او أي يومية مساعدة) تجمع الخانات المدينة ويقارن مجموعها مع مجموع الخانات الدائنة ، ويجب ان يتساويا ان لم يكن هناك اخطاء . ويفضل عمل هذا الاختبار قبل ترحيل المجاميع الى الاستاذ العام . وفي شكل 3-5 نلاحظ أن :

خانات مدينة		خانات دائنة	
3 300 د	نقدية	1 639 د	مبيعات
14	خصم مبيعات	675	مدينون
		1 000	حسابات دائنة اخرى
<u>3 314 د</u>	مجموع	<u>3 314 د</u>	مجموع

لاحظ أنه في خاتمة « ترحيل » في يومية المقبوضات النقدية وضعت علامة « ✓ » للدلالة على أن المبلغ رحل الى الحساب المختص في الاستاذ المساعد للمعامل ، كما ان الرقم 212 في نفس الخاتمة يعني ان المبلغ قد رحل الى حساب اوراق الدفع في الاستاذ العام . اما الأرقام الموضوعة بين قوسين في اسفل كال خاتمة قتل على ان مجموع هذه الخاتمة قد رحل الى الحساب المختص في الاستاذ العام .

يومية مردودات المبيعات Sales Returns Journal

يقوم بعض العملاء برد جزء من المبيعات اذا ما كان بها عطب ، او كانت مخالفة للمواصفات . واذا ما كانت عمليات الرد هذه قليلة ، تثبت في اليومية العامة ، كما يلي :

100	مردودات ومسموحات المبيعات	410	1-5
100	حسابات تحت التحصيل - احمد	110	
	بضاعة بها عطب ردها العميل احمد		

ويرحل المبلغ الى الجانب المدين من حساب مردودات
ومسموحات المبيعات ، وإلى الجانب الدائن من حساب مراقبة
الحسابات تحت التحصيل ، وإلى الجانب الدائن من حساب العميل
احمد (لاحظ ان علامة « / » تدل على أن المبلغ رحل الى
حساب العميل احمد في الاستاذ المساعد للعملاء) .

اما اذا تكررت عمليات مردودات ومسموحات المبيعات فإنه يمكن
تخصيص يومية مساعدة لها ، كما في شكل 4-5 .

شكل 4-5

يومية مردودات ومسموحات المبيعات

المبلغ	ترحيل	اشعار دائن رقم	اسم العميل	بيان	تاريخ
10	✓	203	عبد السلام	بضاعة بها عطب	7 يناير
12	✓	204	محسن	بضاعة بها عطب	14
6	✓	205	حاتم	بضاعة بها عطب	18
18	✓	206	فريد	بضاعة لم تطلب	22
46					31
من حـ / مردودات ومسموحات المبيعات الى حـ / حسابات تحت التحصيل					
110410					

ويتم الترحيل يومياً الى الحسابات التفصيلية للعملاء في الاستاذ المساعد
للعملاء . كما يرحل المجموع في نهاية الشهر الى الجانب المدين من حساب
مردودات ومسموحات المبيعات وحساب اجمالي الحسابات تحت التحصيل في دفتر
الاستاذ العام .

يومية مشتريات

تاريخ	الحساب الدائن	تاريخ القائرة	شروط الدفع	ترحيل	مبلغ
3 يناير	شركة البايور	2 يناير	ص/ 30	✓	350
5	شركة التاجوري	5	2 / 10 ، ص / 30	✓	200
13	شركة الجفرة	10	ص / 30	✓	150
20	شركة الخوت	19	2 / 10 ، ص / 30	✓	300
25	شركة التاجوري	24	2 / 10 ، ص / 30	✓	100
29	شركة الطرب	28	2 / 10 ، ص / 60	✓	225
31					<u>1325</u>

(212-511)

ترحيل للمبالغ التضاملية يوميا الى حسابات
الاستاذ للمساعد للدائنين

ترحيل للمجموع في نهاية
الشهر الى حسابات
الاستاذ العام

الاستاذ العام			
حسابات تحت الدفع			
212			
تاريخ	مدين	له	رصيد
31 يناير	1325	1325	
مشتريات			
511			
تاريخ	مدين	له	رصيد
12 يناير	25	25	
31	1325		1350

شكل 5-5

ترحيل يومية للمشتريات

الاستاذ المساعد للدائنين			
شركة البايور			
تاريخ	مدين	له	رصيد
3 يناير	350		350
شركة التاجوري			
تاريخ	مدين	له	رصيد
5 يناير	200	200	
15	200		
25	100	100	
شركة الجفرة			
تاريخ	مدين	له	رصيد
13 يناير	150	150	
شركة الخوت			
تاريخ	مدين	له	رصيد
20 يناير	300	300	
شركة الطرب			
تاريخ	مدين	له	رصيد
29 يناير	225	225	

حسابات تحت الدفع Accounts Payable

وكما هو الحال بالنسبة للحسابات تحت التحصيل ، فإن حساب الحسابات تحت الدفع (او الدائتون او الموردون) في الاستاذ العام لا يظهر المبالغ التي يجب على المنشأة دفعها الى كل من هؤلاء الدائنين على حدة . لذلك يسك دفتر استاذ مساعد هذه الحسابات ، به حساب لكل دائن على حدة . كما يسك حساب اجمالي (أو حساب مراقبة) لهذه الحسابات في الاستاذ العام . وإذا ما تكررت عمليات الشراء على الحساب ، تفرد يومية خاصة للمشتريات الآجلة . والعلاقة بين يومية المشتريات والحسابات تحت الدفع التفصيلية والحساب الاجالي للدائنين تشبه تماما العلاقة بين يومية المبيعات والحسابات تحت التحصيل والحساب الاجالي للمدينين .

يومية المشتريات Purchase Journal

يومية المشتريات تشبه تماما يومية المبيعات التي سبق شرحها . وتثبت في هذه اليومية مشتريات البضاعة على الحساب فقط . وبها عدة خانات يثبت بها اسم الدائن وتاريخ الفاتورة وشروط الخصم والمبلغ . ويتم الاثبات في هذه اليومية من واقع الفواتير المعتمدة ، بعد مطابقتها مع مستندات الاستلام من قبل المخازن . وترحل المبالغ التفصيلية يوميا الى حسابات الدائنين المختصين . وفي نهاية الشهر يرحد مجموع خانة المبلغ الى الجانب المدين من حساب المشتريات ، وإلى الجانب الدائن من حساب حسابات تحت الدفع .

ويوضح شكل 5-5 نموذجاً ليومية المشتريات وكيفية الترحيل منها الى استاذ الدائنين وإلى الاستاذ العام .

يومية المدفوعات النقدية Cash Disbursement Journal

يثبت في هذه اليومية جميع المدفوعات النقدية التي تتسم عن طريق الصكوك . أما المبالغ البسيطة والتي تدفع نقدا فتعالج عن طريق صندوق المصروفات الثرية ، الذي سيناقش في فصل قادم .

وفي يومية المدفوعات النقدية تخصص خانات للعمليات المتكررة وهي

الحسابات تحت الدفع وخصم المشتريات والنقدية . أما المشتريات النقدية فهي نادرة ، ومن ثم لا يخصص لها خانة ، بل تثبت في خانة الحسابات المدينة الاخرى . اما اذا ما كانت عمليات الشراء النقدي متكررة فيجب أن يخصص لها خانة . ويوضح شكل 5-6 نموذجاً لهذه اليومية .

لاحظ أن يومية المدفوعات النقدية تحتوي على خانة خاصة لاثبات رقم الصك المستخدم للدفع . واستخدام الصكوك للدفع يساعد على مراقبة النقدية ، حيث يوضح الصك المبلغ المدفوع واسم المدفوع إليه وتاريخ الدفع . ويجب أن ترقم الصكوك وتثبت في هذه اليومية حسب ترتيبها ، حتى يمكن ملاحظة الأرقام المفقودة بسرعة .

ويتم الترحيل من هذه اليومية كما يلي :

1 - ترحل المتبالت المثبتة في خانات الحسابات المدينة الاخرى يوميا الى الحسابات المختصة في الاستاذ العام .

2 - ترحل المتبالت المثبتة في خانة الدائنين يوميا الى الجانب المدين من حسابات الدائنين التفصيلية في الاستاذ المساعد للحسابات تحت الدفع .

3 - في نهاية الشهر تجمع كل خانة على حدة وتقارن الخانات المدينة بالدائنة للتأكد من صحتها ، ثم يرحل مجموع خانة الدائنين الى الجانب المدين من حساب الحسابات تحت الدفع بالاستاذ العام ، كما يرحل مجموع خانة خصم المشتريات الى الجانب الدائن من هذا الحساب في الاستاذ العام ، ويرحل مجموع خانة النقدية الى الجانب الدائن من هذا الحساب في الاستاذ العام . أما مجموع خانة الحسابات الاخرى المدينة ، فهولا يرحل الى أي حساب .

بيان مصادر الترحيل في حسابات الاستاذ

عندما تتعدد اليوميات المساعدة ، يجب أن توضح في خانة خاصة في حسابات الاستاذ اليومية والصفحة التي تم منها ترحيل كل مبلغ ، حتى يسهل تتبع العملية عند المراجعة . وبدلاً من كتابة اسم اليومية كاملاً في هذه الخانة ، يكتفى بحرف واحد يدل على اليومية . فمثلاً ، يمكن استخدام « ب » ليومية

شكل 5-6
يومية المدفوعات النقدية ص 1

تاريخ	صك (رقم)	الدفع له	الحساب المدين	ترحيل	حسابات أخرى (منه)	مدينون (منه)	خصم مشتريات (له)	نقدية (له)
3 يناير	101	شركة النقل المالية	مطل للدخل	514	19			19
12	102	شركة الواسط	مشتريات	511	25			25
15	103	شركة التاجوري	شركة التاجوري	✓		200	4	196
15	104	عبدالله محمد	مصرف مريت	✓	86			86
20	105	شركة الباور	شركة الباور	✓	75			75
29	106	شركة الحوت	شركة الحوت	✓	300	6		294
31		مجموع			130	375	10	695
					(130)	(212)	(513)	(111)

جميع ترحيل في نهاية الشهر

الاستاذ العام

نقدية 111

تاريخ	منه	له	وصيد
31 يناير	3300		3300
31		695	2605

حسابات تحت الدفع 212

تاريخ	منه	له	وصيد
31 يناير	575	1325	1325
31		750	

مشتريات 511

تاريخ	منه	له	وصيد
12 يناير	25		25
31		1325	1350

خصم مشتريات 513

تاريخ	منه	له	وصيد
31 يناير	10		10

نقل للدخل 514

تاريخ	منه	له	وصيد
3 يناير	19		19

مصرف مريت 611

تاريخ	منه	له	وصيد
15 يناير	86		86

مبالغ تفصيلية ترحيل يوميا الى الاستاذ العام والاستاذ للمساعد للدائنين

استاذ الحسابات تحت الدفع

شركة الباور

تاريخ	منه	له	وصيد
3 يناير	75	350	350
20		275	

شركة التاجوري

تاريخ	منه	له	وصيد
5 يناير	200	200	200
15		100	100
25			

شركة الجفرة

تاريخ	منه	له	وصيد
13 يناير	150		150

شركة الحوت

تاريخ	منه	له	وصيد
20 يناير	300	300	300
29			

شركة الطرب

تاريخ	منه	له	وصيد
29 يناير	225		225

المبيعات ، « ش » ليومية المشتريات ، « ق » ليومية المقبوضات النقدية ، « د » ليومية المدفوعات النقدية ، « ع » لليومية العامة . ويوضع رقم صفحة اليومية الى جانب الحرف الدال عليها . فمثلا ، « ب 11 » تعنى يومية المبيعات ، صفحة 11 .

مردودات المشتريات Purchases Returns

اذا ما تعددت عمليات مردودات المشتريات ومسموحاتها يجب على المنشأة ان تستخدم يومية مردودات ومسموحات المشتريات وهي تشبه يومية مردودات ومسموحات المبيعات التي سبق شرحها . أما اذا ما كانت هذه المردودات نادرة ، فيفضل اثباتها في اليومية العامة كما يلي :

30		حسابات تحت الدفع - شركة النصر	212	10 يناير
	30	مردودات ومسموحات المشتريات	512	
		رد بضاعة تالفة الى شركة النصر		

مقارنة دفاتر الاستاذ Proving the Ledgers

بعد اتمام عمليات الترحيل ، تقارن حسابات المراقبة في الاستاذ العام مع الحسابات التفصيلية في دفاتر الاستاذ المساعدة ، وذلك للتأكد من صحة القيد والترحيلات . وتبدأ عملية المراجعة هذه عادة باعداد ميزان المراجعة من واقع أرصدة حسابات الاستاذ العام . فاذا ما توازن ميزان المراجعة ، يمكن افتراض أن حسابات الاستاذ العام ، بما في ذلك حسابات المراقبة ، صحيحة . ثم يعد جدول بأسماء وأرصدة حسابات الاستاذ المساعد للدائنين ، ويقارن بمجموع أرصدة هذه الحسابات مع رصيد مراقبة الحسابات تحت الدفع في الاستاذ العام . فاذا ما تساوى مجموع أرصدة الحسابات تحت الدفع مع رصيد الحساب الاجمالي لهذه الحسابات في الاستاذ العام ، يمكن افتراض ان الحسابات تحت الدفع صحيحة . ومن شكل 5-6 يمكن اعداد الجدول التالي للحسابات تحت الدفع :

شركة —	
جدول الحسابات تحت الدفع / 31 يناير 1982	
275 د	شركة البابور
100	شركة التاجوري
150	شركة الجفرة
225	شركة الطرب
<u>750 د</u>	مجموع الحسابات تحت الدفع

لاحظ من شكل 5-6 أن رصيد حساب حسابات تحت الدفع في الاستاذ العام 750 د ، وهو مساو لمجموع أرصدة الحسابات تحت الدفع في الاستاذ المساعد . ويمكن عمل نفس الشيء بالنسبة للحسابات تحت التحصيل . فاذا ما تساوى رصيد الحساب الاجمالي لهذه الحسابات مع مجموع أرصدة الحسابات تحت التحصيل في الاستاذ المساعد ، دل ذلك على صحة هذه الحسابات .

فواتير المبيعات كيومية للمبيعات Sales invoices as a sales journal

اختصاراً للعمل والتكاليف ، تقوم بعض المنشآت بعدم مسك يومية للمبيعات الآجلة ، وتكتفي باثبات مجموع كل فاتورة في حساب العميل في الاستاذ المساعد للعملاء . وتحفظ فواتير المبيعات مرتبة حسب تسلسل أرقامها في ملف خاص ، وفي نهاية الشهر تجمع مبالغ هذه الفواتير ويعمل بها قيد واحد في اليومية العامة (يجعل حساب اجمالي العملاء مدينا وحساب المبيعات دائنا) .

ويعتبر ملف فواتير المبيعات في الحالة السابقة يومية للمبيعات ويعرف هذا النظام بنظام الترحيل المباشر لفواتير المبيعات Direct posting of sales invoices .

شراء اصول لاستخدامها في المنشأة

تستخدم يومية المشتريات التي سبق شرحها لاثبات عمليات شراء البضاعة المراد بيعها فيما بعد فقط . ولكن المنشأة تقوم عادة بشراء بعض الاصول الاخرى لاستعمالها في المنشأة ، مثل القرطاسية والاثاث والمعدات . واذا ما تم شراء هذه

الاصول نقدا ، تثبت في يومية المدفوعات النقدية . كما تثبت في يومية المقبوضات النقدية عند اعادة بيعها نقدا . أما اذا ما اشترت هذه الأصول على الحساب ، فيمكن معالجتها باحدى الطريقتين التاليتين :

1 - اجراء قيد في اليومية العامة ، مثل :

25	قرطاسية	119	2 يناير
25	حسابات تحت الدفع - شركة فحي	212	
	شراء قرطاسية على الحساب		

2 - تحويل يومية المشتريات باضافة اعملة خاصة للأصول الأخرى غير البضاعة ، كما في شكل 7-5 .

شكل 7-5 يومية مشتريات						
تاريخ	اسم الحساب الدائن	ترحيل	دائون (له)	مشتريات (منه)	قرطاسية (منه)	امدادات (منه) معدات (منه)
1 يناير	شركة النهضة	✓	150	150		
5	القرطاسية العامة	✓	50		50	
8	شركة التويوتا	✓	100			100

يرى البعض أن جميع العمليات ، يجب أن تثبت بشكل أو بآخر في اليومية العامة . وحتى عندما تستخدم اليوميات المساعدة يرون ضرورة اثبات المجاميع بقيد في نهاية الشهر في اليومية العامة ثم الترحيل الى الاستاذ العام . وتعرف هذه الطريقة بالطريقة المركزية (أو الفرنسية) . ولعل في هذه الطريقة شيء من الحكمة ، إذ ان القانون في بعض الدول ، ومن بينها ليبيا ، يتطلب ضرورة توثيق السجلات الرئيسية ودفع رسوم دمغة معينة عن كل صفحة . وعليه يكتفي بتوثيق اليومية العامة والاثبات فيها بالمجاميع مما يخفف من عدد الصفحات المستخدمة .

طريقة اليومية التحليلية (الأمريكية)

تستخدم المنشآت الصغيرة عادة يومية تحليلية بها خانات كثيرة للحسابات المختلفة التي تتكرر عملياتها باستمرار ، وخانة للحسابات المتنوعة التي ليست بها حركة كثيرة . وتثبت جميع العمليات بهذه اليومية وترحل الى الخانات المناسبة في نفس الصفحة . ويلاحظ انه يكفي بجانب واحد فقط من بعض الحسابات ، مثل جانب منه للمشتريات ، وجانب له للمبيعات ، حيث من النادر استخدام الجوانب الاخرى بالنسبة لهذه الحسابات ويتم ترحيل المبالغ التفصيلية اولا بأول الى الحسابات المختصة في دفاتر الاستاذ المساعدا . وفي نهاية الشهر ترحل المجاميع الى الحسابات المختصة في دفتر الاستاذ العام . والمثال التالي يوضح هذه الطريقة .

مثال :

تم تأسيس منشأة صغيرة للالتحار في الأدوات الكهربائية . وقد تقرر اتباع طريقة اليومية التحليلية لبساطتها وملاءمتها للمشروعات الصغيرة . واليك العمليات التي قامت بها هذه المنشأة خلال يناير 1983 :

العملية	التاريخ
1	1 يناير : أودعت 5 000 د في مصرف الأمة كإسبال للمنشأة .
2	: اشترت اثنا للمحل بمبلغ 500 د نقدا .
3	2 يناير : اشترت بضاعة على الحساب من المورد علي (أ) بمبلغ 2 000 د .
4	3 : باعت بضاعة على الحساب للعميل محمد(1) بمبلغ 1 000 د .
5	4 : باعت بضاعة على الحساب للعميل فريج(2) بمبلغ 800 د ، على أساس 10/5 ، ص/30 .
6	4 : باعت بضاعة نقدا بمبلغ 500 د .
7	5 : اشترت بضاعة بمبلغ 3 000 د مقابل كمبيالة تستحق بعد 30 يوما (اورلى دفع) .

مستلة الأوروت الكهر بقة
الوحدة الحسابية

حسابات موزعة												
رقم	تاريخ	د	البيان	الدرجة	الخصم	الدين	مدين	مدين	مدين	مدين	مدين	مدين
1	1-1	3 000	الخصم									
2	2	500	الدين									
3	1-2	3 000	مدين									
4	1-3	1 000	مدين									
5	1-4	800	مدين									
6	1-4	500	مدين									
7	1-4	3 000	مدين									
8	1-4	500	مدين									
9	1-4	2 000	مدين									
10	1-4	700	مدين									
11	1-5	2 000	مدين									
12	1-5	1 000	مدين									
13	1-5	1 000	مدين									
14	1-5	1 000	مدين									
15	1-5	1 000	مدين									
16	1-5	1 000	مدين									
17	1-5	1 000	مدين									
18	1-5	1 000	مدين									
19	1-5	1 000	مدين									
20	1-5	1 000	مدين									
21	1-5	1 000	مدين									
22	1-5	1 000	مدين									
23	1-5	1 000	مدين									
24	1-5	1 000	مدين									
25	1-5	1 000	مدين									
26	1-5	1 000	مدين									
27	1-5	1 000	مدين									
28	1-5	1 000	مدين									
29	1-5	1 000	مدين									
30	1-5	1 000	مدين									
31	1-5	1 000	مدين									
32	1-5	1 000	مدين									
33	1-5	1 000	مدين									
34	1-5	1 000	مدين									
35	1-5	1 000	مدين									
36	1-5	1 000	مدين									
37	1-5	1 000	مدين									
38	1-5	1 000	مدين									
39	1-5	1 000	مدين									
40	1-5	1 000	مدين									
41	1-5	1 000	مدين									
42	1-5	1 000	مدين									
43	1-5	1 000	مدين									
44	1-5	1 000	مدين									
45	1-5	1 000	مدين									
46	1-5	1 000	مدين									
47	1-5	1 000	مدين									
48	1-5	1 000	مدين									
49	1-5	1 000	مدين									
50	1-5	1 000	مدين									
51	1-5	1 000	مدين									
52	1-5	1 000	مدين									
53	1-5	1 000	مدين									
54	1-5	1 000	مدين									
55	1-5	1 000	مدين									
56	1-5	1 000	مدين									
57	1-5	1 000	مدين									
58	1-5	1 000	مدين									
59	1-5	1 000	مدين									
60	1-5	1 000	مدين									
61	1-5	1 000	مدين									
62	1-5	1 000	مدين									
63	1-5	1 000	مدين									
64	1-5	1 000	مدين									
65	1-5	1 000	مدين									
66	1-5	1 000	مدين									
67	1-5	1 000	مدين									
68	1-5	1 000	مدين									
69	1-5	1 000	مدين									
70	1-5	1 000	مدين									
71	1-5	1 000	مدين									
72	1-5	1 000	مدين									
73	1-5	1 000	مدين									
74	1-5	1 000	مدين									
75	1-5	1 000	مدين									
76	1-5	1 000	مدين									
77	1-5	1 000	مدين									
78	1-5	1 000	مدين									
79	1-5	1 000	مدين									
80	1-5	1 000	مدين									
81	1-5	1 000	مدين									
82	1-5	1 000	مدين									
83	1-5	1 000	مدين									
84	1-5	1 000	مدين									
85	1-5	1 000	مدين									
86	1-5	1 000	مدين									
87	1-5	1 000	مدين									
88	1-5	1 000	مدين									
89	1-5	1 000	مدين									
90	1-5	1 000	مدين									
91	1-5	1 000	مدين									
92	1-5	1 000	مدين									
93	1-5	1 000	مدين									
94	1-5	1 000	مدين									
95	1-5	1 000	مدين									
96	1-5	1 000	مدين									
97	1-5	1 000	مدين									
98	1-5	1 000	مدين									
99	1-5	1 000	مدين									
100	1-5	1 000	مدين									

العملية	التاريخ	
8	5	: دفعت ايجار المحل عن شهري يناير وفبراير وقدره 100 د نقداً ، ومصروف مرتبات العمال والموظفين عن يناير وقدره 200 د نقداً .
9	12	: سددت المبلغ المستحق للمورد علي بصك ، واستفادت بالحصم .
10	14	: قبضت مبلغ 760 د من العميل فرج سدادا لما عليه من دين ، مع استفادته بالحصم .
11	29	: باعت بضاعة الى العميل محمد بمبلغ 2 000 د ، مقابل كمبيالة تستحق بعد 20 يوماً (أوراق تحت التحصيل أو أوراق قبض) .
12	31	: سحبت من صندوق المنشأة مبلغ 1160 د ، أودع منها مبلغ 1 000 د لحساب المنشأة ، في المصرف ، واستخدم الباقي كسلفة لأحد الشركاء بالمنشأة .

المطلوب

- 1 - اثبات العمليات السابقة في يومية تحليلية وترحيلها الى الحسابات المختصة في دفاتر الأستاذ المساعد والأستاذ العام .
- 2 - اعداد ميزان المراجعة في 31-1-1983 .

حسابات الأستاذ العام

حساب رقم 101

ح / الخزينة

تاريخ	بيان	ترحيل	مدين	دائن	رصيد
83-1-31	مجموع مقبوضات يناير	ت 1	1 260		1 260
1-31	مجموع مدفوعات يناير	ت 1		1 160	100

حساب رقم 102

حـ / المصرف

تاريخ	بيان	ترحيل	مدین	دائن	رصید
83-1-31	مجموع ايداعات يناير	ت 1	6000		6000
1-31	مجموع مدفوعات يناير	ت 1		2 700	3 300

حساب رقم 110

حـ / العملاء

تاريخ	بيان	ترحيل	مدین	دائن	رصید
83-1-31	مجموع المبيعات على الحساب خلال يناير	ت 1	1 800		1 800
1-31	مجموع تسديدات العملاء خلال يناير	ت 1		800	1 000

حساب رقم 115

حـ / اوراق القبض

تاريخ	بيان	ترحيل	مدین	دائن	رصید
83-1-31	مجموع أوراق القبض المستلمة في يناير	ت 1	2 000		2 000

حساب رقم 180

حـ / الاثاث

تاريخ	بيان	ترحيل	مدین	دائن	رصید
81-1-31	اثاث مشترى خلال يناير 1983	ت 1	500		500

حساب رقم 201

ح / الدائنين

تاريخ	بيان	ترحيل	ملين	دائن	رصيد
83-1-31	مجموع المشتريات على الحساب خلال يناير	ت 1		2 000	2 000
31	تسديدات خلال يناير	ت 1	2 000		- -

حساب رقم 215

ح / اوراق الدفع

تاريخ	بيان	ترحيل	ملين	دائن	رصيد
83-1-31	مجموع عمليات يناير	ت 1		3 000	3 000

حساب رقم 301

ح / رأس المال

تاريخ	بيان	ترحيل	ملين	دائن	رصيد
83-1-1	افتتاح المشروع	ت 1		5 000	5 000

حساب رقم 303

ح / السلف

تاريخ	بيان	ترحيل	ملين	دائن	رصيد
83-1-31	مجموع سلف يناير		160		160

حساب رقم 401

ح / المبيعات

تاريخ	بيان	ترحيل	ملين	دائن	رصيد
83-1-31	المبيعات خلال يناير	ت 1		4 300	4 300

ح / خصم المبيعات

حساب رقم 402

تاريخ	بيان	ترحيل	مدین	دائن	رصید
83-1-31	مجموع خصم المبيعات خلال يناير	ت 1	40		40

ح / المشتريات

حساب رقم 501

تاريخ	بيان	ترحيل	مدین	دائن	رصید
83-1-31	مشتريات يناير	ت 1	5000		5000

ح / خصم المشتريات

حساب رقم 502

تاريخ	بيان	ترحيل	مدین	دائن	رصید
83-1-31	مجموع خصم المشتريات خلال يناير	ت 1		100	100

ح / المصروفات

حساب رقم 550

تاريخ	بيان	ترحيل	مدین	دائن	رصید
83-1-31	مجموع المصروفات المدفوعة في يناير	ت 1	300		300

حسابات استاذ مساعد العملاء

ح / محمد

حساب رقم 1

تاريخ	بيان	ترحيل	مدین	دائن	رصید
83-1-3	مبيعات	ت 1	1000		1000

ح / فرج

حساب رقم 2

تاريخ	بيان	ترحيل	مدین	دائن	رصید
83-1-4	مبيعات	ت 1	800		800
1-14	سداد نقدي مع استغاة بخصم 40 د	ت 1		800	- -

استاذ مساعد الدائنين

ح / علي

حساب رقم أ

تاريخ	بيان	ترحيل	مدین	دائن	رصید
83-1-2	مشتريات على الحساب	ت 1		2000	2000
1-12	سداد بـصك مع استغاة بخصم	ت 1	2000		- -

استاذ مساعد للمصروفات

ح / مصروف الايجار

حساب رقم 11

تاريخ	بيان	ترحيل	مدین	دائن	رصید
83-1-5	تسديد ايجار شهري يناير وفبراير	ت 1	100		100

ح / مصروف المرتبات

حساب رقم 21

تاريخ	بيان	ترحيل	مدین	دائن	رصید
83-1-5	تسديد مرتبات يناير	ت 1	200		200

مشكلة المعدات الكهربائية

ميزان المراجعة في 31-1-1983

	له	منه
نقدية (خزينة ومصرف)		3 400
حسابات تحت التحصيل		1 000
اوراق قبض		2 000
اثاث		500
اوراق دفع	3 000	
رأس المال	5 000	
سلف		160
مبيعات	4 300	
خصم المبيعات		40
مشتريات		5 000
خصم المشتريات	100	
مصروفات		300
مجموع	12 400	12 400

ملاحظات على اليومية التحليلية :

ينبغي ملاحظة مايلي على المثال السابق :

1 - ترحل المبالغ التفصيلية بالنسبة للعملاء والدائنين والمصروفات والحسابات المتنوعة ، أولا بأول الى الحسابات المختصة .

2 - في نهاية الشهر تجمع الخانات ، وتراجع للتأكد من أن مجموع الخانات المدينة يساوي مجموع الخانات الدائنة (19060 د ، من المثال السابق) .

3 - ترحل مجاميع الخانات الى الجوانب المناسبة من الحسابات المعنية ، باستثناء خاتمي الحسابات المتنوعة للذات لايرحلان .

4 - توضع أرقام الحسابات المعنية تحت المجاميع المرحلة .

5 - ترصد الحسابات في الاستاذ العام ويعد ميزان المراجعة ، فاذا تساوى جانباه دل ذلك على صحة القيد والترحيل .

6 - يمكن استخدام ميزان المراجعة الشهري في اعداد قوائم مالية شهرية تخدم الادارة وتقدم لها معلومات عن دخل المنشأة ومركزها المالي .

هذا وتجدر الاشارة هنا الى أن طبيعة اليوميات المساعدة وعددها وكيفية تصميمها تعتمد على طبيعة عمليات المنشأة وظروفها والمعلومات التي تطلبها الادارة . وتصميم هذه اليوميات بما يتمشى مع ظروف المنشأة وحاجاتها يعتبر من صميم عمل المحاسب .

هذا وقد نص القانون التجاري الليبي لسنة 1953 على وجوب مسك الدفاتر التالية :

الدفاتر الالزامية : مادة 58 «

يجب أن يكون لدى كل تاجر الدفتران الاتيان على الأقل :

(1) دفتر اليومية : ويجب أن يقيد فيه يوما فيوما جميع الأعمال التي تعود بوجه من الوجوه الى نشاطه التجاري وان يقيد بالجملة شهرا فشهرها المبالغ التي انفقها على نفسه واسرته .

(2) دفتر الجرد والميزانية : ويقيد فيه صورة قائمة الجرد والميزانية وحساب الأرباح والخسائر مرة على الأقل كل سنة .

حفظ المراسلات والمحركات : مادة « 59 »

يجب على كل تاجر علاوة على مسك الدفترين المذدورين أن يرتب ويحفظ قدر المستطاع في ملفات خاصة بصورة مما يرسله من مكاتبات وبرقيات تتعلق على أي وجه بنشاطه التجاري وكذلك بما يتسلمه من مثل تلك المحركات .

ترقيم الدفترين واعطائهما الصفة الرسمية : مادة « 60 »

يجب ان تكون هذه الدفاتر والملفات خالية من كل فراغ او بياض كتابة في الحواشي أو محو أو تمحيية بين السطور عدا ما يترك من البياض في الملف الذي تحفظ فيه صور الخطابات ومحتوياته .

وجب قبل بدء الكتابة في دفتر اليومية ودفتر الجرد أن ترقم كل صحيفة منهما وتوضع على كل ورقة بدون مصاريق علامة المأمور الذي تعينه المحكمة الابتدائية لذلك .

ويجب على المأمور ان يحرر في أول صفحة من كل دفتر اشهادا بعدد صفحاته وبيانا باعطائه الصفة الرسمية يوقع عليها ويؤرخه .

حجية الدفاتر والملفات : « مادة 61 »

الدفتران والملفات التي يجب على التاجر مسكها حجة أمام المحاكم متى كانت مستوفية للشروط السالف ذكرها .

مدة وجوب الاحتفاظ بالدفاتر والملفات : مادة « 64 »

يجب على التاجر ان يحتفظ بهذه الدفاتر والملفات لمدة خمس سنوات .

الاسراع في تجهيز البيانات Speeding the Data Processing

ان استخدام اليوميات المساعدة يساعد على سرعة تجهيز البيانات المالية وخصوصا اذا ما كان حجم المنشأة صغيرا ، غير أنها تتطلب وقتا طويلا ، ومن ثم تكلفة عالية . لذلك فعندما يكبر حجم المنشأة وتعدد عملياتها ، يصبح من المفضل اقتصاديا لهذه المنشأة ان تستخدم آلات محاسبية أو حاسب آلي .

الالات المحاسبية الكهربية Electric Accounting Machines

توجد أنواع كثيرة من الآلات المحاسبية في الاسواق ، بعضها مصمم لاداء وظيفة معينة ، وبعضها الآخر يستطيع أداء عدة وظائف في نفس الوقت . فمثلا ، احدى الآلات التي انتجتها شركة NCR ، يمكن استخدامها لتسجيل عمليات المبيعات ، والمقبوضات النقدية ، والمدفوعات النقدية ، حسابات تحت الدفع ، الأجور ، وغيرها من العمليات المحاسبية . وهذه الآلة تستطيع القيام بعدة عمليات في آن واحد . فمثلا بالنسبة للمبيعات الآجلة ، تقوم الآلة باعداد فاتورة البيع والترحيل الى حساب العميل المختص وكشف الحساب الذي سيرسل له في نهاية الشهر والاثبات في يومية المبيعات . وذلك في عملية واحدة . وعلى ذلك ، فان هذه الآلة توفر الوقت والتكلفة ، كما انها تقلل من احتمال ارتكاب الاخطاء عند الاثبات من واقع الفاتورة في اليومية والترحيل الى حسابات الاستاذ . وبعد الانتهاء من اثبات مبيعات اليوم ، تقوم الآلة باظهار مجموع المبيعات الآجلة ، الذي يجري به قيد في اليومية العامة يجعل حساب العملاء مدينا والمبيعات دائنا . ويمكن للآلة ايضا ان تظهر مجموع المبيعات اليومية لكل قسم على حدة ، ان رغبت الادارة في ذلك .

الحاسبات الالية Computers

الحاسب (أو العقل) الآلي عبارة عن مجموعة من الآلات الالكترونية تحتوي على عدد هائل من الدوائر الكهربائية ، يمكنها القيام بالملايين من عمليات

(3) Ibid, p. 173

الجمع والطرح والضرب والقسمة خلال ثوان قليلة ، دون أي خطأ ، ووفقا لتعليقات معينة .

وللدلالة على سرعة الحاسب الآلي ، يكفي أن نضرب المثال التالي . اذا ما كان عدد مستخدمي إحدى المنشآت 10 000 مستخدما ، فإن اعداد كشوفات الاجور والمرتبات وكتابة الصكوك، قد تستغرق اسبوعا ، حتى مع استخدام مائة موظف وبعض الآلات الحاسبة البسيطة لهذا الغرض . أما الحاسب الآلي فيستطيع ان يقوم باحتساب الاجور والمرتبات والاثبات في سجلات الاجور وطباعة الصكوك لنفس العدد من المستخدمين في غضون ثلاث أو اربع ساعات فقط .

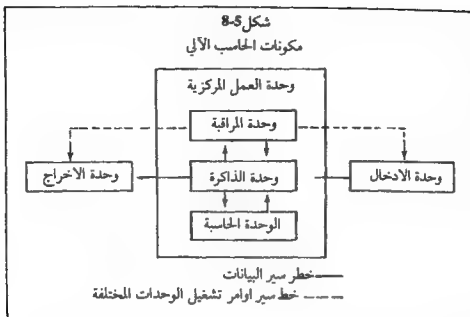
ماذ يعمل الحاسب الآلي

الحاسب الآلي ، كآلة ، لا يستطيع ان يعمل الا وفقا لمجموعة من التعليمات Program يجب أن تعطى له مقدما . وبناء على هذه التعليمات يصبح الحاسب الآلي جهازا كاملا لتجهيز البيانات ، فهو يستقبل المعلومات الأولية بواسطة وحدة الادخال Input Unit ، ويخزنها في وحدة الذاكرة Memory Unit ، ويحللها بواسطة الوحدة الحاسبة Arithmetic Unit ويخرج النتائج عن طريق وحدة الاخراج Output Unit في شكل مناسب ، كميزانية مطبوعة على ورق مثلاً . وللقيام بهذه المهام المختلفة توجد وحدة مراقبة Control Unit للإشراف على الوحدات الأخرى وتنسيق عملها .

ويتمثل الجزء الرئيسي للحاسب الآلي في وحدة المراقبة ووحدة الذاكرة والوحدة الحاسبة ، وتشكل هذه الوحدات في مجموعها وحدة العمل المركزية Central Processing Unit (CPU) في الحاسب الآلي . ويوضح شكل 5-8 مكونات الحاسب الآلي .

كيفية عمل الحاسب الآلي

لنهم كيفية عمل الحاسب الآلي ، يجب تفهم طبيعة ووظيفة كل من مكوناته ، كما يلي :



وحدة الادخال :

عن طريق هذه الوحدة يتم الاتصال بوحدة العمل المركزية ، أي توصيل المعلومات الأولية وتعليمات العمل الى الوحدة المركزية . ويتم هذا الاتصال عادة باحدى الوسائل التالية .

- | | |
|-------------------------------------------------------------|---------------------------------|
| (1) آلة كتابة متصلة بالوحدة المركزية Electric Typewriters | (2) بطاقات مثقوبة Punched Cards |
| (3) شريط ورقي مثقوب Punched Paper tape | (4) شريط ممغنط Magnetic Tape |
| (5) ورق مكتوب بحبر ممغنط Papers Imprinted with Magnetic Ink | |

وتقوم وحدة الادخال بنقل البيانات والتعليمات من هذه الوسائل الى وحدة العمل المركزية بسرعة فائقة ، وذلك في شكل ذبذبات كهربائية معينة يسهل على وحدة العمل المركزية فهمها . هذا وتختلف سرعة توصيل البيانات باختلاف وسيلة الاتصال . ففي حين يمكن توصيل جزئين أو ثلاثة أجزاء في الثانية باستخدام الآلة الكاتبة . يمكن توصيل مئات الآلاف من الأجزاء في الثانية بواسطة الشريط الممغنط . والجزء عبارة عن كلمة أو عدد من عدة أرقام .

وحدة الذاكرة (التخزين)

وهي وحدة التخزين الرئيسية للحاسب ، ويمكنها تخزين ملايين الجزيئات من البيانات والتعليمات واحضارها الى الوحدة الحاسبة في نفس الوقت .

هذا ، ويمكن استخدام وحدات تخزين مساعدة (اشربة بمفطنة واسطوانات) عند الحاجة . ولكنها اقل سرعة من وحدة التخزين الرئيسية .

ويتم التخزين في خلايا داخل الذاكرة ، يعطى لكل منها رقم معين .
ويستخدم هذا الرقم كعنوان للخلية حتى يمكن الاتصال بها بسرعة وبشكل مباشر .

الوحدة الحاسبة

وهي الوحدة التي تقوم بعمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة والعمليات المنطقية (مثل مقارنة كميتين : هل أ تساوي ب ؟) ، للبيانات المخزنة في الذاكرة . وهي تقوم بهذه العمليات عملية عملية ، وتخزن نتيجة كل عملية في الذاكرة لاستخدامها عند الحاجة . وتقوم الوحدة الحاسبة باجراء هذه العمليات بسرعة كبيرة ، وحسب حجم الحاسب الآلي - من بضعة مئات العمليات في الثانية في الآلات الصغيرة الى بضعة ملايين في الثانية بالنسبة للآلات الكبيرة .
وهذا يعني أن بضعة ملايين من جزيئات البيانات تسحب من الذاكرة الرئيسية وتجري عليها بعض العمليات وترجع الى الذاكرة الرئيسية كل ثانية أثناء عمل وحدة العمل الرئيسية (CPU) .

وحدة المراقبة

وظيفة هذه الوحدة هي تنسيق وتوجيه عمل الحاسب الآلي ككل . فهي تسمح بادخال المعلومات وتخزينها واحضارها الى الوحدة الحاسبة واجراء العمليات اللازمة لها ثم تخزينها او اخراجها في الشكل المطلوب .

وحدة الاخراج

بعد انتهاء عملية تحليل البيانات ، يجب اخراج النتائج لاستخدامها فيما بعد . وهناك عدة وسائل للاخراج ، منها :

(1) مطبعة سريعة يمكنها طبع ما يزيد عن 1000 سطر في الدقيقة ، في شكل لغة عادية .

(2) كروت مثقوبة ، وأشرطة اذا ما كانت هذه البيانات ستعاد الى الحاسب لتكملة تحليلها فيما بعد .

(3) شاشة صغيرة مثل شاشة الجهاز المرئي ، وبلغة عادية ، كتلك التي نراها في المطارات الدولية والتي تظهر أرقام الرحلات القادمة ومواعيد وصول الطائرات ، ومواعيد السفر .

وتتلخص طريقة عمل الحاسب الآلي فيما يلي :

1 - يقوم من يريد استخدام الحاسب بعمل برنامج بلغة معينة ، وفقا لقواعد محددة ، توضح للحاسب في شكل مسلسل العمل المطلوب والبيانات المراد تحليلها .

2 - تقوم وحدة الادخال بقراءة البرنامج والبيانات ووضعها في وحدة الذاكرة .

3 - تقوم وحدة المراقبة بأخذ أول التعليمات عن البرنامج والبيانات اللازمة لتنفيذها من وحدة الذاكرة ، وتضعها في الوحدة الحاسبة .

4 - تقوم الوحدة الحاسبة بتنفيذ هذه التعليمات (جمع بعض الأرقام ، طرحها ، ضربها ، قسمتها ، أو مقارنتها) ، وتخزين النتائج مرة أخرى في وحدة الذاكرة .

5 - تقوم وحدة المراقبة باحضار التعليمات التالية والبيانات اللازمة لها من وحدة الذاكرة الى الوحدة الحاسبة ، . . . وهكذا تستمر العملية حتى ينتهي البرنامج وتجهز كل البيانات . وتتم هذه العمليات في سرعة فائقة - ملايين التعليمات في الثانية .

6 - بعد انتهاء عمليات الاحتساب ، تخرج النتائج في الشكل المطلوب الى مستخدميها .

وختاماً يجدر بنا الإشارة الى أن الحاسب الآلي ما هو الا آلة سريعة ، تعمل

بناء على تعليمات من العقل البشري ولا يمكنها الاستغناء عنه أو أن تحل محله .
ولعل أكبر عيب لهذه الآلة هو كونها أسرع جهاز لاعطاء اجابات خاطئة اذا ما
أعطيت معلومات او تعليمات خاطئة .

أسئلة وتمارين

أسئلة

- 1-5 . كيف توفر اليوميات المساعدة ، الوقت اللازم للترحيل ؟
- 2-5 . ما هي وظائف حساب مراقبة الحسابات تحت التحصيل ؟
- 3-5 . لماذا يجب تسجيل وترحيل المبيعات الآجلة والمتحصلات النقدية الى الحسابات التفصيلية للعملاء يوميا ؟
- 4-5 . ما هي الأدوات والاجراءات الخاصة التي يمكن اضافتها الى النظام المحاسبي لمواجهة الحجم الهائل والمتزايد من المعاملات والبيانات ؟
- 5-5 . ما هو حساب المراقبة ، وفي أي استاذ يوجد ؟ وما هو دفتر الاستاذ المساعد ؟ وما علاقته بحساب المراقبة ؟
- 6-5 . ما هي اليوميات المساعدة ؟ اذكر ستة أمثلة لها .
- 7-5 . ما هي مزايا اليوميات المساعدة ؟
- 8-5 . لماذا تستخدم اليوميات المساعدة ودفتر الاستاذ المساعدة معا عادة ؟
- 9-5 . كيف يعد جدول الحسابات تحت الدفع ، ولماذا ؟
- 10-5 . بعد الانتهاء من جميع الترحيلات واعداد ميزان المراجعة ، اتضح ان ميزان المراجعة متوازن ، ولكن رصيد حساب مراقبة العملاء يختلف عن مجموع ارصدة العملاء . فأين الخطأ المحتمل ؟
- 11-5 . بالنظر الى أحد الحسابات في الاستاذ العام ، كيف يمكن معرفة المصدر الذي رحل منه مبلغ معين في هذا الحساب ؟
- 12-5 . ما هي المكونات الرئيسية لنظام الالكتروني لتجهيز البيانات ؟

13-5 . اشرح طريقة عمل الحاسب الآلي باختصار .

تمرينات

14-5 . تستخدم شركة التفاح اليومية عامة (ي) ويومية مبيعات (ع) ويومية مشتريات (ش) ويومية مقبوضات نقدية (ق) ويومية مدفوعات نقدية (د) .

والمطلوب بيان اليومية التي يجب ان تثبت فيها كل من العمليات التالية ، بوضع الحرف المناسب جنب كل عملية :

- 1- . باعت الشركة أسهما عامة جديدة نقدا .
- 2- . باعت بضاعة على الحساب .
- 3- . اشترت بضاعة على الحساب .
- 4- . اشترت بضاعة نقدا .
- 5- . باعت بضاعة نقدا .
- 6- . باعت جزءاً زائداً عن حاجتها من أثاث المكتب ، على الحساب .
- 7- . رد أحد العملاء بضاعة الى الشركة .
- 8- . حصلت على قرض نقدي من المصرف .
- 9- . قيود التسوية في نهاية الفترة .
- 10- . قيود الاقفال في نهاية الفترة .
- 15-5 . أظهرت يومية المبيعات في دفاتر شركة العنب المبيعات التالية في يناير .

شركة العنب

يومية المبيعات

تاريخ	الحساب المدين	رقم الفاتورة	ترحيل	مبلغ
3 يناير	أحمد	101	✓	250
8	بلعيد	102	✓	100
19	حاتم	103	✓	225
26	أحمد	104	✓	300
31	مجموع			875

كما أظهرت اليومية العامة القيد التالي :

25	مردودات ومسموحات المبيعات حسابات تحت التحصيل - حاتم بضاعة مردودة من حاتم .	22	يناير
25			

المطلوب

- 1 - فتح حساب لكل من هؤلاء العملاء في شكل استاذ مساعد للعملاء ، وترحيل العمليات السابقة اليها .
- 2 - فتح حسابات لمراقبة العملاء والمبيعات ومردودات المبيعات في الاستاذ العام ، وترحيل العمليات السابقة اليها .
- 3 - اعداد جدول للحسابات تحت التحصيل ومقارنته بحساب مراقبة العملاء في الاستاذ العام .
- 5-16 تستخدم شركة الرمان يومية مبيعات تثبت فيها المبيعات الاجلة . أما مردودات المبيعات فتثبت في اليومية العامة . وقد ارتكبت الاخطاء التالية :
 - 1 - مبيعات على الحساب بمبلغ 100 د أثبتت في يومية المبيعات على أنها 1000 د .
 - 2 - مبيعات آجلة بمبلغ 100 د أثبتت صبح في يومية المبيعات ولكنها رحلت خطأ بمبلغ 10 د الى حساب العميل في الاستاذ المساعد .
 - 3 - مردودات مبيعات بمبلغ 50 د أثبتت في اليومية العامة ورحلت الى حساب مراقبة العملاء وحساب مردودات ومسموحات المبيعات ولكنها لم ترحل الى حساب العميل في دفتر الاستاذ المساعد للعملاء .
 - 4 - خطأ حسابي عند ترصيد حساب أحد العملاء .
 - 5 - خطأ حسابي عند جمع خانة المبلغ في يومية المبيعات .
 - 6 - مردودات مبيعات رحلت الى حساب مراقبة العملاء والى حساب العميل ، ولكنها لم ترحل الى حساب مردودات ومسموحات المبيعات في الاستاذ العام .

المطلوب

كتابة أرقام هذه الأخطاء وبيان متى يمكن اكتشافها .

17-5 - اليك اليوميات المختصرة التالية المستخرجة من دفاتر إحدى المنشآت ، مع ملاحظة أن الخانات لا تبين ما إذا كانت مدينة أم دائنة .

يومية مشتريات		يومية مبيعات	
حساب	مبلغ	حساب	مبلغ
منشأة 1	1 000	عميل أ	1 200
منشأة 2	1 500	عميل ب	1 400
منشأة 3	<u>2 000</u>	عميل جـ	<u>1 600</u>
مجموع	<u>4 500</u>	مجموع	<u>4 200</u>

يومية عامة

...	...	مردودات ومسموحات المبيعات	400	400
...	...	حسابات تحت التحصيل - عميل ب	400	
...	...	عميل ب رد بضاعة		
...	...	حسابات تحت الدفع - منشأة 3		200
...	...	مردودات ومسموحات المشتريات	200	
...	...	بضاعة ردت إلى المنشأة		

يومية مقبوضات نقدية

اسم الحساب	حسابات أخرى	مدبتون	مبيعات	خصم مبيعات	نقدية
عميل أ		1 200		24	1 176
عميل ب		500		10	490
مبيعات			1250		1250
أوراق دفع	5 000				5 000
عميل جـ		800		16	784
مبيعات			1 150		1 150
مجموع	<u>5000</u>	<u>2 500</u>	<u>2 400</u>	<u>50</u>	<u>9 850</u>

يومية مدفوعات نقدية

نقدية	خصم مشتريات	دائون	حسابات اخرى	أسم الحساب
735	15	750		شركة 2
650			650	مصرفات مرتبات
980	20	1 000		شركة 3
650			650	مصرف مرتبات
3 015	35	1 750	1 300	مجاميع

المطلوب

- 1 - فتح الحسابات اللازمة في الاستاذ العام ، والاستاذ المساعد للمدنيين والاستاذ المساعد للدائنين ، كل على حدة .
- 2 - ترحيل العمليات المثبتة في اليوميات المذكورة أعلاه الى هذه الحسابات .
- 18-5 - قامت منشأة بنينة باجراء العمليات التالية خلال أبريل 1984 :
 - 1 - ابريل - أصدرت صكاً رقم 510 الى منشأة الايجارات بمبلغ 650 د ايجاراً للمحل عن شهر ابريل .
 - 1 - اشترت بضاعة على الحساب من منشأة 1 بمبلغ 850 د ، فاتورة بتاريخ 28 مارس ، وشروط دفع 10/2 ، ص 60/ .
 - 3 - اشترت بضاعة على الحساب من منشأة 2 بمبلغ 1 100 د ، فاتورة بتاريخ 1 تاريخ ، شروط دفع 10/2 ، ص 60/ .
 - 4 - اشترت معدات للمحل بمبلغ 475 د على الحساب من منشأة المعدات .
 - 5 - استلمت اشعاراً دائناً بمبلغ 50 د من منشأة 1 نظير بضاعة اشترت في 1 ابريل وردت لعطب بها .
 - 8 - أصدرت صكاً رقم 511 الى منشأة 1 سداداً لفاتورتها بتاريخ 28 مارس بعد طرح المردودات والخصم .

- 9 - استلمت اشعارا دائئا من منشأة المعدات بمبلغ 75 د ، نظير معدات اشترت في 4 ابريل وردت لعدم مطابقتها للمواصفات المطلوبة .
- 10 - أصدرت صكاً رقم 512 لمنشأة 2 سدادا لفاتورتها بتاريخ 1 ابريل ، ناقصا الخصم .
- 10 - باعت بضاعة على الحساب الى العميل أ بمبلغ 650 د ، فاتورة رقم 712 . شروط البيع الاجل لهذه المنشأة دائئا 10/2 ، ص 60/ .
- 13 - باعت بضاعة على الحساب الى عميل ب . فاتورة 713 ، بمبلغ 550 د .
- 14 - اشترت بضاعة على الحساب من منشأة 3 بمبلغ 925 د ، فاتورة بتاريخ 10 ابريل ، شروط دفع 10/1 ، ص 30/ .
- 15 - مبيعات نقدية خلال النصف الأول من ابريل بلغت 2345 د . (تثبت المبيعات النقدية يوميا في الحياة العملية . ولكنها تثبت مرتين فقط في الشهر في هذا التمرين للتسهيل) .
- 15 - رحل المبالغ التفصيلية من اليوميات . يجب ترحيل هذه المبالغ يوميا في الحياة العملية ، ولكن نظرا لصغر عددها هنا ، وللتسهيل ، المطلوب منك هو ترحيلها على دفعتين (في 15 ابريل ، و 30 ابريل) .
- 18 - باعت بضاعة على الحساب الى العميل جـ ، فاتورة رقم 714 ، بمبلغ 725 د .
- 19 - باعت بضاعة على الحساب الى العميل أ، فاتورة رقم 715، بمبلغ 600 د .
- 20 - استلمت 637 د من العميل أ سدادا لفاتورة 10 ابريل ، بعد الخصم .
- 23 - استلمت 539 د من العميل ب سدادا لفاتورة 13 ابريل ، بعد الخصم .
- 24 - باعت معدات مكتب بسعر التكلفة ، وهو 20 د ، نقدا .
- 24 - اشترت بضاعة على الحساب من المنشأة 2 بفاتورة مؤرخة في 21 ابريل وشروط 10/2 ، ص 60/ ، بمبلغ 800 د .

- 25 - اقترضت مبلغ 2 500 د من مصرف الوحدة ، مقابل ورقة دفع .
- 28 - باعت بضاعة على الحساب الى العميل ب ، فاتورة رقم 716 ، بمبلغ 425 د .
- 29 - استلمت 588 د من العميل أ سداداً لمبيعات 19 ابريل ، ناقصاً الخصم .
- 30 - اصدرت صكاً رقم 513 الى المنشأة 2 سداداً لمشتريات 21 ابريل ، ناقصاً الخصم .
- 30 - اصدرت صكاً رقم 514 للمرتبات ، بمبلغ 1 200 د ، صرفه صراف المرتبات ودفع به مرتبات رجال البيع .
- 30 - بلغت المبيعات النقدية خلال النصف الأخير من ابريل 2 115 د .
- 30 - رحل المبالغ التفصيلية من اليوميات الى الحسابات المختصة .
- 30 - اجمع خانات اليوميات وراجعها ثم اعمل الترحيلات اللازمة في نهاية الشهر .

المطلوب

- 1 - فتح الحسابات التالية في الاستاذ العام :
نقدية ، حسابات تحت التحصيل ، معدات ، أوراق دفع ، حسابات تحت الدفع ، مبيعات ، خصم مبيعات ، مشتريات ، خصم مشتريات ، مردودات ومسموحات مشتريات ، مصروفات مرتبات موظفي البيع ، مصروف الجمار .
- 2 - فتح الحسابات التالية في دفتر الاستاذ المساعد للمعملاء :
عميل أ - عميل ب ، عميل ج .
- 3 - فتح الحسابات التالية في دفتر الاستاذ المساعد للدائنين :
منشأة 1 ، منشأة 2 ، منشأة 3 ، ومنشأة المعدات .
- 4 - اعداد يومية عامة ويومية مبيعات ، ويومية مشتريات ، ويومية مقبوضات نقدية ، ويومية مدفوعات نقدية .

5 - اثبات العمليات المذكورة اعلاه في اليوميات المناسبة والترحيل منها وفقاً للتعليقات المغطاة اعلاه .

6 - برهن على صحة الاستاذ العام باعداد ميزان مراجعة في نهاية ابريل ، وعلى صحة دفاتر الاستاذ المساعد باعداد جداول الحسابات تحت التحصيل والحسابات تحت الدفع .

19-5 - اليك العمليات التالية التي قامت بها شركة قاريونس خلال نوفمبر 1984 :

نوفمبر 2 - باعت بضاعة على الحساب الى حاتم فاتورة رقم 933 ، بمبلغ 700 د ، مع العلم بأن شروط الدفع بالنسبة للمبيعات هي دائماً 10/2 ، ص/60 .

3 - اشترت بضاعة على الحساب من شركة أ ، فاتورة بتاريخ 31 اكتوبر ، شروط 10/2 ، ص/60 ، بمبلغ 1385 د .

5 - اشترت بضاعة على الحساب من شركة ب ، فاتورة بتاريخ 3 نوفمبر ، شروط 10/1 ، ص/30 بمبلغ 435 د .

6 - اشترت قرطاسية للمكتب على الحساب من منشأة ج ، بمبلغ 165 د .

6 - اقترضت 2000 د من مصرف ليبيا مقابل ورقة دفع .

7 - استلمت اشعاراً دائناً بمبلغ 85 د من منشأة أ نتيجة لرد جزء من البضاعة المستلمة في 3 نوفمبر لوجود عطب بها .

10 - استلمت اشعاراً دائناً من منشأة ج نظير مردودات جزء من القرطاسية المستلمة في 6 نوفمبر ، وقلده 40 د .

10 - أصدرت سكباً رقم 989 الى منشأة أ سداداً لفاتورة 31 اكتوبر ، بعد المردودات والخصم .

12 - باعت بضاعة على الحساب الى أحمد ، فاتورة رقم 934 بمبلغ 785 د .

12 - استلمت سكباً من حاتم سداداً لمبيعات 2 نوفمبر ، بعد الخصم .

13 - اشترت بضاعة على الحساب من منشأة د ، فاتورة بتاريخ 11 نوفمبر ، شروط 10/2 ، ص / 60 ، بمبلغ 1750 د .

15 - أصدرت صكاً رقم 990 لصالح حساب المرتبات ، لكي يدفع به مرتبات موظفي البيع عن النصف الأول من نوفمبر ، قدرها 925 د ، وقد صرف الصك وسددت المرتبات .

15 - بلغت المبيعات النقدية خلال النصف الأول من نوفمبر 2655 د .
(تثبت المبيعات النقدية يوميا عادة ولكن في هذا التمرين مرتين فقط في الشهر للتسهيل) .

15 - رحل المبالغ التفصيلية من اليوميات . (يتم هذا الترحيل عادة يوميا ولكن في هذا التمرين يكفي بترحيل هذه المبالغ مرتين في الشهر للتسهيل) .

16 - أصدرت اشعارا دائئا بمبلغ 35 د الى أحمد نظير رده لبعض البضاعة التي اشترها في 11-12 .

17 - اشترت بضاعة على الحساب من منشأة د ، فاتورة بتاريخ 14-11 ، شروط 10/2 ، ص / 60 ، بمبلغ 1500 د .

18 - باعت بضاعة على الحساب الى حاتم ، فاتورة رقم 935 ، بمبلغ 650 د .

21 - أصدرت صكاً رقم 991 الى منشأة د سدادا لفاتورة 11-11 ، ناقصا الخصم .

21 - باعت قوطاسية مكتب بسعر التكلفة ، وهو 10 د .

22 - قام أحمد بتسديد فاتورة 11-12 ، ناقصا الخصم والمردودات .

24 - أصدرت صكاً رقم 992 الى منشأة د سدادا لفاتورة 14-11 ، ناقصا الخصم .

- 25 - باعت بضاعة على الحساب الى أحمد ، فاتورة رقم 936 ، بمبلغ 885 د .
- 26 - باعت بضاعة على الحساب الى محمود ، فاتورة رقم 937 ، بمبلغ 745 د .
- 28 - أصدرت صكاً رقم 993 إلى منشأة النجمة للاعلان مقابل مصاريف اعلان قدرها 295 د .
- 28 - قام حاتم بتسديد فاتورة 18-11 ، ناقصا الخصم .
- 30 - أصدرت صكاً رقم 994 لحساب المرتبات ، لتسديد مرتبات موظفي البيع عن النصف الأخير من نوفمبر ، بمبلغ 925 د ، وقد صرف الصك وسدحت المرتبات .
- 30 - بلغت المبيعات النقدية خلال النصف الأخير من نوفمبر 2310 د .
- 30 - رحل المبالغ التضيقية من اليوميات .
- 30 - اجمع الختات وراجعها ، ورحل المجمع في نهاية الشهر .

المطلوب

- 1 - فتح الحسابات التالية في الاستاذ العلم :
نقدية ، حسابات تحت التحصيل ، قرطاسية ، أوراق دفع ، حسابات تحت الدفع ، مبيعات ، مردودات ومسموحات مبيعات ، خصم مبيعات ، مشتريات ، مردودات ومسموحات مشتريات ، خصم مشتريات ، مصروف اعلان ، مصروف مرتبات البيع .
- 2 - فتح الحسابات التالية في استاذ الحسابات تحت التحصيل :
أحمد ، حاتم ، محمود .
- 3 - فتح الحسابات التالية في استاذ الحسابات تحت الدفع :
منشأة أ ، منشأة ب ، منشأة جـ ، منشأة د .

4 - اعداد اليومية التالية :

- يومية مبيعات
- يومية عملة
- يومية مدفوعات نقدية
- يومية مشتريات
- يومية مقبوضات نقدية

5 - اثبات العمليات السابقة في اليومية المذكورة اعلاه ، وترحيلها حسب التعليلات .

6 - التأكد من صحة الحسابات في الاستاذ العلم عن طريق اعداد ميزان مراجعة ، ومن صحة الحسابات في الاستاذ المساعد للحسابات تحت التحصيل باعداد كشف هذه الحسابات ومقارنته مع حساب اجمالي المدينين في الاستاذ العام ، وعمل نفس الشيء بالنسبة للحسابات تحت الدفع .

20-5 - طريقة اليومية التحليلية .

بدأت منشأة السعادة أعمالها الصناعية وتجارة مواد البناء في 1-1-1984، واليك العمليات التي قامت بها خلال يناير 1984 :

1-1-1984 اودع مبلغ 8000 د في المصرف كإسبال للمشروع . اشترى اثاثا بمبلغ 300 د نقدا . دفع أيجار المحل لمدة ثلاثة أشهر بصك قيمته 150 د .

1/2 اشترت بضاعة على الحساب من المورد 1 بمبلغ 1000 د ، شروط 10/2 ، ص 30/ .

1/5 اشترت بضاعة بمبلغ 1000 د دفعها بصك .

1/10 باعت بضاعة نقداً بمبلغ 1500 د .

1/11 باعت بضاعة على الحساب بمبلغ 1000 د، شروط 10/2 ، ص 30/، للعميل أ .

1/15 اشترت بضاعة على الحساب من المورد 2 بمبلغ 3000 د ، شروط 10/1 ، ص 30/ .

1/18 سحب أحد الشركاء مبلغ 200 د من الخزينة لمصروفاته الخاصة .

1/20 باعت بضاعة بمبلغ 1000 د مقابل كميالة تستحق بعد 30 يوما .

1/25 اشترت بضاعة بمبلغ 2000 د مقابل كميالة تستحق بعد 45 يوما .

28 / 1 قام العميل أ بتسديد المبلغ المستحق عليه نقدا .

30/1 قام المحاسب بعد التقديرة الموجودة بالصندوق ، وترك مبلغ 200 د بالصندوق ، وأودع الباقي بالمصرف .

المطلوب

- 1 - اثبات العمليات السابقة في دفتر يومية تحليلية .
- 2 - ترحيلها إلى دفاتر الاستاذ المساعد للعام .
- 3 - استخراج ميزان المراجعة في 31-1-1984 .

21-5 - طريقة اليومية التحليلية .

بدأت عمالات السلام اعمالها في أول مارس 1983 ، واليك ميزانيتها في 31-12-1983 .

مخصص	اصول
التزامات متداولة :	اصول متداولة :
حسابات تحت الدفع 4 000	نقدية (منها 4 000 بالمصرف) 5 000
أوراق تحت الدفع 6 000	حسابات تحت التحصيل 5 000
مرتبات مستحقة 1 000	اوراق تحت التحصيل 5 000
11 000	بضاعة بالمخازن 5 000
رأس المال 14 000	اصول ثابتة :
	أثاث 6 000
25 000	- مجمع استهلاك 1 000
	25 000

وقد قامت بالعمليات التالية خلال يناير 1984 :

1/2/1984 دفعت المرتبات المستحقة بصك على المصرف .

3/1 اشترت بضاعة على الحساب بمبلغ 2 000 د ، شروط دفع 2 / 10 ، ص / 30 ، من المورد فوزي .

4/1 باعت بضاعة بمبلغ 3 000 د ، بصك .

- 1/5 باعت بضاعة عل الحساب للعميل محمد ، بمبلغ 4 000 د ، شروط دفع 10/3 ، ص / 30 .
- 1/12 سددت المبلغ المستحق للمورد فوزي بشيك ، واستفادت بالخصم .
- 1/12 قام العميل محمد بسداد المبلغ المستحق عليه نقدا .
- 1/21 اشترت بضاعة بمبلغ 4 000 د ، ووقعت كميالة بالمبلغ للمورد فوزي ، تستحق بعد شهرين .
- 1/25 باعت بضاعة بمبلغ 3 000 د للعميل احمد مقابل سند اذنى يستحق بعد 30 يوما .
- 1/27 سحبت بضاعة من المخزن لاستخدامه الشخصي تكلفتها 200 د ، وقيمتها البيعية 300 د .
- 1/30 اقترضت من المصرف مبلغ 5 000 د أودعتها في حسابها بالمصرف ، مقابل كميالة تستحق بعد 30 يوما ، وقد قام المصرف بخصم 25 د ، مسبقاً من المبلغ المذكور كفوائد .
- 1/31 دفعت ايجار المحل وقدره 200 د ، ومرتبات الموظفين وقدرها 300 د نقدا .

المطلوب

- 1 - اثبات العمليات السابقة في دفتر يومية تحليلي .
 - 2 - ترحيل العمليات السابقة إلى دفاتر الاستاذ .
 - 3 - اعداد ميزان المراجعة للمنشأة في 31-1-1984 .
 - 4 - تصوير قائمة الدخل وقائمة الميزانية عن شهر يناير 1984 .
- 22-5 اليك اليوميات المساعدة التالية والرموز التي تشير إليها :

م	=	يومية مبيعات
ش	=	يومية مشتريات
ق	=	يومية مقبوضات
د	=	يومية مدفوعات
ع	=	يومية عامرة

المطلوب

توضيح اليومية التي يجب أن تثبت بها كل من المعاملات التالية ، بوضع الرمز الدال على اليومية في المكان المناسب بجانب كل عملية :

- (1) بيع بضاعة نقدا .
- (2) شراء سيارة لنقل البضائع ، على الحساب .
- (3) شراء بضاعة نقدا .
- (4) بيع بضاعة على الحساب .
- (5) دفع مرتبات الموظفين نقدا .
- (6) بيع جزء من أثاث المنشأة ، نقدا .
- (7) رد جزء من البضاعة المباعة على الحساب .
- (8) رد جزء من البضاعة المشتراة نقدا .
- (9) اثبات مصروف الاستهلاك الذي يخص المدة .
- (10) اقفال حسابات الايرادات والمصروفات .
- (11) قيود التسوية .

23-5 بدأت المنشأة الأهلية أعمالها في 1-1-1984 م . وقد ظهرت العمليات التالية في إحدى صفحات يومية المبيعات عن شهر يناير ، علما بأن شروط الدفع كانت 10/2 ، ص 30/ .

يومية مبيعات

التاريخ 1984	رقم القائمة	الحساب للدين	ترحيل	المبلغ
29 يناير	555	منشأة الضياف	✓	25 000
30	556	منشأة لبلدة	✓	23 000
		المجموع		د 296 000
				(112) (310)

المطلوب :

- 1 - ما هو الحساب رقم (112) والحساب رقم (310) ؟
 - 2 - ما هو المبلغ الذي يرحل إلى الجانب الدائن من حساب المبيعات في دفتر الأستاذ العام ؟
وهل يتم الترحيل عن طريق اليومية العامة ؟
 - 3 - هل تم ترحيل القوائم أرقام 555 و 556 إلى دفتر الأستاذ المساعد للحسابات تحت التحصيل ؟
 - 4 - إذا تم الترحيل إلى دفتر الأستاذ المساعد للحسابات تحت التحصيل يوم 31 يناير ، ما هو التاريخ الذي يجب أن يثبت في ذلك الدفتر بالنسبة للقائمة رقم 555 ؟
 - 5 - كيف وفي أي يومية يثبت الخصم النقدي بالنسبة لهذه المنشأة ؟
- 24-5 يومية مقبوضات :
- تستخدم منشأة التحدي يومية مساعدة للمقبوضات . وقد كانت مجاميع خاناتها حتى 30 يناير 1984 م كما يلي :

المجموع	الحفظة
30 000 د	نقدية (ملين)
500	خصم نقدي (ملين)
8500	حسابات أخرى (ملين) (أوراق قبض)
25 000	حسابات تحت التحصيل (دائن)
6000	مبيعات (دائن)
8000	حسابات أخرى (دائن) (أوراق دفع)

وقد تمت العمليات التالية في 31 يناير :

- (1) تحصيل مبلغ 2 500 د من منشأة الحرية (بدون خصم)
- (2) تحصيل مبلغ 35 00 دمن منشأة العروبة مع (2٪ خصم نقدي)
- (3) مبيعات نقدية 1 500 د .

- (4) اقترضت المنشأة مبلغ 10 000 د من مصرف الصحارى ، مقابل
كميالة تستحق بعد ستة وبفائدة 10٪ .
- (5) باعت آلات كخردة بمبلغ 2 000 د .

المطلوب :

- 1 - تصميم يومية مقبوضات للمنشأة ، وادخال المجاميع في الخانات
المناسبة في 30 يناير .
- 2 - اثبات العمليات التي تمت في 31 يناير فيها .
- 3 - فتح الحسابات التالية بأرصدها في الاستاذ العام في 30 يناير :

نقدية بالصندوق (حساب رقم 101)	1400 د
حسابات تحت التحصيل (حساب رقم 110)	35 000
أوراق قبض (حساب رقم 113)	13 000
أوراق دفع (حساب رقم 213)	15 000
مبيعات (حساب رقم 301)	صفر
خصم نقدي (حساب رقم 302)	صفر
آلات (حساب رقم 240)	21 000 د
- 4 - فتح الحسابات التالية في دفتر الاستاذ المساعد للعملاء :

منشأة الحرية ،	رصيد	2 500 د
منشأة العروبة	رصيد	5 000
- 5 - تجميع خانات اليومية والتأكد من تساوى المبالغ المدبنة والدائنة .
- 6 - الترحيل من اليومية الى دفتر الاستاذ المساعد والاستاذ العام .

الفصل السادس

المراقبة الداخلية

في المشروعات الصغيرة يستطيع صاحب المشروع أن يشرف شخصيا على جميع عمليات المشروع . فهو يقوم بشراء الاصول وبيعها ، تعيين ومراقبة المستخدمين وتقييم عملهم ، التوقيع على الصكوك ، . . . الخ . لذلك فعندما يقوم صاحب العمل بتوقيع صك ما يعرف لماذا يوقعه ، وما اذا كانت الخدمة او الأصل المدفوع من أجله قد استلم فعلا أم لا .

ولكن عندما يكبر المشروع وتعدد عملياته ويتضاعف عدد مستخدميه يصعب على شخص واحد (صاحب العمل او المدير) أن يشرف شخصيا على جميع عمليات هذا المشروع . في هذه الحالة يضطر المدير أن يفوض جزءا من مسؤولياته وسلطاته ويعتمد على نظام المراقبة الداخلية لضمان سلامة سير المشروع .

المراقبة الداخلية Internal Control

تعرف مجموعة الطرق والاجراءات المستخدمة لمراقبة عمليات المنشأة بنظام المراقبة الداخلية Internal Control System . واذا ما احسن تصميم النظام فان هذه الاجراءات :

- (1) تحت المستخدمين على ضرورة التمسك بالسياسات الادارية المقررة .
- (2) ترفع كفاءة اداء الاعمال .
- (3) تحمي اصول المنشأة من الضياع والغش والسرقة .
- (4) تضمن سلامة البيانات المحاسبية المثبتة والمستخرجة من الدفاتر .

وتختلف طرق وإجراءات المراقبة الداخلية من منشأة الى اخرى ، حسب طبيعة المنشأة وحجمها . وفيما يلي بعض المبادئ العامة التي يجب مراعاتها عند وضع نظام سليم للمراقبة الداخلية (1) :

1 - تحديد المسؤوليات بكل وضوح

يتطلب النظام الجيد للمراقبة الداخلية تحديد المسؤوليات والاختصاصات . كما يفضل تسليم مسؤولية كل عمل معين الى شخص معين فقط . ذلك لانه عند اشتراك اكثر من شخص في مسؤولية عمل ما ، يصعب تحديد من المسؤول عندما يقع خطأ في هذا العمل . فمثلا عندما تسند عملية البيع وقبض النقدية الى موظفين معا ويستخدمان نفس الخزينة يصعب تحديد من المسؤول عند وجود عجز في هذه الخزينة في نهاية اليوم . ففي هذه الحالة اما أن تسند عملية قبض النقدية الى شخص واحد فقط ، أو تخصص لكل صراف صندوق معين يستخدمه هو فقط .

2 - مسك دفاتر وسجلات مناسبة

مسك دفاتر محاسبية منتظمة عنصر ضروري لضمان سير المراقبة وحفظ اصول المنشأة . أما عدم انتظام هذه الدفاتر فهو يشجع التلاعب والسرقة بين مستخدمي المنشأة . وإذا ما كان النظام المحاسبي الذي تتبعه المنشأة رديئاً ، فسرعان ما يكتشف المستخدمون ضعف الانفس ذلك ويستغلونه اسوأ استغلال .

3 - تأمين الاصول وضمان المستخدمين

يجب التأمين على اصول الشركة ضد الحريق والسرقة وغيرها من الكوارث المحتملة . كما يجب التأكد من امانة المستخدمين خصوصاً الذين يتولون عمليات النقدية والاصول القابلة للتحويل ، والحصول على ضمان منهم أو كفالة شخص او شركة اخرى .

(1) Internal Control (New York: American Institute of Certified Public Accountants, 1959), p. 6.

4 - فصل عمليتي الاثبات في الدفاتر والاحتفاظ بالاصول

من أهم مبادئ المراقبة الداخلية أن الشخص المسؤول عن أصل ما يجب أن لا يقوم بمسك سجل أو حساب ذلك الأصل . وفي هذه الحالة لا بد من تواطؤ المسؤول عن الأصل وماسك سجله إذا ما أراد أي غش أو تلاعب في هذا الأصل .

5 - توزيع مسؤوليات العمليات المتصلة ببعضها

يجب أن توزع مسؤوليات العمليات المترابطة بين عدة اشخاص او اقسام بشكل يقوم فيه كل موظف او قسم بمراجعة عمل موظف او قسم آخر . وهذا لا يعني طبعاً أن كل عمل سيعمل مرتين ، كل ما هنالك ان عمل كل موظف أو قسم سيكون بمثابة مراجعة لعمل موظف او قسم آخر . فمثلاً مسؤولى طلب البضائع واستلامها ودفع قيمتها يجب أن لا تترك لشخص او قسم واحد ، لان ذلك سيشجع على الغش والسرقة ، أو الاهمال على الأقل . والأصح هو أن تعطى مسؤولى كل من هذه العمليات الى شخص أو قسم معين .

6 - تبادل المستخدمين

يجب تبادل المستخدمين على الوظائف المختلفة . أي تغيير وظيفة كل مستخدم من آن الى آخر ، كلما أمكن ذلك . ولهذا التغيير عدة مزايا ، منها :

(1) عندما يعلم الموظف انه سينتقل الى وظيفة اخرى وسيأتي شخص آخر ليقوم بعمله ، سيكون ذلك حافزاً له على الجهد وعدم ارتكاب الأخطاء او التلاعب خوفاً من اكتشافها عند تغيير الوظائف .

(2) عندما يلم الموظف بجميع وظائف القسم يستطيع ان يؤدي ايا منها بكفاءة أعلى حيث يعرف علاقة هذه الوظيفة بالوظائف الأخرى وبالقسم ككل .

(3) لا يتوقف القسم اذا ما انقطع احد موظفيه عن العمل لسبب أو لآخر ، لأن هناك من يستطيع أن يحل محله بسهولة .

7 - استخدام الوسائل الآلية ما أمكن ذلك

ومن أمثلة هذه الوسائل التي يجب الاستعانة بها محصلة النقدية ، حافظ الشيكات ، ساعات الوقت ، والعدادات الآلية . ومحصلة النقدية Cash Register عبارة عن صندوق تحفظ به النقدية وبه شريط ورقي مقفول عليه بالداخل ، يثبت به آليا المبالغ الداخلة لهذا الصندوق (عن طريق المبيعات النقدية عادة) . اما حافظ الصكوك Check Protector فهو يثبت مبلغ الصك عليه بالتقريب ، ومن ثم يستحيل تغيير قيمته بعد ذلك . وأما ساعات الوقت فهي تسجل أوقات حضور وانصراف المستخدمين كل على حدة .

8 - تفهيم النظام للمستخدمين وكسب تعاونهم

لكي ينجح نظام المراقبة الداخلية (وأي نظام يعتمد على البشر) في المنشأة يجب أن توضح إجراءاته للمستخدمين ، وأن يقتنعوا بضرورة هذه الإجراءات وأهميتها . أما بدون تعاون المستخدمين فلا يمكن ان يحقق نظام المراقبة الداخلية اهدافه السابق ذكرها .

9 - للمراجعة المستمرة للنظام

يجب ان تراجع إجراءات نظام المراقبة الداخلية من آن الى آخر لضمان سلامة تطبيقها وللبحث عن إجراءات افضل (أبسط ، أقل تكلفة ، ... الخ) .

وتقوم الشركات الكبرى بتخصيص قسم كامل للمراجعة الداخلية تناط به مهمة مراجعة عمليات المنشأة ونظام مراقبتها الداخلية . كما يقوم المراجع الخارجي (المحاسبي القانوني) بدراسة هذا النظام وتقديم ملاحظاته وتوصياته في تقريره الى الادارة .

العمليات التي تحتاج الى مراقبة داخلية

جميع اعمال المنشأة وأصولها في حاجة الى تطبيق إجراءات المراقبة الداخلية . غير أن الحاجة الى هذه الإجراءات تتضاعف بالنسبة للعمليات المتعلقة باستلام ودفع النقود وبشراء الاصول والبضائع والخدمات . وعلى ذلك

فاننا سنناقش في هذا الفصل اجراءات الشراء والمدفوعات النقدية ، على ان
تناقش اجراءات استلام النقدية في فصل قادم .

رقابة المشتريات في منشأة كبيرة

توزع الرقابة على المشتريات في المنشآت الكبيرة بين عدة اقسام ، وهي :
القسم المحتاج الى الاصل المراد شراؤه ، قسم المشتريات ، قسم استلام المواد
المشتراة ، وقسم المحاسبة . ويجب تنسيق عمل هذه الاقسام وتوزيع المسؤوليات
والاختصاصات بينها وتصميم النماذج والمستندات المناسبة لضمان حسن سير
العمل .

وفيما يلي شرح لاهم هذه المستندات :

مستند	اعداد	مرسل الى
1 - طلب شراء	مدير قسم المبيعات (او الانتاج) الذي يرغب في توفير البضاعة .	قسم المشتريات ونسخة الى قسم المحاسبة
2 - امر الشراء	قسم المشتريات	المورد ، ونسخة الى قسم المحاسبة
3 - فاتورة	المورد او البائع	قسم المحاسبة
4 - تقرير استلام	قسم الاستلام	قسم المحاسبة ، ونسخة الى قسم المشتريات واخرى الى القسم الذي طلب البضاعة .
5 - نموذج اعداد الفاتورة	قسم المحاسبة	يرفق بالفاتورة في قسم المحاسبة .

1 - طلب الشراء Purchase Requisition

يقسم النشاط في المحلات التجارية الكبيرة عادة الى اقسام بيع واطعام
خدمة ، لكل منها مدير . ومهمة اقسام الخدمة هي خدمة اقسام البيع المختلفة .
ويعتبر قسم المشتريات في هذا التنظيم قسم خدمة Service department مهمته
شراء ما محتاجه الاقسام الأخرى .

وتقع على عاتق كل مدير المبيعات في المحلات التجارية تتبع البضائع في قسمه وتحديد المتوفر منها والاتصال بقسم المشتريات لطلب البضائع التي يحتاجها في الوقت المناسب .

ولا تترك عملية الشراء عادة الى مديري اقسام المبيعات مباشرة ، لتلافي الاخطاء التالية :

(1) عدم كفاءة مديري المبيعات كعملاء مشتريات

(2) مراقبة طلبات الشراء من قبل الاقسام المختلفة وبالتالي مراقبة الالتزامات الناتجة عن ذلك .

يقوم كل مدير مبيعات بطلب البضائع التي يحتاجها عن طريق ملء نموذج خاص من ثلاث نسخ ، يعرف بطلب الشراء ، ويبين به نوع البضاعة المطلوبة وكميتها والوقت المراد توفيرها فيه . ويرسل الاصل بصورة من هذا الطلب الى قسم للمشتريات ، كما يحتفظ القسم الطالب بصورة في ملفاته لتتبع عمليات الشراء والاستلام فيها بعد .

2 - امر الشراء Purchase Order

تقوم ادارة المشتريات ، بناء على طلب الشراء ، باصدار امر شراء الى المورد او البائع ، مبين به نوع البضاعة المطلوبة وكميتها وسعرها ، والعنوان المراد ارسال البضاعة اليه والتاريخ المحدد للاستلام ، بالاضافة الى اسم المورد وعنوانه . ويعمل امر الشراء من اربع نسخ على الأقل ، توزع كما يلي :

نسخة 1 : النسخة الاصلية ترسل الى المورد كطلب شراء وتصريح له بشحن البضاعة للمينة .

نسخة 2 : ترفق هذه النسخة مع نسخة من طلب الشراء الى قسم المحاسبة حيث تستخدم في دراسة فاتورة المورد والموافقة عليها .

نسخة 3 : ترسل الى القسم الذي طلب البضاعة لاعلامه بالاجراءات التي تمت في طلبه .

نسخة 4 : تحتفظ في ملف خاص بقسم المشتريات .

3 - الفاتورة Invoice

يقوم البائع بعد استلامه لامر الشراء من المشتري باعداد البضاعة وفاتورة تبين رقم امر الشراء واسم المشتري وعنوانه ونوع وكمية البضاعة وسعرها وشروط الدفع والخصم ان وجدت . ثم يقوم البائع بشحن البضاعة الى المشتري حسب نوع المواصلات المتفق عليها ، اما الفاتورة فترسل بالبريد الجوي الى المشتري (يستلمها قسم المحاسبة) .

4 - تقرير الاستلام Receiving Report

تخصص المنشآت الكبيرة قسما خاصا لاستلام البضائع والمواد المشتراة . ويقوم هذا القسم بفحص وعد البضائع المستلمة واعداد نموذج خاص يبين نوع البضاعة المستلمة وعددها وحالتها (سليمة ، بها عطب ، ... الخ) . ويعد هذا التقرير من أربع نسخ ، توزع كما يلي :

- نسخة 1 : النسخة الاصلية ترسل الى قسم المحاسبة لاستخدامها في فحص الفاتورة .
- نسخة 2 : ترسل الى القسم الذي طلب البضاعة لاعلامه بوصولها .
- نسخة 3 : ترسل الى قسم المشتريات لاعلامه بوصول البضاعة .
- نسخة 4 : يحتفظ بها في قسم الاستلام .

5 - نموذج اعداد الفاتورة للمصرف Invoice Approval Form

عندما يصل تقرير الاستلام الى قسم المحاسبة يكون قد تجمع لديه نسخ من المستندات التالية :

- 1 - طلب شراء يبين البضاعة المطلوبة من القسم المحتاج .
- 2 - امر شراء يبين البضاعة التي طلبت من المورد .
- 3 - فاتورة المورد وتبين نوع وكمية وسعر البضاعة المرسلة .
- 4 - تقرير استلام يبين نوع وكمية وحالة البضاعة المستلمة .

وبناء على هذه المستندات يستطيع قسم المحاسبة ان يقرر اذا كانت الفاتورة تمثل بضاعة طلبت واستلمت فعلا ، ومن ثم يجب دفعها . ولتسهيل

عملية اعتماد الفاتورة من قبل قسم المحاسبة وللتأكد من اكتمال جميع الخطوات ، يقوم القسم على نموذج معين يرفق بالفاتورة ، ويبين خطوات مراجعة اجراءات الشراء ، كما في شكل 1-6 . وبعد كل خطوة مراجعة يقوم الموظف المختص بالتوقيع بالاحرف الاولى امام تلك الخطوة على نموذج الاعتماد . وفيما يلي خطوات المراجعة وما يعنيه توقيع المراجع امام كل منها :

1 - مراجعة طلب الشراء الكمية والنوع في الفاتورة مطابقتان لطلب الشراء .

2 - مراجعة امر الشراء الكمية والنوع والسعر في الفاتورة مطابقة لامر الشراء .

3 - مراجعة تقرير الاستلام المعلومات التي في الفاتورة مطابقة لتقرير الاستلام ، وقد استلمت البضاعة فعلا .

4 - مراجعة الفاتورة :

اعتماد السعر سعر الفاتورة هو نفسه السعر المتفق عليه .
العمليات الحسابية لا توجد اخطاء حسابية بالفاتورة .

شكل 1-6 نموذج اعتماد فاتورة
<p>..... امر شراء رقم</p> <p>..... مراجعة طلب الشراء</p> <p>..... مراجعة امر الشراء</p> <p>..... مراجعة تقرير الاستلام</p> <p>..... مراجعة الفاتورة :</p> <p>..... اعتماد السعر</p> <p>..... العمليات الحسابية</p> <p>..... شروط الدفع</p> <p>..... اعتماد الدفع :</p>

الشروط الشروط المبينة بالفاتورة هي نفس الشروط المتفق عليها .

الاثبات الفاتورة

تلتحق المستندات السابقة بالفاتورة من قبل قسم المحاسبة وتثبت في الدفاتر وتحوّل الى الخزينة للدفع . وسنناقش فيما يلي نظاما لضبط عملية المدفوعات النقدية ونرى من خلاله كيف يتم دفع مثل هذه الفاتورة .

نظام مستند الدفع The Voucher System

يتكون نظام مستند الدفع من مستندات واجراءات معينة تضمن الرقابة على احداث الالتزامات ودفعها . في المنشآت الصغيرة يستطيع المدير - المالك ان يوقع الصكوك وهو يعلم ان منشأته قد استلمت البضاعة أو الخدمة التي دفعت من أجلها هذه الصكوك . اما في المنشآت الكبيرة فيستحيل الاشراف الشخصي على جميع عمليات المنشأة ، ويتحتم على المدير ان يعتمد على نظام دقيق للمراقبة الداخلية مثل نظام مستندات الدفع الذي يضمن له أن الصك المطلوب منه توقيعه يمثل سدادا سليما لدين فعلي مقابل أصول او خدمات طلبتها واستلمتها المنشأة فعلا .

مستند الدفع The Voucher

مستند للدفع عبارة عن نموذج معين تستخدمه المنشأة يظهر ملخصا للعملية ، ويشهد بصحتها ، ويبين اعتمادها للتسجيل في الدفاتر والدفع . ويختلف شكل مستند الدفع من منشأة الى اخرى ، ولكن جميعها تتفق في ضرورة اطلاق المستندات المؤيدة للعملية مع هذا المستند . مثل طلب الشراء وأمر الشراء وتقرير الاستلام وفاتورة المورد ونموذج الاعتماد . وغالبا ما يكون المستند على شكل مظهر مخطط تحفظه المستندات المؤيدة ، وتثبت عليه من الخارج ومن الداخل بعض البيانات الضرورية عن العملية ، كما في شكل 2-6 و3-6 . ويقوم قسم المحاسبة باثبات جميع البيانات على مستند الدفع عند اعداده ، ما عدا تاريخ الدفع ورقم الصك حيث يثبتا عندما يتم الدفع فعلا فيما بعد .

نظام مستند الدفع والمراقبة

يسمح نظام مستند الدفع بمراقبة المدفوعات النقدية عن طريق الاجراءات التالية :

- 1 - يسمح فقط لاقسام معينة واشخاص معينين باحداث التزامات على المنشأة يترتب عليها دفع نقدية فيما بعد .

شركة زلبن للتجارة بنغازي	
مستند دفع رقم التوزيع المحاسبي	تاريخ الاستحقاق 15 مايو 1984 يدفع الى شركة النصر <u>23 شارع رفح</u> <u>بنغازي</u>
الحساب المدين	ملخص العملية :
المبلغ	المبلغ الاجمالي
500	500 د
مشتريات	خصم المشتريات
نقل للدخل	10
امدادات	صافي المدفوعات
قرطاسية	490 د
مرتبات بيع	الدفع :
-----	في _____
-----	سك رقم _____
500	مجموع (الى مستندات ت . د .)

شكل 2-6
مظهر خارجي لمستند دفع

2 - روتين معين لاحداث الالتزامات ومراجعتها واعتمادها واثباتها في
الدفاتر .

شكل 3-6
منظر داخلي لمستند دفع

<p>شركة زيتن للتجارة بنغازي</p> <p>مستند دفع رقم / _____ تاريخ 1 مايو 1984</p> <p>ادفع الى شركة النصر</p> <p>23 شارع رفيع / بنغازي</p> <p>مقابل التالي (جميع المستندات مرفقة)</p>			
تاريخ الفاتورة	شروط	بيان	مبلغ
4-30	15/2, 30/ص	فاتورة رقم 450/أ	500
		يطرح خصم	10
		صافي	490

يعتمد الدفع :

3 - يجب اثبات كل التزام على حدة ، وبمجرد حدوثه .

4 - يسمح بدفع التقديرة عن طريق الصكوك فقط ومقابل التزامات سبق اعتبارها وإثباتها في الدفاتر من قبل . هذا باستثناء المبالغ البسيطة جدا التي تدفع عن طريق صندوق المصروفات الثرية ، كما سنرى في فصل قادم .

وبعد تجميع المستندات المؤيدة للاحداث الالتزام في قسم المحاسبة يقوم موظف مختص بملء مستند دفع من واقع هذه المستندات ، كما هو مبين في شكل 2-6 ، و3-6 . وتوضع المستندات المؤيدة ، مثل طلب الشراء والفاتورة وغيرها ، بداخل مستند الدفع الذي يحتفظ به في ملف خاص ترتب فيه مستندات الدفع وفق تاريخ استحقاقها . وفي تاريخ الاستحقاق يقدم هذا المستند الى شخص مسؤول له صلاحية توقيع الصكوك ، فيوقع الصك بالمبلغ المطلوب ، بعد التأكد من صحة العملية بمراجعة المستندات المرفقة .

نظام مستند الدفع والمصروفات

عند استخدام نظام مستند الدفع يجب عدم دفع أي مبلغ - عدا المبالغ البسيطة - الا بعد مراجعة المستندات المؤيدة واعداد مستند دفع وإثباته في الدفاتر .

بعد ذلك يجب أن يتم الدفع باستخدام الصكوك فقط . وهذه الاجراءات تنطبق على جميع المشتريات والمصروفات . فبالنسبة للتلفون مثلا ، عندما تأتي الفاتورة يجب أن تراجع وبالذات المكالمات الخارجية ، وبعد التأكد من شرعيتها يعد مستند دفع بها ويثبت في الدفاتر ويدفع في تاريخ الاستحقاق .

هذا ويجب الاحتياط بالنسبة لبعض المصروفات ، مثل صيانة الآلات ، التي تأتي فواتيرها متأخرة ويصعب فيها التأكد من استلام الخدمة . كما يجب التأكد من عدم دفع المبلغ مرتين نظير نفس الفاتورة او الخدمة .

والواقع ان اخلاص وأمانة مستخدمى المنشأة وتعاونهم امر ضروري لنجاح أي نظام للرقابة . ومن ثم يجب عدم الاعتماد بالكامل على الاجراءات المكتوبة فقط .

اثبات مستندات الدفع

بعد الانتهاء من اعداد المستند واعتماده يثبت في سجل خاص يسمى سجل مستندات الدفع Vouchers Register . وكما هو مبين في شكل 4-6 ، يحتوي هذا السجل على عدة خانات للتاريخ ورقم مستند الدفع والمدفوع له وتاريخ الدفع ورقم الشيك المدفوع به ومستندات الدفع (له) . كما تخصص عدة خانات مدينة تختلف من منشأة الى اخرى . ويبين شكل 4-6 الخانات للمدينة التي تستخدم في المنشآت التجارية عادة . لاحظ انه بالنسبة للعمليات غير المتكررة توضع في خانة الحسابات المدينة الاخرى .

وبمجرد اعتماد مستند الدفع تثبت جميع البيانات المتعلقة به في سجل مستندات الدفع ، ما عدا تاريخ الدفع ورقم الصك حيث يثبتا عند الدفع فعلا .

ترحيل سجل مستندات الدفع

في نهاية الشهر تجمع خانات هذا السجل وترحل كما يلي :

1 - يرحد مجموع خانة مستندات الدفع الى الجانب الدائن من حساب مستندات الدفع في الاستاذ العام . وهو حساب يحل محل حساب حسابات تحت الدفع الذي سبق ذكره في الفصول السابقة .

2 - ترحد مجاميع الخانات الاخرى الى الجانب المدين من الحسابات المناسبة في الاستاذ العام - خانة المشتريات الى الجانب المدين من حساب المشتريات ، خانة النقل للدخل الى الجانب المدين من حساب النقل للدخل ، ... وهكذا . اما بالنسبة لخانة الحسابات المدينة الاخرى ، فترحد المبالغ فرادى الى الجانب المدين من الحساب المناسب ، ولا يرحد مجموع هذه الخانة اطلاقا .

ملف مستندات الدفع التي لم تدفع بعد

بعض مستندات الدفع تدفع بمجرد اعتمادها واثباتها في الفاتر . أما مستندات الدفع الاخرى التي ستدفع فيما بعد فيحتفظ بها في ملف خاص مرتبة

حسب تواريخ استحقاقها ، وذلك حتى لا يضيع على المنشأة أي خصم نقدي»⁽²⁾ وعند استخدام نظام مستند الدفع ، يستبدل حساب حسابات تحت الدفع بحساب مستندات الدفع في الاستاذ العام ، كما سبق ذكره . وكذلك فإن ملف مستندات الدفع يحل محل الاستاذ المساعد لحسابات تحت الدفع ، ويؤدي نفس الغرض . وبذلك يصبح حساب مستندات الدفع حساب مراقبة على ملف مستندات الدفع ، ومن ثم فإن رصيد هذا الحساب يجب ان يكون مساويا لمجموع مستندات الدفع في ذلك الملف . وتجري هذه المقارنة في نهاية الشهر عادة ، وبعد الانتهاء من الترحيلات . وبالإضافة الى ذلك ، تقارن مستندات الدفع الموجودة بالملف المذكور مع سجل مستندات الدفع حيث تبين خاتمة « الدفع » مستندات الدفع التي لم تدفع بعد - وهي المستندات التي لا يوجد تاريخ دفع ولا رقم صك امامها في تلك الخاتمة .

سجل الصكوك Check Register

عند استخدام نظام مستند الدفع تثبت الصكوك المدفوعة في سجل خاص بالصكوك . هذا السجل عبارة عن يومية مدفوعات نقدية مبسطة ، بها ثلاث خانات للمبالغ فقط ، وهي :

مستندات دفع (منه) ، خصم مشتريات (له) ، ونقدية (له) ، كما في شكل 5-6 . وهذا التبسيط جاء نتيجة الى أن الصكوك لا تدفع الا سدادا لمستندات دفع سبق اعدادها وإثباتها وبيان الحسابات المدينة التي تأثرت بها . هذا بالإضافة الى بساطة الترحيل من سجل الصكوك ، حيث ترحل المجاميع فقط الى الحسابات المعنية .

مردودات المشتريات

يحدث احيانا ان تقوم المنشأة برد جزء من البضاعة المشتراة بعد ان أعد لها

(2) المحسم النقدي يمنح للمشتري نظير الدفع قبل تواريخ معينة ، لحته على سرعة الدفع ، وهو ما يسميه البعض « خصم للمشتريات » .

شكل 5-6
شركة الهوارى
سجل صكوك

ص 1

تاريخ	للمدفوع له	مستند رقم	صك رقم	مستندات دفع (منه)	خصم مشتريات (له)	نقدية (له)
1984						
3-1	شركة س	498	728	14		14
3	مصطفى سامي	499	729	73		73
3	شركة ص	485	730	250	5	245
4	شركة للمعدات	480	731	100	2	98
5	علي سالم	496	732	43		43
6	شركة العالم	495	733	342		342
6	احمد علي	504	734	85		85
6	محمد ناجي	505	735	95		95
6	موسى خليل	506	736	95		95
30	مصرف الوحدة	701	972	505		505
30	مؤسسة الهاتف	702	973	18		18
				6500	55	6445
				(213)	(512)	(111)

مستند دفع وأثبت في الدفاتر . وفي هذه الحالة تثبت المردودات في اليومية العامة كما في القيد التالي :

100	مستندات تحت الدفع	11-5
100	مردودات ومسموحات والمشتريات	
	رد بضاعة بها عطب الى شركة ب	

وتوضح ملاحظة في سجل مستندات الدفع - في خانة الدفع - تشير الى هذا القيد . ويرتق الاشعار الدائن وأية مستندات أخرى متعلقة بهذه المردودات بمستند الدفع الذي يعدل مبلغه بطرح قيمة المردودات من المبلغ الأصلي وعند الدفع يكتب الصك بالمبلغ المعدل فقط .

وخلاصة القول أن اجراءات الرقابة الداخلية ضرورية لجميع عمليات المنشأة وأصولها . وستتناول الفصول القادمة المزيد من اجراءات الرقابة الداخلية على الأصول والعمليات الأخرى .

أسئلة وتمارين

- 6-1 - متى يصبح وجود نظام الرقابة الداخلية امرا ضروريا في المنشأة ؟
- 6-2 - اذكر أهم المبادئ العامة للرقابة الداخلية .
- 6-3 - لماذا يجب أن يقوم بحفظ سجلات الأصل شخص آخر غير الشخص الذي يقوم بحفظ الأصل نفسه .
- 6-4 - لماذا يجب توزيع مسؤولية العمليات المتتالية والمتصلة ببعض بين اقسام أو أشخاص مختلفين ؟
- 6-5 - لماذا يمنع مديرو المبيعات في المنشآت التجارية من الشراء المباشر من الموردين ؟
- 6-6 - ما هو دور مديري المبيعات في عملية الشراء ؟
- 6-7 - بين من يعد ، ويستلم المستندات التالية ، مع ذكر الغرض منها :
 - 1 - طلب شراء
 - 2 - أمر شراء
 - 3 - فاتورة
 - 4 - تقرير استلام

5 - نموذج اعتماد الفاتورة

6 - مستند دفع .

8-6 - هل تحتاج جميع المنشآت الى نظام مستندات الدفع ؟ متى تنصح المنشأة باتباع مثل هذا النظام ؟

9-6 - عندما يقوم المدير المالي بتوقيع حيك سدادا لدين ما في المنشآت الكبيرة لم ير شخصياً استلام البضاعة أو الخدمة ، كما أنه لم يصدر امر شرائها . فما هي المستندات التي يجب الاعتماد عليها في هذا الصدد والتي تغني عن ممارسته الشخصية لعملية الشراء ؟

10-6 - عند استخدام نظام مستندات الدفع ، تلغى يومية المشتريات وتستبدل بيومية اخرى - ما هي هذه اليومية ؟

11-6 - عند استخدام نظام مستندات الدفع بماذا يستبدل استاذ الحسابات تحت الدفع ؟

12-6 - عند استخدام نظام مستندات الدفع تعامل فاتورة الخدمة او المصروف التي تحتاج الى دفع نقدية تماما مثل فاتورة شراء البضاعة من حيث المراجعة والاعتماد واعداد مستند الدفع والاثبات في الدفاتر - لماذا ؟

تمرينات

13-6 - قامت شركة الطرب التجارية بالعمليات التالية خلال مايو :

مايو 2 - قامت باعداد مستند دفع رقم 517 لصالح شركة أ مقابل فاتورة بضاعة قيمتها 1250 د بتاريخ 29 ابريل ، شروط دفع 10/2 ، صافي / 30 .

5 - اعدت مستند دفع رقم 518 لصالح شركة ب مقابل بضاعة قيمتها 950 د ، فاتورة بتاريخ 3 مايو ، 10/2 ، صافي / 60 ، وقد دفع المورد مصاريف شحن قدرها 40 د اضيفت الى مستند الدفع عند اعداده .

7 - استلمت اشعار دائن بمبلغ 250 ، د نظير بضاعة ردتها من مشتريات 2 مايو ، ومستند دفع رقم 517 .

10 - أعدت مستند دفع رقم 519 لصالح شركة ج مقابل معدات مكتبية بمبلغ 300 د ، شروط دفع صافي / 10 / نهاية الشهر (EOM / 10 / n) .

13 - أصدرت صكاً رقم 517 سداداً لمستند دفع رقم 518 ناقصاً الخصم .

15 - أعدت مستند دفع رقم 520 لدفع المرتبات :

مرتبات بيع 400 د ، مرتبات إدارية 200 د .

وأصدرت صكاً رقم 518 لدفع هذا المستند .

21 - أعدت مستند دفع رقم 521 لصالح شركة د مقابل امدادات مكتب بفاتورة قيمتها 150 د ، شروط صافي / 10 / نهاية الشهر

23 - أعدت مستند دفع رقم 522 لصالح شركة ه مقابل بضاعة بفاتورة

قيمتها 750 د ، بتاريخ 22 مايو ، شروط : تسليم ميناء الشحن

(FOB Shipping Point) ، 10/2 ، صافي / 60 . وقد دفع المورد

تكاليف شحن البضاعة الى مخازن الشركة وقدرها 30 د ، اضيفت الى

مستند الدفع عند اعداده .

29 - اكتشفت ان مستند الدفع رقم 517 قد رتب في ملف مستندات الدفع

غير المدفوعة وفقاً لآخر تاريخ يمكن ان يدفع فيه بدلاً من آخر يوم

للاستفادة من الخصم النقدي . وقد ترتب على ذلك ان ضاع الخصم

على الشركة . وقد أصدرت الصك رقم 519 سداداً لهذا المستند (لا

تنسى المردودات) .

30 - أعدت مستند دفع رقم 523 لصالح مجلة الجهاد مقابل اعلانات بمبلغ

150 د ، وأصدرت صكاً رقم 520 سداداً له .

31 - أعدت مستند دفع رقم 524 للمرتبات :

مرتبات بيع 400 د ، ومرتبات إدارية 200 د . وأصدرت صكاً رقم 521

سداداً لهذا المستند .

المطلوب

1 - اعداد سجل مستندات دفع وسجل صكوك ويومية عامة وإثبات

- العمليات السابقة بها (باستخدام طريقة اجمالي الفاتورة) .
- 2 - اعداد حساب مستندات تحت الدفع في الاستاذ العلم وتحويل العمليات السابقة المناسبة اليه .
- 3 - اعداد كشفاً بالمستندات غير المدفوعة ومقارنته مع رصيد حساب مستندات تحت الدفع .
- 14-6 - قامت شركة البر بالعمليات التالية خلال سبتمبر :
- سبتمبر 1 - اعدت مستند دفع رقم 610 لصالح شركة أ عن ايجار الشهر وقدره 500 د . وأصدرت الصك رقم 610 سداداً له .
- 2 - اعدت مستنداً رقم 611 لصالح شركة ب مقابل بضاعة بفاتورة قيمتها 1200 د ، بتاريخ 31 اغسطس ، تسليم ميناء الشحن ، 10/2 ، صافي/30 . وقد دفع المورد 55 د مصاريف شحن الى مخازن الشركة ، وأضاف المبلغ الى الفاتورة فأصبحت 1255 د .
- 5 - اعدت مستند دفع رقم 612 لصالح شركة جـ مقابل بضاعة قيمتها 800 د ، بفاتورة مؤرخة في 2 سبتمبر ، تسليم ميناء الشحن ، 10/2 ، صافي/30 .
- 5 - اعدت مستند دفع رقم 613 لصالح شركة د مقابل مصاريف شحن قيمتها 35 د عن البضاعة المشتراة من الشركة جـ وأصدرت الصك رقم 611 سداداً لهذا المستند .
- 7 - استلمت اشعاراً دائئاً عن بضاعة مردودة قيمتها 200 د ، من البضاعة المشتراة من شركة ب في 2 سبتمبر . وقد اثبت هذا الاشعار في اليومية العامة ونخفض مبلغ مستند الدفع رقم 611 وأرفق الاشعار بالمستند ورتب المستند في الملف لكي يدفع في آخر يوم لمدة الاثنيان .
- 9 - اعدت مستند دفع رقم 614 لصالح جريدة العربي مقابل اعلانات قيمتها 75 د ، وأصدرت الصك رقم 612 سداداً له .

12 - أصدرت الشك رقم 613 سدادا المستند رقم 612 ، ناقصا الخصم .

14 - أعدت مستند دفع رقم 615 لصالح شركة هـ مقابل امدادات قيمتها 60 د ، صافي /10 من نهاية الشهر .

15 - أعدت مستند دفع رقم 616 للمرتبات : مرتبات بيع 640 د ، ومرتبات ادارية 265 د . وأصدرت الصك رقم 614 سدادا لهذا المستند .

17 - أعدت مستند دفع رقم 617 لصالح شركة ومقابل بضاعة قيمتها 900 د بفاتورة مؤرخة في 15 سبتمبر ، تسليم ميناء الشحن ، 10/2 ، صافي /30 . وقد دفعت الشركة مصاريف الشحن الى مخازن الشركة مقدما وقدرها 45 د ، وأضيف المبلغ الى الفاتورة فأصبحت 945 د .

20 - أعدت مستند دفع رقم 618 بمبلغ 350 د مقابل معدات من شركة م ، شروط صافي /10 من نهاية الشهر .

23 - أعدت مستند دفع رقم 619 لصالح شركة ن عن بضاعة قيمتها 1500 د ، بفاتورة مؤرخة في 21 سبتمبر، تسليم ميناء الشحن ، 10/2 ، صافي /60 .

25 - أصدرت الصك رقم 615 سدادا لمستند دفع رقم 617 ، ناقصا الخصم .

30 - اكتشفت ان مستند الدفع رقم 611 قد رتب خطأ في ملف المستندات غير المدفوعة لكي يدفع في هذا التاريخ بدلا من دفعه في نهاية مدة الخصم .

وأصدرت الصك رقم 616 سدادا لهذا المستند (لا تنسى المردودات) .

30 - أعدت مستند دفع رقم 620 لدفع المرتبات :

مرتبات بيع 640 د ، ومرتبات ادارية 265 د . وحررت الصك رقم 617 سدادا لهذا للمستند .

المطلوب

- 1 - اثبات العمليات السابقة في سجل مستندات دفع وسجل صكوك يومية عامة (باستخدام طريقة اجمالي الفاتورة) .
- 2 - اعداد حساب مستندات تحت الدفع وتحويل البيانات المناسبة اليه .
- 3 - اعداد كشف بالمستندات غير المدفوعة في 30 سبتمبر ومقارنته مع رصيد حساب مستندات تحت الدفع في الاستاذ العام .

15-6 - قيود يومية عامة

قامت شركة الجبل بالعمليات التالية خلال ابريل :

- 4-2 اعدت مستند دفع رقم 400 لصالح شركة احمد مقابل بضاعة بفاتورة قيمتها 3000 د وتاريخها 1 ابريل ، شروط دفع 10/2 ، صافي 30/ .
- 4-7 استلمت اشعاراً دائناً من شركة احمد بمبلغ 300 د مقابل بضاعة ردت اليها من مشتريات 2 ابريل . فأنشئت هذه المردودات في اليومية العامة ، وعدلت مبلغ مستند الدفع رقم 400 .
- 4-17 اكتشف ان مستند الدفع رقم 400 كان قد حفظ في الملف وفقاً لهذا التاريخ ، بدلاً من تاريخ آخر يوم للخصم ، لذلك ضاع الخصم على المنشأة . وعليه تقرر حفظ مستند الدفع حتى آخر يوم للالتزام (1-5) .
- 5-1 حررت صكاً لدفع مستند الدفع رقم 400 .

المطلوب

- اثبات العمليات السابقة في شكل يومية عامة باستخدام طريقة اجمالي الفاتورة .
- 16-6 - قيود يومية عامة وقائمة دخل .
- كان رصيد البضاعة بالمخازن لدى شركة النور في أول يناير 7500 د وفي 31 يناير 7000 د . وقد بلغت مبيعاتها خلال يناير 14000 د ، ومصرفات التشغيل 4000 د .
- وقد قامت بالعمليات التالية خلال يناير :

- 1-3 اعدت مستند دفع رقم 300 مقابل بضاعة بفاتورة قيمتها 3000 د ، بتاريخ 1 يناير ، شروط دفع 10/2 ، ص / 30 .
- 1-8 استلمت اشعاراً دائناً بمبلغ 500 د مقابل بضاعة ردت بعد أن استلمت في 3 يناير ، وبعد اعداد مستند الدفع رقم 300 .
- 1-12 اعدت مستند الدفع رقم 325 مقابل بضاعة اشترت بفاتورة قيمتها 4000 د ، بتاريخ 10 يناير ، وشروط 10/2 ، ص / 30 .
- 1-20 اصدرت صكاً رقم 310 سداداً لمستند دفع رقم 325 ، ناقصاً الخصم .
- 1-21 اعدت مستند دفع رقم 330 مقابل شراء بضاعة بفاتورة سعرها 1200 د ، بتاريخ 19 يناير ، شروط 10/3 ، ص / 30 .
- 1-29 اصدرت صكاً رقم 318 سداداً لمستند دفع رقم 330 .
- 1-31 اكتشفت ان مستند الدفع رقم 300 قد رتب خطأ في ملف مستندات الدفع لكي يدفع في هذا اليوم . فأصدرت الصك رقم 320 سداداً له .

المطلوب

(باستخدام طريقة اجمالي الفاتورة) :

- 1 - اثبات العمليات السابقة في شكل يومية عامة .
- 2 - اعداد قائمة الدخل للشركة عن شهر يناير .

الفصل السابع
تحقيق الإيرادات

مبدأ تحقيق الإيرادات Revenue Recognition Principle من المفاهيم المتفق عليها التي يتبعها المحاسبون . ويقضي هذا المبدأ بأن الإيرادات لا تثبت في الدفاتر إلا إذا كان هناك دليل ملموس Objective Evidence . وقد جرى العرف المحاسبي على اعتبار نقطة البيع التي تتم على أثر عملية تجارية الدليل القاطع للموس لاعتبار الإيراد قد تحقق ولإثباته في الدفاتر المحاسبية .

والأسباب التي تدعو لاعتبار نقطة البيع أهم نقطة في الدورة التجارية لتسجيل الإيراد في الدفاتر هي :

- 1 - اتمام تحديد سعر البيع عند نقطة البيع بصورة نهائية .
- 2 - اتمام عملية تبادل تجارية فعلا حيث أن السلعة قد تركت المنشأة وحل محلها أصل آخر .
- 3 - اعتبار عملية البيع بالنسبة لمعظم المنشآت التجارية والصناعية أهم وظيفة للمشروع .
- 4 - تكلفة السلعة المباعة عند هذه النقطة قد تحددت بصورة قاطعة .

والإيرادات هي تدفقات الأصول الى داخل المنشأة (او نقص التزاماتها) نتيجة لعمليات انتاج وبيع البضائع والخدمات للعملاء . وإذا طبق هذا على المبيعات فانه يشمل ثمن البضاعة المباعة أو الخدمات التي تم اداؤها خلال المدة التجارية . فعند قيام المنشأة بأداء خدمات لعملائها او تسليم بضائع لهم ، تقوم باستلام الثمن في صورة نقدية او حسابات عملاء يتم تحصيلها نقدا فيما بعد .

وكما ذكرنا سابقا ، فإن الإيرادات يترتب عليها زيادة حق صاحب المشروع حيث ان استلام النقدية او زيادة حسابات العملاء يترتب عليها زيادة جانب الاصول . ومن الناحية الأخرى يترتب عليها زيادة جانب الخصوم ممثلة في حقوق صاحب المشروع ، حيث ان الالتزامات لم تتغير .

ويجب أن نلاحظ ان هناك مصادر أخرى لزيادة حق أصحاب المشروع غير الإيرادات . فمثلا زيادة الاستشارات بواسطة صاحب المشروع ينتج عنها أيضا زيادة رأس المال ، ولكن هذا لا يعتبر إيرادا .

وقد تم عملية البيع عن الطريق النقدي أو الأجل كما اوضحنا سابقا ، أو عن طريق البيع بالتقسيط خصوصا اذا كانت السلعة ذات قيمة كبيرة نسبيا لا يستطيع المشتري ان يسدد قيمتها دفعة واحدة كما هو الحال في بيع السيارات .

وهناك مشكلة محاسبية تتعلق بتحقيق الإيرادات بالنسبة لشركات المقاولات . لنفرض أن شركة مقاولات قد تعاقدت على بناء عمارة سكنية ضخمة بمبلغ 3900000 د ومدة العقد 3 سنوات تبدأ في اول يناير 1982 م ، وقدرت تكاليف الانشاء بمبلغ 3600000 د . المشكلة التي تقابل المحاسب هي : هل يكون مجمل الدخل قد تحقق في نهاية السنة الثالثة ؟

اذا أخذنا مبدأ الحيطة والحذر نتظر حتى نهاية 1984 م عندما يكمل المبنى ونعتبر مجمل الدخل ، 300000 د ، قد تحقق في هذه السنة المالية (بافتراض ان تقديرات التكاليف كانت صحيحة من بداية المشروع الى نهايته) .

وتوجد طريقة أخرى على عكس الطريقة السابقة وهي أن نعتبر ان جزءا من مجمل الدخل قد تحقق في كل سنة من السنوات الثلاث .

لنفرض ان تكاليف ما تم بناؤه في عام 1982 هو 600000 د، وان تقديرات التكاليف الكلية لا زالت في حدود 3600000 د ، يعتبر مبلغ 50000 د من مجمل الدخل قد تحقق عام 1982 ويقد ويرحل الى قائمة الدخل ، محسوبا كالآتي :

$$\text{مجمّل الدخل} = 3900000 - 3600000 = 300000 \text{ د}$$

مجمّل الدخل في عام 1982 .

$$50\,000 = \frac{600\,000}{3600\,000} \times 300\,000 =$$

وهاتان الطريقتان لحسابات المقاولات تعتبران من المبادئ المحاسبية المعترف بها . واختيار احدهما دون الأخرى من اختصاص ادارة المشروع مع اخذ رأي محاسب المنشأة ، شريطة الثبات على نفس الطريقة دائماً .

اثبات الإيرادات من عملية البيع في الدفاتر المحاسبية بالنسبة لمنشأة تجارية

تبيع المنشآت التجارية السلع بسعر أعلى من ثمن الشراء لتحقيق دخل من العمليات التجارية . ويحتوي سعر بيع السلعة على الآتي :

(1) تكلفة شراء السلعة حتى وصولها الى المنشأة .

(2) مصاريف أخرى مثل الاعلانات وإيجار المحل ومرتبات موظفي قسم المبيعات .

(3) دخل مناسب للمنشأة .

وعندما تبيع أي منشأة تجارية بضاعة الى احد عملائها تستلم في مقابل ذلك نقدية او حسابات عملاء تتحول في القريب العاجل الى نقدية .

وقيد اليومية الخاص بأي عملية بيع يشمل جعل حساب الاصل مديناً وجعل حساب المبيعات دائناً ، كالآتي :

200	النقدية
200	المبيعات
	مبيعات نقدية

أما اذا تمت عملية البيع على الحساب فقيد اليومية يكون كالآتي :

200	حسابات تحت التحصيل (للمدينين)
200	المبيعات
	بيع بضاعة على الحساب الى العميل . . .

والايراد الذي يتم من عملية المبيعات يعتبر قد تحقق خلال الفترة المالية التي تم تسليم البضاعة المباعة فيها ، بصرف النظر عما اذا كانت عملية المبيعات قد تمت نقدا او على الحساب . وعلى ذلك فان الايراد الذي تحقق خلال فترة مالية معينة قد يختلف اختلافا كبيرا عن المبالغ التي حصلت في نفس هذه الفترة نقدا من عمليات البيع .

مردودات ومسموحات المبيعات Sales Returns and Allowances

معظم المنشآت التجارية تسمح لعملائها برد المبيعات او جزء منها اذا كانت غير مطابقة لاورام الشراء ، وفي هذه الحالة تعتبر مردودات للمبيعات .

وفي بعض الحالات يتفق مع العميل على الابقاء على البضاعة مع اجراء تخفيض في السعر وتعتبر حينئذ مسموحات مبيعات .

ولتوضيح هذا اليك المثال الآتي : لنفرض أن أحد العملاء قد رد بضاعة قيمتها 80 د ، فيكون قيد اليومية كالآتي :

مردودات ومسموحات المبيعات حسابات تحت التحصيل (التقديمية) بضاعة ردها العميل احمـد لوجود عطب بها .	80	80
----------------------------------------------------------------------------------------------------------	----	----

ومن الملاحظ اننا استعملنا حساب مردودات ومسموحات المبيعات بدلا من حـ/ المبيعات ، حتى تتمكن الادارة من مراقبة مجمل المبيعات وقيمة المردودات ومعرفة قيمة مردودات المبيعات ومسموحاتها كنسبة من مجمل المبيعات . فارتفاع نسبة المردودات الى المبيعات دليل على عدم رضا عملاء المنشأة عن سلعها .

الخصم التجاري Trade Discount

ان عددا كبيرا من المنشآت الصناعية وتجار الجملة ينشرون سنويا بيع سلعهم في قوائم اسعار (كتلوجات) . وتعطى هذه المنشآت تخفيضا يتراوح بين 30% أو 40% من قوائم الاسعار لتجار التجزئة كخصم تجاري . والخصم

التجاري في الواقع ما هو الا وسيلة للوصول لاسعار البيع الحقيقية حسب العميل والموقع وغيرها . وعلى هذا الاساس لا يعتبر الخصم ربحا او خسارة من وجهة نظر المشتري او البائع ، لذلك لا يثبت في الدفاتر الا القيمة الصافية للمبيعات بعد الخصم التجاري .

مثال

لنفرض أن منشأة صناعية باعت سلعا الى أحد تجار التجزئة ومنحته خصما تجاريا 40% من قائمة الأسعار وهي 2000 د ، فإن المبيعات يجب ان تثبت في الدفاتر على أساس 1200- د ، وهو سعر القائمة مطروحا منه الخصم التجاري ، كما يلي :

حسابات تحت التحصيل	1 200
مبيعات	1 200

الخصم النقدي Cash Discount

عندما تباع البضاعة على الحساب ، وهذا معناه مرور فترة زمنية بين تسليم البضاعة وسداد قيمتها ، يجب ان يحدد بدقة المبلغ المستحق وتاريخ سداذه . وفي الغالب تكون فترة الأجل « صافي / 10 من نهاية الشهر n/10,EOM » ، وهذا معناه أن صافي المبلغ يستحق في خلال مدة أقصاها 10 ايام بعد انتهاء الشهر الذي تم فيه البيع . وفي حالات أخرى تكون فترة الأجل « صافي / 30/30 n » ، وهذا معناه ان صافي المبلغ يكون مستحقا بعد 30 يوما من عملية البيع .

ومن ناحية أخرى قد يعرض على المشتري تخفيض في قيمة الدين المستحق عليه اذا دفع المبلغ قبل تاريخ الاستحقاق . وفي هذه الحالة قد تكون فترة الأجل 10/2 ، صافي / 30 ، وهذا معناه ان المشتري يمنح خصما نقديا قدره 2% من المبلنة المستحق اذا دفع صافي المبلغ في خلال عشرة ايام من عملية البيع ، واذا لم يدفع العميل في خلال العشرة ايام فإن صافي قيمة المبيعات بدون خصم تستحق في خلال 30 يوما من عملية البيع (30 / 10,n / 2) . .

والغرض الرئيسي من الخصم النقدي هو تشجيع العملاء على الدفع المبكر ، حتى تستطيع المنشأة البائعة أن تستفيد من هذه الأموال .

وحيث أن الخصم النقدي يمثل ربحا بالنسبة للمشتري وفي أغلب الأحيان يحصل عليه لأنه يمثل معدلا مرتفعا جدا من الفائدة⁽¹⁾ ، فمن الأفضل اثبات المبيعات في تاريخ عملية البيع بصافي القيمة (قيمة المبيعات مطروحا منها قيمة الخصم النقدي)⁽²⁾ .

ولتوضيح ذلك نفترض أن عملية مبيعات تمت في 10 مارس 1983 بمبلغ 1000 د ، وفترة الأجل 10/2 ، صافي 30/ . تثبت هذه العملية كما يلي :

1 - في 10 مارس 1983 م .

980	980	حسابات تحت التحصيل (أحمد) مبيعات
	980	مبيعات على الحساب (طريقة الصافي بعد الخصم)

2 - إذا حصل المبلغ في 20 مارس 1983 :

980	980	نقدية
	980	حسابات تحت التحصيل (أحمد) تحصيل المطلوب من العميل أحمد .

3 - إذا حصل المبلغ في 30 مارس 1983 بعد فترة الخصم الممنوحة :

1 000	20	نقدية
	980	الفوائد الدائنة (الخصم غير المستفاد به على المبيعات) . حسابات تحت التحصيل (أحمد) .

غير أن البعض يفضل اثبات عملية البيع بالمبلغ الاجمالي للفاتورة ، على أن

(1) حيث أن السنة تحتوي على 18 فترة كل منها 20 يوما ، فكل ذلك يكون معدل الفائدة السنوي $2\% \times 18 = 36\%$ تقريبا .

(2) Glenn A. Welsch and Robert N. Anthony, OP. Cit, pp. 170- 171

يثبت الخصم عند السداد . وباستخدام طريقة الاجمالي هذه ، تكون القيود في المثال السابق كما يلي :

1 - في 10 مارس 1983 :

1 000	حسابات تحت التحصيل (أحمد) مبيعات مبيعات على الحساب	1 000
-------	------------------------------------------------------------	-------

2 - اذا حصل المبلغ في 20 مارس 1983 أو قبله :

980 20	نقدية خصم مبيعات حسابات تحت التحصيل (أحمد) تحصيل المطلوب من العميل احمد ، مع استفادته بالخصم .	1 000
-----------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-------

3 - اذا حصل المبلغ بعد فترة الخصم :

1 000	نقدية حسابات تحت التحصيل (أحمد) .	1 000
-------	----------------------------------------	-------

الديون المعدومة ومخصص الديون المشكوك فيها

عندما تباع المنشأة بضاعتها على الحساب قد تفشل نهائيا في تحصيل بعض الديون المستحقة على العملاء . وتسمى الديون غير المحصلة بالديون المعدومة ، والتي تمثل خسارة فعلية للمنشأة .

ويقضي مبدأ مقابلة المصروفات بالايرادات ان تحمل الديون المعدومة لمبيعات المدة التي تمت فيها . وهذا ليس من السهل تطبيقه عمليا ، لانه قد يحدث ان يثبت اعداد الدين بعد سنة أو أكثر من تاريخ عملية البيع .

مثال :

نفرض أن صافي مبيعات منشأة العروية خلال عام 1983 م بلغت 200000 د

على الحساب ، وان جميع المبالغ حصلت ما عدا مبلغ 1000 د استحق على العميل بن عيسى وثبت انه ديناً معدوماً في 1984 م . يمكن معالجة الديون المعدومة في هذه الحالة بأحدى الطرق الثلاثة التالية :

الطريقة الأولى :

اثبات اعدام الدين في تاريخ اعتباره ديناً معدوماً في عام 1984 م . وهذا يمثل مخالفة لمبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات ، حيث أن الإيرادات من عمليات البيع تمت في عام 1983 واعدام الدين اثبت في عام 1984 .

وفي هذه الحالة تكون قيود اليومية كالآتي :

200 000	200 000	حسابات تحت التحصيل مبيعات اثبات مبيعات على الحساب	1983
199 000	199 000	نقدية حسابات تحت التحصيل اثبات التحصيلات	1984-82
1 000	1 000	مصروف الديون المعدومة حسابات تحت التحصيل (بن عيسى) اثبات اعدام دين بن عيسى .	1984
1 000	1 000	ملخص الإيرادات والمصروفات مصروف الديون المعدومة تحميل ح / م . ا . م . بالديون للمعدومة	1984- 12- 31

الطريقة الثانية :

ولتطبيق مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات يجب القيام بتقدير قيمة الديون

المشكوك فيها في السنة المالية التي تم فيها البيع . ويتم هذا التقدير على أساس نسبة مئوية من قيمة صافي المبيعات خلال المدة التجارية ، بناء على خبرة المنشأة في السنوات السابقة .

ولتطبيق هذه الطريقة على المثال السابق نفرض ان نسبة الديون المشكوك فيها قدرت 1% من قيمة مبيعات عام 1983 ، فتكون قيود اليومية كالآتي :

1983-12-31	مصرف الديون المدونة	2 000	2 000
	مخصص الديون المشكوك فيها (1% من قيمة صافي المبيعات)	2 000	
1983-12-31	ملخص الإيرادات والمصروفات		2 000
	مصرف الديون المدونة تحميل حـ / مـ .أ.مـ . بالديون المدونة	2 000	

أما في الميزانية فيظهر مخصص الديون المشكوك فيها مطروحا من حـ / العملاء . لنفرض أن رصيد حساب العملاء في نهاية 1983 كان 100000 د ، يظهر تحت بند الأصول المتداولة في الميزانية كالآتي :

أصول متداولة	
حسابات تحت التحصيل	100 000
- مخصص الديون المشكوك فيها	<u>2 000</u>
	98 000

ويمثل مبلغ 98000 د أرصدة العملاء المضمونة التحصيل في عام 1984 ، بالرغم من أن حسابات العملاء لا زالت ظاهرة في حسابات الاستاذ بالمبلغ الكلي 100000 د .

ولاثبات الدين الذي أعدهم في عام 1984 الخاص بابن عيسى ، وقدره 1000 د ، يكون قيد اليومية كالآتي :

1984	خصص الديون المشكوك فيها حسابات تحت التحصيل اثبات اعدام دين بن عيسى لاقلاسه	1 000	1 000
------	----------------------------------------------------------------------------------	-------	-------

وفي عام 1984 يستمر تقدير الديون المشكوك فيها وبالتالي تعالج الديون المعدومة كما أوضحنا سابقاً في الطريقة الثانية
ويلاحظ انه باتباع الطريقة الثانية لا يتأثر حساب ملخص الإيرادات والمصروفات لعام 1984 بقيمة الديون المعدومة ، حيث قد رحلت سابقاً لحساب ملخص إيرادات ومصروفات عام 1983 ، تطبيقاً لمبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات باعتبار أن الديون المعدومة تدخل ضمن تكلفة المبيعات (الإيرادات) .
لعام 1983 م .

ويظهر مصروف الديون المعدومة تحت بند المصروفات العامة في قائمة الدخل .

الطريقة الثالثة :

فحص حسابات تحت التحصيل Aging Accounts Receivable

يفحص كل من الحسابات تحت التحصيل على حدة ويقرر ما اذا كان ديناً جيداً أو مشكوكاً فيه أو معدوماً . وبناء على هذه الطريقة يحدد مخصص الديون المشكوك فيها على أساس المبالغ المشكوك في تحصيلها .

فاذا تأخر عميل على سداد دينه في تاريخ الاستحقاق فان هذا التأخير ينظر اليه باحتمال عدم تحصيله . ولكن تقريراً ما اذا كان الدين معدوماً أو مشكوكاً في تحصيله يعتمد على الفترة التي مرت بين تاريخ الاستحقاق وتاريخ عمل الميزانية . فكلما زادت هذه المدة زاد احتمال اعتبار الدين معدوماً . وبناء على طريقة اعمار الديون هذه ، تتحدد قيمة المبلغ الذي يعتبر مشكوكاً فيه ويجب اضافته الى مخصص الديون المشكوك فيها بناء على خبرة المنشأة في السنوات السابقة .

وفيما يلي مثال لفحص حسابات تحت التحصيل :

فحص حسابات تحت التحصيل حسب أعمارها في 31-12-1983 م						
العميل	المجموع	ولم يستحق بعد	تحت التحصيل	يوما بعد 30-1	يوما بعد 60-31	فوق 90
		الاستحقاق	الاستحقاق	الاستحقاق	الاستحقاق	الاستحقاق
د	د	د	د	د	د	د
حاتم علي	500	500				
أحمد عبيد	150				150	
زيد	800	800				
آخرين	900				800	100
	400	400				
	16 300	10 000	4200	200	1 550	
المجموع	32 250	18 000	10 000	4 350	1 000	1 650
النسبة المئوية	100	51	29	12	3	5

ويتضح من المثال السابق أن 29% من إجمالي حسابات تحت التحصيل قد مر عليها 30-1 يوما بعد ميعاد الاستحقاق ، وأن 12% بعد الاستحقاق 60-31 يوما . كما أن 3% من إجمالي حسابات تحت التحصيل قد مضى على تاريخ استحقاقها 90-61 يوما ، و 5% قد مضى على تاريخ استحقاقها أكثر من ثلاثة شهور .

والجدول الآتي يقسم حسابات تحت التحصيل الى مجموعات مع تقليد الديون المشكوك فيها على أساس نسبة معينة من كل مجموعة وذلك بناء على خبرة المنشأة :

حسابات تحت التحصيل حسب اعمار المجموعات

المبلغ	النسبة المئوية التي تعتبر ديونا مشكوكا فيها	خصص ديون مشكوك فيها	
د 18 000	1 %	180 د	تحت التحصيل ولم تستحق بعد
10 000	3 %	300	1-30 يوما بعد ميعاد الاستحقاق
4 350	10 %	4 35	31-60 يوما بعد ميعاد الاستحقاق
1 000	20 %	200	61-90 يوما بعد ميعاد الاستحقاق
1 650	50 %	825	فوق 90 يوما بعد ميعاد الاستحقاق
د 35,000		د 1 940	

من هذا الجدول يتضح ان خصص الديون المشكوك فيها يجب أن لا يقل عن 1940 د . فاذا وجد خصص ديون مشكوك فيها من العام السابق قدره 1340 د يجب أن يضاف الفرق بقيد تسوية كالاتي :

600	مصرف ديون معدومة	12-31
600	خصص ديون مشكوك فيها	
	زيادة خصص الديون المشكوك فيها الى مبلغ 1940 لمقابلة الديون للمعدومة المتوقع حلولها في العام القادم .	

استرداد الديون المعدومة

في بعض الأحيان قد تسترد المنشأة بعض الديون التي سبق اعتبارها ديونا معدومة دفتريا . ويتم اثبات ذلك في الدفاتر كالاتي :

باعتبار ان ديننا على العميل احمد وقدره 400 د قد تم استرداده كاملا بعد أن اعتبر ديننا معدوما في العام الماضي :

400	400	حسابات تحت التحصيل (احمد) مخصص الديون المشكوك فيها اعادة اثبات دين على العميل احمد سبق اعدامه في السنة الماضية .
-----	-----	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

ويفضل استعمال هذه الطريقة واثبات استرداد الدين في حساب العميل الشخصي لان ذلك قد يفيد في تقرير منح الائتمان له في المستقبل .

وعند استلام النقدية ثبتت كالاتي :

400	400	النقدية حسابات تحت التحصيل (احمد) دفع العميل أحمد لما عليه نقداً .
-----	-----	----------------------------------------------------------------------------

أوراق تحت التحصيل Notes Receivable

ان معظم عمليات البيع على الحساب تتم عن طريق الحسابات الجارية للعملاء (حسابات تحت التحصيل) . ولكن في بعض الأحيان يطلب البائع اثبات الدين بورقة تجارية في صورة كميالة او سند اذني ، لانها تمثل اقرارا واعترافا من المدين بقيمة الدين المستحق عليه .

ويمكن تعريف الكميالة بأنها « امر كتابي غير معلق على شرط يصدر من الدائن ويسمى الساحب الى مدينه ويسمى المسحوب عليه ، يأمره فيه بدفع مبلغ معين في تاريخ معين لنفس الساحب او لامره او لامر شخص ثالث يسمى المستفيد » .

ويمثل شكل 1-7 نموذجاً للكمبيالة :

شكل 1-7
كمبيالة

<p>بنغازي في 19—</p> <div style="border: 1px solid black; width: 50px; height: 30px; margin: 10px auto; text-align: center; line-height: 30px;"> دفعة </div> <p>فقط في تاريخ 19—</p> <p>مقبول الدفع</p> <p>(توقيع المسحوب عليه)</p>	<p>د . ل .</p> <p>الى /</p> <p>ادفعوا الامر /</p> <p>مبلغاً وقلده</p> <p>والقيمة وصلتنا</p> <p>(توقيع الساحب)</p>
-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

أما السند الأذني فهو « تعهد كتابي يتعهد فيه المدين بدفع مبلغ معين في تاريخ معين » .

ويمثل شكل 2-7 نموذجاً لسند اذني .

شكل 2-7
سند اذني

<p>بنغازي في 19—</p> <div style="border: 1px solid black; width: 50px; height: 30px; margin: 10px auto; text-align: center; line-height: 30px;"> دفعة </div> <p>(توقيع المدين)</p>	<p>د . ل .</p> <p>أتعهد بأن أدفع الى /</p> <p>مبلغاً وقلده</p> <p>والقيمة وصلتنا</p> <p>في تاريخ</p>
----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------

ويمكن اشتراط فوائد في الكمبيالة الواجبة الدفع عند الاطلاع فقط ، أما الكمبيالات التي تستحق في تاريخ معين ، فيجب ان تدغم الفوائد في القيمة الاسمية ، ولا يمكن ان ينص عليها صراحة .

وقد اعطى المشرع للورقة التجارية من المقومات والصفات ما يجعلها تؤدي مهمة سداد الديون بطريقة سهلة تتوافر فيها ضمانات كثيرة لحماية الدائنين .

لنفرض ان البائع سحب كمبيالة على أحد عملائه بمبلغ 1070 د ، بما في ذلك 7% فوائد ، تستحق بعد عام ، سدادا لدين عليه . في هذه الحالة يتحول الدين من دين شخصي (حسابات تحت التحصيل) الى دين ثابت بكمبيالة (أوراق تحت التحصيل) وتثبت في الدفاتر بالقيد الآتي :

أوراق تحت التحصيل	1070	
حسابات تحت التحصيل	1000	
ايراد فوائد	70	

أما الفائدة فانها تتحقق كإيراد بالنسبة للبائع بمرور الزمن . وعند استلام النقدية في تاريخ الاستحقاق تقيد كالآتي :

النقدية	1070	
أوراق تحت التحصيل	1070	
سداد العميل للكمبيالة المستحقة عليه		
بما في ذلك الفوائد .		

أما اذا رفض المدين دفع القيمة في تاريخ الاستحقاق فان الدائن يجري

(3) الفاترون التجاري الليبي لسنة 1953 ، المراء 390,291 .

احتجاجا رسميا (بروتوستو) لاثبات الرفض عن طريق المحكمة مقابل رسوم يدفعها هو ويتحملها المدين . ويجري قيد يومية لتحصيل المدين بقيمة الكمبيالة التي رفضها ومصاريف الاحتجاج في حسابه الشخصي . فلو فرضنا ان العميل في المثال السابق رفض دفع الكمبيالة وبلغت مصاريف الاحتجاج عشرة دینارات ، على الدائن ان يجري القيد التالي في دفاتره :

1 080	حسابات تحت التحصيل - احمد	
	اوراق تحت التحصيل	1 070
	نقدية	10
	رفض العميل احمد دفع الكمبيالة المستحقة عليه ، وتحميله قيمتها ومصاريف الاحتجاج .	

وعندما يسوى الدين نهائيا يدفع العميل مبلغ الكمبيالة ومصاريف البروتوستو وربما بعض فوائد التأخير . وقد يتم الدفع نقدا او عن طريق تحرير كمبيالة اخرى . . . بضمان عادة . فاذا فرضنا ان العميل احمد في مثالنا السابق قد دفع المبلغ المطلوب منه بالاضافة الى عشرة دینارات كفوائد تأخير ، يكون القيد كما يلي :

1 090	نقدية	
	حسابات تحت التحصيل - احمد	1 080
	فوائد تأخير	10
	تحصيل المبلغ المطلوب من العميل احمد مع فوائد التأخير .	

خصم الورقة لدى المصرف Discounting a Note Receivable

ان معظم المنشآت التجارية ليس من اغراضها تمويل عملائها . ولكن في حالة استخدام الاوراق التجارية تصبح المنشأة كعمول وتنتظر حتى ميعد

الاستحقاق لتحصيل الورقة التجارية . لذلك فان معظم المنشآت تقوم بقطع (او خصم) الورقة التجارية لدى مصرفها ، وذلك بتظهيرها (أو تحويلها) الى المصرف . ويتم التظهير بأن يوقع الساحب او الدائن على ظهر الورقة ، وبذلك يصح للمصرف الحق في تحصيل قيمتها في تاريخ الاستحقاق ، ويضيف المصرف القيمة الحالية للورقة التجارية للحساب الجاري لعميله (الدائن) .

والقيمة الحالية للورقة تحدد وفقا للخطوات التالية :

1 - حساب قيمة الورقة عند الاستحقاق ، وهذه عبارة عن أصل الدين + الفوائد . ووفقا للتشريعات الليبية ، هذه هي القيمة الاسمية التي يجب ان تظهر على وجه الورقة .

2 - حساب الفترة التي سيحتفظ فيها المصرف بالورقة . وهي الفرق بين تاريخ الخصم وتاريخ الاستحقاق . ويدخل في هذه الفترة اما اليوم الأول او الاخير ، وليس الاثنان معا .

3 - حساب مصاريف الخصم باستخدام المعادلة التالية :

$$\begin{array}{ccc} \text{قيمة الورقة} & \times & \text{سعر الخصم} \\ \text{عند الاستحقاق} & & \text{(سعر فائدة المصرف)} \\ \times & & \times \\ \text{الورقة في حيازة المصرف} & & \text{عدد الأيام التي ستبقاها} \\ \hline & & 360 \end{array}$$

4 - طرح مصاريف الخصم من قيمة الورقة عند الاستحقاق للحصول على القيمة الحالية للورقة التي ستحصل عليها المنشأة من المصرف نقدا .

مثال

لنفرض انه في 1-5-1983 استلمت منشأة الأمل كميالة مدتها 60 يوما ، فائدة 7 % ، بمبلغ 6070 د من منشأة الحديفة .

وعلى ذلك فان الكميالة تستحق الدفع في 30 يونيو 1983 م (30 يوما في مايو و 30 يوما في يونيو) .

وفي 31 مايو قامت منشأة الأمل بخصم الورقة لدى مصرفها بسعر فائدة 12% . يحسب صافي المتحصلات من الورقة ويثبت في دفاتر الأمل كما يلي :

القيمة عند تاريخ الاستحقاق

6070 د

يطرح :

الخصم :

61

$$\left(\frac{30}{360} \times \frac{12}{100} \times 6070 \right)$$

6009 د

صافي التحصيلات (القيمة الحالية)

وثبتت عملية استلام الكمبيالة من العميل وخصمها لدى المصرف في دفاتر

الأمل كما يلي :

(1)

اوراق تحت التحصيل مبيعات	6070
ايرادات فوائد $\left(\frac{7}{100} \times \frac{60}{360} \times 6000 \right)$	6000
مبيعات مقابل كمبيالة تستحق في 30-6-1983 .	70

(2)

نقدية	6009
ايرادات فوائد	61
اوراق تحت التحصيل	6070
خصم الكمبيالة المسحوبة على منشأة الحديقة لدى المصرف بسعر خصم 12% .	

ويمكن اثبات الورقة التي قطعت بتوسيط حساب اوراق برسم القطع (الخصم) ، بأن يجعل دائنا بدلا من حساب اوراق تحت التحصيل . وعند دفع الورقة بواسطة المدين للمصرف في تاريخ الاستحقاق يجعل حساب اوراق برسم الخصم مدينا وأوراق تحت التحصيل دائنا .

وتظهر الأوراق تحت التحصيل في ميزانية الدائن اذا احتفظ بها بقيمتها الاسمية تحت بند الاصول المتداولة ، اذا كانت تستحق خلال ستة ، مطروحا منها الفوائد التي لم تستحق بعد .

مثال

لنفرض ان منشأة الأمل استلمت كمبيالة من عمر في 1-11-1983 ، تستحق في 31-1-1984 ، قيمتها الاسمية 1025 د ، بما في ذلك فوائد بمعدل 10% .

على منشأة الأمل ان تجري القيود التالية في دفاترها :

اوراق تحت التحصيل مبيعات	1000	1025
ايراد فوائد ($\frac{10}{100} \times \frac{90}{360} \times 1000$)	25	
مبيعات مقابل كمبيالة تستحق في 31-1-1984		

وفي نهاية السنة المالية ، 31-12-1983 ، يجب ان يسوي حساب ايراد الفوائد لكي يظهر مبلغ الفوائد الذي يخص شهر يناير 1984 كإيراد مؤجل ، كما يلي :

ايراد فوائد فوائد دائنة لم تستحق بعد	8.300	8.300
تسوية حساب ايراد الفوائد وتأجيل الفوائد التي تخص يناير 1984		
($\frac{1}{3} \times 25$) .		

وبافتراض ان هذه الورقة التجارية الوحيدة لدى منشأة الأمل في 31-12-1983 ، عليها ان تظهرها في ميزانيتها كما يلي :

أصول متداولة	
اوراق تحت التحصيل	1 025
فوائد دائنة لم تستحق بعد	8.300
	1016.700

استخدام الأوراق تحت التحصيل لسداد الديون

يستطيع المستفيد بالورقة التجارية ان يستخدمها في سداد ديونه ، وذلك بتظهرها الى دائته وتسليمها له . وفي هذه الحالة يجري القيد التالي .

حسابات تحت الدفع	×	×
اوراق تحت التحصيل	×	×

النظم المحاسبية لحسابات تحت التحصيل Accounts Receivable System

ان التوسع في البيع الآجل يتطلب ان يكون هناك نظاما محاسبيا دقيقا لكل حساب من حسابات العملاء ، يثبت فيه اولاً بأول كل العمليات المتعلقة به . ويجب أن يراعى السرعة والدقة المنتهية في النظام المحاسبي الذي يوضع بالنسبة لحسابات تحت التحصيل ، حتى تتحقق العلاقة الطيبة مع العملاء وحتى تتم التحصيلات في مواعيدها ، مع مراعاة نظام المراقبة الداخلية لمنع أي غش أو اختلاس في هذه الحسابات .

نظم حسابات تحت التحصيل

أولاً : النظام اليدوي Manual System

ويتطلب هذا النظام ان ترتب فواتير المبيعات والاشعارات الدائنة بأرقام متسلسلة وتثبت يوميا في يومية المبيعات وتحفظ في الملفات حسب تسلسل الأرقام . كما تثبت المتحصلات من العملاء في يومية المقبوضات النقدية .

ومن هذه اليوميات يتم الترحيل الى الحسابات المختصة في دفتر استاذ حسابات تحت التحصيل يوميا . وفي نهاية كل شهر تجمع هذه اليوميات ويرحل

المجموع الى حساب مراقبة حسابات تحت التحصيل في الاستاذ العام . ويتم عمل ميزان مراجعة لحسابات تحت التحصيل شهريا حيث يجب ان يتساوى مجموع ارصدة الحسابات الشخصية لكل العملاء من واقع استاذ حسابات تحت التحصيل مع حساب مراقبة الحسابات تحت التحصيل في الاستاذ العام ، وذلك كما رأينا في الفصل الخامس .

ويعاب على هذا النظام ان الاخطاء لا يمكن اكتشافها الا في نهاية كل شهر عند عمل ميزان المراجعة . كما أنه لا يصلح الا بالنسبة للمنشآت الصغيرة الحجم .

ثانيا : النظام الآلي **Semiautomatic System**

ويمكن استخدام بعض الآلات الحاسبة لعمليات الجمع والاثبات والترحيل بالنسبة للمنشآت المتوسطة الحجم مما يساعد على السرعة والدقة في مراجعة حسابات تحت التحصيل . وقد تناول الفصل الخامس هذا الموضوع بشيء من التفصيل .

ثالثا : الحاسب الآلي (الكمبيوتر) **Automatic System**

تتميز العمليات الخاصة بحسابات تحت التحصيل (المبيعات والتحصيلات) بأنها تتكرر يوميا . والحاسب الآلي ، نظرا لسرعته ودقته ، يساعد كثيرا في اجراء هذه العمليات وعملية مراقبة حسابات تحت التحصيل مما يوفر الوقت والجهد .

لنفرض ان شركة بنغازي لها عدة فروع في ليبيا ومركزها الرئيسي في بنغازي ، وان متوسط حسابات العملاء 5000 حسابا شهريا . ويمكن ان ترسل الكشوفات للعملاء على فترات طبقا للحروف الابدجية . يساعد هذا على توزيع العمل خلال الشهر ويضمن ورود النقدية من العملاء طيلة الشهر مما يساعد على سيولة المنشأة باستمرار .

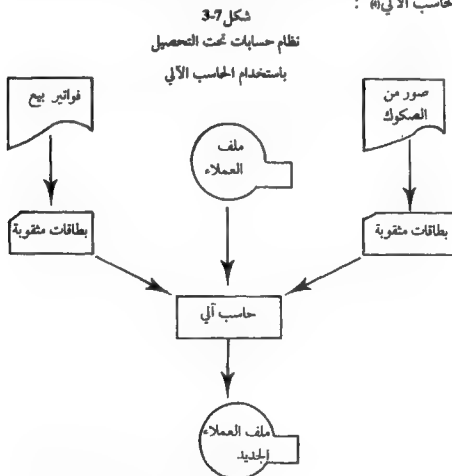
ويتم اصدار فواتير البيع يدويا بواسطة الفروع ، وترسل صور هذه الفواتير الى المركز الرئيسي بينغازي حيث تفرغ في بطاقات مثقوبة وتعطى

للحاسب الآلي حيث تمسك حسابات مركزية للعملاء يسجل فيها اسم العميل ومبلغ المبيعات والمتحصلات وأية بيانات أخرى خاصة به .

يرسل العملاء صكوكا لسداد حساباتهم الى الفروع المحلية للمصارف ، وهذه ترسل صورة من الصكوك الى المركز الرئيسي للشركة في بنغازي . ويعد كشف بهذه الصكوك يوميا ، ويفرغ في بطاقات مثقوبة حيث يتم تسجيلها في حسابات العملاء بواسطة الحاسب الآلي . وبناء عليه يمكن تحديد مركز كل عميل من عملاء الشركة في أي وقت ، ومعرفة المبلغ المستحق عليه ومدة استحقاقه .

ويوضح شكل 3-7 نموذجاً لنظام حسابات تحت التحصيل عند استخدام

الحاسب الآلي⁽⁴⁾ :



(4) McCullers and Daniker, Op. , Cit., pp. 169-172

أسئلة وتمارين

اسئلة :

- 1-7 - ما هو الفرق بين مجمل المبيعات وصافي المبيعات ؟
- 2-7 - ما هو المقصود بالخصم النقدي على المبيعات ، شارحاً معنى 1 / 20 ، صافي / 60 (60 / n ، 1 / 20) ؟
- 3-7 - لماذا نعتبر نقطة المبيعات المبدأ المحاسبي لتحديد الايرادات ؟
- 4-7 - ما هي الاسباب التي تدعو الى استثناء نقطة المبيعات في تحديد الايرادات مع اعطاء امثلة ؟
- 5-7 - لماذا يعتبر تقدير الديون المشكوك فيها أمراً مهماً في المحاسبة ؟ وكيف تعالج هذه الديون ؟
- 6-7 - ما هي طرق معالجة الديون المعدومة ؟ وأيها افضل ؟

تمرينات

- 7-7 - بلغت مبيعات شركة مكى على الحساب خلال شهر يونيو مبلغ 106000 د ، حصل منها خلال شهر يونيو مبلغ 21000 د . أما المبيعات النقدية فبلغت قيمتها 17000 د . كما حصل مبلغ 80000 د من حسابات العملاء عن مبيعات شهر مايو . وبلغت مردودات المبيعات 3000 د في شهر يونيو . وقد بلغ مجمل الدخل 40% من قيمة صافي المبيعات ، والمصاريف الادارية 1400 د ، وصافي الدخل 11000 د لشهر يونيو .

المطلوب

- اعداد قائمة الدخل لشهر يونيو مع العلم بأن مصاريف البيع والتوزيع يجب تحديدها ايضاً .
- 8-7 - الآتي جزء من ميزان المراجعة قبل عمل التسويات الجردية لشركة العطف في نهاية السنة المالية الحالية :

مدین	دائین
حسابات تحت التحصيل	120 000 د
مخصص الديون المشكوك فيها	910 د
مبيعات (25% مبيعات نقدية)	480 000
المطلوب	

أ - تقدير الديون المشكوك فيها لهذه السنة في كل حالة من الحالات الآتية :

- 1 - الديون المشكوك فيها تمثل 1% من مجمل المبيعات .
 - 2 - الديون المشكوك فيها تمثل $\frac{1}{2}$ 1% من المبيعات على الحساب .
 - 3 - يزداد مخصص الديون المشكوك فيها ليعادل 3% من حسابات تحت التحصيل .
 - ب - عمل قيد التسوية اللازم في كل من الحالات السابقة .
- 9-7 - تعاقدت شركة مقاولات العروبة على انشاء عمارة سكنية بمبلغ 700 000 د في عام 1982 م . وقدر مجمل الدخل بمبلغ 80000 د . وكانت تكاليف البناء الفعلية والمقدرة كالآتي :

السنة	التكاليف الفعلية	التكاليف للقدرة لتكملة المقد
1982	49 600	570 400
1983	172 800	467 200
1984	378 000	252 000

المطلوب

حساب مجمل الدخل الذي تحقق في السنوات 1982, 1983, 1984 باتباع طريقة التكاليف الفعلية بالنسبة للتكاليف الاجمالية المقدرة .

10-7 - الآتي بعض العمليات التجارية التي قامت بها منشأة امل خلال شهر يناير 1983 :

- 1 - بلغت المبيعات النقدية 110000 د ، وعلى الحساب 32 000 د .
- 2 - بلغت قيمة مردودات المبيعات من المبيعات الآجلة 2 000 د .
- 3 - قدرت الديون المشكوك في تحصيلها بنسبة $\frac{1}{2}$ % من المبيعات الآجلة بعد طرح قيمة المردودات والمسموحات .
- 4 - دين على أحد العملاء بمبلغ 140 د ثبت انه دين معدوم ، مع العلم بأن عملية البيع قد تمت منذ سنتين .

المطلوب

اجراء قيود اليومية العامة اللازمة لاثبات هذه العمليات .

11-7 - باعت منشأة الميدان بضاعة خلال عام 1983 قيمتها 94000 د ، منها 30000 د على الحساب . وبلغ رصيد حساب مخصص الديون المشكوك فيها في أول يناير 1983 - 450 د (رصيد دائن) .

المطلوب

- 1 - اعطاء قيد اليومية اللازم لاثبات مبلغ قدره 500 د ثبت في 31-12-1983 انه دين معدوم وهو من مبيعات تمت في العام الماضي .
- 2 - قدر المشروع أن الديون المشكوك فيها 1% من المبيعات على الحساب ، فما هو قيد اليومية اللازم في 31-12-1983 ؟
- 3 - تحديد أرصدة الحسابات الآتية في دفتر الأستاذ العام في 31-12-1983 :

مخصص الديون المشكوك فيها _____ ديناراً
مصرف الديون المعدومة _____ ديناراً

- 4 - بيان حسابات العملاء ومخصص الديون المشكوك فيها في الميزانية في 31 ديسمبر 1983 مع العلم بأن رصيد حساب العملاء في ذلك التاريخ 16500 د .

12-7 - قامت منشأة الحرية بالعمليات التجارية الآتية خلال شهر مارس 1983 م :

320 000 د	1 - مبيعات : نقدية
10 000	آجلة
4 000	2 - مردودات المبيعات : نقدية
1 000	آجلة
9 000	3 - تمصيلات من حسابات تحت التحصيل

4 - رصيد حساب العميل أ وقدره 200 د تقرر اعتباره ديناً معلوماً ، مع العلم بأن رصيد حساب مخصص الديون المشكوك فيها 700 د .

5 - تقرر ان يكون مخصص الديون المشكوك فيها $\frac{1}{2}$ % من قيمة صافي المبيعات في شهر مارس .

المطلوب

اجراء قيود اليومية اللازمة لشهر مارس 1983 م .

13-7 . استلمت شركة المدينة سندا اذنياً من احد العملاء مقابل بضاعة باعتهها له ، ثم قامت بخصمه لدى مصرفها . واليك البيانات التالية :

10 000 د	القيمة الاسمية
15 يونيو 1983	تاريخ السند الاذني
60 يوما	مدة السند
6%	سعر الفائدة
30 يوليو 1983	تاريخ خصم السند
7%	سعر الخصم

المطلوب

1 - قيد اليومية اللازم لاثبات المبيعات .

2 - المدة التي مكثها السند طرف الشركة .

3 - تاريخ الاستحقاق .

- 4 - قيمة السند في تاريخ الاستحقاق .
- 5 - المدة التي سيحتفظ فيها المصرف بالسند .
- 6 - قيمة مصاريف الخصم .
- 7 - القيمة الحالية للسند في تاريخ الخصم .
- 8 - قيد اليومية لاثبات خصم السند .
- 14-7 - باعت شركة الصقور بضاعة في 1-12-1983 الى عميلها ب قيمتها 1000 د ، مقابل كميالة قيمتها الاسمية 1020 د ، بما في ذلك فوائد بمعدل 12% ، تستحق في 31-1-1984 م .
- وفي تاريخ الاستحقاق رفض العميل دفع الكميالة ، فقامت الشركة بعمل احتجاج رسمي كلفها 5 د ، وبعد محاولات قام العميل بدفع الكميالة ومصاريف الاحتجاج وفوائد تأخير قدرها 5د ، في 10-2-1984 م .

المطلوب

أ - قيود اليومية اللازمة في التواريخ التالية :

- (1) 1-12-1983 م
- (2) 31-12-1983 م
- (3) 31-1-1984 م
- (4) 10-2-1984 م
- ب - اظهار الكميالة السابقة في ميزانية شركة الصقور في 31-12-1983 .
بافتراض انها الورقة التجارية الوحيدة عند الشركة في ذلك التاريخ .
- 15-7 - المطلوب اجراء قيود اليومية العامة اللازمة لاثبات العمليات التالية في دفاتر شركة ليبيا :

- 1 - باعت الشركة بضاعة على الحساب الى العميل احمد بمبلغ 1000 د .
- 2 - بعد اسبوع من تاريخ البيع اتفق الطرفان على أن يسدد احمد المبلغ

المطلوب منه (1000 د) بكميالة تستحق بعد شهرين ، فحرر
كميالة بالمبلغ مضافا عليه فوائد بمعدل 12% سنويا .

3 - قامت الشركة بخصم الكميالة المذكورة اعلاه لدى مصرف الامة قبل
شهر من تاريخ استحقاقها ، وقد كان سعر الخصم 15% سنويا .

4 - قام العميل احمد بسداد الكميالة في ميعاد استحقاقها للمصرف .

16-7 - قامت شركة الاتحاد بالعمليات التالية خلال يناير 1983 :

1-1 باعت بضاعة على الحساب الى العميل أ كما يلي :

3 800 د

سعر الدليل (الكاتالوج)

3 500

سعر الفاتورة

10/2 ، ص 20/

شروط الدفع

وقد قام العميل بالسداد في 11 يناير 1983 .

1-2 باعت بضاعة على الحساب الى العميل ب كما يلي :

4 200

سعر الدليل

4 000

سعر الفاتورة

10 / 2 ، ص 20/

شروط الدفع

وقد قام العميل بالسداد في 22 يناير 1983

المطلوب

اجراء قيود اليومية العامة اللازمة .

17-7 قام عمر مختار بتحرير السند الاذنى التالي :

بنغازي في 1-5-1983	714 د . ل .
	اتعهد بان ادفع الى / منشأة الأمل
دعفة	مبلغا وقدره 714 دينارا
	في تاريخ 1-9-1983
عمر مختار	والقيمة وصلتنا بضاعة

فاذا علمت :

- 1 - الورقة التجارية كانت سدادا لقيمة بضاعة اشتراها عمر مختار من منشأة الأمل مضافا اليها فائدة 6% سنويا .
- 2 - لم يتمكن عمر مختار من تسديد قيمة الورقة التجارية في تاريخ الاستحقاق فأجرت منشأة الأمل برتستو تكلف 2 د .
- 3 - سدد عمر مختار المبلغ المستحق عليه في 1-12-83 بعد أن احتسبت عليه 16 د فوائد تأخير .

المطلوب

- اثبات قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم في دفتر يومية منشأة الأمل .
- 18-7 - باعت منشأة المبروك بضاعة الى منشأة السلامة مقابل ورقة تجارية بالمبلغ مضافا اليها فائدة 10% سنويا . ومن الاطلاع على الكمبيالة المطلوب اثبات قيود اليومية اللازمة في دفتر يومية منشأة المبروك اذ علمت ان سعر الخصم لدى مصرف الامة 12% سنويا .
- وفيا يلي صورة وجه وظهر الكمبيالة :
- الوجه

بنغازي في 1-5-1983	4 100 د . ل .
الى / منشأة السلامة	
ادفعوا لامرنا	
مبلغا قدره 4 100 د فقط في تاريخ 1-8-1983	
والقيمة وصلتنا بضاعة	
مقبول الدفع	
منشأة السلامة	منشأة المبروك

الظهر

ادفعوا المبلغ الى مصرف الامة والقيمة وصلتنا نقدا
منشأة المبروك 1-7-1983

19-7 - فيما يلي وجه وظهر كميالة :

الوجه

بنغازي في 1-1-1983	8 200 د . ل .
الى الأخ / الهادي محمد	
ادفعوا لامرنا	
مبلغا قدره 8 200 فقط في تاريخ 1-7-1983	
والقيمة ، وصلتنا بضاعة	
مقبول الدفع	شركة الاتحاد
الهادي محمد	

الظهر

ادفعوا للمبلغ الى مصرف الوحدة والقيمة وصلتنا نقدا
منشأة الاتحاد
1-5-1983

فاذا علمت :

(1) ان الكميالة المسحوبة هي سداد لثمن بضاعة اشتراها الهادي محمد من منشأة الاتحاد بعد ان احتسب عليها البائع فائدة بمعدل 5% سنويا .

(2) ان سعر الخصم 6% سنويا .

(3) ان المسحوب عليه رفض الدفع في تاريخ الاستحقاق فأجرى المصرف برتستو تكلف ديناران وقيد قيمة الكميالة والمصروفات على خاصم الكميالة .

(4) دفع الهادي محمد المبلغ المستحق عليه في 1-8-83 بعد أن احتسب عليه 30 د فوائد تأخير .

المطلوب

اثبات قيود اليومية في دفتر يومية منشأة الاتحاد .

20-7 ظهرت المفردات الآتية في جانب الاصول من قائمة المركز المالي لمنشأة الحديقة التجارية في 31-12-83 م .

شركة الحديقة
قائمة المركز المالي في 31-12-1983

اصول متداولة	
حسابات تحت التحصيل	18 000
مخصص د . م فيها	900
وفى يلي ملخص بالعمليات التي تمت خلال سنة 1984 والمتعلقة بهذه الحسابات :	

دينار	
مبيعات نقدية	18 000
مبيعات آجلة	45 000
تسديدات نقدية من العملاء	28 000
تسديدات من المدينين بأوراق تجارية	13 000
ديون اعلمت	700
ديون معدومة حصلت	300

وعد الجرد تبين :
ان الديون المشكوك فيها تقدر بما يساوي 5% من رصيد حسابات تحت التحصيل .

المطلوب

- 1 - اثبات العمليات السابقة في شكل يومية عامة .
- 2 - تصوير حسابات الديون المعدومة ، حسابات تحت التحصيل ، ومخصص الديون المشكوك فيها .
- 21-7 إليك البيانات التالية عن بعض عمليات منشأة بن غشير خلال سنتها المالية 1984 م :

مبيعات على الحساب	200 000 د
خصص ديون مشكوك فيها في 84/1/1	3 000
ديون معدومة خلال السنة	2 000
حسابات تحت التحصيل في 84/12/31	50 000

المطلوب

- 1 - اجراء قيد اليومية اللازم لاثبات اعدام الديون خلال السنة .
 - 2 - اذا كانت سياسة المنشأة تقوم على أساس تكوين خصص للديون المشكوك فيها على اساس المبيعات الآجلة ؛ واتضح من خبرة المنشأة أن 2% من المبيعات لا يمكن تحصيلها .
فما هو قيد اليومية اللازم لتسوية خصص الديون المشكوك فيها في 84/12/31 م .
 - 3 - بغض النظر عن القيد السابق ، وبافتراض ان المنشأة تريد عمل خصص ديون مشكوك فيها بما يعادل 5% من حسابات العملاء ، فما هو قيد اليومية اللازم لتسوية حساب خصص الديون المشكوك فيها في 84/12/31 م .
- 22-7 إليك البيانات التالية عن بعض عمليات منشأة ترهونة خلال سنتها المالية 1984 م :

خصص ديون مشكوك فيها في 84/1/1	10 000 د
اجمالي المبيعات على الحساب خلال 1984	500 000
حسابات العملاء في 84/12/31 م	100 000

المطلوب :

- 1 - في 84/12/30 م تقرر اعدام دين على احد العملاء نظرا لافلاسه ، وقد كان المبلغ 3000 د فما هو قيد اليومية اللازم لاثبات اعدام الدين ؟
- 2 - تقرر أن يكون خصص الديون المشكوك فيها في 84/12/31 م بما

يعادل 5% من رصيد حساب العملاء .. فما هو قيد اليومية اللازم لتسوية حساب المخصص في 84/12/31 م ؟

3 - لنفرض أنه في 1985/3/3 م اتضح أن العميل المذكور اعلاه سيتمكن من دفع مبلغ الدين الذي اعدم ؛ وعليه تقرر اعادة اظهاره في الدفاتر ، وقد قام العميل بتسديد المبلغ فعلا في 1985/4/4 م - فما هي قيود اليومية اللازمة في كل من 1985/3/3 و 1985/4/4 م ؟

23-7 اليك البيانات التالية عن بعض عمليات منشأة الشاطيء خلال سنتها المالية 1984 م :

1984/10/10 باعت بضاعة الى منشأة ودان بمبلغ اجمالي قدره 100000 د ،
على أساس 20/2 ، صافي 30/ (استخدم طريقة صافي
الفاتورة) .

84/10/31 اتضح ان العميل لن يتمكن من السداد ، واتفق الطرفان
على تحرير كميالة بالمبلغ ، بمعدل فائدة سنوى 10% ، تستحق بعد
ثلاثة أشهر .

84/12/31 تاريخ اعداد القوائم المالية لمنشأة الشاطيء .

1985/1/10 احتاجت منشأة الشاطيء الى نقدية ، فقامت بخصم
الكميالة المذكورة لدى مصرف الصحارى ، بسعر خصم 15% .

85/1/31 اتضح ان منشأة ودان لن تتمكن من دفع الكميالة المستحقة
عليها ، فقام المصرف بعمل الاحتجاج اللازم وحمل منشأة
الشاطيء بمبلغ الكميالة وبالمصاريف ، وقدرها 50 د .

85/2/20 تمكنت منشأة الشاطيء من تحصيل مستحقاتها لدى منشأة
ودان بالاضافة الى فوائد تأخير سداد قدرها 200 د .

المطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة في التواريخ المذكورة .

الفصل الثامن

البضاعة بالمخزن وتكلفة البضاعة المباعة

لتحديد صافي دخل أي منشأة يجب قياس الإيرادات الناتجة عن المبيعات ، وتحديد تكلفة البضاعة المباعة حتى يمكن تطبيق مبدأ مقابلة المصروفات بالإيرادات . وقد ناقشنا في الفصل السابع موضوع قياس الإيرادات .

أما هذا الفصل فسيخصص لدراسة البضاعة وتكلفة البضاعة المباعة . والبضاعة بالمخزن تمثل البضاعة التي ستباع إلى عملاء المنشأة والتي تم الحصول عليها بعملية الشراء من تجار الجملة أو المصانع . وعلى أثر أي عملية شراء تزيد البضاعة الموجودة بالمخزن كما تنقص على أثر عمليات البيع . وقيمة البضاعة بالمخزن لها أثر مباشر على الميزانية وقائمة الدخل ونتائج أعمال المشروع كما سيتضح من المناقشات التالية .

تحديد تكلفة البضاعة المباعة

تكلفة البضاعة المباعة Cost of Goods Sold عبارة عن قيمة البضاعة التي بيعت إلى العملاء خلال المدة التجارية ، على أساس سعر التكلفة . وهذا يتمثل في قيمة البضاعة الموجودة في المخازن أول المدة التجارية مضافا إليها قيمة المشتريات خلال الفترة ومطروحا من كل هذا قيمة البضاعة الموجودة في المخازن في آخر المدة .

وعليه فإن تكلفة البضاعة المباعة تحدد بناء على المعادلة الآتية :

(البضاعة الموجودة بالمخزن أول المدة + المشتريات) - البضاعة الموجودة بالمخزن آخر المدة .

والبضاعة الموجودة بالمخزن في آخر المدة تعتبر البضاعة الموجودة بالمخزن في أول المدة التجارية التالية .

توجد مشاكل ومبادئ محاسبية خاصة بمعالجة البضاعة الموجودة بالمخازن ، وخاصة تقدير القيمة والكمية . وهناك نظامان أساسيان لمعالجة البضاعة الموجودة بالمخازن وقياس القيمة ، وهما :

(1) نظام المخازن (أو الجرد) المستمر .

(2) نظام المخازن (الجرد) الدوري .

أولا : نظام المخازن المستمر Perpetual Inventory System

يتم نظام المخازن المستمر الاحتفاظ بسجلات لاثبات حركة البضاعة الواردة والصادرة ، وبذلك يمكن حصر البضاعة الموجودة بالمخازن بدون اجراء جرد فعلي في أي وقت . ويتابع نظام الجرد المستمر تخصص بطاقة Card لكل صنف من البضاعة ، يثبت بها عدد وتكلفة الوحدات الواردة عند الشراء ، وعدد وتكلفة الوحدات الصادرة عند البيع ، والرصيد اثر كل عملية .

ويسين شكل 1-8 بطاقة لنوع من السيارات في شركة بنغازي لبيع السيارات .

شكل 1-8									
الصف : سيارة فيات 132									
بطاقة صنف									
التاريخ	الوارد			الصادر			الرصيد		
	وحدات	سعر الوحدة	التكلفة	وحدات	سعر الوحدة	التكلفة	وحدات	سعر الوحدة	التكلفة
1984									
1 يناير							1	2 000	2 000 د
2 يناير	10	2 000	20 000 د				11	2 000	22 000
10 يناير				4	2 000	8 000	7	2 000	14 000
20 يناير				(1)	2 000	(2 000)	8	2 000	16 000
31 يناير				6	2 000	12 000	2	2 000	4 000

وتظهر قيود اليومية كالاتي لتسجيل العمليات السابقة في دفتر اليومية العامة :

(1) عند الشراء على الحساب في 2 يناير :

بضاعة بالمخزن		20 000
حسابات تحت الدفع	20 000	

(2) عند البيع في 10 يناير ، مع العلم أن كل سيارة بيعت بمبلغ 2 200 د :

تكلفة البضاعة المباعة		8 000
بضاعة بالمخزن	8 000	
حسابات تحت التحصيل		8 800
المبيعات	8 800	

(3) مردودات المبيعات في 20 يناير :

بضاعة بالمخزن		2 000
تكلفة البضاعة المباعة	2 000	
مردودات المبيعات		2 200
حسابات تحت التحصيل	2 200	

(4) عند البيع في 31 يناير مع العلم بأن كل سيارة بيعت بمبلغ 2 200 د :

تكلفة البضاعة المباعة		12 000
بضاعة بالمخزن	12 000	
حسابات تحت التحصيل		13 200
المبيعات	13 200	

وترحل قيود اليومية الى دفتر الاستاذ الذي يظهر كالآتي :

حـ / البضاعة الموجودة بالمخزن

1983-1-10	8 000	رصيد 1983-1-1	2 000
1-31	12 000	1-10	20 000
رصيد مدين	4 000	1-20	2 000
	<u>24 000</u>		<u>24 000</u>
			<u>رصيد 4 000</u>

ومن المثال السابق يمكن تلخيص طريقة الجرد المستمر كما يلي :

(1) عند شراء بضاعة يجعل حساب البضاعة الموجودة بالمخزن مديناً بتكلفتها وحساب المصرف أو حسابات تحت الدفع دائناً بها .

(2) عند بيع بضاعة يجري قيدان :

أ - يجعل حساب تكلفة البضاعة المباعة مديناً وحساب البضاعة الموجودة بالمخزن دائناً بثمان التكلفة .

ب - يجعل حساب المصرف أو حسابات تحت التحصيل مديناً وحساب المبيعات دائناً بثمان البيع .

(3) عند رد بضاعة يتبع الآتي :

أ - يجعل حساب البضاعة الموجودة بالمخزن مديناً بثمان التكلفة وحساب تكلفة البضاعة المباعة دائناً بنفس القيمة .

ب - يجعل حساب مردودات المبيعات مديناً بثمان البيع وحساب المصرف أو حسابات تحت التحصيل دائناً بنفس القيمة .

وعلى ذلك فإن نظام الجرد المستمر يتطلب فتح حساب في دفتر الاستاذ العام لكل من البضاعة الموجودة بالمخزن وتكلفة البضاعة المباعة والمبيعات ومردودات المبيعات .

ثانياً : نظام المخازن الدوري **Periodic Inventory System**

نجد في الحياة العملية ان بعض الشركات لا تستعمل نظام المخازن المستمر

لعدة أسباب ، منها طبيعة العمل في الشركة : فمثلا في محلات البقالة من المستحيل ان تحفظ سجلات على نظام الجرد المستمر حيث انه يوجد سلع كثيرة بأسعار لا تتعدى الكسور من الدينار . وتكتفي هذه المنشآت بالقيام بجرد البضاعة بالمخازن جردا فعليا في نهاية كل فترة .

ويمكن تلخيص قيود اليومية تحت نظام المخازن الدوري كالآتي :

(1) عند القيام بمشتريات اثناء الفترة التجارية يفتح حساب للمشتريات على أساس ثمن تكلفة البضاعة المشتراة .

وعلى ذلك يثبت شراء البضاعة على الحساب في المثال السابق كالآتي :

20 000	20 000	مشتريات
	حسابات تحت الدفع	2 يناير

(2) عند القيام بمبيعات 10 يناير تقيد في حساب المبيعات على أساس سعر البيع دون الحاجة الى محاولة تحديد تكلفة البيع وتقيد كالآتي :

8 800	8 800	حسابات تحت التحصيل
	مبيعات	10 يناير

(3) تثبت مردودات المبيعات في 20 يناير كالآتي :

2 200	2 200	مردودات المبيعات
	حسابات تحت التحصيل	20 يناير

(4) مبيعات 31 يناير تقيد كالآتي :

13 200	13 200	حسابات تحت التحصيل
	مبيعات	31 يناير

وعند اتباع نظام المخازن الدوري يتبع الآتي لايجاد تكلفة البضاعة المباعة :

- 1 - يجب جرد البضاعة الموجودة بالمخازن جردا فعليا في نهاية المدة التجارية ، وذلك بحصر عدد الوحدات المتبقية من كل صنف على حدة .
- 2 - تحديد قيمة البضاعة الباقية بالمخازن وذلك بضرب الكميات في اسعار التكلفة حسب احدى الطرق التي سنناقشها في الصفحات القادمة .
- 3 - تحديد قيمة تكلفة البضاعة القابلة للبيع وذلك باضافة قيمة المشتريات الى قيمة البضاعة بالمخازن في أول المدة .
- 4 - تحديد قيمة تكلفة البضاعة المباعة وذلك بطرح البضاعة الموجودة بالمخازن آخر المدة (بند 2) من قيمة تكلفة البضاعة القابلة للبيع (بند 3) .
والقائمة الآتية تبين تكلفة البضاعة في المثال السابق :

تكلفة البضاعة المباعة

بضاعة بالمخزن أول للمدة	2 000 د
+ المشتريات	20 000
تكلفة البضاعة القابلة للبيع	<u>22 000 د</u>
- البضاعة الموجودة بالمخزن آخر المدة	<u>4 000 د</u>
تكلفة البضاعة المباعة	<u><u>18 000 د</u></u>

وهذا المبلغ مماثل لرصيد حساب تكلفة البضاعة المباعة باتباع نظام المخازن المستمر .

ويجب الإشارة الى أن كلا النظامين ، المستمر والدوري ، شائع الاستعمال بين المنشآت التجارية والصناعية . الا أن نظام المخازن المستمر ليس بديلا لنظام الجرد الفعلي ، بل يجب القيام بالجرد الفعلي على الأقل مرة كل مدة تجارية حتى ولو كانت المنشأة لديها سجلات دقيقة وتتبع نظام للمخازن المستمر . والمهدف من الجرد الفعلي في هذه الحالة هو التأكد من صحة الارصدة التي تظهرها سجلات نظام المخازن المستمر .

ويمكن تلخيص أهم الفروق بين نظام المخازن المستمر ونظام المخازن الدوري فيما يلي :

1 - البضاعة الموجودة بالمخازن

أ - نظام المخازن المستمر : يجعل حساب البضاعة الموجودة بالمخازن مديناً بقيمة البضاعة المشتراة ومصاريف نقلها على أثر كل عملية شراء ويجعل دائناً بقيمة المبيعات (على أساس سعر التكلفة) على أثر كل عملية مبيعات أثناء المدة التجارية . كما يجعل دائناً بقيمة مردودات المشتريات . وعلى ذلك فإن رصيد هذا الحساب في نهاية المدة التجارية يمثل قيمة البضاعة الموجودة بالمخازن في آخر المدة .

ب - نظام المخازن الدوري : لا يتغير حساب البضاعة بالمخازن أثناء المدة التجارية حيث انه يبين فقط قيمة البضاعة الموجودة بالمخازن في أول المدة التجارية . أما مشتريات البضاعة فتثبت في حساب المشتريات . كما تثبت مردودات المشتريات في حساب خاص بها . ولتحديد قيمة البضاعة الموجودة بالمخازن في آخر المدة يجب حصر الكميات الموجودة فعلاً وتسعيرها على أساس إحدى الطرق التي ستناقش فيما بعد . كما يفرد حساب خاص عادة تثبت به مصروفات نقل المشتريات .

2 - تكلفة البضاعة المباعة

أ - نظام المخازن المستمر : تحدد تكلفة البضاعة التي بيعت على أثر كل عملية بيع أثناء المدة التجارية ، ويجعل حساب البضاعة الموجودة بالمخزن دائناً بها .

ب - نظام المخازن الدوري : لا يوجد حساب لتكلفة البضاعة المباعة أثناء المدة التجارية ، حيث لا يتطلب هذا النظام قيد تكلفة البضاعة التي بيعت اثر كل عملية بيع . ولكن بعد تحديد قيمة البضاعة الموجودة بالمخازن بالجرد الفعلي يمكن تحديد تكلفة البضاعة المباعة في نهاية المدة التجارية كالآتي :

تكلفة البضاعة المباعة = (بضاعة اول المدة + المشتريات) - بضاعة آخر المدة .

معالجة المشتريات من البضاعة (نظام المخازن الدوري)

تثبت المنشأة عملية شراء البضاعة بغرض البيع لعملائها بجعل حساب المشتريات مدينا . ويستعمل حساب المشتريات بالنسبة للبضاعة المشتراة بغرض البيع فقط . ويجب أن تقيد البضاعة المشتراة على أساس سعر التكلفة الذي يشمل صافي سعر الشراء مضافا اليه مصاريف الشحن التي يتحملها المشتري .

مردودات المشتريات ومسموحاتها :

لو ثبت من فحص البضاعة المشتراة انها غير مطابقة للعينة او المواصفات أو تالفة ، فإن المشتري أما أن يردها وتعتبر مردودات مشتريات ، أو يتفق مع البائع على ابقائها مع اجراء تخفيض في السعر ، وفي هذه الحالة تعتبر مسموحات مشتريات . فمثلا لو ردت بضاعة قيمتها 90 د لعدم مطابقة المواصفات ، يكون قيد اليومية كالآتي (نظام المخازن الدوري)

90	حسابات تحت الدفع	
	مردودات ومسموحات المشتريات	90

وعند استخدام نظام المخازن المستمر يكون الطرف الدائن في القيد السابق حساب البضاعة الموجودة بالمخازن ، بدلا من حساب مردودات ومسموحات المشتريات . وتعتبر مردودات ومسموحات المشتريات تخفيضاً لقيمة تكلفة المشتريات ، وتظهر مطروحة منها في قائمة الدخل .

الخصم النقدي على المشتريات Cash Discount

ناقشنا في الفصل السابق الخصم بنوعيه التجاري والنقدي بالنسبة للمبيعات . وعند شراء بضاعة على الحساب يجب أن يحدد المبلغ الذي يجب دفعه وتاريخ سداه . وفترة الأجل غالبا تكون صافي 10/ ، من نهاية الشهر n/ 10,ECM . وهذا معناه ، كما سبق شرحه ، ان صافي المبلغ يجب أن يدفع في خلال مدة اقصاها 10 ايام بعد انتهاء الشهر الذي تمت فيه عملية الشراء . وفي

بعض الحالات الأخرى تكون فترة الأجل « صافي / 30 ، 30 / n ، وهذا معناه ان صافي المبلغ يجب ان يدفع بعد 30 يوما من عملية الشراء .

وقد تكون فترة الأجل على أساس « 2 / 10 ، صافي / 30 ، 30 / n ، 2 / 10 ، الذي بموجبه يمنح المشتري خصما تقديريا قدره 2% من المبلغ المستحق اذا دفع صافي المبلغ المستحق خلال عشرة ايام من عملية الشراء ، وفي حالة عدم الدفع خلال عشرة ايام فان اجمالي المبلغ بدون خصم يستحق دفعه خلال 30 يوما من عملية الشراء .

ولتوضيح ذلك نفرض أن شركة أ اشترت بضاعة في 9 ابريل من شركة ب بمبلغ 1 000 د ، وفترة الأجل 2/10 ، صافي/ 30 . وعلى ذلك تثبت عملية الشراء كالآتي :

أ - طريقة صافي الفاتورة

حسب هذه الطريقة تثبت العملية على أساس صافي المبلغ بعد استبعاد الخصم ، كما يلي :

980		مشتريات	4-9
	980	حسابات تحت الدفع	

عند الدفع في خلال فترة الأجل الممنوحة والاستفادة من الخصم :

980		حسابات تحت الدفع	4-18
	980	المصرف	

ولكن لنفرض ان شركة ادفعت ثمن الشراء في 25-4 ، يكون قيد اليومية كالآتي :

4-25	حسابات تحت الدفع	980
	خصم مشتريات مفقود (مصروف)	20
	المصرف	1 000
	(سداد المبلغ للمستحق مع عدم الاستفادة من الخصم النقدي)	

ب - طريقة اجمالي الفاتورة

حسب هذه الطريقة ، تثبت عملية الشراء على أساس المبلغ الاجمالي للفاتورة دون استبعاد الخصم ، كما يلي :

4-9	مشتريات	1 000
	حسابات تحت الدفع	1 000

عند الدفع مع الاستفادة من الخصم يجري القيد التالي :

4-18	حسابات تحت الدفع	1 000
	نقدية	980
	خصم نقدي	20

وعند الدفع بعد فترة الأجل وعدم الاستفادة من الخصم النقدي يكون قيد اليومية كالآتي :

4-25	حسابات تحت الدفع	1 000
	نقدية	1 000

والطريقة الأخيرة لا تمثل المبادئ والمفاهيم المحاسبية السليمة التي نوقشت في الفصل الأول وخاصة المتعلقة بقائمة الدخل ، حيث أن الخصم النقدي لا يمثل ربحاً أو ايراداً للمنشأة . كما أنه لو أهملت الإدارة في الحصول على الخصم بعدم الدفع في فترة الأجل الممنوحة ، سوف لن يظهر أي أثر لهذا الإهمال في الدفاتر المحاسبية ولا في القوائم المالية . أما الطريقة الأولى فهي تظهر أثر ضياع الخصم النقدي واضحاً أمام متخذي القرارات ، خصوصاً وهو يمثل نسبة عالية من القوائد ، كما أوضحنا في الفصل السابع ، حيث يبلغ في هذا المثال معدل 36% سنوياً .

معالجة تكلفة البضاعة المباعة في نهاية المدة

أ - نظام المخازن المستمر

باتباع نظام المخازن المستمر يجري قيد اقفال واحد ، وهو اقفال حساب تكلفة البضاعة المباعة في حساب ملخص الإيرادات والمصروفات . وعلى ذلك فإن قيد اليومية اللازم إجراؤه في دفاتر شركة بنغازي للنسيارات في 31-1-1983 بالنسبة للبضاعة هو :

18 000	ملخص الإيرادات والمصروفات	1983-1-31
	تكلفة البضاعة المباعة	18 000

وهذا هو قيد اليومية الوحيد اللازم لتسوية واقفال حساب تكلفة البضاعة المباعة في نهاية المدة التجارية ، حيث أن هذا الحساب يمثل أولاً بأول مجموع تكلفة البضاعة المباعة خلال المدة التجارية .

ب - نظام المخازن الدوري

عند اتباع هذا النظام يجب إجراء قيدي تسوية في نهاية المدة التجارية لتحديد تكلفة البضاعة المباعة :

(1) قيد يومية لاقفال البضاعة الموجودة بالمخازن (أول المدة) في حـ / ملخص الإيرادات والمصروفات .

2) قيد يومية لاثبات قيمة البضاعة الموجودة بالمخازن (آخر المدة) حسب الجرد الفعلي .

وبتطبيق هذا في مثال شركة بنغازي للسيارات تكون قيود اليومية اللازمة للتسوية كالاتي :

ملخص الايرادات والمصروفات	2 000	1983-1-31
بضاعة موجودة بالمخازن (أول المدة)	2 000	

بضاعة موجودة بالمخازن	4 000	83-1-31
ملخص الايرادات والمصروفات	4 000	

ويجب الاشارة الى أنه تحت نظم المخازن الدوري يقلل حساب المشتريات ايضاً في حد / ملخص الايرادات والمصروفات في نهاية المدة التجارية بالقييد الآتي :

ملخص الايرادات والمصروفات	20 000	1983-1-31
مشتريات	20 000	

وعلى ذلك فان قائمة الدخل تظهر تكلفة البضاعة المباعة كالاتي :

بضاعة موجودة بالمخازن (أول المدة)	د 2 000
+ المشتريات	20 000
بضاعة متوفرة للبيع	د 22 000
- بضاعة موجودة بالمخازن (آخر المدة)	4 000
	د 18 000

العجز في البضاعة الموجودة بالمخازن

يتج العجز في البضاعة الموجودة بالمخازن نتيجة السرقات أو التلف . وفي حالة اتباع نظام المخازن الدوري فقط من الصعب جداً تحديد قيمة هذا العجز . ولكن باتباع طريقة المخازن المستمر يمكن تحديد الكمية الباقية من السجلات ، ومقارنتها بالجرد الفعلي يمكن تحديد مقدار العجز . لنفرض أن سجلات المخازن أظهرت أن الرصيد الموجود بالمخازن بالنسبة لصنف معين يجب أن يكون 25 وحدة ، ولكن بالقيام بالجرد الفعلي اتضح أن الموجود فعلاً 24 وحدة . تثبت هذه الخسارة في الدفاتر ، بافتراض أن سعر تكلفة الوحدة 65 د ، كالآتي :

65		العجز في البضاعة (للتلف أو السرقة)
65		بضاعة موجودة بالمخازن

ويعتبر هذا العجز خسارة يجب تحميلها لقائمة الدخل ، ولكن من النادر أن تظهر كبنء مستقل في قائمة الدخل ، بل تدمج ضمن تكلفة البضاعة المباعة أو أحد المصروفات العامة .

تقييم البضاعة بالمخازن آخر المدة

لتقييم البضاعة المتبقية في نهاية المدة التجارية ، سواء اتبع نظام المخازن المستمر او نظام المخازن الدوري ، يجب :

(1) تحديد وحصر كميات بضاعة آخر المدة .

(2) تسعير هذه الكميات على أساس سعر التكلفة .

ويجب بذل العناية التامة في تقييم البضاعة المتبقية حيث أنها أصل فوهمية كبرى سواء في المنشآت التجارية او الصناعية ، وله تأثير مباشر على المركز المالي للمنشأة . وعلاوة على ذلك فإن له تأثير مباشراً ايضاً على قائمة الدخل للمدة الحالية والمدة التالية .

ولتوضيح ذلك لنفرض ان منشأة الضياء قدمت قائمة الدخل لعام 1983 وعام 1984 كالآتي :

1984	1983	
د 60 000	د 50 000	مبيعات
		تكلفة البضاعة المباعة :
د 5 000	صفر	بضاعة اول المدة
د 29 000	د 35 000	مشتريات
د 34 000	د 35 000	بضاعة متوفرة للبيع
صفر	5 000	بضاعة آخر المدة
34 000	30 000	
د 26 000	د 20 000	جمل الدخل
20 000	15 000	مصرفات اخرى
د 6 000	5 000	صافي الدخل

لنفرض أن قيمة بضاعة آخر المدة لعام 1983 اعيد تقييمها ووجد أن قيمتها الصحيحة 4 000 د بدلا من 5 000 د (الخطأ في الكمية أو السعر)، فإن اعادة تصوير قائمة الدخل لعام 1983 وعام 1984 لاطهار القيمة الحقيقية لبضاعة آخر المدة يكون كالآتي :

1984	1983	
د 60 000	د 50 000	مبيعات
		تكلفة البضاعة المباعة :
د 4 000	صفر	بضاعة اول المدة
29 000	د 35 000	مشتريات
د 33 000	د 35 000	بضاعة آخر المدة
صفر	4 000	
33 000	31 000	
د 27 000	د 19 000	جمل الربح
20 000	15 000	مصرفات اخرى
د 7 000	د 4 000	صافي الدخل

وبمقارنة قوائم الدخل السابقة يمكن مشاهدة اثر الخطأ في تقييم البضاعة

الموجودة بالمخزن على صافي الدخل ، والوصول الى الحقائق الآتية :

1 - عام 1983 وهو العام الذي حدث فيه الخطأ أدت زيادة قيمة بضاعة آخر المدة الى زيادة صافي الدخل بنفس المبلغ وهو 1000 د . ويمكن القول ايضا ان أي نقص في قيمة بضاعة آخر المدة يؤدي الى نقص صافي الدخل بنفس المبلغ .

2 - في عام 1984 ، وهو العام التالي ، نجد أن زيادة قيمة بضاعة آخر المدة لعام 1983 أدت الى زيادة قيمة بضاعة موجودة بالمخازن اول عام 1984 مما أدى الى زيادة تكلفة البضاعة المباعة وبالتالي تأثر صافي الدخل لعام 1984 بالنقص بنفس القيمة . ويمكن القول ايضا ان أي نقص في بضاعة اول المدة سيؤدي الى ارتفاع ارباح تلك المدة ، مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة .

تحديد وحصر كميات بضاعة آخر المدة Physical Quantity

يتم الجرد الفعلي للبضاعة بحصر البضاعة المملوكة للمنشأة فعلا بصرف النظر عن وجودها بمخازن المنشأة او في مخازن الغير . والقاعدة العامة أن المشتري يصبح المالك الحقيقي للبضاعة عندما تسلم له . ولكن عندما يتم الشحن والنقل بواسطة شركة من شركات النقل يجب ان ينص في الفاتورة على مكان تسليم

البضاعة ، في محل البائع Free on Board (FOB) Shipping Point

أو في محل المشتري F O B Destination .

وفي الحالة الاولى تنتقل ملكية البضاعة الى المشتري بمجرد شحنها من مخازن البائع ، والمشتري هو المسؤول عن دفع مصاريف الشحن . أما في الحالة الثانية فان الملكية تنتقل الى المشتري بتسليمها الى مخازنه ومصاريف الشحن يتحملها البائع حتى مخازن المشتري .

وإذا كانت المنشأة وكيلا بالامانة لتسويق البضاعة وبيعها بالاسعار التي حددتها لها المنشأة مالكة البضاعة ، فان هذه البضاعة تعتبر امانة ويجب استبعادها عند تحديد كمية البضاعة اخر المدة بالنسبة للوكيل ، حيث أنه ليس مالكا لها بالرغم من وجودها بمخازنه في آخر المدة التجارية عند عمل الجرد الفعلي . كذا

يجب على المنشأة مالكة هذه البضاعة ان تدرجها ضمن مخزونها في نهاية المدة . لان عملية البيع لم تتم بعد .

طرق تحديد تكلفة البضاعة الموجودة بالمخازن Inventory Costing Methods

عند شراء كميات متعددة من صنف معين في خلال المدة التجارية بأسعار مختلفة ، يواجه المحاسب مشكلة تحديد تكلفة البضاعة المتبقية ، وهناك على الأقل اربع طرق متعارف عليها ، جميعها تطبق مبدأ تكلفة الشراء . وهذه الطرق هي :

(1) سعر التكلفة الفعلي

(2) الوارد أولا - صادر أولا

(3) الوارد اخيرا - صادر أولا

(4) متوسط اسعار الشراء .

ونسوق المثال الآتي لتوضيح هذه الطرق :

تبقى في نهاية المدة لدى شركة الريش 12 وحدة من صنف هـ كبضاعة موجودة بالمخازن . وكانت مشترياتها خلال المدة التجارية كالآتي :

القيمة	سعر	وحدة		
100 د	10	10	بضاعة اول المدة	1 يناير
172.50	11.50	15	مشتريات	13 مارس
250	12.50	20	مشتريات	17 اسطس
<u>120</u>	12	<u>10</u>	مشتريات	10 نوفمبر
<u>642.5 د</u>		<u>55</u>	مجموع	

أ - نظام المخازن الدوري

وفقاً لنظام المخازن الدوري تمحصر كمية البضاعة الموجودة بالمخازن في آخر المدة التجارية ثم تسعر على أساس إحدى الطرق الآتية ، كما لو تمت جميع المشتريات والمبيعات في آخر يوم في المدة التجارية :

أولا : سعر التكلفة الفعلي Specific Identification Method

يمكن استخدام هذه الطريقة اذا كان في الامكان تحديد هوية البضاعة الباقية وتحديد سعر التكلفة الفعلي الذي اشترت به كل وحدة باقية في المخزن ، وبالتالي يمكن تحديد تكلفة البضاعة المباعة كالاتي :

تكلفة البضاعة القابلة للبيع			
مطروحا : البضاعة الموجودة بالمخزن			
مسعرة كالاتي :			
6	وحدات من مشتريات شهر اغسطس	12.50	75
6	وحدات من مشتريات شهر نوفمبر	12	72
12			<u>147.000</u>

تكلفة البضاعة المباعة 495.500 د

ثانيا : الوارد أولا - صادر أولا (FIFO) First-in, First-out

وتفترض هذه الطريقة ان البضاعة التي تشتري أولا هي البضاعة التي تباع أولا . وبناء عليه فان البضاعة الباقية بالمخازن هي البضاعة المشتراة اخيرا . وعلى هذا فان تكلفة البضاعة التي يبعث تحدد كالاتي :

تكلفة البضاعة المعدة للبيع			
مطروحا : البضاعة الموجودة بالمخزن			
مسعرة كالاتي :			
10	وحدات من نوفمبر بسعر	12	120
2	وحدات من اغسطس بسعر	12.50	25
12			<u>145.000</u>

تكلفة البضاعة المباعة 497.500 د

ثالثا : الوارد اخيرا - صادر أولا (LIFO) Last-in, First-out

وتفترض هذه الطريقة ان البضاعة التي تشتري اخيرا هي البضاعة التي تباع أولا . وعلى هذا فان البضاعة الباقية بالمخازن هي البضاعة الباقية بالمخازن

أول المدة ومن البضاعة المشتراة أولا . وعلى ذلك فإن تكلفة البضاعة التي يبعث
تحدد كالآتي :

د 642.500

تكلفة البضاعة القابلة للبيع

يطرح : البضاعة بالمخزن آخر المدة مسعرة كالآتي :

10 وحدات من البضاعة بالمخزن أول المدة 10×100 د

23

2 وحدات من مشتريات مارس 2×11.50 د

12

123,000

د 519,500

تكلفة البضاعة المباعة

رابعا : متوسط اسعار الشراء Average-Cost Method

في هذه الطريقة نقيم البضاعة الموجودة بالمخزن على أساس متوسط الأسعار
التي اشترت بها البضاعة طوال المدة التجارية وأسعار البضاعة الموجودة
بالمخزون أول المدة . وعلى ذلك نحدد تكلفة البضاعة المباعة كالآتي :

د 11.682 =

متوسط السعر = 642.50 د + 55 وحدة

د 642.500 =

تكلفة البضاعة المعدة للبيع

- تكلفة البضاعة بالمخزن

وحدة سعر

د 140,180 =

آخر المدة = 11.682×12

تكلفة البضاعة المباعة

د 502.32

(43 وحدة $\times 11.682$ د)

ب - نظام المخازن المستمر

وفقا لهذا النظام يمكن دائما وفي أي وقت تحديد كمية وقيمة البضاعة
الموجودة بالمخازن بدون جرد فعلي ، حيث يستخدم حساب دائم للبضاعة
الموجودة بالمخازن تسجل فيه حركة البضاعة الواردة والصادرة والرصيد أولا
بأول . وفيما يلي مثال يوضح كيفية استخدام نظام المخازن المستمر تحت جميع
الطرق التي سبق شرحها في نظام المخازن الدوري (لاحظ أن تواريف العمليات
مهمة في نظام المخازن المستمر) :

مثال :

تبيع منشأة العدالة نظام المخازن المستمر والآتي ملخص عمليات الشراء والبيع خلال شهر مارس :

مبيعات بالوحدة	مشتريات		
	سعر التكلفة	وحدات	
500	8	800	أول مارس (رصيد)
			6 مارس
	9	700	10 مارس
800			18 مارس
	10	1 000	22 مارس
400			30 مارس

أولا : الوارد أولا - صادر أولا

تفترض هذه الطريقة ان الوارد أولا يباع أولا . وعلى ذلك فان تكلفة البضاعة المباعة تحدد أولا بأول على أساس اسعار الوحدات الواردة أولا ثم يليها الوحدات الواردة ثانيا وهكذا كما هو مبين في شكل 2-8 .

شكل 2-8

طريقة الوارد أولا - صادر أولا

التاريخ	العمليات	وحدات	تكلفة الوحدة	تكلفة المبيعات	رصيد البضاعة بالملحزون
1984					
1 مارس	بضاعة اول المدة	800	8 د		6 400 د
6	مبيعات	(500)	8	4 000 د	(4 000)
6	رصيد	300	8		2 400 د
10	مشتريات	700	9 وحدة		6 300
10	رصيد	1 000	300 بسعر 8 700 بسعر 9		8 700 د
18	مبيعات	(800)	300 بسعر 8 500 بسعر 9	2 400 4 500	6 900
18	رصيد	200	9		1 800 د
22	مشتريات	1 000	10		10 000
22	رصيد	1 200	200 بسعر 9 1 000 بسعر 10		11 800 د
30	مبيعات	(400)	200 بسعر 9 200 بسعر 10	1 800 2 000	(3 800)
31	رصيد	800	10		8 000 د
31	اجمالي تكلفة المبيعات			14 700 د	

ثانيا : الوارد اخيرا - صادر أولا

تكلفة البضاعة المباعة تحدد على أساس أسعار الوحدات الواردة أخيراً ثم من أسعار الوحدات الواردة قبلها ، وهكذا . ويوضح شكل 3-8 هذه الطريقة .

شكل 3-8

طريقة الوارد اخیرا - صادر اولاً

التاريخ	العمليات	وحدات	تكلفة الوحدة	تكلفة المبيعات	رصيد البضاعة بالمخزن
1 مارس	رصيد	800	8		6 400 د
6	مبيعات	(500)	8	4 000 د	(4 000)
6	رصيد	300	8		2 400 د
10	مشتريات	700	9		6 300
10	رصيد	1 000	300 بسعر 8 700 بسعر 9		8 700 د
18	مبيعات	(800)	700 بسعر 9 100 بسعر 8	6 300 800	7 100
18	رصيد	200	8		1 600 د
22	مشتريات	1 000	10		10 000
22	رصيد	1 200	200 بسعر 8 1 000 بسعر 10		11 600 د
30	مبيعات	(400)	10	4 000	4 000
31	رصيد	800	200 بسعر 8 600 بسعر 10		7 600 د
31	اجمالي تكلفة المبيعات			15 100 د	

ثالثا : متوسط سعر الشراء المتحرك Moving Average

وفقاً لهذه الطريقة يجب أن يحدد متوسط تكلفة الوحدة بعد كل عملية

شراء . وعلى ذلك تحدد تكلفة البضاعة المباعة على اساس متوسط سعر الشراء المتحرك عند البيع . ويوضح شكل 4-8 هذه الطريقة .

شكل 4-8

طريقة المتوسط المتحرك

التاريخ	العمليات	وحدات	سعر الوحدة	تكلفة المبيعات	رصيد البضاعة بالمخزن
1 مارس	رصيد	800	8		د 6 400
6	مبيعات	(500)	8	د 4 000	(4 000)
6	رصيد	300	8		د 2 400
10	مشتريات	700	9		6 300
10	رصيد	1 000	8.700		د 8 700
18	مبيعات	(800)	8.700	6 960	(6 960)
18	رصيد	200	8.700		د 1 740
22	مشتريات	1 000	10		10 000
22	رصيد	1 200	9.783		د 11 740
30	مبيعات	(400)	9.783	3 913	(3 913)
31	رصيد	800	9.783		د 7 827
31	تكلفة المبيعات			د 14 873	

لاحظ أنه عندما تكون الأسعار في ارتفاع مستمر تؤدي طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً إلى إظهار تكلفة أعلى للمبيعات ، وتكلفة أقل لبضاعة آخر المدة ، مما تظهره طريقة الوارد أولاً صادراً أولاً . ويحدث العكس تماماً إذا ما كانت الأسعار في انخفاض مستمر . أما طريقة المتوسط فتظهر نتائج وسط بين نتائج الوارد أولاً صادر أولاً والوارد أخيراً صادر أولاً .

وعلى ذلك تفضل كثير من المنشآت اتباع طريقة الوارد اخيراً صادر اولاً لانها تظهر دخلاً اقل ومن ثم تضطر المنشأة الى دفع ضرائب دخل اقل مما لو اتبعت طريقة اخرى ، خصوصاً وان الاسعار في ارتفاع مستمر .

تقدير قيمة البضاعة الموجودة بالمخزن على أساس سعر التكلفة او سعر السوق
ايهما اقل Lower-of-Cost-or-Market

ان المبدأ المحاسبي المتعارف عليه لتقييم بضاعة آخر المدة هو استخدام سعر التكلفة . ولكن مبدأ الحيطة والحذر الذي سبق مناقشته في الفصل الاول يحتم على المحاسب الاحتياط لأي خسارة متوقعة كما يوجب عليه عدم اخذ أي دخل متوقع ولم يتحقق بعد ، في الحسابان . وعلى هذا الأساس لا يمكن ان تقيم البضاعة بالمخازن بسعر اعلى من سعر التكلفة . اما اذا كان سعر السوق اقل من سعر التكلفة ، فتقيم البضاعة الباقية على أساس سعر السوق .

وبناء على توصيات معهد المحاسبين الامريكي ، يقصد بسعر السوق سعر استبدال البضاعة Replacement Cost بالمخزن يوم عمل الميزانية . وسعر الاستبدال هو السعر الذي يمكن به شراء نفس البضاعة من السوق ووضعها في مخازن الشركة . ويجب أن لا يتجاوز سعر الاستبدال هذا حداً اعلى أو ينقص عن حد ادنى :

الحـد الأعلى: سعر البيع مطروحاً منه المصاريف التي ستصرف لتسويق البضاعة.
 الحـد الأدنى : سعر البيع مطروحاً منه (مصاريف تسويق البضاعة + الدخل العادي المتوقع) .

ولتوضيح مبدأ سعر التكلفة او السوق أيهما اقل اليك المثال التالي :

الـصـنـف

د	جـ	ب	أ	
46 د	29 د	62 د	50 د	سعر التكلفة
40	25	48	52	سعر الاستبدال
42	23	59	53	الحـد الاعلى
38	20	51	47	الحـد الادنى
40	23	51	50	تقييم كل صف

ملاحظات :

الصف أ : قيمت البضاعة الباقية من هذا الصف على أساس سعر التكلفة ،
50 د ، حيث انه اقل من سعر السوق (الاستبدال) .

الصف ب : قيمت البضاعة بالمخزن من هذا الصف على أساس الحد الأدنى ،
51 د ، حيث ان سعر السوق اقل من سعر التكلفة ولكن سعر
السوق اقل من الحد الأدنى ولا يجوز اخذ سعر اقل من الحد
الأدنى .

الصف جـ : سعر الاستبدال اقل من سعر التكلفة ولكنه أعلى من الحد الاعلى ،
وحيث انه لا يجوز اخذ سعر اعلى من الحد الاعلى ، لذلك يقيم
هذا الصف على أساس الحد الاعلى وهو 23 د .

الصف د : سعر السوق (الاستبدال) اقل من سعر التكلفة ، وحيث انه يقع
بين الحد الاعلى والحد الأدنى فتقيم البضاعة على أساس سعر
الاستبدال وهو 40 د .

البضاعة الموجودة بالمخزن والميزانية

تعتبر البضاعة الباقية بالمخزن آخر المدة احد ممتلكات المنشأة ، وتظهر
ضمن الاصول المتداولة في الميزانية ، بعد التقديرات والاستشارات قصيرة الاجل
والحسابات والأوراق تحت التحصيل . وبالنسبة للمنشآت الصناعية ، تتكون
بضاعة آخر المدة من ثلاثة عناصر : مواد خام ، وبضاعة تحت التصنيع وبضاعة
جاهزة ، تظهر جميعها ضمن الاصول المتداولة .

أسئلة وتمارين

أسئلة :

1-8 - ما هو المقصود بنظام المخازن المستمر ؟ وكيف تحدد تكلفة البضاعة المباعة
تحت هذا النظام ؟

2-8 - اشرح مع اعطاء أمثلة نظام المخازن الدوري وكيفية تحديد تكلفه البضاعة
المباعة تحت هذا النظام ؟

3-8 - ما هو المقصود بالاصول المتداولة ؟ ولماذا تعتبر البضاعة الموجودة بالمخازن اصلا متداولا ؟

4-8 - عرف سعر السوق وكيف يمكن استخدامه بالنسبة للبضاعة الموجودة بالمخزن .

5-8 - اشرح مع الايضاح بأمثلة الطرق الآتية :

أ - الوارد أولا - صادر أولا

ب - الوارد اخيرا - صادر أولا

ج - متوسط اسعار الشراء

6-8 - لماذا يجب أخذ جرد فعلي لبضاعة آخر المدة في نهاية المدة التجارية عند استخدام نظام المخازن المستمر ؟

7-8 - ما هو المقصود بسعر التكلفة ؟

8-8 - لماذا تعتبر البضاعة الباقية بالمخازن مهمة من وجهة نظر المحاسب والادارة والقوائم المالية ؟

تمرينات

9-8 - اكمل البيانات الآتية الخاصة بقائمة الدخل لشركة العطف :

الفرص	المبيعات	بضاعة أول المدة	المشتريات	البضاعة القابلة للبيع	بضاعة آخر المدة	تكلفة البضاعة المباعة	معدل الدخل	المصروفات	صافي الدخل أو الخسارة
أ	900	100	700	؟	200	؟	؟	200	؟
ب	900	200	750	؟	؟	؟	؟	100	5
ج	900	150	؟	؟	300	650	؟	100	؟
د	900	؟	600	؟	200	؟	؟	150	50
هـ	900	؟	650	؟	100	؟	100	؟	(50)

8-10 - ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر شركة العدل في أول يناير 1983 :

بضاعة موجودة بالمخازن	200 000 د
حسابات تحت التحصيل	2 000
مخصص ديون مشكوك فيها	300

واليك ملخص العمليات التي قامت بها الشركة خلال شهر يناير :

- أ - باعت بضاعة نقدا بمبلغ 185 000 د
ب - ردت بضاعة لعدم مطابقتها للمواصفات نقدا 1 100
ج - اشترت بضاعة على الحساب بالشروط الآتية :
20/2 ، صافي /30 من الموردين الآتين :

- شركة بومدين - قيمة الفاتورة قبل الخصم 3 000
موردين آخرين - قيمة الفاتورة قبل الخصم 97 000
د - دفعت مصاريف الشحن نقدا 500
هـ - حسابات تحت الدفع دفعت نقدا خلال يناير كالآتي :

- شركة بومدين : دفعت بعد فترة الخصم 3 000
الموردين الآخرين : دفعت خلال فترة الخصم 95 060

المطلوب :

1 - اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية بافتراض ان المنشأة تتبع نظام المخازن الدوري ، وطريقة صافي الفاتورة .

2 - ما هي قيود التسوية في آخر شهر يناير للبضاعة الباقية بالمخازن اول المدة وآخر المدة مع العلم أن البضاعة الموجودة بالمخزن آخر يناير قدرت بمبلغ 208 000 د .

3 - ما هي القيود التي ستختلف لو اتبعت المنشأة طريقة اجمالي الفاتورة ؟ وكيف ؟

8-11 - تستخدم شركة أمل نظام المخازن المستمر وطريقة الوارد اولا صادر اولا بالنسبة لبضاعتها وهي الآلات الحاسبة موديل رقم 12 .

وفيا يلي العمليات التي قامت بها الشركة خلال شهر اكتوبر 1983 :

عدد	سعر التكلفة		
7	400 د	بضاعة اول للمدة	1 اكتوبر
9	410	مشتريات	12
12		مبيعات سعر البيع 750 د	18
1		مردودات المبيعات	21

المطلوب :

1 - اعداد بطاقة الصنف لهذا النوع من الآلات .

2 - اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية العامة .

8-12 - اليك المعلومات التالية عن الأصناف أ ، ب ، ج الباقية بمخازن احدى المنشآت في نهاية المدة .

المطلوب :

تسعيها على اساس سعر التكلفة او السوق أيها اقل واجراء قيود التسوية اللازمة :

ج	ب	أ	
28 000 د	20 000 د	12 400 د	سعر التكلفة
30 000	30 000	30 000	سعر البيع
4 000	4 000	4 000	مصاريف التسويق
10%	25%	25%	الدخل العادي المتوقع من سعر البيع
26 500	18 000	14 000	سعر الاستبدال

8-13 - الآتي يمثل المشتريات والمبيعات الخاصة بالصنف هـ خلال شهر مارس :

التاريخ	العملية التجارية	وحدات	تكلفة	القيمة	وحدات مبيعة
1 مارس	بضاعة بالمخزن	1 200	8,00 د	9 600 د	
4	مشتريات	800	8.25	6 600	
8	مبيعات				600
9	مشتريات	400	8.10	3 240	
10	مبيعات				1000
12	مشتريات	700	7.90	5 530	
15	مبيعات				900
20	مشتريات	300	7.90	2 370	
24	مشتريات	600	7.80	4 680	
31	مبيعات				500
	المجموع	4 000		32 020 د	3 000

المطلوب :

1 - حساب قيمة البضاعة الباقية في نهاية شهر مارس حسب الطرق الآتية

باستخدام نظام المخازن الدوري :

أ - الوارد أولا - صادر أولا

ب - الوارد اخيرا - صادر أولا

ج - متوسط اسعار الشراء .

2 - نفس المطلوب في (1) مع استخدام نظام المخازن المستمر .

8-14 - من البيانات الآتية المطلوب حساب قيمة البضاعة الموجودة بالمخازن أول المدة :

78 000 د	مشتريات
50 280	تكلفة البضاعة المباعة
1 320	الحصم على المشتريات :
5 520	مردودات ومسموحات المشتريات
2 880	مصاريف الشحن والنقل على المشتريات
46 140	بضاعة موجودة بالمخزن آخر المدة

8-15 - المطلوب حساب قيمة المشتريات باستعمال البيانات الآتية :

52 368 د	بضاعة موجودة بالمخزن أول المدة
156 600	تكلفة البضاعة المباعة
219 180	المبيعات
26 200	بضاعة موجودة بالمخزن آخر المدة
2 268	مصاريف الشحن والنقل على المشتريات
2 580	مردودات ومسموحات المشتريات

8-16 - بلغت قيمة المشتريات خلال السنة الحالية 200000 د . المطلوب تحديد تكلفة البضاعة المباعة تحت كل فرض من الافتراضات الآتية :

أ - لا يوجد بضاعة بالمخزن أول المدة مع العلم بأن بضاعة آخر المدة قدرت بمبلغ 38000 د .

ب - قيمة بضاعة أول المدة 56000 د ولا يوجد بضاعة بالمخزن آخر المدة .

ج - قيمة بضاعة أول المدة 54000 د وآخر المدة 68000 د .

د - قيمة بضاعة أول المدة 90000 د وآخر المدة 71000 د .

8-17 - الآتي قيمة المشتريات والمبيعات التي تمت خلال 3 سنوات متتالية :

المشتريات	المبيعات
العام الأول	
500 وحدة بسعر 60 د = 30 000 د	200 وحدة بسعر 120 د = 24 000 د
200 وحدة بسعر 65 د = 13 000 د	300 وحدة بسعر 130 د = 39 000 د
200 وحدة بسعر 70 د = 14 000 د	300 وحدة بسعر 140 د = 42 000 د
300 وحدة بسعر 75 د = 22 500 د	200 وحدة بسعر 150 د = 30 000 د
<u>79 500 د</u>	<u>1 000 د</u>
<u>1 200 د</u>	<u>135 000 د</u>
العام الثاني	
500 وحدة بسعر 70 د = 35 000 د	300 وحدة بسعر 145 د = 43 500 د
300 وحدة بسعر 80 د = 24 000 د	400 وحدة بسعر 155 د = 62 000 د
200 وحدة بسعر 80 د = 16 000 د	300 وحدة بسعر 160 د = 48 000 د
<u>75 000 د</u>	<u>1 000 د</u>
<u>1 000 د</u>	<u>153 500 د</u>
العام الثالث	
200 وحدة بسعر 80 د = 16 000 د	300 وحدة بسعر 160 د = 48 000 د
400 وحدة بسعر 75 د = 30 000 د	200 وحدة بسعر 150 د = 30 000 د
200 وحدة بسعر 75 د = 15 000 د	200 وحدة بسعر 155 د = 31 000 د
200 وحدة بسعر 85 د = 17 000 د	300 وحدة بسعر 165 د = 49 500 د
<u>78 000 د</u>	<u>1 000 د</u>
<u>1 000 د</u>	<u>158 500 د</u>

المطلوب :

أ - تحديد قيمة بضاعة آخر المدة وتكلفة المبيعات في كل من الأعوام الثلاثة ، مع العلم بأنه لا توجد بضاعة بالمخزن في أول العام الأول وان المنشأة تتبع نظام المخازن الدوري ، وذلك باتباع الطرق الآتية :

- (1) الوارد أولا - صادر أولا
 - (2) الوارد اخيرا - صادر أولا
 - (3) متوسط اسعار الشراء .
- ب - قيود اليومية اللازمة في السنة الأولى لاثبات المشتريات والمبيعات والتسويات الجردية ، وفقا لطريقة الوارد أولا صادر أولا .

8-18 - اليك البيانات التالية عن اصناف البضاعة الباقية بالمخازن في
31 -12- 1983 لشركة ليبيا :

الصف	أ	ب	ج
عدد الوحدات	1 000	2 000	3 000
تكلفة الوحدة	100 د	80 د	60 د
سعر البيع للوحدة	140 د	110 د	100 د
مصاريف التسويق	5	5	5
الدخل العادي	25%	25%	25%
سعر الاستبدال	80 د	90 د	60

المطلوب :

1 - تطبيق مبدأ التكلفة أو السوق أيهما اقل على هذه الاصناف ، وتحديد قيمة مخزون آخر المدة .

2 - اجراء قيود التسوية اللازمة

8-19 - اليك البيانات التالية عن المنتجين أ وب اللذين تتاجر فيهما شركة الخليج ، خلال يناير 1983 :

متج ب	متج أ	سعر البيع
12 د	8 د	مخزون في 1-1
8 د × وحدة 150	4 د × وحدة 200	مشتريات
9 د × 200	4.5 د × 100	1-14
9.200 د × 100	5 د × 200	1-20
9.5 د × 100	5.5 د × 100	مخزون في 31-1
وحدة 200	وحدة 150	

وقد بلغت المصروفات الادارية والعمومية 2000 د خلال يناير .
مع العلم ان الشركة تتبع نظام المخازن الدوري .

المطلوب :

- 1 - اعداد قائمة دخل للشركة باستخدام طريقة الوارد اولاً صادر اولاً .
- 2 - اعداد قائمة دخل للشركة باستخدام طريقة الوارد اخيراً صادر اولاً .

208 - تتبع شركة السلام نظام المخازن الدوري واليك البيانات التالية عن عملياتها خلال يونيو 1983 :

رصيد في 1-6	100 وحدة	10 × د
مشتريات في 5-6	200 وحدة	11 × د
مبيعات في 17-6	150 وحدة	
مشتريات في 7-6	200 وحدة	12 × د
مبيعات في 19-6	200 وحدة	
مشتريات في 20-6	100 وحدة	13 × د
مبيعات في 22-6	250 وحدة	
مشتريات في 28-6	200 وحدة	15 × د

وقد تمت جميع العمليات السابقة على الحساب ، وكان سعر البيع 20 د للوحدة دائماً .

المطلوب :

- 1 - اثبات العمليات السابقة في اليومية العامة ثم احتساب تكلفة البضاعة المباعة وتكلفة مخزون آخر المدة وفقاً للطرق التالية :

أ - الوارد اولاً صادر اولاً .

ب - الوارد اخيراً صادر اولاً .

ج - المتوسط المخزون .

- 2 - اي الطرق السابقة تظهر دخلاً أعلى بالنسبة لشركة السلام ؟

- 3 - أي الطرق الثلاث تنصح الشركة باتباعها تمشياً مع مبدأ مقابلة

الايرادات بالمصروفات ؟

8- 21 - استخدم نفس البيانات المعطاة في التمرين (8 - 20) للإجابة على نفس الأسئلة في ذلك التمرين ، بافتراض ان الشركة تستخدم نظام المخازن المستمر .

8- 22 - بمراجعة مخزون آخر المدة في كل من السنوات الثلاث الماضية اتضح أن هناك اخطاء ، كما يلي :

1 500 د	المخزون أقل مما يجب بمبلغ	31 - 12 - 1980
2 800 د	المخزون أعلى مما يجب بمبلغ	31 - 12 - 1981
2 400 د	المخزون أقل مما يجب بمبلغ	31 - 12 - 1982

علما بأن هذه الأخطاء مستقلة ، وان الدخل كان كما يلي :

8 900 د	1980
10 500	1981
12 400 د	1982

المطلوب

- 1 - احتساب الرقم الصحيح للدخل في كل عام .
- 2 - قيد اليومية اللازم لتصحيح الأخطاء في 31 - 12 - 1982 بافتراض
 - 1 - ان السجلات لم تقفل بعد في 31-12-1982
 - 2 - ان السجلات قد قفلت بعد 31-12-1982
- 3 - لنفرض ان الأخطاء المذكورة في التمرين لم تكتشف ولم تصحح بعد .

الى متى سيتمت اثر هذه الأخطاء بعد 1982 على الدخل (اقل ام اكثر مما يجب ، وما هو المبلغ !) .

8- 23 . تقدير خسائر حريق .

شب حريق في مخازن شركة البحر الابيض في 15 نوفمبر 1983 فتسبب في تلف جميع البضائع التي كانت بالمخزن في ذلك الوقت وقد كان اخر جرد فعلي للمخزون في 31-12-1982 حيث قدر المخزون بمبلغ 38 000 د .
ولحسن الحظ كانت السجلات تحفظ في المركز الرئيسي للشركة ، الذي كان

بعيداً عن المخازن ، ومن ثم لم تمسها النار . وقد اتضح من هذه السجلات ما يلي :

1 - بلغت المشتريات خلال المدة من 1 - 1 - 1983 الى 15 - 11 - 1983 160 000 د .

2 - بلغت مردودات المشتريات خلال نفس المدة 2 000 د .

3 - بلغت المبيعات خلال نفس المدة 250 000 د .

4 - دأبت الشركة في السنوات الماضية على تحقيق مجمل دخل قدره 30% من المبيعات .

المطلوب

احساب تكلفة البضاعة التي أحرقها النيران ، تمهيدا لمطالبة شركة التأمين بالتعويض .

8- 24 - اليك البيانات التالية عن عمليات المنشأة الأهلية لمواد البناء ، والمتعلقة بالصنف 105 أ من مخزونها ، خلال يناير 1984 م :

التاريخ	البيان	كمية	تكلفة الوحدة	سعر البيع
1- 1- 84	رصيد أول المدة	1000	100 د	
1- 10	مشتريات	4000	110	
1- 17	مبيعات	2000	130 د	
1- 22	مشتريات	3000	120	
1- 27	مبيعات	5000	140	

المطلوب :

1 - بافتراض ان المنشأة تستخدم نظام المخازن المستمر ، وطريقة FIFO ، ما هي تكلفة البضاعة المباعة ؟ .

2 - بافتراض ان المنشأة تستخدم نظام المخازن المستمر ، وطريقة LIFO ، ما هي تكلفة البضاعة الباقية بالمخازن في 31-1-1984 م ؟

3 - بافتراض أن المنشأة تستخدم نظام المخازن الدوري وطريقة المتوسط

الموزون ، ما هي تكلفة البضاعة المباعة ؟
 4 - بافتراض ان المنشأة تستخدم نظام المخازن الدوري ، وطريقة الوارد
 أخير- صادر أولا ، ما هي تكلفة البضاعة الباقية في 31-1-1984 م ؟
 8 - 25 - تعاقدت منشأة الأمل مع محاسب قانوني وقدمت له القوائم المالية التالية
 ليقوم بمراجعتها في 20 يناير 1984 م :

متشأة الأمل	
قائمة الدخل	
عن السنة المالية المنتهية في 31-12-1983 م	
صافي المبيعات	480 000 د
تكلفة البضاعة المباعة :	
غزون البضاعة في 1-1-83	60 000 د
صافي المشتريات	<u>250 000</u>
تكلفة البضاعة المتوفرة للبيع	310 000 د
يطرح :	
غزون البضاعة في 31-12-83	<u>46 000</u>
تكلفة البضاعة المباعة	<u>264 000</u>
اجمالي الدخل	216 000 د
مصرفات التشغيل	<u>163 000</u>
صافي الدخل	<u>53 000 د</u>

متشأة الأمل
 قائمة المركز المالي في 31-12-1983 م

اصول	
اصول متداولة :	
نقدية	30 000 د
عملاء	160 000
بضاعة	46 000
اخرى	<u>10 000</u>
مجموع الاصول للتداولة	246 000 د
آلات ومعدات (صافي)	<u>240 000</u>
مجموع الأصول	<u>486 000 د</u>

الالتزامات وحقوق أصحاب المشروع

	التزامات متداولة :
70 000 د	حسابات تحت الدفع
52 000 د	اخرى
122 000 د	مجموع الالتزامات المتداولة
80 000 د	التزامات طويلة الأجل
202 000 د	مجموع الالتزامات
	حقوق أصحاب المشروع :
240 000 د	اسهم رأس المال
44 000 د	دخل محجوز
284 000 د	مجموع حقوق أصحاب المشروع
486 000 د	مجموع الالتزامات وحقوق أصحاب المشروع
	وقد تبين من المراجعة التي قام بها المحاسب القانوني ما يلي :

- 1 - تم تقييم مخزون آخر المدة بأكثر مما يجب بمبلغ 2500 د ، نتيجة لاختفاء في العدد والتسعير .
- 2 - تمت في 25/12/1983 عملية مشتريات على الحساب ، بمبلغ 1500 د ، لم تثبت في الدفاتر ، بالرغم من أن البضائع قد دخلت مخازن المنشأة فعلا وتم جردها .
- 3 - تم بيع بضاعة بمبلغ 1600 د في 30/12/83 ، لم تثبت في الدفاتر إلا في يوم 5 يناير 1984 م . هذا مع العلم بأن تكلفة تلك البضاعة قد بلغت 1000 د ، ولم تدخل في جرد المخزون في 31/12/83 م .
- 4 - تم بيع بضاعة بمبلغ 1000 د في 29 ديسمبر ، لم تثبت في الدفاتر ، ولكن تكلفتها (وهي 600 د) دخلت ضمن المخزون في 31 ديسمبر .
- 5 - مشتريات على الحساب بمبلغ 1600 د لم تثبت في الدفاتر . وقد استلمت البضاعة فعلا في 31 ديسمبر ، ولكنها لم تدخل ضمن الجرد .

6 - تم شراء بضاعة على الحساب ، بمبلغ 1700 د ، استلمتها مخازن المنشأة فعلا في 24 ديسمبر ، ودخلت في جرد المخازن في 31 ديسمبر . ولكن المحاسب أثبتها في 10 يناير 1984 م .

المطلوب :

- 1 - اجراء قيود التسوية اللازمة .
- 2 - اعادة تصوير القوائم المالية للمنشأة ، بما يتفق مع المبادئ المحاسبية السليمة .
- 8-26 - اتضح من مراجعة القوائم المالية لمنشأة الجبل عن مستها المالية 1984 م ، أن بعض الاخطاء قد ارتكبت في عد وتقييم بضاعة آخر المدة ، مما أدى إلى تقييم المخزون في 31/12/1984 م بمبلغ 82600 د ، بدلا من القيمة الصحيحة وهي 102600 د .
- وقد اظهرت قائمة الدخل التي تم اعدادها للمنشأة عن السنة 1984 م ، انها قد حققت دخلا قبل الضرائب قدره 210000 د .

المطلوب :

- 1 - احتساب الدخل الصحيح للمنشأة عن السنة المالية 1984 م .
- 2 - بيان اثر الخطأ المذكور على ضرائب دخل المنشأة عن 1984 م .
- 3 - بيان اثر ذلك الخطأ على دخل 1985 م ، إذا لم يتم تصحيحه .
- 8-27 - إليك البيانات التالية عن مخزون الشركة الليبية للإلكترونيات من الآلات الحاسبة رقم ب 225 ، خلال ديسمبر 1984 م :

كمية	تكلفة الوحدة		
15	42 د	رصيد	12-1
12		مبيعات	5
30	40	مشتريات	10
27		مبيعات	15
12	38	مشتريات	20
6		مبيعات	30

المطلوب :

1 - اثبات البيانات السابقة على بطاقة صنف باستخدام نظام المخازن المستمر ، وبافتراض :

(1) طريقة FIFO

(2) طريقة المتوسط المتحرك

(3) طريقة LIFO

2 - علق على النتائج التي تحصلت عليها في المطلوب الأول .

الفصل التاسع

النقدية والاستثمارات قصيرة الاجل

النقدية هي وسيلة التبادل والتعامل بين الوحدات الاقتصادية . فالنقدود تستخدم في تسوية الديون المستحقة ، وذلك بدفعها سدادا للالتزامات . ويجب أن تكون النقدية جاهزة وحاضرة بدون أي قيود حتى تنصرف فيها الادارة لسداد التزامات المنشأة .

وتشمل النقدية الأوراق النقدية والعملات المعدنية التي يصدرها المصرف المركزي والحوالات الصكوك المصرفية ، وكذلك الأموال المودعة في المصارف باسم المنشأة .

وتعتبر النقدية أصلاً متداولاً من أصول المنشأة ، بل هي في الواقع أكثرها سيولة . ولكون النقدية أكثر الأصول سيولة ، يجب على الادارة أن توجه عناية خاصة لنظام مراقبتها الداخلية . وتنحصر مسؤولية الادارة من ناحية النقدية في الآتي :

- 1 - منع الخسائر التي تنجم عن السرقة والغش .
- 2 - وضع نظام محاسبي سليم للنقدية الواردة والنقدية الصادرة والتحقق من أرصدة النقدية باستمرار .
- 3 - المحافظة على رصيد كاف من النقدية في كل الأوقات حتى تتمكن المنشأة من مقابلة التزاماتها ومقابلة أي ظروف طارئة .
- 4 - التخطيط السليم لمنع وجود أي نقدية أكثر مما تحتاجه المنشأة والعمل على استثمار هذا الفائض في أوراق مالية حتى تدر على المنشأة دخلاً .

وتتلخص خطوات وضع نظام مراقبة داخلية للنقدية فيما يلي :

- 1 - تحديد المسؤ وليات لجميع الاشخاص الذين يتعاملون بالنقدية
- 2 - فصل اختصاصات جميع الأشخاص الذين يتناولون النقدية . فالصراف يجب أن لا يسمح له بالاطلاع على الدفاتر المحاسبية الخاصة بالنقدية .
- 3 - فصل وظيفة الشخص المسؤ ول عن النقدية الواردة عن الشخص المسؤ ول عن النقدية الصادرة .
- 4 - ايداع جميع النقدية الواردة بالمصرف يوميا .
- 5 - صرف جميع النقدية الصادرة التي تتجاوز مبلغا معيناً بصك على المصرف .

معالجة النقدية الواردة Cash Receipts

تشمل النقدية الواردة المبيعات النقدية وكذلك النقدية التي تصل عن طريق البريد ، تحصيلاً لمبالغ مستحقة للمنشأة .

ويفضل استخدام آلة تسجيل النقدية بالنسبة للمبيعات النقدية . وفي آخر كل يوم يتحقق مدير المحل او الشخص المسؤ ول من أن المجموع الكلي على الشريط الخاص بالآلة يعادل مجموع النقدية الموجودة .

أما بالنسبة للنقدية التي تصل عن طريق البريد فان الشخص المسؤ ول عن البريد يجب أن يعد قائمة من عدة صور بالمبالغ التي استلمت وتسلم نسخة مع النقدية الى الصراف الذي بدوره يقوم بإيداعها في المصرف وترسل نسخة أخرى الى قسم المحاسبة الذي يقوم بعمل قيد اليومية الخاص بالنقدية الواردة . ويجب التحقق من أن المبالغ التي استلمت هي نفسها التي اودعت بالمصرف وتم إثباتها في الدفاتر المحاسبية .

ويحدث أحيانا عند مقارنة مجموع النقدية الواردة على شريط الآلة مع النقدية الموجودة فعلا يوميا ان يوجد عجز أو زيادة . فمثلا اذا انضح أن مجموع النقدية الواردة يعادل 500 د ، والموجود فعلا في الخزينة 495 د فقط ، يعالج العجز بقيد اليومية الآتي :

نقدية بالخزينة	495	
عجز أو زيادة في الخزينة	5	
المبيعات	500	

ويجعل حساب العجز أو الزيادة في الخزينة مدينا بالعجز ودائنا بالزيادة ، وإذا ما زاد العجز عن الزيادة في النقدية خلال فترة تجارية فإن رصيد هذا الحساب يكون مدينا ، وبالتالي يضاف الى حسابات المصروفات العمومية الذي يرحل بالتالي الى حساب ملخص الإيرادات والمصروفات . أما إذا زادت الزيادة في الخزينة عن العجز خلال فترة مالية فإن رصيد هذا الحساب يصبح دائنا وبالتالي يضاف الى حسابات الإيرادات المتنوعة الذي يقل بالتالي في ملخص الإيرادات والمصروفات .

معالجة النقدية الصادرة Cash Disbursements

يتطلب نظام المراقبة الداخلية بالنسبة للنقدية الصادرة ان تتم جميع المدفوعات عن طريق المصرف ، وان ترقم الصكوك . وفي حالة تلف أي صك يجب أن يؤشر عليه « ملغى » وإن يحفظ حتى يمكن التأكد من جميع الأرقام التي تم ادخالها في الدفاتر المالية .

كما انه يجب أن يلاحظ ان الشخص الذي له الحق في التوقيع على الصكوك يجب أن لا يكون له حق الاطلاع على الدفاتر المالية ، ولا حق التصديق على الفواتير لصرفها .

ويجب على المسؤول عن التوقيع على الصكوك ان يتحقق من صحة الفاتورة ومستند الدفع ومن أن العملية التجارية سليمة قبل التصديق على الصك . وعند صدور الصك يجب ختم الفاتورة ومستند الدفع بخاتم « دفع » حتى يمنع احتمال تقديم هذه الفاتورة ومستند الدفع مرة ثانية لاصدار صك آخر لدفع قيمتها .

وتدفع النقدية اما سدادا لدين على المنشأة او مقابل مصروف او مشتريات نقدية ، وفي كلتا الحالتين تكون النقدية هي الطرف الدائن عند الاثبات في اليومية .

حسابات المصرف Bank Accounts

عند فتح حساب مع المصرف يجب على مندوبي المنشأة ان يملأوا بطاقة يوقع عليها الاشخاص الذين لهم حق التوقيع على الصكوك ، وبها بيانات خاصة عن المنشأة . وعندما تودع المنشأة أية مبالغ يجب أن تعد قسيمة ايداع تبين اسم المودع ورقم الحساب وتفاصيل المبلغ المودع من عملات معدنية وورقية وصكوك . وعند استلام المصرف للمبالغ المودعة يعطى المودع ايصالا بذلك .

وعندما تتعامل المنشأة مع المصرف ، يجب التفرقة بين النقدية بالخزينة والنقدية بكل حساب من حسابات المنشأة لدى المصارف ، وذلك بفتح حساب مستقل لكل منها . وعند الاثبات في الدفاتر يجب تحديد الحساب الذي طرأ عليه تغيير ، هل هو نقدية بالخزينة أم بالحساب الجاري ، . . الخ .

فمثلا عند بيع بضاعة نقدا او بصك ، يكون القيد :

نقدية بالخزينة	xx	xx
مبيعات	xx	

وعند ايداع نقدية بما في ذلك الصكوك المحصلة من الغير بحساب المنشأة الجاري بالمصرف ، يكون القيد :

نقدية بالمصرف (حساب رقم —)	xx	xx
نقدية بالخزينة	xx	

وعند شراء بضاعة بصك ، يكون القيد :

مشتريات	xx	xx
نقدية بالمصرف (حساب رقم —)	xx	

وعند اعداد القوائم المالية - تجمع حسابات التقديمية مع بعضها وتظهر كرصيد واحد للتقديمية التي تملكها المنشأة ، سواء في خزيتها أم بالمصرف .

وتفتح المنشآت التجارية والصناعية عدة حسابات مع المصرف ، منها : حساب جاري ، حساب ودائع ، حساب اعتمادات ، حساب قروض ، وحسابات مرتبات . وعلى المنشأة ان تخصص حسابا مستقلا لكل من هذه الحسابات مع المصرف ، ولكن الحساب الجاري هو الذي يهتما في هذا الفصل . والحساب الجاري تودع فيه المنشأة ما تشاء من الأموال في أي وقت وبدون حد اقصى وتسحب منه في حدود الرصيد المستحق لها . ويتميز الحساب الجاري بأنه لا يعطى فائدة على الرصيد المستحق للمنشأة مهما بلغت قيمته وتسحب أية مبالغ منه في حدود الرصيد عن طريق كتابة الصكوك . ويوضح شكل 9-1 نموذجاً لصك .

شكل 9-1
نموذج صك

التاريخ _____ الى _____ رصيد سابق _____ هذا الصك _____ رصيد جديد _____ <div style="border: 1px solid black; padding: 2px; display: inline-block;">د . ل.</div>	<div style="display: flex; justify-content: space-between;"> مصرف الأمة 13 — 19 </div> فرع الميدان بنغازي رقم الحساب
-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

أدفع الى _____ او لامره _____

د . ل.

 دينار ليبي _____

التوقيع
48351 $\frac{3}{11}$ ب

تسوية حسابات المصرف Bank Reconciliations

تقوم المصارف بإرسال كشف حساب Bank Statement الى عملائها في نهاية كل شهر . ويظهر بكشف حساب كل عميل البيانات الآتية :

1 - رصيده في أول كل فترة .

- 2 - ايداعاته التي استلمها المصرف خلال الفترة .
 - 3 - الصكوك التي حررها العميل ودفعها المصرف خلال الفترة .
 - 4 - عمولة المصرف .
- وفي الولايات المتحدة الاميركية ترسل المصارف مع كشف الحساب صور قسائم الایداع والصكوك التي سحبتها المنشأة على المصرف ودفعت .
- ويوضح شكل 9-2 نموذجاً لكشف حساب احد عملاء مصرف الأمة .

ملاحظات على كشف حساب المصرف

- (1) يرسل الكشف مرة كل شهر أو شهرين أو ثلاثة أو نصف سنة من صورة واحدة أو عدة صور حسب طلب العميل .
 - (2) تثبت الأرقام الثلاثة الأولى من رقم الصك المسحوب على المصرف في خانة التفاصيل .
 - (3) تثبت جميع الصكوك المسحوبة على المصرف تحت خانة منه يوميا ، وكذلك تثبت جميع الایداعات تحت خانة له ، ويستخرج الرصيد مرة واحدة يوميا .
- وتقوم المنشأة بمسك حساب للمصرف في دفاتها ، تثبت به عمليات الایداع والسحب أولا بأولا . ولكن رصيد حساب المصرف من واقع دفاتر المنشأة لا يطابق رصيد حساب المنشأة من واقع كشف حساب المصرف في اغلب الأحيان . والآتي بعض الاسباب التي تدعو الى عدم التطابق :

1 - صكوك في الطريق Outstanding Checks

وهذه تمثل صكوكا حررتها المنشأة لدائنها وأثبتت في دفاتها المالية ، ولكن لم يقدمها اصحابها للمصرف للتحصيل بعد .

2 - نقدية مودعة بالطرق Deposit in Transit

وهي عبارة عن مبالغ أودعتها المنشأة وقيدتها في دفاتها ، ولكنها لم تصل بعد الى المصرف عنلما أعد كشف الحساب .

3 - عمولات المصرف Bank Service Charges

حملت لحساب المنشأة بواسطة المصرف ولكنها لم تقيد بعد في دفاتها .

شكل 9-2

نموذج لكشف حساب عميل في احد المصارف

<p>بيان الحساب مع مصرف الأمة</p> <p>رقم الحساب : 3560 صفحة 135</p> <p>الاسم : منشأة الأمل</p> <p>(احد اكبر المصارف العاملة في ليبيا) العنوان : ص.ب : (30) بنغازي</p> <p>فرع الميدان ص.ب : 1291 بنغازي ليبيا</p>				
التاريخ	التفاصيل	منه	له	الرصيد
84-7-1				5 329.300
7-2	0 351	100.-	250.-	5 479.300
7-3	0 352	425.200		5 054.100
7-5			60.-	5 114.100
7-10	0 354	3000.-	2 000.-	4 114.100
7-15			100.-	4 214.100
7-20	0 366	2000.-		2 214.100
7-25	0 367	1000.-	1100.-	2 314.100
7-26	0 368	64.-		2 250.100
7-27			500.-	2 750.100
7-28	0 370	5.-		2 745.100
7-29	0 371	85.-		2 660.100
7-30	0 372	50.250		2 609.850
7-31			2 390.320	5 000.170
<p>ان لم ترد المصرف منكم معارضة ما على هذا الكشف خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ارساله اليكم فان ادارة المصرف ستعتبركم موافقين على صحة هذا الحساب نهائيا .</p>				

وتشمل هذه المصاريف تكاليف طبع دفاتر الصكوك ، مصروفات تحصيلات ،
دمغة ، وغيرها .

4 - رفض صكوك تحت التحصيل NSF Checks

وهي صكوك لصالح المنشأة أرسلت للمصرف ولكنها رفضت لعدم وجود
رصيد كاف في حسابات اصحابها لتحصيلها . وفي هذه الحالة يحمل المصرف
حساب المنشأة بقيمة هذه الصكوك المرفوضة ويترتب على ذلك تخفيض حساب
المنشأة بقيمتها .

5 - حدوث أخطاء

قد تحدث أخطاء من جانب المصرف أو العميل بالرغم من وجود نظام دقيق
للمراقبة الداخلية .

وعند وصول كشف حساب المصرف يجب أن يقارن الموظف المختص
حساب المصرف من واقع دفاتر المنشأة مع كشف حساب المصرف . وإن وجد أي
فرق يجب أن تتخذ الخطوات الآتية للتوفيق بين الرصيدين :

1 - تقارن الايداعات في كشف حساب المصرف مع الايداعات من واقع دفاتر
المنشأة ، والفروق وأسبابها يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند عمل تسوية
الحسابين .

2 - تقارن الصكوك حسب ارقامها ، والصكوك التي لم تظهر في كشف المصرف
يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند التسوية .

3 - أي اشعار مدين أو اشعار خصم ظهر في كشف المصرف ولم يقيد في دفاتر
المنشأة يجب أخذه في الاعتبار عند اجراء التسوية . واشعار الخصم يمثل مبلغا
يخصم من حساب المنشأة ، كدفع كميالة نيابة عن المنشأة ، أو عمولة
ومصروفات وفوائد مستحقة للمصرف .

4 - أي اشعار دائن أو اشعار اضافة بواسطة المصرف ولم تخطر المنشأة به بعد الا
عن طريق كشف المصرف يجب اضافته لرصيد المصرف من واقع دفاتر
المنشأة . والاشعار الدائن هو مستند يرسله المصرف الى المنشأة لتحصيله
مبالغ لصالح المنشأة ، كتحويل كميالة أو سند أذني .

5 - يجب القيام باعداد كشف تسوية مع أخذ الخطوات السابقة في الحسبان .

6 - اجراء قيود اليومية اللازمة لتسوية حساب المصرف ، كما في المثال التالي :

مثال :

اتضح من كشف حساب المصرف لمنشأة الأمل ان رصيد حساب المنشأة 5000- د في 31 يوليو .

كما اتضح من دفاتر المنشأة ان رصيد حساب المصرف هو 4175-570 د ، في ذلك التاريخ . ومن واقع مقارنة دفاتر المنشأة مع كشف حساب المصرف اتضح البيانات الآتية :

1 - اودع مبلغ 310,900 د عن طريق البريد في 31 يوليو ولكنه لم يصل المصرف بعد .

2 - اشعار دائن في 28-7 مرفق مع كشف حساب المصرف بمبلغ 500 د وقد ظهر ايضا في كشف حساب المصرف ولكنه لم يقيد بعد في دفاتر المنشأة ، ويمثل اوراقا مالية بيعت بواسطة المصرف لحساب المنشأة .

3 - اربعة صكوك سحبت خلال شهر يوليو لم تقدم بعد الى المصرف لتحصيلها :

المبلغ	تاريخ	صك رقم
100٠- د	25 يونيو	901
10.250 د	30 يونيو	988
402-500 د	27 يوليو	990
205٠- د	30 يوليو	992

4 - اشعار مدين بمبلغ 5 د يمثل عمولة للمصرف في 29 يوليو .

5 - اثبت الصك رقم 775 بمبلغ 85 د سدادا لمنشأة الهوائف في دفاتر المنشأة بمبلغ 58 د ، لكنه اثبت صحيحا في كشف المصرف في 30 يوليو بقيمة 85 د .

6 - دفع العميل على المبلغ المستحق عليه للمنشأة وقيمهته 50.250 د بصك اودع في حساب المنشأة بالمصرف للتحصيل ولكن لم تدفع قيمته لعدم وجود رصيد كاف للعميل . ونتيجة لذلك فقد حمل المصرف حساب منشأة الأمل بالمبلغ في 30 يوليو .

وبناء على البيانات السابقة يمكن التوفيق بين الرصيدين للوصول الى قيمة
النقدية الصحيحة التي يجب ان تكون في حساب المصرف كالاتي :

مشاة الأمل

تسوية حساب المصرف في

31 يوليو 1984 م

رصيد حساب المصرف من واقع دفاتر المنشأة في 31 يوليو 1984		د 4 175.570
يضاف اليه :		
اشعار دائن		500 . —
		د 4 675.570
يخصم منه :		
د مصاريف المصرف 5 . 000		
صك مرفوض 50.250		
خطأ في صك رقم 775 27.000		82.250
النقدية بالمصرف (الرصيد الصحيح)		د 4593.320
النقدية بالمصرف من واقع كشف المصرف		د 5 000.170
يضاف اليه :		
نقدية بالطريق .		310.900
		5 311.070
ي طرح منه :		
صكوك في الطريق		
901 100 . 000		
988 10. 250		
990 402. 500		
992 205.000		717.750
الرصيد الصحيح لحساب المصرف		د 4 593.320

وبناء على ما سبق يكون قيد اليومية اللازم لتعديل رصيد حساب المصرف بدفاتر المنشأة ليطابق رصيد النقدية الصحيح كالآتي :

7-31	مصاريف المصرف	5.000
	حسابات تحت التحصيل - على	50.250
	مصاريف الهاتف	27.000
	المصرف	417.750
	استثمارات في أوراق مالية	500

ويظهر حساب المصرف في دفاتر الشركة كالآتي :

حـ / مصرف الأمة

		رصيد 7-31	4 175.570
رصيد مدين 7-31	4 593.320	الى حـ / أوراق مالية	417.750
	<u>4 593.320</u>		<u>4 593.320</u>
		رصيد	<u>4 593.320</u>

صندوق المصروفات الشرية Petty Cash

لقد ذكرنا سابقا ان نظام المراقبة الداخلية يحتم على كل منشأة ان تودع كل النقدية الواردة في المصرف وان جميع المدفوعات تتم عن طريق المصرف . ولكن في كثير من الأحيان تقوم المنشأة بدفع بعض المصروفات الشرية كطوابع البريد والبرقيات وبعض الادوات الكتابية .

ويستخدم نظام صندوق المصروفات الشرية لتجنب سحب صكوك على المصرف بمبالغ تافهة خاصة بهذه المصروفات الشرية . وفي هذه الحالة ، تقلد قيمة هذه المصروفات الشرية التي يتوقع صرفها خلال مدة معينة ، ولتكن كل شهر ، ويسحب صك على المصرف بقيمة المبلغ المقدر ويعطى لصراف أمين .

لنفرض ان المصروفات الثرية قدرت بمبلغ 100 د ، يكون قيد اليومية كالآتي :

صندوق المصروفات الثرية المصرف	100	100
----------------------------------	-----	-----

ويقوم الصراف الخاص بصندوق المصروفات الثرية بالانفاق من هذا المبلغ على بنود معينة ومقابل مستندات معتمدة ، يشتمل في دفتر صندوق المصروفات الثرية .

لنفرض ان قيمة المدفوعات عن طريق صندوق المصروفات الثرية بلغت خلال شهر اغسطس مبلغ قدره 95.350 د . يسحب صك على المصرف بهذا المبلغ لاستبدال ما صرف ليبلغ رصيد صندوق المصروفات الثرية قيمة السلفة المستدعة وهي 100 د .

ويكون قيد اليومية كالآتي :

مصاريف طوابع البريد		59.500
البرقيات		5.900
مصاريف النقل		6.000
مصاريف وقود		15.250
مصاريف ثرية مختلفة		8.700
المصرف	95.350	
اثبات المصروفات الثرية وإعادة رصيد السلفة المستدعة الى 100 د .		

الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية

الأوراق المالية Securities هي الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات المساهمة لتوفير رأسمال لها ، وتتداول في إحدى البورصات المالية . وتقوم المنشأة

بشراء هذه الأوراق عند وجود فائض مؤقت من النقدية لديها ، وذلك لتحقيق عائد في صورة فوائد أو أرباح موزعة أو أرباح تنتج من بيعها بسعر أكبر من سعر التكلفة . وعندما تحتاج المنشأة الى نقدية تقوم ببيع هذه الأوراق . وهذا النوع من الاستثمارات في الأوراق المالية يعتبر أصلا متداولاً لأن قصد المنشأة هو الشراء بقصد البيع والاحتفاظ بها لمدة قصيرة فقط . ولكن عندما تقوم المنشأة بشراء أوراق مالية ، وبخاصة الأسهم ، بقصد السيطرة على بعض الشركات الأخرى ففي هذه الحالة تعتبر أصلا طويل الأجل .

وتقيم الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية (أصل متداول) على أساس « سعر التكلفة أو سعر السوق أيهما أقل » . فإذا كان سعر السوق يزيد عن سعر التكلفة قيمت هذه الاستثمارات في الميزانية على أساس سعر التكلفة . أما إذا كان سعر السوق أقل من سعر التكلفة فتقيم على أساس سعر السوق . ويجب معاملة الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية المختلفة كمحصلة واحدة عند مقارنة سعر التكلفة بسعر السوق . بمعنى أن تجمع تكاليف الأوراق المالية كلها وتقارن في مجموعها بمجموع القيمة السوقية لهذه الأوراق ، لا أن يعامل كل نوع على حدة كما هو الحال في البضاعة .

ولمعالجة الاستثمارات في الأوراق المالية كأصل متداول نقدم المثال التالي :

مثال :

لدى شركة النمو نقدية زائدة ليست في حاجة لها خلال الستة أشهر التالية و قدرها 6000 د ، فقررت استثمارها في 1000 سهم من اسهم شركة الاسمنت ودفعت مبلغا قدره 6100 د لشرائها بما في ذلك مصروفات الشراء والعمولة .

فيكون قيد اليومية في تاريخ الشراء كالآتي :

الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية		6 100
المصرف	6 100	
شراء 1000 سهم من اسهم شركة الاسمنت .		

لفرض انه بعد ثلاثة أشهر استلمت الشركة نصيبها من توزيعات الأرباح وقدره 100 د ، بواقع 100 درهما لكل سهم ، يكون قيد اليومية كالآتي :

100	المصرف	100
	إيرادات الاستثمارات	
	استلام توزيع الأرباح بواقع 100 درهما لكل سهم	

وإذا باعت الشركة الاسهم بمبلغ 6500 د ، يكون قيد اليومية كالآتي :

6 500	المصرف	6 100
	استثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية	
	أرباح بيع الاستثمارات	400

ويقل حـ / أرباح بيع الاستثمارات في نهاية المدة التجارية في حـ / ملخص الإيرادات والمصروفات كالآتي :

400	أرباح بيع الاستثمارات	400
	ملخص الإيرادات والمصروفات	
	ترحيل أرباح بيع الاستثمارات	
	الى حساب ملخص الإيرادات والمصروفات	

أما إذا بيعت الاستثمارات بشمن يقل عن ثمن التكلفة (الشراء + مصروفات وعمولة الشراء) فيعتبر الفرق خسارة ، وترحل الى حساب ملخص الإيرادات والمصروفات .
فمثلا إذا بيعت هذه الاستثمارات بمبلغ 5900 د بعد دفع عمولة البيع ، يكون قيد اليومية كالآتي :

5 900	المصرف	6 100
200	خسائر بيع الأوراق المالية	
	الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية	
	بيع الاستثمارات في اسهم شركة الاسمت بخسارة .	

وفي نهاية المدة المالية يكون قيد اليومية كالآتي :

ملخص الإيرادات والمصروفات	200	200
خصائر بيع الأوراق المالية	200	
اقفال حساب خصائر بيع الأوراق		
المالية في حساب م . ا . م .		

أما إذا قررت المنشأة الاحتفاظ بالأوراق المالية حتى نهاية المدة التجارية فتظهر هذه الأوراق المالية في الميزانية كأصل متداول مقبلاً على أساس سعر التكلفة أو السوق أيهما أقل . فإذا كان سعر السوق في تاريخ الميزانية 6400 د ، تظهر الأوراق المالية في الميزانية بقيمة التكلفة 6100 د ، ولكن يعلن في صورة مذكرة سعر السوق كالآتي :

الميزانية في 31-12-1983
أصول متداولة
6100 استثمارات قصيرة الأجل في أوراق مالية
(سعر السوق 6400 د)

أما إذا كان سعر السوق يقل عن سعر التكلفة فتقيم هذه الأوراق المالية على أساس سعر السوق ويعتبر الفرق خسارة تحمل لحساب ملخص الإيرادات والمصروفات .

ويظهر الفرق في حساب خاص يسمى حساب مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية .

ولتوضيح ذلك نفترض أن القيمة السوقية لهذه الأوراق المالية في تاريخ الميزانية كانت 5800 د . فيكون قيد اليومية كالآتي :

خصائر هبوط أسعار الأوراق المالية	300	300
مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية	300	
تسجيل الخسارة الناتجة عن هبوط سعر السوق		
عن سعر التكلفة للاستثمارات قصيرة الأجل .		

ملخص الإيرادات والمصروفات		300
خسائر هبوط أسعار الأوراق المالية	300	
قفل خسائر هبوط أسعار الأوراق المالية في حساب ملخص الإيرادات والمصروفات .		

أما الميزانية فتظهر كالآتي :

الميزانية في 31- 12 - 1983		
أصول متداولة		
استثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية	6 100 د	
(سعر التكلفة)		
.. - خصص هبوط أسعار الأوراق المالية	300	
		5 800 د

ولو فرضنا أن هذه الأوراق المالية قد بيعت في 5- 3- 1984 بسعر 6300 بعد خصم عمولة البيع ومصروفات البيع يكون قيد اليومية في هذا التاريخ كالآتي :

المصرف		6 300
خصص هبوط أسعار الأوراق المالية		300
الأوراق المالية	6 100	
أرباح بيع الأوراق المالية	500	
بيع اسهم شركة الاسمنت .		

وفي نهاية السنة المالية يقفل حد / أرباح بيع الأوراق المالية في حساب ملخص الإيرادات والمصروفات كالآتي :

أرباح بيع الأوراق المالية		500
ملخص الإيرادات والمصروفات	500	
انقالب حساب أرباح بيع الأوراق المالية .		

أما حسابات الاستاذ فتظهر كالآتي :

حـ / الاستثمارات في الأوراق المالية

6 100	رصيد 1 - 1 - 1984	من مذكورين 5 - 3 - 1984
-------	-------------------	-------------------------

حـ / يخصص هيوط اسعار الأوراق المالية

300	الى مذكورين 5 - 3 - 1984	رصيد 1 - 1 - 1984
-----	--------------------------	-------------------

حـ / أرباح بيع الأوراق المالية

500	الى حـ / م.أ.م. 31 - 12 - 1984	من مذكورين 5 - 3 - 1984
-----	--------------------------------	-------------------------

وعند تطبيق مبدأ سعر التكلفة أو السوق أيهما اقل بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية المختلفة ، يجب أن تعامل هذه الاستثمارات كمحصلة واحدة .

وهذا يعني جمع تكاليف الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية كلها ومقارنتها مع مجموع القيمة السوقية لهذه الأوراق . واتخاذ أقل القيمتين كأساس للتقييم .

وهذا يختلف عن معالجة البضاعة ، حيث يطبق مبدأ التكلفة أو السوق أيهما اقل بالنسبة لكل نوع من البضاعة على حدة .

مثال :

اليك المعلومات التالية عن استثمارات قصيرة الأجل لشركة ليبيا :

نوع الاستثمار	التكلفة	سعر السوق في 31 - 12 - 1983
أسهم عادية في شركة الاسمنت	5 800 د	5 500 د
سندات في شركة الخليج	4 100	4 200

المطلوب تطبيق مبدأ سعر التكلفة أو السوق أيهما اقل ، وإظهار هذه الاستثمارات في ميزانية شركة ليبيا في 31 - 12 - 1983 .

نوع الاستثمار	التكلفة	سعر السوق
أسهم شركة الاسمنت	5 800 د	5 500 د
سندات شركة الخليج	4 100	4 200
مجموع	<u>9 900 د</u>	<u>9 700 د</u>

وحيث أن مجموع سعر السوق أقل من مجموع سعر التكلفة ، يجب أن تظهر هذه الاستثمارات في الميزانية بسعر السوق كما يلي :

شركة ليبيا	
لميزانية في 31 - 12 - 1983	
أصول متداولة	
.....	
.....	
استثمارات قصيرة الأجل في أوراق مالية	9 900 د
(سعر سوق 9 700 د فقط)	
طرح : خصص هبوط أسعار أوراق مالية	200
	<u>9700</u>
.....	
.....	

هذا بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية . أما بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل -وكيفية معالجتها محاسبيا فستناقش في فصل قادم ان شاء الله .

اسئلة ومخرينات

اسئلة

- 9-1 - عرف نظام المراقبة الداخلية . وما هي الخطوات التي تتبع لوضع نظام مراقبة داخلية للتقديرة ؟
- 9-2 - ما هي الاسباب التي تدعو الى عدم تطابق رصيد حساب المصرف من الدفاتر المحاسبية والرصيد من واقع كشف حساب المصرف ؟

9-3 - كيف تفرق بين الاستثمارات في الأوراق المالية كأصل متداول وكأصل طويل الأجل؟

9-4 - ما هي المبادئ المحاسبية التي تتبع في تقييم الاستثمارات قصيرة الأجل في الأوراق المالية؟

9-5 - ما هي طبيعة حساب خصص هبوط أسعار الأوراق المالية؟ اذكر كيف تعالجه دفترياً .

تمرينات

9-6 - من المعلومات التالية :

(1) احسب رصيد حساب المصرف في الدفاتر قبل إجراء التسوية لحساب المصرف .

(2) القيود اليومية اللازمة للوصول الى الرصيد الحقيقي .

رصيد حساب المصرف طبقا لكشف الحساب	17 560 د
شيكات لم تقدم للدفع بعد	7 050
إيداعات نقدية لم تظهر في كشف المصرف	1 710
مصرفات المصرف التي لم تقيد بعد في الدفاتر	20
كميالة حصلت بواسطة المصرف لم تقيد بالدفاتر	4 040

وضمن هذه القيمة 40 د فوائد .

9-7 - المطلوب قيود اليومية اللازمة لاثبات عمليات الاستثمارات قصيرة الأجل التالية لشركة سلمى :

11 مارس اشترت سندات قيمتها الاسمية 50000 د ، بمعدل فائدة $7\frac{1}{2}\%$. وبلغت قيمة الشراء 52 175 د .

11 سبتمبر استلمت مبلغ 1875 د قيمة القوائد المستحقة لمدة نصف عام .

11 أكتوبر باعت سندات قيمتها الاسمية 20000 د بمبلغ 20250 د .

31 ديسمبر بلغت القيمة السوقية للسندات في هذا التاريخ 29750 د .

9 - 8 - حددت السلفة المستدبة لصندوق المصروفات الثرية في منشأة الضياء بمبلغ 100 د .

وقد قام صراف صندوق الثريات بدفع المبالغ التالية خلال ابريل :

18,100 د	ادوات مكتبية
15 . -	طوابع بريد
26.500	طوابع دمغة
20. -	مصرفات تاكسي
14.400	مصرفات نفقة متنوعة

ما هو قيد اليومية اللازم لاستبدال المنصرف من السلفة المستدبة

9 - 9 - اليك المعلومات التالية عن الاستثمارات قصيرة الأجل لشركة السلام في 31 ديسمبر 1984 :

السوق	التكلفة	
		500 سهما في شركة الحديد
10 500	د 14 000	والصلب
10 000	د 16 000	1 000 سهما في شركة الخليج
27 500	د 26 000	250 سندا في شركة الاسمنت

المطلوب :

(1) تطبيق مبدأ سعر السوق أو التكلفة أيهما اقل على هذه الاستثمارات وعمل قيود التسوية اللازمة .

(2) اظهار هذه الاستثمارات في ميزانية الشركة في 31 - 12 - 1984 .

9 - 10 - استلمت شركة الازدهار كشف حساب المصرف عن شهر يوليو 1984 المبين أدناه .

البيان	مته	له	رصيد
رصيد في 1-7			د 4 500
ايداعات		17 000	21 500
صكوك	17 700		3 800
مصرفات المصرف	7		3 793
الرصيد			3 793

أما حساب المصرف في الدفاتر فهو كما يلي :

4 000	رصيد	7-1	18 000	صكوك	يوليو
19 100	ايداعات	يوليو			

المطلوب :

(1) اعداد مذكرة تسوية حساب المصرف للوصول الى رصيد النقدية الحقيقي مع العلم بأن هناك صكوكا لم تقدم للدفع بعد قيمتها 800 د ، ومع ملاحظة ان بعض الشيكات التي قدمت للمصرف للدفع قد سحبت خلال شهر يونيو ولا يوجد ايداعات بالطريق من شهر يونيو .

(2) عمل قيود اليومية اللازمة لاجراء التسوية في 31 يوليو .

(3) ما هو الرصيد الحقيقي للمصرف الذي يجب ان يظهر في الميزانية في 31 يوليو 1984 ؟

9-11 - في 2 مارس 1984 اشترت شركة الانعطف الاسهم الآتية كاستثمار قصير الأجل :

الشركة	عدد الأسهم	سعر السهم
أ	200	40 د
ب	400	50
جـ	100	70

في 8 يوليو وزعت ارباح نقدية مقدارها 3 د عن كل سهم في شركة جـ .

في 19 نوفمبر باعت اسهم شركة ب بسعر 56 د لكل سهم .

في 31 ديسمبر كانت اسعار السوق للأسهم كالآتي :

أ :	38 د	للسهم
ب :	56	للسهم
جـ :	75	للسهم

المطلوب

(1) اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم .

(2) اظهر هذه الاستشارات في الميزانية في 31 ديسمبر 1984 :
 9- 12 - استلمت شركة أمل كشف حساب المصرف عن شهر ديسمبر كالآتي :

التاريخ	منه	له	الرصيد
1 ديسمبر			14 700
2	100		14 600
3		7 000	21 600
4	400		21 200
5	200		21 000
9	900		20 100
10	300		19 800
15		9 000	28 800
21	700		28 100
24	21 000		7 100
25		8 000	15 100
30	800		14 300
31		1 080 *	15 380
31	10 *		15 370

* 1 080 د القيمة الاسمية لكميالة حصلت عن طريق المصرف .

* 10 د مصاريف المصرف .

أما حساب المصرف في دفاتر المنشأة فهو كالآتي :

14 000	رصيد	12 - 1	صكوك
	إيداعات		
			300
7 000		12 - 2	12 - 2
9 000		12 - 12	12 - 15
8 000		12 - 24	12 - 17
6 000		12 - 31	12 - 18
			700
			21 000
			12 - 23

مع العلم بأن هناك ثلاثة صكوك لم تقدم في شهر نوفمبر قيمتها 200 د ،
 400 د ، 100 د .

المطلوب :

- (1) ما هي قيمة الايداعات التي لم تظهر في كشف حساب المصرف بعد ؟
 - (2) ما هي قيمة الصكوك التي لم تقدم للدفع في نهاية شهر ديسمبر ؟
 - (3) اعداد مذكرة التسوية للوصول الى الرصيد الحقيقي .
 - (4) عمل قيود اليومية اللازمة لاجراء التسوية .
 - (5) ما هو رصيد المصرف الحقيقي الذي يجب ان يظهر في الميزانية في 31 ديسمبر ؟
- 9- 13 - اليك البيانات التالية عن عمليات شركة البركة مع المصرف خلال مارس 1984 :
- 1 - رصيد حساب المصرف طبقا للدفاتر في 31 مارس 16604.020 د .
 - 2 - رصيد حساب المصرف طبقا لكشف الحساب في 31 مارس 20638.290 د .
 - 3 - مرقق مع كشف الحساب صك كتبه العميل محمد بمبلغ -1860 د لم يحصل لعدم وجود رصيد كاف في حسابه بالمصرف (N S F) .
 - 4 - صكوك لم تقدم للدفع بعد .
- | | | |
|--------|-------|------------|
| رقم 84 | بمبلغ | 1841.020 د |
| رقم 88 | بمبلغ | 1323 د |
| رقم 89 | بمبلغ | 16.260 د |
- 5 - اشعار مدين يخص شركة الكفرة ظهر خطأ في كشف المصرف وقيمه 44.800 د .
 - 6 - حصل المصرف كمبيالة قيمتها 2963 د ، وبلغت مصروفات التحصيل 8.400 د .
 - 7 - ايداعات في الطريق قيمتها 2008.500 د .
 - 8 - صك من العميل احمد ارسل للتحصيل قيمته 160 د ، قيد بالدفاتر بمبلغ 16 د ولكنه اودع وحصل صحيحا بكشف المصرف .
 - 9 - مصاريف المصرف بلغت 5.310 د .

المطلوب :

1 - اعداد مذكرة تسوية حساب المصرف مبينا الرصيد الفعلي في نهاية الشهر .

2 - اجراء قيود اليومية اللازمة .

9 - 14 - اشترت شركة ليبيا للتأمين 400 سهما من الاسهم العامة لشركة الاستثمارات البالغة 40000 سهم ، بسعر $\frac{1}{2}$ 34 . بالاضافة الى عمولة شراء قدرها 120 د ، في 1-1-1984 ، وذلك كاستثمار قصير الاجل .

وفي 10 مايو 1984 ، اعلنت شركة الاستثمارات عن توزيعات قدرها 800 درهم للسهم ، ودفعتها نقدا .

في 1-7-1984 قامت شركة ليبيا للتأمين ببيع 250 سهما من اسهم الاستثمارات بسعر 30 ، وقد كانت عمولة البيع 70 د .

في 10-10-1984 اعلنت شركة الاستثمارات عن توزيعات قدرها 500 درهم للسهم ، ستدفع في 10 نوفمبر من نفس العام .

في 25-12-1984 قامت شركة ليبيا للتأمين ببيع باقي الاسهم بسعر 38 ، وقد كانت عمولة البيع 45 د .

المطلوب :

اثبات العمليات السابقة في اليومية العامة لشركة ليبيا للتأمين .

9 - 15 - نظرا لتوفير بعض النقدية الزائدة عن حاجة شركة النور ، قررت استثمارها في اوراق مالية كاستثمار قصير الاجل . وعلى ذلك اشترت 100 سند من سندات شركة المحيط الهادي ذات القيمة الاسمية 1000 د للسند ، بسعر 104 في 1-6-1983 . وتدفع هذه السندات فائدة بمعدل 6% ، تدفع في أول ابريل وأول اكتوبر ، من كل عام .

وفي 1-6-1985 احتاجت الشركة الى بعض النقدية ف باعت استثمارها في سندات المحيط الهادي بسعر 99 د .

المطلوب :

اجراء قيود اليومية العامة لاثبات عمليات شركة النور من 1-6-1983 الى

1-6-1985 .

16-9 - قررت شركة الرطوبة في 1-1-1984 انشاء صندوق للمصروفات الشرية بمبلغ 400 د . وفي 31-1-1984 كان رصيد هذا الصندوق والمصروفات المدفوعة منه كما يلي :

110 د	نقلية بالصندوق
20	مصروف طوابع بريد
10	طوابع بريد
70	مصروف نقل بضائع للخارج
190	مهمات مكتبية قرطاسية
<u>400</u>	

المطلوب :

قيود اليومية العامة اللازمة :

1 - انشاء صندوق المصروفات الشرية

2 - استعاضة السلفة في 31-1-1984

3 - زيادة المبلغ المخصص للصندوق من 400 د الى 700 د .

17-9 - اظهر كشف حساب المصرف المرسل الى شركة ودان رصيذا دائئا قدره 7169.330 د في 31 مايو 1984 . اما رصيد حساب المصرف في دفاتر الشركة في نفس التاريخ فقد كان 6993.500 د (مدين) . وعند مراجعة الدفاتر واشعارات وكشف المصرف ، اتضح ما يلي :

1 - بلغت الصكوك التي حررتها الشركة لدائتيها ولكنها لم تقدم للمصرف بعد 2743.040 د .

2 - ظهر من ضمن الصكوك التي حملها المصرف لحساب الشركة صك بمبلغ 83-710 د ، وهو صك حررته شركة زيدان .

3 - قام المصرف بتحصيل ورقة تحصيل للشركة بمبلغ 830 د (منها 30 د فوائد) .

4 - مصروف عمولة المصرف عن شهر مايو بلغ 3.500 د ، لم تثبت في الدفاتر بعد .

5 - آخر عملية ايداع قامت بها الشركة كانت في 31 مايو بمبلغ 3065 د ، لم تظهر في كشف المصرف .

6 - ضمن الصكوك التي خصمها المصرف من حساب المنشأة صك بمبلغ 260 د ، ولكن الشركة اثبتته خطأ في دفاتها بمبلغ 235 د . وقد كان هذا الصك تسديداً لحساب شركة الأضواء ، مقابل قرطاسية للمكتب .

7 - اودعت الشركة صكاً لصالحها محرر من قبل شركة الانوار بمبلغ 220 د ، سداد لحسابها ، ولكن المصرف ارجع هذا الصك لعدم وجود رصيد كاف للشركة NSF Check .

المطلوب :

- 1 - اعداد مذكرة التسوية لحساب المصرف في 31-5-1984 .
- اعداد قيود اليومية العامة اللازمة لتصحيح دفاتر الشركة .

9-18 - اثناء مراجعتك لحسابات شركة اللين عن السنة المنتهية في 31-12-1984 ، قدمت اليك مذكرة تسوية المصرف التالية :

168 450 د

رصيد النقدية في الدفاتر

يطرح :

21 200 د

احتياطي سداد السندات

15 500

احتياطي تقاعد المستخدمين

36 700

د 131 750

رصيد النقدية الحرة

يضاف :

صكوك حررت ولم تقدم للمصرف بعد	9 400 د	
صكوك حررت في ديسمبر 1984 ، ولم ترسل للدائنين الا في يناير 1985	12 650 د	22050
		<u>153 800 د</u>

ي طرح :

تحصيلات من العملاء استلمت في		
31-12-1984 ، ولم تودع بالمصرف	234 00 د	
إلا في 2-1-1985		
قروض من مديري الشركة ، تم التعاقد عليها في 15-12-84		
ولم تستلم المبالغ الا في 5-1-85	65 000	
مصروف عمولة للمصرف	2 500	
		<u>90 900</u>
		<u>62 900 د</u>
رصيد المصرف في 31-12-1984		

المطلوب :

1 - علق على هذه القائمة . اذا كنت تعتقد ان بعض البنود قد صنفت خطأ ، بين التصنيف الصحيح لها .

2 - ما هو الرصيد الصحيح للتقديرة الذي يجب ان يظهر في ميزانية الشركة ؟

9-19 - من البيانات الآتية المطلوب اعداد مذكرة تسوية حساب المصرف للوصول الى رصيد التقديرة الحقيقي في 30 نوفمبر :

(1) رصيد المصرف في 30-11 في دفاتر الشركة 10423.090 د .

(2) رصيد حساب المصرف طبقا لكشف الحساب في 30 نوفمبر 9154.570 د .

(3) 13د مصروفات المصرف، 864.600 د اشعار مدين من المصرف حيث ان صكها من احد العملاء لم يتم تحصيله حيث ليس لديه رصيد كاف للتحصيل .

(4) صك رقم 832 بمبلغ 923.480 د تم قيده في دفاتر الشركة بمبلغ 932.480 د
وصك رقم 851 بمبلغ 66.330 د تم قيده في دفاتر الشركة 33.660 د

(5) اتضح من كشف حساب المصرف انه تم تقييد مبلغ 100 دينارا خطأ
كمصاريف تحصيل كمبيالة .

(6) نقدية مودعة بالطريق بلغت 625.250 د .

(7) صكوك في الطريق : رقم 860 بمبلغ 160.000 د

رقم 870 بمبلغ 75.200 د

رقم 880 بمبلغ 122.800 د

9- 20 حددت السلفة المستدعية لصندوق المصروفات الشرية بمبلغ 300 د وقد قام
صراف صندوق الشريات بدفع المبالغ التالية خلال شهر يوليو :

أدوات مكتبية	59.400 د
طوابع بريد	60.000
مصروفات سيارة	59.380
مصروفات سفر	40.250
مصروفات ثرية متنوعة	40.620 د

ما هو قيد اليومية اللازمة لاستبدال المنصرف من السلفة المستدعية .

9- 21 : البيانات المالية الآتية خاصة بشهر سبتمبر :

(1) رصيد حساب المصرف طبقا لكشف الحساب في 30 سبتمبر
20693.250 د

(2) اشعارين مدينين مرفقين بكشف حساب المصرف احدهما 4 د
لمصروفات المصرف والتحويل والآخر بمبلغ 64.600 د خاصا بصك
لم يتم تحصيله لعدم وجود رصيد مصري كاف لاحد العملاء .

(3) خطاين تم اكتشافهما : صك رقم 832 بمبلغ 456.300 د قد تم تقييده
في يومية النقدية بمبلغ 465.300 د وكذلك صك رقم 851 بمبلغ
77.440 د قيد في الدفاتر 44.770 د . علما بأن الصك رقم 832
مدفوعات لمرتبات الموظفين والصك رقم 851 لمصروفات الهاتف .

(4) قد تم خصم مبلغ 126 د بواسطة المصرف كمصاريف تحصيل سند أذني خطأ .

(5) نقدية مودعة بالطريق قيمتها 585.250 د .

(6) صكوك بالطريق لم يتم تقديمها للمصرف للتحصيل كالآتي :

صك رقم 860 بمبلغ 151.930 د

صك رقم 867 بمبلغ 82.460 د

صك رقم 869 بمبلغ 123.610 د .

(7) حساب المصرف في دفاتر الشركة كالآتي :

حساب النقدية (المصرف)			
ملفوعات	11.514.630	9-30	رصيد
			18341-820
			تخصيلات
			14411.580
			9-30

المطلوب :

(1) اعداد مذكرة تسوية حساب المصرف لشهر سبتمبر .

(2) اعداد قيود اليومية اللازمة لتسوية الحساب .

9-22 : قررت شركة حاتم استثمار بعض النقدية في أسهم بعض الشركات .
الآتي بيان بالاستثمارات القصيرة الأجل :

القيمة السوقية	قيمة التكلفة	
110 200 د	118 000 د	العام الاول
104700	109 000	العام الثاني
116 800	115 300	العام الثالث

المطلوب :

(1) اجراء قيد التسوية لكل عام من السنوات الثلاث الماضية

(2) بيان الاستثمارات القصيرة الأجل في الميزانية العمومية للعام الثاني .

9-23 : خلال هذا العام تمت الاستشارات الآتية بواسطة شركة أمل :

28 فبراير : اشترت 1000 سهم من شركة التأمين الأهلية بسعر السهم 63 ديناراً ودفعت عمولة شراء قدرها 600 ديناراً .

15 مارس : دفعت شركة التأمين الأهلية مبلغ 500 درهم لكل سهم من الأرباح في 10 ديسمبر : قد تم بيع 600 سهماً من الاستثمار في شركة التأمين الأهلية بسعر السهم 28 ديناراً ، كما بلغت عمولة البيع 150 ديناراً .

في 20 ديسمبر : اعلنت شركة التأمين الأهلية عن توزيعات من الأرباح قدرها 250 درهم للسهم .

في 31 ديسمبر : سعر السوق للسهم بلغ 25 ديناراً والمطلوب : اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية .

9-24 تقوم منشأة العروبة بعمل مذكرة تسوية شهرية لحسابها المصرفي الوحيد في مصرف الصحارى . وتقوم المذكرة التي تعدها هذه المنشأة على أساس تعديل كل من رصيد حساب المصرف في الدفاتر والرصيد حسب كشف المصرف حتى يتفقا مع الرصيد الصحيح للتقديرة بالمصرف ، والذي يجب ان يظهر بالميزانية .

ومن مراجعة كشف المصرف في 31/12/1984 م ، وحسابات المنشأة ، اتضح الحقائق المذكورة فيما بعد .

المطلوب :

وضع الحرف الدال على أفضل اجابة من الاجابات الخمس التالية امام كل حالة ، لاعداد مذكرة التسوية في 31/12/84 م .

الاجابات :

أ - تضاف إلى رصيد المصرف بدفاتر المنشأة .

- ب - تضاف إلى رصيد المصرف الوارد بكشف المصرف .
- ج - تطرح من رصيد المصرف الوارد بكشف المصرف
- د - تطرح من رصيد المصرف الوارد بدفاتر المنشأة .
- هـ - لا تظهر في مذكرة التسوية .

- 1 - ضمن الصكوك التي حررتها المنشأة خلال نوفمبر ، صك بمبلغ 3000 د ، لم يقدم للمصرف بعد للسداد .
- 2 - قامت المنشأة بإيداع مبلغ 2000 د في المصرف في 31 / 12 / 1984 م ، ولم تظهر هذه العملية بكشف المصرف .
- 3 - قامت المنشأة بتحرير صك بمبلغ 1000 د وأثبتته في دفاتها في 8 / 12 / 1984 م ، وظهر بكشف المصرف في 31 / 12 / 1984 م .
- 4 - رد المصرف مع كشف الحساب في 31 / 12 / 1984 م ، الصك رقم 105 بمبلغ 1500 د ، كانت المنشأة قد أودعته في حسابها في 9 / 12 / 1984 م ، وذلك لعدم وجود رصيد كاف في حساب العميل (منشأة الضياء) .
- 5 - اكتشفت المنشأة ان الصك رقم 202 ، الذي حررته بمبلغ 6700 د ، قد أثبتته في دفاتها بمبلغ 7600 د ، وذلك في 12 / 12 / 1984 م . وقد قدم هذا الصك للمصرف ودفعه بالمبلغ الصحيح .
- 6 - قام المصرف بخصم مبلغ 5550 د من حساب المنشأة ، نظير الكمبيالة التي سبق وأن خصمها للمنشأة في سبتمبر 1984 م ، لأن المسحوب عليه رفض السداد (بما في ذلك 50 د مصاريف) .

الفصل العاشر

الاصول الثابتة وغير المأمومة والاستخراجية

الاصول طويلة الأجل هي الاصول التي تفتتها المنشأة لاستخدامها في نشاطها التجاري او الصناعي ، وليس لاعادة بيعها للعملاء . ويحتوي الاصل طويل الأجل على كمية من الخدمات تستنفذ على مدى عمره الانتاجي .

ويمكن تحديد طبيعة وخصائص العناصر التي يمكن اظهارها في ميزانية المنشأة كأصول طويلة الأجل كما يلي (1) :

- 1 - أن يحتوي الأصل على كمية من الخدمات تستنفذ على مدى عمره الانتاجي .
- 2 - ان يكون الأصل مملوكا للمنشأة . وعلى ذلك فان حق موظفي المنشأة في استخدام الطرق العامة لا يؤهلها ان تظهر ضمن اصولها هذه الطرق العامة .
- 3 - ان هذه الخدمات تستنفذ فقط بواسطة المنشأة المالكة ، أي أن المنشأة لا تنوي اعادة بيع الأصل قبل استخدامه .
- 4 - ان الاصول طويلة الأجل لها عمر انتاجي محدود (فيما عدا الأراضي) وفي نهاية العمر الانتاجي يجب ان يستبدل الأصل القديم بأصل جديد .

(1) Robert T. Sprouse and Maurice Moonitz, A Tentative Set of Broad Accounting Principles for Business Enterprise, Accounting Research Study No. 3. (New York: AICPA's 1962), p. 8.

5 - ان الخدمات التي تقدم بواسطة الاصل تستمر لمدة اطول من سنة أو الدورة التجارية .

وتنقسم الأصول طويلة الأجل الى : اصول ثابتة (ملموسة) ، اصول غير ملموسة ، وأصول استخراجية .

الاصول الثابتة Fixed Assets

الممتلكات الطبيعية للملموسة التي يمكن لمسها وتحديد كيانها ووجودها . وهي تمثل اصولا طويلة الأجل عمرها الانتاجي غير محدود كالأراضي ، وأصول طويلة الأجل ذات عمر انتاجي محدود الزمن كالمباني والآلات والسيارات والآلات .

وتتلخص المشاكل المحاسبية بالنسبة للاصول الثابتة في الآتي :

- 1 - تحديد تكلفة اقتناء الأصل الثابت .
- 2 - إثبات الاقتناء في الدفاتر المحاسبية .
- 3 - طرق الاستهلاك .
- 4 - الاستغناء عن الاصل الثابت .
- 5 - اظهار الاصول الثابتة في الميزانية .

تحديد تكلفة اقتناء الاصل الثابت Acquisition Cost

تشمل تكلفة الاصل الثابت كل ما صرف في اقتنائه ووضعه في المكان الذي سيستخدم فيه لتحقيق الغرض من اقتنائه ، وهي :

- 1 - صافي ثمن شراء الاصل حسب الفاتورة او العقد ، أي بعد استبعاد الخصم النقدي .
- 2 - الرسوم الجمركية اذا كان الاصل مستوردا .
- 3 - قيمة تكاليف الشحن والتأمين .
- 4 - تكاليف تركيب الاصل .
- 5 - اتعاب المحامين ورسوم تسجيل العقد .

لنفرض ان مصنعا في بنغازي اشترى آلة سعرها 10000 د بالشروط 10/2 ، صافي /30 . كما دفعت المنشأة مصروفات جمركية 6% ، ومصروفات نقل وثأمين 1450 د ، وتكاليف تركيب 400 د . وبناء على ذلك نحسب تكلفة الآلة كالآتي :

10 000 د	سعر الفاتورة
200	ناقصا : الخصم النقدي ($10\,000 \times 2\%$)
9 800 د	صافي ثمن الشراء النقدي
588	عوائد جمركية 6%
1 400	مصروفات نقل وثأمين
400	تكاليف تركيب
12 188 د	ثمن تكلفة الآلة

اثبات اقتناء الأصل في الدفاتر

يثبت اقتناء الأصل السابق في اليومية العامة كما يلي :

الآلات	12 188
النقدية والموردون . . . الخ	12 188
اقتناء آلة . . . ، ودفع ضرائب جمركية	
ومصروفات نقل وتركيب .	

الاستهلاك Depreciation

الاستهلاك هو توزيع تكلفة الأصل الثابت القابل للاستهلاك على مدى عمره الانتاجي ، أو على الفترات التي استنفدت فيها كمية خدماته .

ويعتبر الاستهلاك احد عناصر التكاليف التي يجب تحميلها لقائمة الدخل للوصول الى صافي نتيجة اعمال المنشأة كل مدة تجارية .

وهناك عدة عوامل تسبب اهلاك الاصول الثابتة ، منها الاستعمال أو الاستخدام الذي يسبب بلى وتآكل الأصل . ومنها أيضا التقادم لظهور اختراعات جديدة قد تؤدي الى جعل استخدام الأصل الثابت الموجود في المنشأة غير اقتصادي ، وتضطر الى استبداله باختراعات جديدة ذات كفاءة وإنتاجية أفضل حتى تتمكن المنشأة من المنافسة والاستمرار في عملها التجاري أو الصناعي . ولقد قدر الخبراء متوسط عمر الآلات الالكترونية بثلاث سنوات ، نظرا لاهمية عامل التقادم بالنسبة لهذه الاصول .

تحديد قسط الاستهلاك

قسط الاستهلاك هو ذلك الجزء من تكلفة الأصل الثابت الذي يجب خصمه من إيرادات المدة المالية لإظهار دخلها . ولتحديد هذا القسط ، يجب ، بجانب تحديد تكلفة الأصل الثابت ، تحديد العمر الإنتاجي للأصل ، وهي المدة التي يبقى فيها الأصل صالحا للاستخدام الاقتصادي . كما انه يجب تحديد قيمة الخردة ، وهي المبلغ الذي يتظر الحصول عليه عند الاستغناء عن الأصل عند انتهاء عمره الإنتاجي .

طرق الاستهلاك

أ - طريقة القسط الثابت Straight Line Method

وهي أبسط طرق الاستهلاك وأكثرها استعمالا . ووفقا لهذه الطريقة تكون قيمة أقساط الاستهلاك متساوية بالنسبة للمدد التجارية . وعلى ذلك فان هذه الطريقة تعتبر مناسبة اذا كان استخدام الأصل الثابت واستنفاد خدماته متساويا من مدة تجارية الى أخرى . وحساب قسط الاستهلاك الثابت من الناحية النظرية يعتمد على طرح الخردة من تكلفة الأصل الثابت وتقسيم الباقي على حياته الإنتاجية بالتساوي . أي أن قسط الاستهلاك الثابت يحسب كما يلي :

$$\text{قسط الاستهلاك الثابت} = \frac{\text{التكلفة - الخردة}}{\text{العمر الانتاجي}}$$

أما من الناحية العملية فمن النادر ان تؤخذ قيمة الخردة في الحسبان عند حساب القسط الثابت ، نظرا لصعوبة تقديرها ولعدم أهميتها من حيث المبلغ .

ويوضح المثال التالي كيفية استخدام هذه الطريقة :

د 5 200	تكلفة الشراء (سيارة)
400	ناقصا : قيمة الخردة
<hr/>	
د 4 800	المبلغ الخاضع للاستهلاك
4 سنوات	العمر الانتاجي
د / سنويا 1 200	القسط الثابت (4 ÷ 4 800)

والجدول الآتي يبين اقساط الاستهلاك ومجموع الاستهلاك للأصل السابق خلال عمره الانتاجي :

السنة	كيفية حساب الاستهلاك	الاستهلاك	مجموع الاستهلاك	القيمة الدفترية
بداية الأولى				د 5 200
نهاية الأولى	$\frac{1}{4} \times 4800$	د 1 200	د 1 200	4 000
نهاية الثانية	$\frac{1}{4} \times 4800$	1 200	2 400	2 800
نهاية الثالثة	$\frac{1}{4} \times 4800$	1 200	3 600	600
نهاية الرابعة	$\frac{1}{4} \times 4800$	1 200	4 800	400
		د 4 800		

اثبات الاستهلاك في الدفاتر :

1 - 1 - 1	السيارات التقديمية شراء سيارة نقدا	5 200	5 200
1 - 12 - 31	مصرف استهلاك السيارات مجمع استهلاك السيارات اثبات الاستهلاك السنوي للسيارات	1 200	1 200
1 - 12 - 31	ملخص الايرادات والمصروفات مصرف استهلاك السيارات قفل مصرف الاستهلاك في ح/م / أ.م.	1200	1 200

وفي نهاية كل من السنة الثانية والثالثة والرابعة يجري القيدان الاخيران .
وتظهر حسابات الامتياز العام المتعلقة بهذا الاصل كما يلي :

ح/م مصرف استهلاك السيارات

1 200	الى مجمع استهلاك السيارات	1 200
من ح/م / أ.م . 1 - 12 - 31		1 - 12 - 31

ويتكرر الترحيل الى هذا الحساب بالشكل السابق في نهاية كل سنة من
السنوات الثلاث التالية .

ح/م السيارات

5 200	الى التقديمية 1 - 1 - 1	5 200
رصيد مدين 1 - 12 - 31		5 200
5 200		5 200
	رصيد 1 - 1 - 2	5 200

ويبقى رصيد حساب السيارات بهذا الشكل حتى نهاية السنة الرابعة .
حيث يباع الاصل او يستبدل .

حـ / جمع استهلاك السيارات

1 200 من حـ / الاستهلاك 31-12-1	رصيد دائن 1 200 1-12-31
رصيد 1 200 1-1-2	رصيد دائن 2 400 2-12-31
1200 من حـ / الاستهلاك 31-12-2	
2 400	2 400
رصيد 2 400 3-1-1	رصيد دائن 3 600 3-12-31
1 200 من حـ / الاستهلاك 31-12-3	
3 600	3 600
رصيد 3 600 4-1-1	رصيد دائن 4 800 4-12-31
1 200 من حـ / الاستهلاك 31-12-4	
4 800	4 800

الميزانية 1 / 12 / 31	أصول
خصوم	أصول ثابتة
	سيارات 5 200
	1 200 - جمع الاستهلاك
	4 000

أما في نهاية السنة الثانية فتظهر الميزانية في 31-12-2 كالاتي :

اصول	مخصص
اصول ثابتة	
سيارات 5 200	
- مجمع الاستهلاك 2 400	
<u>2 800</u>	

أما بالنسبة للسنة الثالثة فتظهر الميزانية كالاتي :

اصول	مخصص
اصول ثابتة	
سيارات 5 200	
- مجمع الاستهلاك 3 600	
<u>1 600</u>	

وفي نهاية السنة الرابعة تظهر السيارات في الميزانية كالاتي :

اصول	مخصص
اصول ثابتة	
سيارات 5 200	
- مجمع الاستهلاك 4 800	
<u>400</u>	

ب - طرق القسط المتناقص Accelerated Methods

وأساس هذه الطرق هو توزيع قيمة الاصل القابل للاستهلاك على سنوات

عمره الانتاجي في صورة قسط يتناقص تدريجيا سنة بعد اخرى . وهذا يعني تحميل السنوات الاولى لاستخدام الاصل بأقساط استهلاك اعل من السنوات الاخيرة . ولحساب هذا القسط توجد عدة طرق نكتفي بشرح طريقتين منها .

1 - النسبة المثوية الثابتة على الرصيد الدفترى

Fixed - Percentage - of - Declining - Balance Method

بناء على هذه الطريقة تحدد نسبة مثوية ثابتة تؤخذ على القيمة الدفترية للاصل الثابت في أول كل مدة تجارية ، بحيث تصبح القيمة الدفترية في نهاية عمر الاصل الانتاجي مساوية لقيمة الخردة .

وتحدد النسبة حسب المعادلة الرياضية الآتية :

$$\sqrt[n]{\frac{X}{T}}$$

حيث :

ع : عمر الاصل

خ : قيمة الخردة

ت : تكلفة الاصل

ففي المثال السابق تحدد النسبة المثوية كالاتي :

$$\sqrt[10]{\frac{400}{5200}}$$

$$- 1 = 0.52 = 100 \times 0.48 = \%48$$

والجدول الآتي يبين الاستهلاك خلال العمر الانتاجي للسيارة :

السنة	القيمة الدفترية	قسط الاستهلاك (%48)	نسبة القسط الى القيمة المستهلكة	مجموع الاستهلاك
الأولى	د 5 200	د 2 496	%52	د 2 496
الثانية	2 704	1 298	% 26	3 794
الثالثة	1406	675	%14	4 469
الرابعة	731	350	%8	4 819
الرصيد	381			
		4 819	%100	

ويلاحظ ان قسط الاستهلاك في السنوات الاولى مرتفع جدا وتنقص بسرعة في السنوات الأخيرة ، حيث انه بلغ 52% من القيمة المستهلكة في السنة الاولى (2496 + 4800) مقارنة بـ 8% في السنة الرابعة .

لاحظ ان الفرق بين قيمة الخردة المقدرة (400 د) والرصيد النهائي (381 د) راجع الى عمليات التقريب فقط .

هذا ولتبسيط عملية احتساب نسبة الاستهلاك في هذه الطريقة ، تستخدم المنشآت عادة ضعف معدل الاستهلاك الثابت Double Declining Balance .
ففي مثالنا السابق نحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\%25 = \frac{1}{4} = \frac{1}{\text{العمر الاصلي}} = \text{معدل القسط الثابت}$$

$$\text{ضعف معدل القسط الثابت} = 25 \times \% =$$

$$\%50 =$$

وهو معدل قريب جدا من المعدل الدقيق المحسوب وفقا للمعادلة الرياضية السابقة (%48) .

2 - مجموع أرقام السنوات Sum - of - the - Years Digits Method

وبناء على هذه الطريقة يحدد قسط الاستهلاك بأخذ نسبة من القيمة المطلوب اهلاؤها مساوية لكسر مقامه مجموع ارقام سنوات العمر الانتاجي للاصل الثابت وبسطه عدد السنوات الباقية من ذلك العمر .

ويحدد مجموع ارقام السنوات حسب المعادلة الرياضية الآتية :

$$ن \left(\frac{1+n}{2} \right)$$

حيث ن تمثل العمر الانتاجي للاصل .

وباستخدام نفس البيانات في المثال السابق يكون مجموع السنوات

كالآتي :

$$10 = \left(\frac{1+4}{2} \right) 4$$

$$10 = 1 + 2 + 3 + 4$$

ويمثل الجدول الآتي الاستهلاك خلال العمر الانتاجي للسيارة :

السنة	كسر الاستهلاك	القيمة المطلوب استهلاكها (400 - 5200)	الاستهلاك السنوي	مجموع الاستهلاك	القيمة الدفترية
بداية الاولى					5 200 د
الاولى	$\frac{4}{10}$	4 800	1 920	1 920	3 280
الثانية	$\frac{3}{10}$	4 800	1 440	3 360	1 840
الثالثة	$\frac{2}{10}$	4 800	960	4 320	880
الرابعة	$\frac{1}{10}$	4 800	480	4 800	400
	10 مجموع				

وبلاحظ أن قسط الاستهلاك في السنة الأولى والسنة الثانية أعلى بكثير منه في السنة الرابعة .

يتضح مما سبق أن قسط الاستهلاك الذي يجب أن تحمل به المدة التجارية يتوقف على طريقة الاستهلاك المتبعة . وعلى ذلك فإن رقم صافي الدخل لتلك المدة أيضا يتوقف على طريقة الاستهلاك المتبعة . وحيث أن الاختيار متروك للإدارة عادة ، يصعب في كثير من الأحيان مقارنة دخل المنشآت المختلفة التي تستخدم طرقا مختلفة .

الاستغناء عن الأصل الثابت بالبيع :

عند بيع الأصل الثابت يجب :

1 - إثبات مصروف الاستهلاك عن الفترة من آخر ميزانية أعدت حتى تاريخ البيع ، بجعل حساب مصروف الاستهلاك مدينا وحساب مجمع استهلاك الأصل دائنا .

2 - قفل الحسابات المتعلقة بالأصل ، وهي حساب الأصل وحساب مجمع استهلاكه .

لوفرضنا انه في نهاية السنة الرابعة بيعت السيارة بمبلغ 550 د ، تكون المنشأة قد حققت ربحا من بيع الحردة قدره 150 د :

550 د	ثمن بيع السيارة في نهاية عمرها الانتاجي
<u>400</u>	القيمة الدفترية (200 5 - 800 4) =
<u>150 د</u>	الدخل من بيع السيارة

ويكون قيد اليومية لاثبات بيع السيارة كالآتي :

4 - 12 - 31	النقدية	550
	مجمع استهلاك السيارات	4 800
	سيارات	5 200
	دخل بيع سيارات	150

أما إذا ما تم البيع في منتصف السنة الرابعة من عمر الأصل ، بمبلغ 1200 د ، فتجري القيود التالية (طريقة القسط الثابت) :

مصرف استهلاك سيارات	600
مجمع استهلاك سيارات	600
استهلاك السيارة المباعة عن النصف الأول من السنة الرابعة .	
نقدية	1 200
مجمع استهلاك سيارات (3600 د + 600 د)	4200
سيارات	5 200
دخل بيع سيارات	200
بيع سيارة قيمتها الدفترية 1 000 د	
(5 200 د - 4 200 د) بمبلغ 1 200 د نقدا	

ويقفل حساب دخل بيع السيارات في نهاية السنة المالية في حساب ملخص الإيرادات والمصروفات ، كما يظهر هذا الدخل في قائمة الدخل تحت بند « إيرادات أخرى » .

الاستغناء عن الأصل بالمبادلة Trading - In Used Assets

قد تتفق المنشأة مع البائع على مبادلة الأصل القديم بأصل جديد وتسوية

الفرق بين القيمتين نقداً . والمبادئ المحاسبية لمعالجة المبادلة والقيمة النقدية تعتمد كثيراً على مدى التشابه بين الاصل القديم والجديد . فعند مبادلة اصل قديم بأصل جديد يشبه القديم ويؤدي نفس الغرض يجب عدم اظهار أي دخل من عملية المبادلة هذه ، واستخدام الدخل ان وجد في تخفيض قيمة الاصل الجديد . أما الخسائر فيجب الاعتراف بها واظهارها على حدة اذا كان مبلغها مهماً (٢) .

فلو ان السيارة القديمة في المثال السابق استبدلت بسيارة جديدة قيمتها 6000 د لتأدية نفس الغرض ، في نهاية السنة الثانية من عمر السيارة القديمة حيث كانت قيمتها الدفترية 2800 د ، مع دفع مبلغ 3000 د نقداً ، تكون المنشأة قد حققت دخلاً من وراء عملية الاستبدال هذه مقدارها :

قيمة السيارة الجديدة	6 000 د
ما دفعته المنشأة :	
سيارة قديمة	2 800 د
نقدية	3 000 د
	<hr/>
	5800
	<hr/>
دخل مبادلة السيارة القديمة	200 د
	<hr/>

إلا أن هذا الدخل يجب أن لا يثبت في الدفاتر ، لان هدف المنشأة ليس الاتجار بالسيارات ، وإنما استخدامها في عمليات الانتاج والبيع الأخرى وتحقيق الدخل من تلك العمليات . لذلك فإن هذا الدخل يجب أن يستخدم في تخفيض قيمة السيارة الجديدة ، ومن ثم تخفيض اقساط استهلاكها . مما يؤدي في الواقع الى توزيع هذا الدخل على العمر الانتاجي للسيارة الجديدة . وعلى ذلك تثبت عملية الاستبدال السابقة كما يلي :

(2) «Accounting for Nonmonetary Transactions», *Opinions of the Accounting Principles Board*, 29 (New York: American Institute of Certified Public Accountants, 1973), Par. 22.

سيارات (السيارة الجديدة)		5 800
مجمع استهلاك السيارات		2 400
سيارات (السيارة القديمة)	5 200	
نقدية	3 000	
استبدال سيارة — رقم —		
بأخرى — رقم — ودفع 3 000 د نقدا .		

أما إذا ما تم الاستبدال كما في المثال السابق على أن تدفع المنشأة مبلغ 3500 د نقدا بدلا من 3000 د ، فإن المنشأة تكون قد حققت خسارة مقدارها :
ما دفعته المنشأة :

سيارة قديمة (قيمة دفترية) 2 800 د
نقدية 3 500

د 6 300

6000

قيمة السيارة الجديدة التي حصلت عليها

د 300

خسارة المبادلة

هذه الخسارة يجب أن تثبت في الدفاتر بحيث يظهر الاصل الجديد بقيمته السوقية فقط . وهي 6000 د . كما يلي :

سيارات - سيارة جديدة		6 000
مجمع استهلاك السيارات		2400
خسارة مقايضة السيارة		300
سيارات - سيارة قديمة	5 200	
نقدية	3 500	

أما في حالة المبادلة بأصل جديد غير مشابه للأصل القديم ، واستخدام هذا الأصل الجديد لغرض مختلف ، فيجب اظهار الدخل أو الخسارة الناتجة عن المبادلة ، وأثبتت الأصل الجديد بقيمته السوقية . فلو استبدلت السيارة القديمة في نهاية السنة الثالثة ، حيث كانت قيمتها الدفترية على أساس قسط الاستهلاك الثابت 1600 د ، ولكن قيمتها السوقية النقدية 2000 د ، بألة جديدة ثمنها التقدي 7000 د ، مع العلم بأن المنشأة دفعت 5000 نقدا عند المبادلة ، يكون قيد اليومية كالآتي :

7 000	الألات	
3 600	مجمع استهلاك السيارات	
5 200	سيارات	
5 000	نقدية	
400	دخل استبدال السيارة - بألة	

وبحسب الدخل كما يلي :

7 000 د	ثمن الألة الجديدة
5 000 د	نقدا ناقصا : القيمة المدفوعة نقدا
2000 د	
5 200 د	تكلفة السيارة القديمة
3 600 د	ناقصا : مجمع الاستهلاك
	التجعة الدفترية
	الدخل

Revenue and Capital Expenditures والأسيالية والإيرادية

النفقات الإيرادية هي تلك المصروفات التي تنفق في سبيل استمرار أعمال

المنشأة العادية في شراء السلع بقصد بيعها او في المحافظة على الاصول الثابتة وصيانتها لتمكين المنشأة من الاستمرار في الانتاج والمحافظة على مستوى كفاءة انتاجها العادية لتحقيق الاغراض التي من اجلها قام المشروع .

وتعتبر النفقات ايرادية اذا كان الغرض من انفاقها الآتي :

1 - استمرار المنشأة في مزاولة نشاطها العادي لتحقيق اغراضها كدفع الاجور والمرتبات والايجارات ومصاريف النور والمياه والاعلان ، كما تشمل المبالغ التي تنفق لشراء المواد الاولية لتحويلها الى بضاعة تامة الصنع .

2 - المحافظة على الطاقة الانتاجية المتوقعة . كاستبدال قطع غيار الآلات بشرط عدم زيادة كفاءتها او طاقتها الانتاجية . وكذلك اصلاح وترميم وطلاء المباني .

3 - شراء السلع بقصد اعادة بيعها ، حيث تعتبر المبالغ المدفوعة كمشتريات والعمولة على المشتريات ومصاريف الشحن والرسوم الجمركية ومصاريف التشغيل والبيع والتوزيع كمصروفات ايرادية .

ويتميز الاتفاق الايرادي بأنه متكرر ودوري . لذلك يجب أن يحمل لقائمة دخل المدة التي استفادت منه .

أما النفقات الرأسمالية فتمثل النفقات التي تنفقها المنشأة على اصولها الثابتة سواء بالشراء او بالصنع بغرض زيادة الكفاءة الانتاجية للمنشأة أو تخفيض تكاليف الانتاج او التشغيل لتحقيق اهداف المنشأة .

والنفقات الرأسمالية لا تشمل فقط ثمن شراء او انتاج هذه الاصول التي لها صفة الدوام نسبيا ، بل تشمل ايضا :

1 - جميع المصروفات اللازمة لوضع الاصل في حالة تمكن من استخدامه في الغرض الذي اشترى من اجله .

2 - جميع المصروفات التي تصرف على الاصل الثابت بقصد رفع كفاءته الانتاجية او تخفيض تكاليف تشغيله .

وفي الواقع ليس من السهل وضع قاعدة ثابتة للتمييز بين النفقات الايرادية

والرأسمالية . ولكن من الناحية النظرية اذا كان المصروف يفيد المدة الحالية فقط فهو مصروف ايرادي ، اما اذا افاد المدة التجارية الحالية واستفادت منه المدة التجارية المستقبلية فهو مصروف رأسمالي . غير أن حجم المصروف يلعب دورا في تقرير ما اذا كان المصروف ايراديا او رأسماليا . فاذا ما كان المصروف صغيرا نسبيا يجب ان يعتبر ايراديا حتى ولو استفادت منه اكثر من مدة تجارية . ذلك لان اعتباره مصروفا رأسماليا سيزيد من الاعباء المحاسبية (حساب استهلاك ، حساب مجمع استهلاك ، تقدير العمر الانتاجي ، . . . الخ .) . في حين ان اثر هذه المعالجة لن يكون مهما بالنسبة لنتيجة اعمال المنشأة Immaterial .

وتقرير ما اذا كان المبلغ المصروف مهما Material يعتمد على حجم عمليات المنشأة . فاذا ما كانت مبيعات المنشأة 10000 د لا شك ان مصروفا قيمته 1000 د يعتبر مهما . أما اذا ما كانت مبيعات المنشأة 10 000 000 د ، فان مصروفا قدره 1000 د يعتبر غير مهم . ونظرا لعدم وجود قواعد عامة في هذا الصدد ، فان خبرة المحاسب وثقافته تلعبان دورا كبيرا في تقرير مدى اهمية المبلغ .

وبما لا ريب فيه ان عدم التفرقة بين النفقات الايرادية والرأسمالية يؤدي الى عدم اظهار نتيجة اعمال المنشأة ومركزها المالي بشكل سليم . فمثلا ، اذا كان هناك مصروف يجب أن يعتبر ايراديا واعتبرته المنشأة رأسماليا ، فان ذلك سيؤدي الى تضخيم الدخل واظهار قيمة الاصول الثابتة في قائمة المركز المالي بقيمة اكبر من قيمتها الحقيقية . والعكس صحيح في حال اعتبار المصروف الرأسمالي مصروفا ايراديا ، أي أن الدخل والأصول الثابتة ستكون اقل مما يجب . ويترتب على ذلك كله خلط نتائج اعمال السنوات المختلفة ، وهو امر غير مرغوب فيه .

Intangible Assets غير الملموسة

وهي العناصر التي ليس لها وجود مادي ملموس ، أي لا يمكن رؤيتها بالعين ، مثل شهرة المحل وحقوق الاختراع والعلامات المسجلة .

واذا ما قامت المنشأة بشراء هذه الاصول فيجب اظهارها في الدفاتر بتكلفة الشراء واهلاك هذه التكلفة عبر العمر الانتاجي او القانوني ، أيهما اقصر ، للاصل على أن لا يتعدى ذلك 40 سنة حسب توصيات معهد المحاسبين الاميركي AICPA .

أما تكاليف البحث والتطوير التي تنفقها المنشأة لانتاج مثل هذه الاصول داخليا ، فيجب اعتبارها مصروفات ايرادية وتحميلها لقائمة دخل السنة التي صرفت فيها ، ذلك لان النفقات متكررة ويصعب تحديد انتاجها» .

ويتم اهلاك الاصول غير الملموسة Amortization باستخدام طريقة القسط الثابت على أن يجعل حساب الاصل نفسه دائئا بدلا من توسيط حساب مجمع الاهلاك .

وعلى ذلك فان هذه الاصول تظهر في الميزانية ، بعد بند الآلات والمعدات والمباني بقيمة التكلفة التي لم تستنفد بعد .

الاصول الاستخراجية Natural Resources

وتشمل الممتلكات الطبيعية التي تستنفذ بالاستخراج ، مثل مناجم الحديد والفحم وأبار النفط والغاز الطبيعي والغابات . ونظرا لاهمية الدور الذي يلعبه القطاع النفطي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في معظم الدول العربية سنركز على النفط كأصل استخراجي وان كانت المعالجة المحاسبية للاصول الاستخراجية واحدة .

تشتمل صناعة النفط على عدة عمليات ونشاطات متتابعة ، فقبل أن تصل هذه السلعة الى المستهلك يمر بمراحل مختلفة أهمها» .

- (1) عمليات الاستكشاف الأولى والحصول على عقود الامتياز .
- (2) عمليات التنقيب والحفر .
- (3) عمليات النقل .
- (4) عمليات الانتاج .
- (5) عمليات التكرير .
- (6) عمليات التسويق .

(3) Accounting for Research and Development Costs, Statement of Financial Accounting Standards No. 2 (Stamford, Connecticut: Financial Accounting Standards Board, 1974), Par. 12.

(4) غنار علي ابو زريدة ، محاسبة النفط (جامعة فلوريونس ، كلية الاقتصاد والتجارة ، 1974) .

وتحتوي كل مرحلة من هذه المراحل التي تمر بها هذه الصناعة الاستخراجية على عدة عمليات ونشاطات معقدة وتختلف في طبيعتها وفي درجة تعقيدها من موقع لآخر .

وتتسم عمليات البحث عن النفط بدرجة كبيرة من المخاطرة ، فقد كان عدد الآبار التي حُفرت خلال الفترة من 1956 إلى 1971 في ليبيا 1086 بئراً بأعماق مختلفة ، كانت نتيجتها 167 بئراً منتجاً فقط للزيت أي بنسبة 15.4% آبار منتجة ، إلى 84.6% آبار غير منتجة .

كما أن تكاليف الاستكشاف لايجاد بئر يمكن استغلاله اقتصادياً وتجارياً تقدر بحوالي 5000000 د .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن تكاليف الحفر مرتفعة جداً ، حيث أن البئر متوسط العمق يكلف حوالي 17000 د ، وكلما زاد عمقه كلما زادت تكاليف حفره .

وهناك طرق محاسبية متعددة تتبعها شركات النفط في معالجة نفقات الاستطلاع والاستكشاف عن البترول . ويمكن أن نوجزها في ثلاث طرق رئيسية :

- 1 - اعتبار جميع نفقات الاستكشاف نفقات إيرادية تحمل لقائمة الدخل في الفترة التي تنفق فيها .
- 2 - اعتبار كل نفقات الاستكشاف نفقات رأسمالية .
- 3 - اعتبار الجزء المنفق من نفقات الاستطلاع والاستكشاف على مناطق منتجة نفقات رأسمالية ، والجزء المنفق على مناطق غير منتجة مصروفات إيرادية تحمل لقائمة الدخل في الفترة التي يتضح فيها عدم إنتاجية المناطق أو التخلي عنها .

وقد ميز القانون الليبي بين نوعين من نفقات الاستكشاف والاستطلاع وهما :

- (1) مصروفات الاستكشاف التي تنفقها الشركة قبل بدء الفترة الانتاجية لها :

(5) منشورات وزارة النفط بالجمهورية العربية الليبية - النفط الليبي 1984-1971 ، ص 44 .

يعتبرها القانون بكاملها نفقات رأسمالية ، تستهلك بنسبة 5% سنوياً عند بدء فترة الانتاج .

(2) نفقات الاستكشاف والاستطلاع التي تنفق بعد بدء الفترة الانتاجية : اجاز القانون للشركة اعتبارها رأسمالية او ايرادية . وفقاً لرغبة الشركة . وبالنسبة للنفقات الأخرى في المراحل المختلفة لصناعة النفط فتتفاوت معالجتها المحاسبية من شركة الى أخرى بين اعتبارها ايرادية او رأسمالية او تقسم بين ايرادية ورأسمالية حسب المناطق غير المنتجة والمنتجة .

وبعد تحديد التكلفة الرأسمالية للبئر المنتج (أو الحقل) تثبت في الدفاتر كأصل وتظهر في الميزانية بضمن التكلفة مطروحاً منها مجمع الاستنفاد Accumulated Depletion .

وتستفد تكلفة الأصل عبر عمره الانتاجي وفقاً لطريقة وحدات الانتاج Units of - Production Method فمثلاً إذا ما بلغت التكاليف الرأسمالية لبئر منتجة 5 000 000 د، وقدر الخبراء أن احتياطي البئر 5000 000 برميلاً ، فإن تكلفة الاستنفاد تكون 1 د لكل برميل منتج . وعلى ذلك إذا ما استخرج من هذا البئر 500 000 برميلاً في العام الأول للانتاج يكون مصروف الاستنفاد 500 000 د ، تثبت كما يلي :

استنفاد آبار النفط مجمع استنفاد - بئر (أو حقل) رقم —	500 000	500 000
--------------------------------------------------------------	---------	---------

ويضاف مبلغ الاستنفاد - 500 000 د - الى تكلفة النفط المستخرج والتي تتحول فيما بعد الى تكلفة البضاعة المباعة او مخزون آخر المدة .

نظام الاصول الثابتة Fixed Asset System

يجب وضع نظام مراقبة دقيق للاصول الثابتة ، حيث انها تمثل تجميда لجزء كبير من رأس المال بالنسبة لكثير من المنشآت .

ويجب ان يخدم هذا النظام الاهداف التالية :

- 1 - توفير القدر الضروري من هذه الأصول .
- 2 - اختيار افضل الاصول بالنسبة للمنشأة .
- 3 - الحفاظ على هذه الاصول من الضياع وسوء الاستخدام .
- 4 - تقديم البيانات المحاسبية السليمة عن هذه الاصول لمستخدمي القوائم المالية .

قرارات الشراء

يجب ان تعد ميزانية رأسمالية Capital Budget تبين احتياجات المنشأة من الاصول الثابتة وكيف يمكن توفيرها . وعلى المحاسب ان يساعد الادارة في اعداد هذه الميزانية . ودراسة البدائل المختلفة التي يمكن اتباعها . وأفضل الاصول التي يمكن اقتنائها لتحقيق اهداف المنشأة .

السجلات المحاسبية

لتحقيق الاهداف السابق ذكرها يجب الاحتفاظ بسجلات دقيقة للاصول الثابتة ، سواء يدويا ام آليا . وبغض النظر عن النظام المستخدم يجب الاحتفاظ ببطاقة خاصة بكل أصل ثابت على حدة ، تظهر البيانات التالية :

- 1 - تكلفة الاقتناء بما في ذلك التركيب .
- 2 - العمر الانتاجي وقيمة الخردة المتوقعة .
- 3 - وصف شامل للاصل مع تحديد موقعه وتاريخ بدء استخدامه .
- 4 - طريقة الاستهلاك التي ستبوع .
- 5 - قسط الاستهلاك السنوي .
- 6 - تاريخ تغيير مكان الاصل ، وتكاليف اعادة التركيب ان وجدت .
- 7 - ابي تحسينات اضافية في الاصل والتكلفة المرسلة .
- 8 - تاريخ الاستغناء عن الاصل .
- 9 - قيمة الخردة التي حصلت فعلا .

(6) يناقش هذا الموضوع بالتفصيل علقة في كتب عاسبة التكاليف والمحاسبة الادارية .

واحدى فوائد الاحتفاظ بمثل هذه السجلات ، هو معرفة قسط الاستهلاك السنوي بمجرد النظر الى بطاقة الاصل ، دون اعادة احتسابه كل سنة . وبالإضافة الى البطاقات السابقة يجب الاحتفاظ بالسجلات والحسابات التالية :

- 1 - اوامر شراء مرقمة خاصة بالنفقات الرأسمالية ، يستطيع اصدارها اشخاص معينون فقط في المنشأة .
- 2 - حساب مراقبة في الاستاذ العام لكل نوع من الاصول الثابتة على حدة ، مثل سيارات ، آلات أ ، آلات ب ، مباني ، ... الخ .
- 3 - حساب لكل مصنع في الاستاذ العام بالنسبة للشركات التي لها مصانع متعددة .

وهذه السجلات والبيانات ضرورية للمحافظة على هذه الاصول وتقرير ايها انسب للمنشأة عندما يراد شراء اصول جديدة في المستقبل .

أسئلة وتمارين

اسئلة

10-1 عرف الآتي :

الاصول الثابتة ، الاصول غير الملموسة ، الاصول الاستخراجية .

10-2 تكلم مع الشرح عن خصائص الاصل الثابت .

10-3 ما الفرق بين النفقات الايرادية والنفقات الرأسمالية ؟

10-4 كيف نحدد تكلفة الاصل الثابت ؟

10-5 كيف يعالج الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستغناء عن الاصل الثابت ؟

10-6 ما هو المقصود بالعمر الانتاجي وكيف يتحدد ؟

10-7 ما هي الاسباب التي تدعو الى استهلاك الاصول الثابتة ؟

10-8 ما هي الطرق المختلفة للاستهلاك ؟

10-9 لماذا لا تصنف الاراضي القضاء (غير المستغلة) التي تمتلكها المنشأة بفرض .

استخدامها في المستقبل ، وبعض الآلات التي توقفت المنشأة عن

استخدامها في الانتاج وتنوي بيعها في المستقبل القريب ، كأصول ثابتة في الميزانية مع ان لها بعض خصائص هذه الاصول ؟

10-10 بين أي العناصر التالية يعتبر جزءا من تكلفة اقتناء آلة جديدة .

- (أ) سعر الشراء .
- (ب) تكاليف النقل .
- (جـ) تكاليف اعداد الغرفة ، بما في ذلك اعادة مد اسلاك الكهرباء ، التي ستوضع فيها الآلة .
- (د) تكاليف اعلان ودعاية عن الانتاج الجديد للآلة .
- (هـ) تكلفة تدريب عاملين لادارة الآلة .

10-11 بين أي العناصر التالية يجب اعتباره جزءا من تكلفة مبنى جديد :

- (أ) تكاليف ازالة مبنى قديم ، وتسوية الارض .
- (ب) تكاليف خريطة البناء .
- (جـ) تكاليف مواد البناء .
- (د) مرتب مدير المصنع الذي قام بالاشراف على البناء .
- (هـ) ضرائب عن الاراضي خلال عملية البناء .

10-12 بين أي النفقات التالية يجب اعتبارها ايرادية وأيها رأسمالية ، وكيفية معالجة الرأسمالية منها محاسبيا :

- (أ) شراء اطارات جديدة لسيارة نقل .
- (ب) اضافات جديدة لمباني المصنع .
- (جـ) تكلفة طلاء مكاتب الادارة .
- (د) تكلفة فحص وتشحيم آلات المصنع .
- (هـ) تكلفة استبدال محرك الآلات بأخر جديد مشابه للقديم .
- (و) تكلفة استبدال سقف احد المخازن بأخر من نوعية افضل ، مضمون لمدة 20 سنة .

10- 13 اشرح العبارة التالية :

« الاستهلاك عبارة عن عملية توزيع تكاليف ، وليس تقييم » .

10- 14 ما هي اهداف نظام المراقبة الداخلية بالنسبة للاصول الثابتة ؟

10- 15 ما هي السجلات المحاسبية اللازمة للاصول الثابتة ؟

تمرينات

10- 16 افقت شركة الجروش المبالغ التالية في سبيل شراء ارض واقامة مبنى عليها :

100 000 د	شراء اراضي بما في ذلك العمولة
1 500	تأمين على بناء المبنى
120 000	عقد بناء المبنى
2 000	اتعاب المهندسين
4 000	شوارع وارصفة بجوار المبنى
3 100	تكاليف الحفر لارساء الاساس للمبنى
1 600	ضريبة عقارات على الاراضي قبل البناء
1 250	مصرفات اعلان لتأجير المبنى
2 100	فوائد على قرض البناء اثناء عملية البناء

المطلوب

1 - تحديد تكلفة الاراضي .

2 - تحديد تكلفة المبنى .

10- 17 اشترت شركة تيسيتي آلة في 1 مارس 1984 ، وكان سعر الفاتورة 15 000

د ، بشروط 2/20 ، صافي/60 . وعند تسليم الآلة في 3 مارس 1984

دفعت الشركة 9 800 د نقدا من ثمن الآلة . كما دفعت في 5 مارس 1984

مصاريف نقل وتركيب هذه الآلة قدرها 500 د .

وفي 28 مارس 1984 دفعت الشركة المبلغ الباقي المستحق من ثمن شراء الآلة .

المطلوب

- 1 - اجراء قيود اليومية اللازمة حتى 28 مارس 1984 م .
- 2 - لنفرض ان الشركة اتبعت نظام القسط الثابت للاستهلاك ، فالمطلوب اجراء قيود اليومية اللازمة في نهاية 1984 ، مع العلم بأن العمر الانتاجي للألة 10 سنوات وقدرت الخردة بمبلغ 3 200 د .
- احسب الاستهلاك لأقرب شهر مع العلم بأن السنة المالية للشركة تنتهي في 31 ديسمبر .
- 10- 18 اشترت منشأة الكروم آلتين بمبلغ 8 600 د ودفعت مصروفات نقل قدرها 200 د . أما مصاريف التركيب فقد بلغت 300 د بالنسبة للألة الأولى و600 د بالنسبة للألة الثانية. وقد قيم الخبراء الآلة الأولى بمبلغ 4 000 د ، والثانية بمبلغ 6 000 د ، مع العلم بأن الشركة خصصت حساباً مستقلاً لكل من الآلة الأولى والآلة الثانية .

المطلوب

- أ - توزيع ثمن الشراء ومصاريف النقل بين الآلتين على أساس القيمة التقديرية بواسطة الخبراء .
- ب - اجراء قيود اليومية لاثبات تكلفة كل من الآلتين مع العلم بأن المبالغ كلها قد دفعت نقداً .
- 10- 19 اشترت منشأة سالم آلة بمبلغ 10 000 د . وقد قدر العمر الانتاجي لهذه الآلة بأربع سنوات وقيمة الخردة 1 000 د . المطلوب تحديد الاستهلاك حسب الجدول الآتي :

طرق الاستهلاك		قسط الاستهلاك		القيمة الدفترية	
		العام الأول	العام الثاني	العام الأول	العام الثاني
أ - القسط الثابت					
ب - النسبة المئوية الثابتة					
ج - مجموع ارقام السنوات					

10 - 20 باعت منشأة البدري سيارة نقدا وفيما يلي البيانات المتعلقة بها :

4 000 د	تكلفة السيارة عند الشراء
<u>(3 000 د)</u>	مجمع الاستهلاك
<u><u>1 000 د</u></u>	القيمة الدفترية

المطلوب

- أ - قيد اليومية اللازم في حال بيع السيارة بمبلغ 1 000 د
- ب - قيد اليومية اللازم في حال بيع السيارة بمبلغ 600 د
- ج - قيد اليومية اللازم في حال بيع السيارة بمبلغ 1400 د

10 - 21 اليك البيانات الآتية المتعلقة بإحدى الآلات في دفاتر عبد المجيد في اول يناير 1984 :

17 000 د	تكلفة الآلة
<u>(9 000)</u>	مجمع الاستهلاك (قسط ثابت)
<u><u>8 000 د</u></u>	القيمة الدفترية

مع العلم بأن العمر الانتاجي لهذه الآلة 5 سنوات ، وان قيمة الخردة قدرت بمبلغ 2000 د . وقد بيعت الآلة في اول مايو 1984 م بمبلغ 7100 د نقدا .

المطلوب :

- 1 - تاريخ شراء الآلة
- 2 - اجراء قيود اليومية اللازمة لبيع الآلة (لا تنس قسط الاستهلاك حتى اول مايو 1984 م) .
- 3 - اجراء قيود اليومية اللازمة للاستغناء عن الآلة اذا ما كان ثمن البيع 6900 د فقط .
- 4 - اجراء قيود اليومية اذا ما استبدلت هذه الآلة بأخرى مشابهة قيمتها السوقية 20000 د ، ودفعت الشركة ، بالاضافة الى الآلة القديمة ، مبلغ 10000 د نقدا .
- 5 - نفس البيانات كما في (4) ، ولكن الشركة دفعت مبلغ 14000 د نقدا .

10- 22 - اشترت شركة البسط الاصول غير الملموسة الآتية :

أ - حق اختراع بمبلغ 2550 د نقدا ، وذلك في اول يناير 1984 مع العلم بأن الشركة التي اخترعت هذا الاختراع قامت بتسجيله في اول يناير 1982 ، وان العمر الانتاجي له 17 سنة .

ب - قامت الشركة بشراء حق طبع كتاب في أول يناير 1984 م ، ومن المعلوم ان العمر القانوني لحق التأليف لهذا الكتاب 28 سنة ولكن مديري الشركة قدروا العمر الحقيقي له 20 سنة . وقد دفعت الشركة 2800 د للمؤلف .

ج - اشترت الشركة ايضا في أول يناير 1984 شركة تضامن ، وقد قدرت شهرة المحل بمبلغ 8000 د . وقد حسب الاهلاك على اساس اقصى مدة للاصول غير الملموسة (40 سنة) وقد كان اجمالي ثمن الشراء 50000 د .

المطلوب

أ - اجراء قيود اليومية لاثبات اقتناء هذه الاصول .

ب - اجراء قيود التسوية الخاصة بالاهلاك على اساس القسط الثابت ، في نهاية السنة المالية الحالية ، 31-12-1984 م .

10- 23 - قام المحاسب القانوني ابو بكر بمراجعة حسابات منشأة الماقي وقد لاحظ القيود الآتية الخاصة بحساب الآلات في دفاتر الشركة :

مدين :

3 يناير 1982 شراء آلة (أ) بمبلغ	22 000 د
10 يناير 1982 تكاليف تركيب (أ)	2 000 د
28 سبتمبر 1982 شراء آلة (ب) بمبلغ	30 000 د
31 مارس 1983 شراء آلة (ج) بمبلغ	16 000 د
1 يوليو 1984 تصليحات غير عادية	2 500 د
نالحة عن الفيضان	72 500 د

دائن :

31 ديسمبر 1982 قسط استهلاك العام	10 800	د
31 ديسمبر 1983 قسط استهلاك العام	11 840	د
اول ابريل 1984 بيع آلة (أ) نقدا بمبلغ	12 560	د
31 ديسمبر 1984 استهلاك العام	7 460	د
	<u>42 660</u>	د
	<u>29840</u>	د

الرصيد في 31 ديسمبر 1984

فاذا علمت أن :

- (1) قسط الاستهلاك قد احتسب كل سنة على أساس 20% من الرصيد .
- (2) قيمة الخردة تقدر بـ 10% من سعر شراء الاصل .
- (3) العمر الانتاجي للآلة 5 سنوات .
- (4) حسابات المصروفات لسنة 1984 لم تقفل بعد في حساب ملخص الایرادات والمصروفات .

المطلوب :

أ - تصوير جدول لاستهلاك الآلات على أساس القسط الثابت ، حتى 1984-12-31

ب - اجراء قيد اليومية اللازم لتصحيح الحسابات المتعلقة بهذه الآلات في 31-12-84 ، وفقا لطريقة القسط الثابت والاجراءات المحاسبية السليمة .

10-24 اشترت شركة العل الآت الكترونية مستعملة والمطلوب تحديد ثمن التكلفة من البيانات الآتية :

- 1 - قيمة الفاتورة 200000 ديناراً .
- 2 - دفع البائع عمولة بيع قدرها 1% وقدم لشركة العل خصم قدره 2% لو تم دفع قيمة الفاتورة في خلال 60 يوما .
- 3 - تكاليف التركيب بلغت 7000 ديناراً .
- 4 - مرتب مدير قسم المشتريات قيمته 490 ديناراً شهرياً

- 5 - مصاريف الشحن بلغت 4200 ديناراً .
- 6 - مصاريف الصيانة بلغت 6000 ديناراً في السنة الأولى .
- 7 - قد تم دفع الفاتورة في خلال 60 يوماً .
- 10- 25 البيانات الآتية خاصة بالاصول الثابتة لاحدى الشركات :

المباني	الآلات الصناعية	الآلات الأخرى
تاريخ الشراء	2 يناير 1983	2 يناير 1983
التكلفة	328 000 د	786 000 د
قيمة الحفرة	28 000	46 000
العمر الانتاجي	30	10
طرق الاستهلاك	النسبة المثوية الثابتة	مجموع ارقام السنوات
المطلوب :	على الرصيد الدفئري	

- 1 - تحديد رصيد مجمع الاستهلاك في 31 ديسمبر 1984
- 2 - اجراء قيود التسوية للاستهلاك في 31 ديسمبر 1984 .
- 10- 26 نفقات الاستطلاع والاستكشاف عن النفط باحدى شركات النفط بلغت 8 مليون دينار لاكتشاف أحد الآبار المنتجة للنفط . وقد قدر انتاج هذا البئر بمليون برميل في خلال عامين . وقد قدر سعر بيع الآلات المستعملة في الانتاج بعد استنفاد النفط بمبلغ 400 ألف دينار .
- قد بدأ الانتاج في اكتوبر 1984 . وقد تم استخراج 240 ألف برميل من النفط حتى 31/12/1984 م . وقد تم بيع 200 ألف برميل من النفط خلال عام 1984 .
- مصاريف المواد والاجور بلغت 480 ألف دينار في عام 1984 . وقد تم بيع النفط بسعر 14 دينار للبرميل .

المطلوب :

- 1 - تحديد تكلفة الاستنفاد في عام 1984 .

- 2 - تحديد تكلفة بيع النفط في عام 1984 .
- 3 - ما هو صافي الدخل حتى 12/31 1984 م .
- 4 - تحديد قيمة النفط في آخر المدة .

10 - 27 تمتلك شركة النصر ثلاث سيارات في اول يناير 1984 . البيانات الآتية تتعلق بهذه السيارات :

رقم	تاريخ الشراء	سعر التكلفة	العمر الانتاجي	قيمة الحردة	مجموع الاستهلاك
112	81/4/7	6400 د	4 سنوات	1200 د	?
114	82/6/21	7500	5 سنوات	1500	?
115	83/9/30	8700	5 سنوات	1700	?

مع العلم بأن طريقة القسط الثابت استخدمت لحساب قيمة الاستهلاك مع التقريب لأقرب شهر . وقد تمت هذه العمليات خلال عام 1984 :
في 3 مايو سيارة رقم 114 قد دمرت على أثر حادثة وعلى ذلك دفعت شركة التأمين القيمة السوقية وتبلغ 4250 ديناراً .

في 23 مايو اشترت سيارة جديدة رقم 116 لتحل محل سيارة رقم 114 مع العلم ان سعر الشراء 9200 ديناراً وقد تم دفع 2000 ديناراً مقدماً .

في 7 يوليو تم مبادلة سيارة رقم 112 بسيارة جديدة رقم 117 مع العلم سعر الفاتورة للسيارة الجديدة 9400 ديناراً . وقد دفعت الشركة مبلغ 7900 د نقداً والمقايضة على السيارة القديمة 1500 ديناراً .

في 21 اكتوبر دفعت 480 د لشراء أربع اطارات للسيارة رقم 115

في 3 ديسمبر تم تصليح سيارة رقم 115 بمبلغ 840 د .

والمطلوب :

- (1) ما قيمة مجموع الاستهلاك في 31 ديسمبر 1983
- (2) قيود اثبات جميع العمليات السابقة خلال عام 1984
- (3) ما هو قيمة الاستهلاك لعام 1984 مع العلم بأن العمر الانتاجي

للسيارات رقم 116, 117 - 5 سنوات وقيمة الخردة لكل سيارة الف دينار .

(4) ما مقدار رصيد مجمع الاستهلاك في 31 ديسمبر 1985

(5) تصوير الميزانية في 31 ديسمبر 1984 مظهرًا بها الجزء الخاص بالسيارات ومجمع الاستهلاك .

10 - 28 تمتلك شركة الآلات الثقيلة الأصول غير الملموسة التي يبينها كالاتي في 1984/12/31 م :

الأصول غير الملموسة تاريخ الشراء ثمن التكلفة العمر الانتاجي العمر القانوني بعد الشراء

-	5 سنوات	122 000 د	82/2/3	مصاريف التأسيس
-	لا نهاية له	58 000	82/3/8	العلامات التجارية
-	20 سنة	225 000	83/7/10	شهرة المحل
13 سنة	8 سنوات	129 600	83/10/3	حق الاختراع رقم 1
17 سنة	5 سنوات	78 000	84/6/30	حق الاختراع رقم 2

وقد تمت العمليات الآتية خلال عام 1985 :

1 - في 6 يناير اشترت حق الاختراع رقم 3 بمبلغ 180 ألف دينارًا وقد تقرر ان عمره الانتاجي 5 سنوات رغم أن عمره القانوني 17 سنة .

2 - في 4 يونيو تم تسجيل حق اختراع رقم 4 الذي عمره الانتاجي 10 سنوات وقد قدرت تكاليف حق الاختراع كالاتي :

مصرفات الأبحاث بلغت :

1983	130 000 د
1984	110 000
1985	25 000
الجملة	<u>265 000 د</u>
مصرفات قانونية	<u>32 000 د</u>

3 - في 3 أكتوبر بلغت مصرفات الدفاع القانونية عن حق الاختراع رقم 1 مبلغًا وقدره 29 ألف د .

4 - في 3 ديسمبر تقرر ان حق الاختراع رقم 2 لا قيمة له حيث ان اختراعاً جديداً
حل محله .

5 - في خلال عام 1985 بلغت مصروفات الأبحاث 25 000 ديناراً وقد تم تحميلها
لحق الاختراع رقم 4 كما أن مبلغاً وقدره 245 ألف ديناراً تم صرفه على
الأبحاث ولم يتقرر تحميله لأي من الاختراعات حتى الآن .
والمطلوب :

- (1) ما هي القيمة الدفترية للاصول غير الملموسة في 31 ديسمبر 1984 م
- (2) تقييد العمليات التي تمت في خلال 1985 م ، بدفتر اليومية .
- (5) ما مقدار الاهلاك AMORTIZATION لعام 1985 م ؟
- (4) تصوير الاصول الغير ملموسة في الميزانية في 31/12/1985 م .
- 29-10 اشترت منشأة الاضواء آلة لاستخدامها في الانتاج في 5/5/1983 م ،
بمبلغ 12000 د . وقد قدر الخبراء ان العمر الانتاجي لهذه الآلة خمس
سنوات ، وأن قيمتها كخردة 2000 د .

والمطلوب :

- 1 - ما هو رصيد حساب مجمع استهلاك هذه الآلة في 31/12/1984 م ،
باستخدام طريقة القسط الثابت ؟
- 2 - ما هي القيمة الدفترية لهذه الآلة في 31/12/84 م باستخدام طريقة
مجموع ارقام السنوات ؟
- 3 - ما هو مصروف الاستهلاك الخاص بهذه الآلة ، والذي يجب أن
تحميله السنة المالية المنتهية في 13/12/1984 م ، باستخدام طريقة
ضعف معدل القسط الثابت ؟

الفصل الحادي عشر

الالتزامات قصيرة الأجل

الالتزامات تمثل ديونا نتجت عن عمليات تجارية أو مالية حدثت في الماضي ، ويلتزم المدين بسدادها في صورة أصول أو اداء خدمات في المستقبل للدائن . وتنقسم الالتزامات الى نوعين : قصيرة الأجل وطويلة الأجل . وان التفرقة بين الالتزامات قصيرة الأجل وطويلة الأجل أمر مهم عند تقييم المركز المالي للمنشأة ، ومدى قدرتها على سداد ديونها والتزاماتها في مواعيد استحقاقاتها .

التفرقة بين التزامات قصيرة وطويلة الاجل

جرى العرف المحاسبي على اعتبار السنة المالية الواحدة اساس التفرقة بين الالتزامات قصيرة وطويلة الاجل . أي أن الالتزامات التي تستحق خلال سنة من تاريخ الميزانية تعتبر قصيرة الاجل ، وما عداها طويلة الاجل .

واتخاذ سنة مالية واحدة اساسا للتفرقة من السهولة بمكان للتطبيق العملي . ولكنه قد يؤدي الى عدم اظهار المركز المالي للمنشأة بصورة صحيحة وخاصة لو كانت الدورة التجارية تزيد عن سنة واحدة .

ووفقا للتعريف الحديث ، تشمل الالتزامات قصيرة الأجل ما يلي :

- (1) الالتزامات التي يحتاج سدادها استخدام اصول متداولة او نشأة التزامات جديدة قصيرة .
 - (2) كل الالتزامات الاخرى التي يحتمل ان تسدد في خلال سنة واحدة .
- ويلاحظ ان تعريف الالتزامات قصيرة الأجل له علاقة وثيقة بتعريف

الأصول المتداولة . وعلى ذلك فإن الالتزامات التي تحدث خارج الدورة الإنتاجية ويتم سدادها في مدة أطول من عام واحد تعتبر التزامات طويلة الأجل .

وتنقسم الالتزامات عموما الى :

أ - التزامات قصيرة الأجل :

- 1 (حسابات تحت الدفع .
- 2 (اوراق تحت الدفع .
- 3 (قروض قصيرة الأجل من المصارف .
- 4 (مصروفات مستحقة .

وقد تناول الفصل الرابع مناقشة القروض قصيرة الأجل وفوائدها والمصروفات المستحقة . أما الحسابات تحت الدفع والاوراق تحت الدفع فستناقش في هذا الفصل .

ب - التزامات طويلة الأجل :

- 1 (اوراق تحت الدفع طويلة الأجل .
 - 2 (الرهن .
 - 3 (سندات .
 - 4 (التزامات اخرى .
- وستناقش الالتزامات طويلة الأجل في فصل قادم .

الالتزامات قصيرة الأجل

الالتزامات قصيرة الأجل ذات أهمية كبرى لمعظم المنشآت كمصدر للتمويل . ويتم المحلل المالي بالالتزامات قصيرة الأجل وعلاقتها بالأصول المتداولة ، وكذلك العلاقة بينها وبين النقدية . وتعتبر هذه النسب دليلا على مدى قدرة المنشأة على سداد ديونها وعلى استقرارها المالي وسيلتها ، وسوف نتناقش بالتفصيل في فصل قادم .

وإمسك حسابات منتظمة للالتزامات قصيرة الأجل امر مهم عند اعداد الميزانيات التقديرية النقدية والتنبؤ باحتياجات المنشأة من النقدية في المستقبل . وكذلك فإن قياس الالتزامات قصيرة الأجل قياسا صحيحا امر ضروري لاعداد

قوائم مالية سليمة ، ومن ثم اعطاء صورة حقيقية لقراء هذه القوائم .

قياس وتقييم الالتزامات قصيرة الأجل *Valuation of Current Liabilities*

نظريا ، يجب تقييم الالتزامات قصيرة الأجل حسب قيمتها الحالية ، وليس حسب قيمتها الاسمية التي ستدفع في تاريخ الاستحقاق . ولكن من الناحية العملية نجد أن الالتزامات قصيرة الأجل تسجل وتظهر في قائمة المركز المالي حسب القيمة الاسمية . والواقع ان الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية ليس كبيرا بسبب قصر الوقت . وعلى ذلك فقد نجد زيادة بسيطة في تقييم الالتزامات قصيرة الأجل في الميزانية ولكن هذا الخطأ البسيط يحمل عادة في الحياة العملية للسهولة وتوفير الوقت .

حسابات تحت الدفع *Accounts Payable*

تتج هذه الحسابات على اثر المعاملات لشراء بضاعة او خدمات على الحساب . وعند شراء بضاعة على الحساب ودفع قيمتها يتبع احدى الطريقتين التاليتين :

أ - طريقة صافي الفاتورة : وحسب هذه الطريقة تثبت المشتريات بالقيمة الصافية بعد الخصم ، كما يتضح من المثال التالي :

1984-11-1	مشتريات	1960	1960
	حسابات تحت الدفع شراء بضاعة على الحساب بالشروط 10/2 ، صافي 30 ، وقيمة الفاتورة 2 000 د . ($1960 = 0,98 \times 2000$)	1960	
11-11	حسابات تحت الدفع التقديية سداد المستحق في فترة الخصم الممنوحة .	1960	1960

أما إذا لم تتمكن المنشأة من دفع المبلغ خلال فترة الخصم ، يجب عليها دفع المبلغ بالكامل دون التمتع بأي خصم . فلو فرضنا في المثال السابق ان المنشأة دفعت المبلغ في 15 - 11 - 1984 ، يكون القيد :

1960		حسابات تحت الدفع	15 - 11 - 1984
40		خصم مشتريات بضائع	
	2 000	نقدية	
		سداد فاتورة رقم - لشركة -	
		بعد فوات ميعاد الخصم .	

ب - طريقة اجمالي الفاتورة : وحسب هذه الطريقة تثبت المشتريات بالقيمة الاجمالية للفاتورة دون استبعاد الخصم . وعلى ذلك تكون القيود في المثال السابق كما يلي :

2 000		مشتريات	1 - 11 - 1984
	2 000	حسابات تحت الدفع	
		شراء بضاعة على الحساب ،	
		شروط 2 / 10 ، صافي / 30 ،	
		من شركة س .	
2 000		حسابات تحت الدفع	11 - 11 - 1984
	1960	نقدية	
	40	خصم نقدي	
		سداد المستحق لشركة س خلال	
		فترة الخصم .	

أما إذا لم يتم الدفع قبل 11 - 11 - 1984 ، فلن يستفيد المشتري بأي خصم ، وعليه دفع المبلغ كله . وعلى ذلك يكون القيد كما يلي :

2 000	حسابات تحت الدفع	1 - 12 - 1984
	نقدية	
2 000	سداد المستحق لشركة س بعد فوات فترة الخصم .	

أوراق تحت الدفع Notes Payable

الاوراق تحت الدفع عبارة عن اوراق تجارية تمثل ديونا على المنشأة تدفع في مواعيد محددة وتكون ثابتة كتابيا في صورة كميالة او سند اذني كما رأينا عند الكلام عن الاوراق تحت التحصيل . لاحظ ان نفس الورقة التجارية تعتبر ورقة دفع بالنسبة للمدين ، وورقة قبض بالنسبة للدائن . وقد تتطلب الورقة تحت الدفع دفع مبلغ واحد في نهاية مدة معينة او دفع مبالغ متساوية على مدد متساوية تسمى اقساطا . ولتوضيح ذلك نفرض ان سيارة قد بيعت بمبلغ 2200 د على أساس 1 000 د نقدا ، وكميالة تسحب على أساس دفع الباقي وقدره 1 200 د في نهاية عام واحد مثلا ، او دفع الباقي على اقساط شهرية متساوية لمدة سنة واحدة . وتتضمن الاوراق التجارية عادة فوائد يتحملها المدين زيادة على مبلغ الدين الاصيل . وقد تكون هذه الفوائد موضحة صراحة في الورقة ، او داخله ضمنا في القيمة الاسمية المبينة على وجه الورقة . فمثلا اذا ما اشترت منشأة بضاعة في 10 - 1984 بمبلغ 1 000 د مقابل كميالة تستحق بعد ستة أشهر ، وكان سعر الفائدة السائد في السوق 10 % فانه يمكن كتابة الكميالة باحدى الطريقتين التاليتين :

(1) « ادفعوا لامرنا 1000 د في 31-3-1985 ، مع فوائد بمعدل 10 % » .

أو

(2) « ادفعوا لامرنا مبلغ 1050 د في 31-3-1985 » .

وقد نص القانون التجاري الليبي على أن الفوائد لا يعتد بها الا اذا كانت داخله ضمنا في القيمة الاسمية للورقة ، وذلك لتسهيل تداولها . الا اننا لا ننفي

معه في هذا الرأي ، لان ظهور الفوائد صراحة في الورقة افيد للجميع .
وفي كلتا الحالتين تعتبر الفوائد على اوراق الدفع ، سواء ذكرت صراحة او
ضمننا ، مصروفا ماليا يجب ان تحمل به قائمة دخل الفترة المالية التي استفادت
منها . ونحسب الفوائد كما يلي :

الفائدة = المبلغ الاصيل \times سعر الفائدة \times المدة
ففي مثالنا السابق ، نحسب الفوائد التي تتحملها المنشأة أ كما يلي :

$$\text{الفائدة} = 1000 \text{ د} \times \frac{10}{100} \times \frac{6}{12} = 50 \text{ د}$$

وبافتراض ان الكميالة قد كتبت بقيمة اسمية 1 050 د ، بما في ذلك
الفوائد تمشيا مع القانون الليبي ، تكون قيود اليومية في دفاتر المنشأة أ (المدين)
كما يلي :

1984 - 10 - 1	مشتريات	1000
	فوائد مدينة لم تستحق بعد اوراق تحت الدفع مشتريات من شركة ب مقابل ورقة دفع تستحق في 31 - 3 - 1985	50
	1 050	
84 - 12 - 31	مصروف فوائد فوائد مدينة لم تستحق بعد فوائد مدينة عن كميالة شركة ب عن الفترة من 1 - 10 - 84 الى 31 - 12 - 84 $(\frac{3}{12} \times \frac{10}{100} \times 1000)$	25
	25	
84 - 12 - 31	ملخص الايرادات والمصروفات مصروف فوائد اقفال حساب مصروف فوائد	25
	25	

وفي ميزانية المنشأة أ بتاريخ 31-12-84 ، تظهر ورقة الدفع هذه كما يلي :

التزامات قصيرة الأجل	
اوراق تحت الدفع :	
قيمة اسمية	1 050
فوائد مدينة لم تستحق بعد	25 1 025

وتجرى القيود التالية في سنة 1985 :

85-3-31	اوراق تحت الدفع	1 050	1 050
	نقدية	1 050	
	كمبيالة شركة ب استحققت ودفعت في ميعادها		

85-3-31	مصرف فوائد	25	25
	فوائد مدينة لم تستحق بعد	25	
	فوائد استحققت عن كمبيالة شركة ب عن الفترة 1-1-85 الى 31-3-85		
85-12-31	ملخص الإيرادات والمصروفات مصرف فوائد اقفال حساب مصرف الفوائد	25	25

وإذا قام الدائن بتظهير الورقة لمنشأة أخرى ، او خصمها لدى مصرف ، فان ذلك لا يؤثر في المدين شيئا ، ومن ثم لا يجري اية قيود في دفاتره في هذا الخصوص .

وقد يحدث ان تمتنع المنشأة عن سداد ورقة دفع عند استحقاقها لسبب او

لآخر ، فيقوم الدائن بعمل احتجاج تتحمل مصاريفه المنشأة المدينة ، بالإضافة الى بعض فوائد التأخير .

فلوفرضنا ان المنشأة اامتعت عن دفع كمياتها التي استحققت في 31-3-85 لعدم توفر السيولة لديها ، ثم اتفقت مع الدائن على دفع الكمبيالة ومصاريف الاحتجاج (5 د) وفوائد تأخير (10 د) في 15-3-85 ، تثبت العملية كما يلي :

1050	اوراق تحت الدفع	85 - 3 - 15
15	مصرف تأخير في دفع ورقة دفع	
1065	نقدية	
	دفع الكمبيالة المستحقة على	
	المنشأة بعد اسبوعين من تاريخ	
	استحقاقها ، وتحمل مصاريف	
	احتجاج (5 د) وفوائد تأخير	
	(10 د) .	

أما اذا نصت الكمبيالة السابقة على دفع مبلغ 1000 د في 31-3-85 ، بالإضافة الى فائدة بمعدل 10% ، تكون قيود اليومية كما يلي :

1000	مشتريات	84 - 10 - 1
1000	اوراق دفع	
	مشتريات مقابل ورقة دفع تستحق	
	في 31-3-85 ، بفائدة 10% .	
25	مصرف فوائد	12 - 31
25	فوائد مدينة مستحقة	
	فوائد مدينة مستحقة عن كمبيالة	
	شركة ب ، عن الفترة من 1-10	
	الى 31-12-84 .	

25	ملخص الايرادات والمصروفات	12 - 31
25	مصروف فوائد اقفال حساب مصروف الفوائد	

وتظهر الفوائد المدينة المستحقة ضمن الالتزامات قصيرة الأجل في ميزانية المنشأة في 31-12-1984 . وعند استحقاق الكمبيالة ودفعها في 31-3-85 يجري القيد التالي :

1000	اوراق دفع	1985 - 3 - 31
25	فوائد مدينة مستحقة	
25	مصروف فوائد	
1050	تقديمية	
	دفع كمبيالة شركة ب وفوائدها بمعدل 10% ، لمدة ستة اشهر .	

من ذلك يتضح ان كلتا الطريقتين (فوائد صريحة او ضمنية) يؤديان الى نفس النتيجة ، وهي :

- (1) مصروف فوائد تحمل به قائمة دخل 1984 25 د
- (2) مصروف فوائد تحمل به قائمة دخل 1985 25 د
- (3) التزامات قصيرة الأجل في 31-12-1985 1025 د

احساب القيمة الحالية للورقة دفع

عندما تدغم الفائدة مع المبلغ الاصيل للدين في القيمة الاسمية للورقة التجارية ، نحتاج الى معرفة الدين الاصيل والفوائد كلا على حدة ، لمعالجتها في الدفاتر كما سبق ذكره . ونحسب القيمة الحالية للورقة ، او أصل الدين ، كما يلي :

$$\frac{\text{القيمة الاسمية للورقة}}{(1 + \text{معدل سعر الفائدة عن مدة الورقة})} = \text{القيمة الحالية}$$

وسعر الفائدة المستخدم هو سعر الفائدة السائد في السوق ، عن مدة الورقة . ففي مثالنا السابق ، سعر الفائدة عن فترة الورقة ، ستة أشهر ، عبارة عن 5% (2 + % 10) . وعلى ذلك نحسب القيمة الحالية للكمبيالة السابقة كما يلي :

$$\frac{1050}{1.05} = \text{القيمة الحالية في 1-10-84} =$$

$$1000 \text{ د} =$$

وهو أصل الدين كما رأينا سابقا

الالتزامات المحتملة Contingent Liabilities

هي التزامات يتوقف حدوثها على حدث في المستقبل ، ولكن المبلغ الذي ستلتزم المنشأة بسداده وتاريخ استحقاقه غير محددين . ومن الأمثلة على الالتزامات المحتملة المسؤولية التي تقع على صاحب الكمبيالة لو ظهرها أو حوّلها إلى شخص آخر ، وحدث أن المسحوب عليه رفض دفع قيمة الكمبيالة في تاريخ الاستحقاق للمستفيد الجديد . وبذلك يرجع المستفيد الجديد على الساحب أو المستفيد الأصلي بقيمة الكمبيالة وفوائدها ومصاريف الاحتجاج . وتظهر الكمبيالة المظهرة في ميزانية الساحب كالتزام محتمل حدوثه حينما يتوقف المسحوب عليه عن دفع القيمة في تاريخ الاستحقاق .

ومثال آخر للالتزامات المحتملة هو قضية مرفوعة ضد المنشأة ويحتمل أن تحكم المحكمة على المنشأة بتعويض لرافع القضية ، ولكن قيمة هذا التعويض وتاريخ استحقاقه عند عمل الميزانية غير معلومين .

وكذلك في حالة وقوع نزاع بين مصلحة الضرائب والمنشأة ، ويحتمل أن تدفع المنشأة ضرائب إضافية ، ولكن قيمتها وتاريخ سدادها غير معلومين عند عمل الميزانية ، فهذا يمثل التزاما محتمل الوقوع .

وهذه المسؤولية القائمة عن الالتزام المحتمل تظهر في الميزانية بإحدى الصور الآتية :

- 1 - تظهر بين قوسين بجوار اوراق تحت التحصيل بعبارة توضيحية تمثل قيمه الكمبيالات التي ظهرت ولم يحن موعد سدادها بعد .
- 2 - كملاحظة في الهامش في اسفل الميزانية Footnote .
- 3 - ظهور المبلغ المحتمل بين الالتزامات القصيرة الاجل ولكن لا يدخل ضمن مجموع الالتزامات قصيرة الاجل .
- 4 - يخصص مبلغ من الأرباح بقائمة التوزيع لمواجهة هذا الالتزام المحتمل . ويفضل استخدام الطريقة الثانية (ملاحظة في الهامش) ، وبذلك يمكن شرح هذه الالتزامات شرحا وافيا وبيان كل المعلومات والاحتالات المتعلقة بهذا البند .

بيان الالتزامات قصيرة الاجل في قائمة المركز المالي

قد تظهر الالتزامات قصيرة الاجل مرتبة في الميزانية حسب تواريخ استحقاقها ، او حسب المبالغ (الاكبر الى الاصغر) . ويفضل ان ترتب حسب قيمة المبالغ الا اذا كانت تواريخ الاستحقاق ذات اهمية قصوى .

ونوصي باتباع الترتيب الآتي :

الالتزامات قصيرة الاجل :

اوراق تحت الدفع (للمصارف)	20 000 د
اوراق تحت الدفع (للموردين)	10 000
حسابات تحت الدفع (الموردين)	5 000
مصرف سحب على المكشوف	2 000
ضرائب مستحقة	1 000
مصرفات مستحقة (اجور ومهايا ، فوائد ، ضرائب عقارات)	500
توزيعات تحت الدفع (بالنسبة للشركات المساهمة)	500
مقدمات من العملاء (للدينين)	200
ارصدة دائنة في حسابات تحت التحصيل	100
مجموع الالتزامات قصيرة الاجل	12 300 د

أسئلة وتمارين

اسئلة

- 11 - 1 عرف الالتزامات حسب التعريف القديم والتعريف الحديث .

- 2-11 . ميز بين الالتزامات قصيرة وطويلة الاجل مع الامثلة .
- 3 - 11 - ما هي الالتزامات المحتملة مع اعطاء امثلة توضيحية وكيف تظهر في الميزانية ؟
- 4 - 11 - ما هو رأس المال العامل ؟ وما أهميته بالنسبة للمحلل المالي ؟
- 5 - 11 - كيف تظهر الالتزامات قصيرة الأجل في الميزانية مع ذكر أهمية ترتيبها ؟
- 6 - 11 - ما أهمية التفرقة بين القيمة الحالية للورقة تحت الدفع وقيمتها الاسمية ؟
- 7 - 11 - كيف تحدد قيمة الفائدة في حالة الاوراق التجارية التي لم ينص فيها صراحة على سعر الفائدة ؟

تمرينات

- 8 - 11 - قامت شركة الورود بالعمليات التجارية الآتية خلال عام 1984 :
- أ - في 15 يناير اشترت بضاعة على الحساب بمبلغ 20 000 د، 10/2 ، صافي 30/ .
- ب - في أول مارس اقترضت 30000 د من مصرف الوحدة بسند اذني يستحق الدفع بعد ستة شهور ، بسعر فائدة 8% . وقد قام المصرف بحجز فوائده مقدما من مبلغ القرض .

المطلوب

- 1 - اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية (طريقة صافي الفاتورة) .
- 2 - اجراء قيد اليومية اللازم مع افتراض ان الدفع قد تم خلال المدة الممنوحة للخصم .
- 3 - قيد اليومية مع افتراض ان الشركة لم تستفد من الخصم .
- 4 - قيد اليومية الخاص بدفع السند الأذني في تاريخ الاستحقاق .
- 9 - 11 - قامت شركة المروج بالعمليات التالية خلال المدة التجارية التي تنتهي في 31 - 12 - 1984 :
- أ - الاجور والمرتبات التي دفعت خلال العام بلغت 47000 د ، وتستحق اجور عن يومين في شهر ديسمبر بلغت 1200 د ، مع العلم بأن تاريخ دفع هذه الاجور هو 6 يناير 1985 .

ب - حصلت الشركة إيراد عقار قيمته 800 د لمدة شهر يبدأ من 15 ديسمبر 1984 الى 15 يناير 1985 :

المطلوب

اجراء قيود اليومية الآتية :

- 1 - تسوية الاجور والمرتبات في نهاية عام 1984 .
 - 2 - اثبات تحصيل ايراد العقار في 15-12، والتسوية اللازمة في 31-12-1984
 - 3 - اثبات دفع الاجور المستحقة .
 - 4 - كيف تظهر هذه المبالغ المستحقة او المؤجلة في الميزانية 31-12-84 ؟
- 10-11 - اقترضت شركة الجبل 12000 د من مصرف الوحدة في اول نوفمبر 1984 لمدة ستة شهور ، بسعر فائدة 8% سنوية تخضع مقدما . ووقعت الشركة سندا اذنيا بهذا المبلغ .

المطلوب

- 1 - قيد اليومية في اول نوفمبر 1984 .
 - 2 - قيد التسوية الخاص بالفوائد في 31-12-1984 .
 - 3 - قيد اليومية الخاص بسداد الورقة التجارية في تاريخ الاستحقاق .
- 11-11 - في اول نوفمبر 1984 اقترضت شركة السيارات الحديثة بورقة تجارية مبلغا قدره 6000 د لمدة ستة شهور . ولم يذكر معدل الفائدة في الورقة التجارية ، غير أن المبلغ الذي استلمته الشركة نقدا هو 5760 فقط .

المطلوب

- 1 - قيد اليومية في اول نوفمبر 1984 .
 - 2 - قيد التسوية في 31 ديسمبر 1984 .
 - 3 - قيد اليومية لسداد الورقة تحت الدفع .
 - 4 - سعر الفائدة الضمني في هذه العملية .
 - 5 - سعر الفائدة الفعلي في هذه العملية .
- 11-12 - وقعت شركة بنغازي في 31 ديسمبر 1984 عل ورقة تحت الدفع لمدة ستين لا تحمل فائدة صريحة . وقد كانت القيمة الاسمية للورقة 11664 د . وقيدت العملية في الدفاتر كالاتي :

11 664
مشتريات
اوراق تحت الدفع

المطلوب تصحيح هذا الخطأ مع العلم ان سعر الفائدة الجاري 8% سنويا .
11 - 13 - الآتي بعض ارصدة حسابات شركة أمل في 31 ديسمبر 1984 :
حسابات تحت الدفع 82 100 د
اوراق تحت الدفع 40 000
خصم على اوراق تحت الدفع (فوائد مدينة لم تستحق بعد) 1 800
حسابات تحت التحصيل 100 000
سندات طويلة الاجل 800 000
اجور ومهايا مستحقة 2 750
ضرائب على الاجور والمهايا 620
ضرائب على العقارات 600
ضريبة الايراد العام 17 100
ايراد مؤجل 4 000
قروض من المصارف 50 000
سحب على المكشوف 1 000
المطلوب

تصوير الجزء من الميزانية الخصاص بالالتزامات قصيرة الأجل .
11 - 14 - تنتهي المدة التجارية لشركة الاعتدال في 31 ديسمبر 1984 . والآتي بعض العمليات التي تمت خلال هذا العام .

20 يناير
اشترت بضاعة قيمتها 30 000 د . بالشروط 2 / 10 ، صافي / 30
(استخدم طريقة اجمالي الفاتورة ونظام المخازن المستمر)

28 يناير
دفعت المستحق عليها من مشتريات 20 يناير .

1 مايو
اشترت مبنى بمبلغ 68 000 د ، دفعت منها 20 000 د نقدا وكتبت سندا
أذنيا لمدة سنة واحدة بالباقي مع فوائد بمعدل 8% .

5 يونيو

اشترت آلة بمبلغ 10 000 د ، بالشروط 3/ 10 ، صافي / 60 .

14 يونيو

دفعت فاتورة 5 يونيو .

2 سبتمبر

حصلت إيراد عقار لمدة ستة شهور ابتداء من 1-9-84 . وقدره 3 000 د .

31 ديسمبر

استلمت قسيمة ضرائب العقارات لعام 1984 بمبلغ 900 ، د عل ان تدفع الضرائب في ميعاد لا يتجاوز اول مارس 1985 م .

المطلوب

- 1 - اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية .
- 2 - اجراء قيود التسوية اللازمة في 31-12- 1984 .
- 3 - صور الجزء الخاص بالالتزامات قصيرة الاجل في الميزانية مظهرها به الالتزامات السابقة .

11 - 15 - الآتي ست عمليات تجارية خاصة باحد العملاء كما ظهرت في دفتر الاستاذ بمنشأة الجبل خلال 1984 م :

حـ / اوراق تحت التحصيل		حساب العملاء		حـ / النقدية	
(2)	900	(5)	900	(2)	900
		(6)	911	(4)	911
				(3)	904
				(6)	916
ايراد فوائد		المبيعات		اوراق التحصيل مخصومة	
(3)	4	(1)	900	(3)	900
(6)	5			(5)	900

والمطلوب اثبات هذه العمليات في دفتر اليومية .

16-11 المطلوب حساب تاريخ الاستحقاق وقيمة الاستحقاق والفوائد من البيانات الآتية مع اعتبار شهر فبراير 28 يوما وحساب المدة بالأيام بالضبط :

تاريخ تحرير الأوراق تحت الدفع	القيمة الاسمية	سعر الفائدة	المدة
12 يناير	16 000 د	9%	6 شهور
16 مارس	10000	$8\frac{1}{2}\%$	60 يوما
8 يوليو	25 000	10%	9 شهور
5 مايو	12 000	$9\frac{1}{2}\%$	90 يوما

17-11 تمت العمليات الآتية خلال عام 1983 ، 1984 :

1983 : (1) 2 يناير اشترت بضاعة بمبلغ 4 500 ديناراً من شركة التجارة الاهلية وحررت كميالة بالمبلغ لمدة 45 يوما وسعر الفائدة 9% سنويا .
(2) 16 فبراير تم دفع الكميالة والفوائد المستحقة .
(3) في 17 مارس حررت سندا اذنيا بمبلغ 5 000 ديناراً لمدة 90 يوما بسعر فائدة 9% سنويا ، سدادا للمبلغ المستحق لشركة عادل .
(4) في 15 يونيو دفعت مبلغ 2000 ديناراً من المبلغ المستحق لشركة عادل ، وتم تحرير كميالة بالمبلغ الباقي ، يستحق بعد 60 يوما بسعر 10% سنويا .

(5) في 14 أغسطس تم سداد المستحق لشركة عادل .
(6) في 25 نوفمبر حررت كميالة بمبلغ 6600 د لشركة المصنوعات الاهلية تستحق بعد 75 يوما بسعر فائدة 9% سنويا .

1984 في 8 فبراير تم سداد الكميالة المستحقة لشركة المصنوعات الاهلية .

المطلوب : إثبات العمليات السابقة بدفتر اليومية .

18-11 خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر قامت منشأة العروة بالعمليات الآتية :

(1) 6 مارس اشترت بضاعة على الحساب من شركة النصر بمبلغ 25200 ديناراً .

(2) 8 ابريل قبلت شركة النصر سندا اذنيا لمدة 8 شهور بقيمة المبلغ المستحق لها بسعر فائدة 14% سنوياً

(3) 20 ابريل اقترض 48 ألف ديناراً من مصرف الأمة وتم توقيع كميالة لمدة 6 شهور ، بسعر فائدة 16% سنوياً وقد تم اضافة الفائدة للقيمة الاسمية للكميالة .

(4) 15 مايو اشترت بضاعة من شركة الورود على الحساب لمدة 30 يوماً بمبلغ 19200 ديناراً .

(5) 20 أكتوبر دفعت قيمة الكميالة المستحقة لمصرف الأمة .

(6) 8 ديسمبر دفعت قيمة السند الاذني المستحق لشركة النصر .

والمطلوب : اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية العامة للمنشأة .

11 - 19 خلال السنة المالية المنتهية في 30 يونيو قامت منشأة الضياء بالعمليات الآتية :

(1) 6 فبراير اقترضت مبلغ 10000 دينار من شركة حاتم النمي سحبت كميالة عليك لمدة 45 يوماً بسعر فائدة 16% سنوياً .

(2) 12 مارس اشترت سيارة بمبلغ 15000 ديناراً وقد حررت سندا اذنيا بقيمة هذا المبلغ لمدة ثلاثة شهور بسعر 12% سنوياً لشركة النصر للسيارات .

(3) 23 مارس دفعت الكميالة المستحقة لشركة حاتم مع الفوائد المستحقة .

(4) اول مايو اقترضت مبلغ 200 ألف ديناراً من مصرف الصحارى ووقعت سندا بالمبلغ مع الفوائد المستحقة لمدة 90 يوماً مع العلم بأن سعر الفائدة

14 % سنوياً

(5) 31 مايو اشترت بضاعة بمبلغ 7500 ديناراً من شركة البيضاء وكتب سندا اذنيا لمدة 90 يوماً بسعر فائدة 16 % سنوياً

(6) 2 يونيو تاريخ استحقاق السند الأذني لشركة النصر التي قبلت بتجديد السند الأذني بالقيمة الاسمية لمدة 30 يوما بسعر فائدة 14 % سنويا على شرط دفع الفائدة المستحقة على السند القديم نقدا اليوم .

(7) 30 يونيو انتهاء السنة المالية .

(8) 12 يوليو دفعت قيمة السند الأذني والفائدة المستحقة لشركة النصر

(9) 30 يوليو دفعت السند الأذني المستحق لمصرف الصحارى .

والمطلوب :

(1) اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية .

(2) عمل قيود التسوية للفوائد المستحقة في 30 يونيو مع اعتبار ان السنة

المالية 360 يوما .

1-20 قامت منشأة الاتحاد بالعمليات الآتية في خلال اربعة شهور تنتهي في 30

يونيو :

(1) 6 مارس اشترت بضاعة من شركة الصديق بمبلغ 25200 ديناراً .

(2) 8 أبريل كتبت سنداً اذنيا بمبلغ 25200 ديناراً يستحق بعد 60 يوماً بسعر

فائدة 7 % سنوياً لشركة الصديق .

(3) 20 أبريل اقترضت مبلغ 48000 ديناراً من مصرف الوحدة ووقعت سنداً اذنيا

لمدة 30 يوماً بسعر فائدة 8 % .

(4) 15 مايو اشترت بضاعة من شركة الحرية بمبلغ 19200 ديناراً

(5) 20 مايو دفعت السند المستحق لمصرف الوحدة .

(6) 7 يونيو دفعت السند المستحق لشركة الصديق .

والمطلوب : اجراء قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة ، في دفاتر

المنشأة .

الفصل الثاني عشر

حقوق اصحاب المشروع

يختص هذا الفصل بدراسة حقوق أصحاب المشروع باعتبارها من البنود الهامة ضمن خصوم المشروع .

وتهتم ادارة المشروع ودائنيه وغيرهم من قراء القوائم المالية بهذا البند باعتباره المصدر الرئيسي لرأس مال المنشأة الدائم لتحقيق الاهداف والأغراض التي من أجلها قام المشروع . وعلى النظام المحاسبي ان يمد متخذي القرارات بمعلومات وافية عن هذا البند والتغيرات التي تحصل فيه .

ويمكن تعريف حقوق أصحاب المشروع بأنها تمثل زيادة اصول المنشأة عن التزاماتها . وهذا يمثل القيمة الدفترية لحقوق أصحاب المشروع .

وتتوقف كيفية معالجة هذا البند في الدفاتر وفي القوائم المالية على نوع المنشأة : منشأة فردية ، شركة اشخاص ، او شركة مساهمة .

أولا : حق صاحب المشروع في المشروعات الفردية Sole Proprietorship

يتطلب النظام المحاسبي الجيد في المشروعات الفردية امساك حسابين يمثلان حق صاحب المشروع ، وهما : حساب رأس المال والحساب الجاري . ويجعل حساب رأس المال دائماً بقيمة الاستثمار الاصيلي في بدء حياة المشروع ، كما انه يجعل دائماً بقيمة الزيادة في رأس المال للمستثمر اثناء حياة المشروع .

وعند تحديد صافي دخل المشروع في نهاية كل فترة مالية يجعل الحساب الجاري دائناً وحساب ملخص الإيرادات والمصروفات مدينناً بقيمة صافي

الدخل . ويكون القيد عكسيا في حالة الخسارة . اما مسحوبات صاحب المشروع ، في صورة نقدية او اصول اخرى ، فيجعل الحساب الجاري مدينا بها . وعلى ذلك يظهر حق صاحب المشروع الفردي في حسابين وهما رأس المال والحساب الجاري .

ويلاحظ ان الحساب الجاري يجعل مدينا على اثر اية عملية مالية من العمليات التالية :

1 - مسحوبات في صورة نقدية او اصول اخرى . فاذا ما قام صاحب المحل بسحب جزء من البضاعة (تكلفتها 200 د) ، يكون قيد المسحوبات كالآتي :

حساب جاري	200	
المشتريات	200	
بضاعة سحبت لاستعمال صاحب المنشأة بسعر		
التكلفة . (لاحظ انه عند اتباع نظام المخازن المستمر		
يجعل حساب البضاعة دائما بسعر التكلفة بدلا		
من حساب المشتريات) .		

2 - دفع المستحق على صاحب المنشأة من أموال المشروع كما هو الحال عند سداد فواتير النور والمياه والايجار الخاص بمنزل صاحب المشروع .

3 - قيام صاحب المشروع بتحصيل اموال مستحقة على عملاء المشروع دون توريدها الى خزانة او مصرف المنشأة .

ويلاحظ ان مسحوبات صاحب المشروع ليست عيئا او مصروفا للمنشأة ، حيث لم يتحقق اي ايراد لها من صرف هذه المبالغ .

ويؤكد هذا النظام القرض المحاسبي بأن هناك انفصال بين شخصية المشروع كوحدة اقتصادية عن شخصية مالكة كوحدة اقتصادية ومالية اخرى .

مثال :

- 1 - افتتح عادل ورشة فنية لاصلاح الآلات الحاسبة في أول يناير 1984 برأس مال قدره 30 000 د ، أودعها مصرف الأمة .
تثبت هذه العملية في دفتر اليومية كالآتي :

المصرف	30 000	
رأس المال	30 000	

- 2 - سحب عادل لمصروفه الخاص مبلغ 200 د من المصرف :

جاري عادل	200	
المصرف	200	

- 3 - بلغ مرتبه السنوي مبلغ 1200 د :

مرتب عادل	1200	
جاري عادل	1 200	

- 4 - تحسب فائدة على رأس المال المستثمر بواقع 6% سنويا .

فائدة رأس المال	1 800	
جاري عادل	1 800	

- 5 - تحسب فائدة على المسحوبات بمعدل 8% سنويا ، مع العلم بأن المسحوبات كانت في 1-7-84 :

جاري عادل	8	
فائدة المسحوبات	8	

وفيا يلي قائمة الدخل التي تظهر في 31-12-1984 :

د	100 000	الإيرادات
	<u>60 000</u>	تكلفة مباشرة (قطع غيار ، . . الخ)
د	40 000	مجمّل الدخل
	<u>17 000</u>	مصرفات أخرى
د	<u>23 000</u>	صافي الدخل
		يوزع كالآتي :
د	1 200	مرتبات
	1 800	فائدة رأس المال
	<u>8</u>	- فائدة المسحوبات
	1 792	
	<u>20 008</u>	نصيبه من صافي الدخل (عائد المخاطرة)
د	<u>23 000</u>	

ويقيد نصيب صاحب المشروع من صافي الدخل كالآتي :

ملخص الإيرادات والمصرفات		20 008
جاري عادل	20 008	

ويظهر حساب رأس المال والحساب الجاري في دفتر الاستاذ كالآتي :

حـ / رأس مال عادل

30 000 الاستثمار الاصل

حـ / جاري عادل

1 200 المرتب	200 المسحوبات
1 800 فائدة رأس المال	8 فائدة المسحوبات
20 008 صافي الدخل	22 800 رصيد دائن
<u>23 008</u>	<u>23 008</u>

الميزانية العمومية في 31 - 12 - 1984

حقوق صاحب المنشأة	
رأس المال	30 000 د
الحساب الجاري	<u>22 800</u>
	<u>52 800 د</u>

ويلاحظ ان تقديم قائمة الدخل بهذا الشكل يسمح باجراء المقارنات بين هذه المنشأة والمنشآت الأخرى . وبناء عليه يمكن تحديد صافي الدخل الذي يحصل عليه صاحب المنشأة من عنصر المخاطرة ، بجانب العائد على رأس المال المستثمر ومجهوده الشخصي بالقيام بإدارة المنشأة .

وقد تم تخفيض صافي الدخل بالمرتبات وفوائد رأس المال للوصول الى صافي الدخل الناتج من عنصر المخاطرة للقيام بنشاط هذا المشروع .

ويمكن تحديد مسؤولية المحاسب في المشروعات الفردية بمد صاحب المشروع بالبيانات اللازمة لتقييم النتائج وتمكينه من القيام باجراء المقارنات بين مشروعه والمروعات الأخرى ، سواء كانت فردية او شركة اشخاص أو شركة اموال .

وحيث ان مقدرة اصحاب المشروعات الفردية على فهم النظم المحاسبية تتفاوت من فرد الى آخر ، يجب على المحاسب ان يأخذ ذلك في اعتباره عند تصميم النظام المحاسبي والوصول الى النتائج التي يستطيع صاحب المشروع فهمها . وعلى ذلك ، فان كثيرا ما يستخدم نظام محاسبي بسيط يقوم على الآتي :

- 1 - حساب لرأس المال ، يثبت به الاستثمار الاصيل الذي يقوم به صاحب المشروع ، ويضاف اليه الدخل (وتطرح الخسائر) في نهاية السنة .
 - 2 - حساب للمسحوبات . تثبت به مسحوبات صاحب المشروع اثناء السنة ، على أن يقل هذا الحساب في حساب رأس المال في نهاية السنة .
 - 3 - عدم احتساب اية فوائد على رأس المال أو المسحوبات ، وعدم احتساب اي مرتب لصاحب المشروع .
- ووفقا لهذا النظام تكون القيود في المثال السابق كما يلي :

مصرف	30 000	30 000
رأس مال عادل	30 000	
رأس مال نقدي اودع مصرف الأمة		
مسحوبات		200
مصرف	200	
مسحوبات شخصية نقدا		
ملخص الإيرادات والمصروفات		23 000
رأس مال عادل	23 000	
نقل حـ / م . أ . م . في حـ / رأس المال .		
رأس مال عادل		200
مسحوبات	200	
نقل حـ / المسحوبات في حـ / رأس المال .		

وعلى ذلك يظهر حد / رأس مال عادل كما يلي :

حد / رأس مال عادل

مصرف 1-1-84	30 000	مسحوبات 1-7-84	200
دخل 31-12-84	23 000	رصيد دائن	52 800
	<u>53 000</u>		<u>53 000</u>

منشأة عادل التجارية

الميزانية في 31-12-1984

حقوق أصحاب المشروع

رأس مال عادل

52 800 د

ثانيا : شركات الاشخاص Partnerships

تتكون شركات الاشخاص من شريكين او اكثر للقيام بأعمال تجارية أو مالية او مهنية . بقصد تحقيق الدخل وشركات الاشخاص اكثر انتشارا في المشروعات التي تعتمد على الافراد وعلاقاتهم الشخصية ، كما هو الحال في المهن ، مثل الاطباء والمهندسين والمحامين ، وفي بعض الصناعات وتجارة الجملة وتجارة القطاعي .

وتنقسم شركات الاشخاص الى :

- شركات تضامن تتكون من شريكين او اكثر ، بهدف تحقيق الدخل ، ويعتبر جميع الشركاء متضامنون امام القانون ومسؤ ولون جميعا عن التزامات الشركة حتى ولو أدى ذلك الى استخدام اموالهم الخاصة لتسديد هذه الالتزامات .
- شركات توصية بسيطة تتكون من نوعين من الشركاء : النوع الاول شركاء

متضامنون يقومون بإدارة الشركة ، ومسؤولون عن التزامات الشركة حتى ولو أدى ذلك إلى استخدام أموالهم الخاصة . أما النوع الثاني من الشركاء فهم شركاء موصون لا يتحملون من التزامات الشركة إلا بقدر نصيبهم في رأس المال .

وتتميز شركات الأشخاص بالآتي :

1 - أن عمر شركات الأشخاص محدود ، حيث أن الشركة يجب تصفيتها عند وفاة أو انفصال أحد الشركاء . كما أن هناك عوامل أخرى تدعو إلى تصفية شركات التضامن مثل الإفلاس أو عدم كفاءة ومقدرة أحد الشركاء في الاستمرار في الشركة ، أو انتهاء المدة المخصصة والمتفق عليها لاستمرار العمل التجاري للمنشأة ، بناء على عقد الشركة . كما أن انضمام شريك جديد أو تقاعده يدعو إلى تصفية شركات الأشخاص .

2 - كل شريك من الشركاء المتضامنين يعتبر وكيلًا للشركة وله كامل السلطة ليتعاقد بالنيابة عن الشركة في عمليات الشراء والبيع وإداء الخدمات لعملاء الشركة .

3 - أن مسؤولية الشريك المتضامن غير محدودة ، بمعنى أن كل شريك متضامن مسؤول شخصياً عن ديون الشركة .

ويحدد مسؤولية وليات والتزامات وحقوق الشركاء عقد الشركة الذي غالباً ما ينص على البنود الآتية :

- (1) طبيعة وأهداف المشروع .
- (2) أسماء الشركاء وقيمة رأس مال كل شريك .
- (3) حقوق ، ووظيفة ، وواجبات كل شريك .
- (4) تحديد المبالغ المسموح بمسحها بواسطة كل شريك .
- (5) كيفية توزيع الدخل والخسائر بين الشركاء .
- (6) طريقة إنهاء الخلافات بين الشركاء .
- (7) المدة المالية للشركة .
- (8) كيفية توزيع صافي أصول الشركة بين الشركاء في حالة التصفية .
- (9) التأمين على حياة الشركاء .

النظام المحاسبي لشركات الاشخاص Partnership Accounting

تحتاج شركات الاشخاص الى نظام محاسبي دقيق لقياس صافي الدخل وتوزيعه بين الشركاء . كما ان كل شريك يحتاج الى معلومات وبيانات صحيحة وسليمة عن دخل المشروع حتى يتمكن من اتخاذ قرارات بخصوص استشاره ، او زيادة رأس ماله . او انفصاله من الشركة .

ويتطلب النظام المحاسبي السليم فتح عدة حسابات لكل شريك : رأس ماله ، حسابه الجاري ، قرضه ، ومسحوباته .

فتح دفاتر الشركة

قد يسدد الشريك حصته في رأس المال نقداً ، كما انه قد يقوم بسدادها في صورة أصول اخرى . وفي هذه الحالة يجب تقييم هذه الاصول على أساس قيمتها السوقية وليس قيمتها الدفترية ، كما انه يجب أن تتم موافقة جميع الشركاء على هذه القيم .

ولتوضيح ذلك نفترض ان سالم ومنصور اتفقا على تكوين شركة تضامن على ان يقدم كل شريك أصول وخصوم محله التجاري وعلى أن يمثل صافي الاصول لكل مشروع رأس مال كل شريك في شركة التضامن . تثبت عملية تكوين هذه الشركة كما يلي :

نقدية		20 000
حسابات تحت التحصيل		30 000
بضاعة بالمخازن		45 000
حسابات تحت الدفع	15 000	
رأس مال سالم	80 000	
تقديم سالم أصول وخصوم محله التجاري		
مقومة على أساس القيمة السوقية .		

	نقدية	5 000
	اراضي	30 000
مباني		50 000
بضاعة بالمخازن		30 000
حسابات تحت الدفع	35 000	
رأس مال منصور	80 000	
اصول وتخصوم محل منصور مقومة على اساس		
سعر السوق ، قلعت سدادا لحصته في رأس		
المال .		

وتظهر الميزانية الافتتاحية لشركة تضامن سالم ومنصور كالاتي :

50 000 د حسابات تحت الدفع	25 000 د نقدية
160 000 رأس المال	30 000 حسابات تحت التحصيل
80 000 سالم	75 000 بضاعة بالمخازن
80 000 منصور	30 000 اراضي
	50 000 مباني
<u>210 000 د</u>	<u>210 000 د</u>

زيادة رأس المال Additional Investment

لنفرض انه بعد بدء العمل في المشروع الجديد بستة اشهر احتاجت شركة التضامن الى نقدية ، وعليه قدم كل شريك 5000 د في اول يوليو لزيادة حصته في رأس المال ، فيكون قيد اليومية لاثبات هذه العملية كالاتي :

نقدية	10 000
رأس مال سالم	5 000
رأس مال منصور	5 000

الحسابات الجارية Current Accounts

جرت العادة في شركات الاشخاص على ان يفتح حساب جاري لكل شريك . ويجعل هذا الحساب مدينا بالمسحوبات والفائدة على المسحوبات الخاصة بكل شريك على حدة كما هو الحال في المشروعات الفردية ، كما انه يجعل دائما بمرتبة كل شريك والفائدة على رأس ماله ونصيبه من صافي الدخل .

لنفرض ان الشريكين سالم ومنصور سحبوا 500 د ، 1000 د نقدا على التوالي ، يكون قيد اليومية كالآتي :

جاري سالم	500	
جاري منصور	1 000	
النقدية	1 500	

قروض من الشركاء Partners' Loans

سبق أن ذكرنا ان جميع الاستشارات التي يقدمها الشركاء الى الشركة تضاف الى حسابات رؤوس اموالهم . ولكن لا تضاف هذه الاستشارات الى رؤوس الأموال :

1 - عندما تحتاج الشركة إلى أموال لفترة محددة لحل مشكلة السيولة التي قد تواجهها .

2 - عندما يفضل بعض الشركاء عدم زيادة رؤوس اموالهم بعد أن تصل الى حد معين .

تحت هذه الظروف يقدمها احد الشركاء حساب خاص يسمى قرض الشريك ، وتستحق عليه فائدة بمعدل سنوي معين . فلو فرضنا ان الشريك قدم 10 000 د كقرض للشركة ، تثبت في دفتر اليومية كالآتي :

النقدية	10 000	
قرض الشريك سالم	10 000	

اقفال الدفاتر Closing The Books

في نهاية المدة تقفل الايرادات والمصروفات في حساب ملخص الايرادات والمصروفات Income Summary . اما صافي الدخل او الخسارة فتوزع بين الشركاء وتقفل في حساباتهم الجارية (أو في حسابات رأس المال اذا لم تكن الحسابات الجارية مستخدمة) . فلو فرضنا ان قائمة الدخل لشركة سالم ومنصور كانت كالآتي :

المبيعات	300 000 د	
تكلفة المبيعات :		
بضاعة بالمخزون (اول المدة)	75 000 د	
مشتريات	155 000	
البضاعة الموجودة بالمخازن أثناء المدة المالية	230 000 د	
مطروحاته : بضاعة بالمخزن (آخر المدة)	100 000	
مجمل الدخل	130 000	
مصرفات البيع والتوزيع	170 000 د	
مصرفات ادارية	100 000 د	
	40 000	
صافي الدخل يوزع كالآتي	140 000	
الى سالم	30 000 د	
الى منصور	15 000	
	15 000	
	30 000 د	

ويكون قيد اليومية كالآتي :

ملخص الايرادات والمصروفات	30 000
جارى سالم	15 000
جارى منصور	15 000
قفل حـ / م . ا . م . وتوزيع الدخل على الشريكين .	

وتظهر حسابات الشركاء في دفاتر الأستاذ كالاتي :

حسابات رأس المال

البيان	منصور	سالم	مجموع	البيان	منصور	سالم	مجموع
الاستثمار الأصلي	80 000	80 000	160 000	رصيد دائن	85000	85 000	170000
إضافات	5 000	5 000	10 000				
	85 000	85 000	170 000		85000	85 000	170000

الحسابات الجارية

البيان	منصور	سالم	مجموع	البيان	منصور	سالم	مجموع
الدخل	15 000	15 000	30 000	نقدية	1 000	500	1 500
				(مسحوبات)	14 000	14 500	28 500
	15 000	15 000	30 000	رصيد دائن	15 000	15 000	30 000

حـ / قرض سالم

10 000 نقدية

وتظهر حقوق اصحاب المشروع في قائمة المركز المالي في نهاية المدة التجارية في جانب الخصوم كالآتي :

الالتزامات :		
قرض الشريك سالم		10 000 د
حقوق اصحاب المشروع :		
رأس المال		170 000
سالم	85 000	
منصور	85 000	
الحسابات الجارية		28 500
سالم	14 500	
منصور	14 000	
		198 500 د

توزيع صافي الدخل في شركات الاشخاص

Income Distribution for a Partnership

افترضنا في مثالنا السابق ان عقد شركة سالم ومنصور ينص على توزيع صافي الدخل بينهما بالتساوي . ولكن هناك بعض الامور التي يجب ان تؤخذ في الحسبان عند توزيع صافي الدخل بينهما للوصول الى توزيع عادل ، منها :

1 - الوقت والجهد الذي يبذله كل شريك في الشركة .

2 - كفاءة كل شريك ومكانته .

3 - رأس المال المستثمر لكل شريك

وعلى ذلك فقد يتفق الشركاء على توزيع الدخل بنسبة عادلة ، 1:3 مثلا . كما انهم قد يتفقون على توزيع صافي الدخل بالتساوي على ان تحسب فائدة على متوسط رأس مال كل منهم خلال السنة . كما قد يحسب مرتب ل אחד الشركاء او لكل منهم على أساس الوقت والجهد الذي يبذله كل شريك . ولتوضيح ذلك نسوق المثال الآتي :

اتفق الشريكان خليفة وعبد المولى على الآتي :

- 1 - مرتب سنوي 6000 د لخليفة ، 12000 د لعبد المولى .
 - 2 - تحسب فائدة على متوسط رؤوس الأموال بمعدل 6% سنويا . وقد كان رصيد حساب رأس مال خليفة في 1-1-1984 م 30000 د ، ثم دفع مبلغ 20000 د كاستثمار جديد في 1-7-1984 م اضيفت الى حساب رأس ماله .
 - أما عبد المولى فقد كان رصيد حسابه 8000 في 1-1-1984 م ، ثم اضاف مبلغ 4000 د الى حساب رأس ماله في 1-7-1984 م .
 - 3 - أي مبلغ يتبقى من صافي الدخل يوزع بالتساوي بينهما .
- وفيما يلي قائمة توزيع الدخل بافتراض ان صافي الدخل 24000 د :

صافي الدخل		مرتبات :
	6 000 د	خليفة
	12 000 د	عبد المولى
18 000 د		
	2 400 د*	فوائد رأس المال
	600 د	خليفة
		عبد المولى
3 000 د		
21 000 د		
3 000 د		الباقى من صافي الدخل يوزع بالتساوي
	1 500 د	خليفة
	1 500 د	عبد المولى
3 000 د		

$$24\,000 = \frac{6}{100} \times \left(\frac{1}{2} \times 20\,000 \right) + 30\,000$$

ويكون قيد الاقفال كالآتي :

ملخص الإيرادات والمصروفات		24 000
جاري خليفة	9 900	
جاري عبد المولى	14 100	
اقفال حـ / م . أ . م . وتوزيع الدخل بين الشريكين .		

وكما هو الحال في المشروعات الفردية ، يمكن الاستغناء عن الحسابات الجارية للشركاء والاكتفاء بحسابات رأس المال التي تثبت بها جميع عمليات الشركاء - مسحوبات ، مبيعات ، فوائد ، وتوزيع الدخل .

ثالثا : شركات الأموال Corporations

تشمل شركات الأموال ثلاثة أنواع⁽¹⁾

1 - شركات المساهمة : أكثر شركات الأموال شيوعاً ، وينقسم رأس مالها إلى أسهم موزعة على عدد كبير من المساهمين . ويقوم بإدارة الشركات المساهمة نخبة من المديرين الفنيين ذوي خبرة في النواحي المالية والتجارية والصناعية ، بالنيابة عن أصحاب المشروع .

2 - شركات التوصية بالأسهم : تجمع بين خصائص شركات الأشخاص وشركات الأموال . فهناك فريقان من الشركاء ، فريق متضامن وفريق موصى كما هو الحال في شركات التوصية البسيطة ، إلا أن رأس مال الشركة مقسم إلى أسهم . فالفريق المتضامن يعرف بالشركاء العاملين ، وهم مسؤولين بالتضامن مسؤولية غير محدودة عن التزامات الشركة . وقد أوجب التشريع الليبي أن يتضمن عقد تأسيس الشركة أسماء الشركاء العاملين الذين يعتبرهم القانون الليبي مديري الشركة . أما الفريق الموصى فهم شركاء مسؤولون عن التزامات

(1) مصطفى عبد الحميد، المحاسبة في شركات الأموال (بنغازي : منشورات الجامعة الليبية 1971 ، ص 6-7 .

الشركة بمقدار نصيبهم في رأس المال الذي قلموه وفي حدوده .

3 - الشركات ذات المسؤولية المحدودة: ادخل هذا النوع من الشركات في التشريع الليبي بموجب القانون التجاري الصادر عام 1954 م في المواد 618 إلى 636 . ويتميز هذا النوع من الشركات بأن رأس المال ينقسم الى حصص يكتب فيها الشركاء ، وتكون مسؤ ولياتهم محدودة . كما يجب أن تؤسس الشركة بعقد رسمي يحتوي على ما يأتي :

- 1 - اسم كل شريك ولقبه واسم أبيه وموطنه وجنسيته .
- 2 - اسم الشركة ومقرها الرئيسي وما قد يكون لها من مقار فرعية .
- 3 - غرض الشركة .
- 4 - مقدار رأس المال المكتتب فيه والمدفوع .
- 5 - مقدار ما يقدمه كل شريك في رأس المال وقيمة ما يقدم عينا او عن طريق تحويل ديون .
- 6 - الأسس المقررة لتوزيع الدخل .
- 7 - عدد المديرين وسلطتهم وذكر من له حق تمثيل الشركة منهم .
- 8 - عدد اعضاء هيئة المراقبة اذا ما وجب تعيينهم .
- 9 - مدة الشركة .

كما نص القانون الليبي على أنه يجب أن يكون جميع الشركاء من الأشخاص الطبيعيين كاملي الاهلية ولا يزيد عددهم على خمسة وعشرين ولا يقل عن ثلاثة ، فان كان بينهم زوجان وجب ألا يقل عدد الشركاء عن أربعة .

شركات المساهمة

سوف نتعرض لبعض التفاصيل وكذلك النظام المحاسبي لشركات المساهمة فقط ، حيث أنها من المنتظر ان تلعب دورا هاما في تنمية الاقتصاد القومي .

(2) المرجع السابق ، ص 316-317 .

وتتميز شركات المساهمة بالخصائص الآتية :

1 - تنحصر مسؤولية المساهم في حدود نصيبه في رأس المال الذي اكتسب فيه ، أي أن مسؤ وليته مسؤ ولية محدودة . وقد نصت المادة 478 من القانون التجاري الليبي على الآتي :

« في الشركات المساهمة لا تسأل الشركة عن التزاماتها الا بما توفر لديها من ذمة مالية . وتمثل الاسهم الحصص التي يقدمها الشركاء » .

2 - عمر الشركة غير محدد ، حيث ان الشركة لها شخصية اعتبارية وقانونية منفصلة عن المساهمين مما يضمن استمرارية العمل التجاري او الصناعي للشركة دون توقف او حل بوفاة مساهم او بيع اسهمه .

3 - انفصال الملكية عن ادارة الشركة ، حيث لا يشارك المساهم في ادارة الشركة وإنما يديرها طبقة من المديرين تراعى فيهم القدرة على ادارة الشركة بكفاءة تامة .

4 - ضخامة رؤوس الاموال المطلوبة لتكوينها نظرا لاضطلاعها بمشروعات تتطلب اموالا ضخمة .

5 - قابلية السهم للتداول ، حيث يمكن لحامله ان يتصرف فيه عن طريق البيع لشخص آخر ، دون أي تأثير على استمرارية المشروع .

وحيث أن القانون التجاري الليبي يفرق بين الشركات المؤسسة بغير طريق الاكتتاب العام والشركات المؤسسة عن طريق الاكتتاب العام ، سنقدم مناقشة موجزة لما يتطلبه القانون الليبي بخصوص تكوين شركات المساهمة .

أولا : تأسيس الشركات بغير طريق الاكتتاب العام

يقوم المؤسسون في هذه الحالة بالاكتتاب في رأس مال الشركة بالكامل . وقد نصت المادة 481 من القانون التجاري الليبي على ما يلي بالنسبة لتكوينها⁽³⁾ :

(3) المرجع السابق، ص 9-12

« لا يتم تأسيس شركة مساهمة الا بعقد رسمي . ويجب ان يشتمل عقد التأسيس على البيانات الآتية :

- 1 - اسم ولقب كل من الشركاء واسم ابيه وموطنه ومحل اقامته وجنسيته وعدد الاسهم التي اكتسب فيها .
- 2 - اسم الشركة ومقرها الرئيسي وفروعها اذا وجدت .
- 3 - غرض الشركة .
- 4 - مقدار رأس المال المكتتب فيه والمدفوع منه .
- 5 - القيمة الاسمية للاسهم وعددها وبيان ما اذا كانت اسمية ام لحاملها .
- 6 - قيمة الحقوق والاموال المقدمة عينا .
- 7 - القواعد الواجب اتباعها لتوزيع الدخل .
- 8 - تعيين نصيب من الدخل لمنشئ الشركة ومؤسسيها اذا تقرر ذلك .
- 9 - عدد المديرين ومدى سلطتهم مع ذكر من له منهم حق تمثيل الشركة .
- 10 - عدد أعضاء هيئة المراقبة .
- 11 - مدة الشركة .

ويعد النظام المشتمل على القواعد التي يجب اتباعها لتسيير دفة اعمال الشركة جزءا لا يتجزأ من عقد التأسيس وملحقاته حتى ولو ابرم في ورقة مستقلة » .

كما نصت المادة 482 من القانون التجاري الليبي على الآتي :

« يشترط في صحة تأسيس شركة مساهمة توافر الاركان الآتية :

- 1 - ان يكتب في كل رأس مال الشركة .
- 2 - ان يدفع في مؤسسة مصرفية ما لا يقل عن ثلاثة اعشار رأس المال نقدا ، ويجب ان تسلم هذه المبالغ الى المديرين عندما يثبتون قيد الشركة في السجل التجاري . واذا لم يتم القيد في بحر سنة من تاريخ الايداع وجب رد المبالغ المدفوعة الى المكتتبين » .

ونصت المادة 4 من القانون التجاري الليبي رقم 65 لسنة 1970 م على انه

يجب الا تقل نسبة ما يملكه المليون او الشركات الليبية - في أي وقت - في رأس مال الشركة المساهمة عن 51% .

كما نصت المادة 483 من نفس القانون على أن الشركة المساهمة تتمتع بالشخصية المعنوية بمجرد قيدها في السجل التجاري .

كما نصت المادة 486 من القانون التجاري الليبي على انه « يجب ان تقدم حصة المساهم نقدا ما لم ينص عقد التأسيس على خلاف ذلك » .

ثانيا : تأسيس الشركة عن طريق الاكتتاب العام

حددت المادة 489 من القانون التجاري الليبي طريقة تأسيس هذا النوع من الشركات كالآتي :

« يجوز انشاء الشركة عن طريق اكتتاب عام على أساس برنامج يبين اهدافها ورأس مالها والاحكام الرئيسية الواردة في عقد التأسيس وما قد خصص للمؤسسين من نصيب في الدخل والأجل الذي يجب ان يبرم خلاله عقد التأسيس .

ويودع البرنامج قبل اعلانه للجمهور مكتب محرر عقود موقعا من المؤسسين ومصدقا على التوقيعات رسميا .

وتثبت الاكتتابات في ورقة رسمية او في ورقة عرفية مصدقا عليها رسميا ويجب ان يبين فيها اسم المكتب ولقبه وجنسيته وموطنه او مقر عمله مع ذكر عدد الاسهم المكتتب فيها وتاريخ الاكتتاب » .

والمقصود بالاكتتاب العام هو الدعوة العامة لكل من يرغب في المساهمة في تكوين رأس المال ان ييدي رغبته الى الشركة ويقوم بسداد القيمة المتفق عليها .

اصدار الاسهم في الشركات المساهمة

تصدر الاسهم بقيمة يجدها عقد الشركة تعرف بالقيمة الاسمية ، ويجوز اصدارها بقيمة اكبر من القيمة الاسمية في حال زيادة رأس المال ، ولكن القانون التجاري الليبي نص في المادة 498 على عدم جواز اصدار الاسهم بقيمة تقل عن

قيمتها الاسمية . كما ان الاسهم غير قابلة للتجزئة ، حيث نصت للمادة 500 من نفس القانون على ما يلي :

« يجب ان تكون قيمة الاسهم واحدة وتعطى لاصحابها حقوقا مماثلة ... » .

ويمكن تقسيم الاسهم حسب الحقوق التي تمنحها لاصحابها الى أسهم ممتازة وأسهم عادية . وتعطى الاسهم الممتازة حلتها اولوية على حصة الاسهم العادية عند توزيع الدخل او في استرداد قيمتها عند تصفية الشركة ، أو كليهما .

وكما ذكرنا سابقا ، يحدد عقد تأسيس الشركة المساهمة قيمة رأس مالها والقيمة الاسمية للسهم وعدد الاسهم التي يمثلها رأس المال . ويطلب من المساهمين في حال اصدار الاسهم للاكتتاب سداد القيمة المطلوبة عن طريق احد المصارف المعتمدة التي تقوم بتلقي الاكتتاب وايداعها في حساب خاص باسم الشركة .

وفي حال طلب القيمة الاسمية بالكامل عند الاكتتاب تجري الشركة قيود اليومية التالية :

للمصرف	× ×	× ×
المكتتبين في الاسهم	× ×	
الاكتتاب في رأس المال .		
للمكتتبين في الاسهم		× ×
رأس مال الاسهم	× ×	
اصدار ... سهما (عاديا او ممتازا)		

مثال 1 :

طرحت شركة ليبيا للصناعات الثقيلة 200000 سهما عاديا للاكتتاب . قيمة السهم الاسمية 5 د . وقد بلغ عدد الاسهم المكتتب فيها 210000 سهما . وبذلك تكون قيود اليومية كالآتي :

المصرف	1050 000	
المكتبين في الاسهم	1050 000	
الاكتتاب في 210 000 سهماً عادياً .		
المكتبين في الاسهم		1050 000
رأس مال الاسهم العادية	1 000 000	
المصرف	50 000	
تخصيص 200 000 سهماً عادياً ،		
ورد الزيادة في عدد الاسهم المكتتب		
فيها .		

وفي حال تقدير الشركة زيادة رأس مالها باصدار 50000 سهماً عادياً بسعر 6 د - يلاحظ في هذه الحالة ان الاسهم اصدرت بعلاوة اصدار قدرها 1 د - يكون قيد ليومية كالآتي :

المصرف	300 000	
رأس مال الاسهم العادية	250 000	
علاوة الاصدار	50 000	
الاكتتاب والتخصيص في 50 000 سهماً		
عادياً قيمة السهم الاسمية 5 د ، وسعر		
الاصدار 6 د .		

ويلاحظ مما سبق انه يمكن اجراء الاكتتاب والتخصيص في قيد واحد كما انه يمكن توسط حساب المكتبين في الاسهم كما اتبع في حال انشاء الشركة .

مثال 2 :

نص عقد التأسيس لشركة ليبيا للمنسوجات الوطنية على ان يكون رأس مالها المصرح به 600000 سهماً عادياً . قيمة السهم الاسمية 2 د . و 200000 سهماً ممتازاً قيمة السهم الاسمية 3 د . وقد بلغ رأس المال العادي المصدر والمكتتب فيه

200000 د . ورأس المال الممتاز المصدر والمكتتب فيه 300000 د .

وفي يناير 1984 م أصدرت الشركة 150000 سهما عاديا بسعر 4 د و 50 000 سهما ممتازا بسعر 4 د .

المطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة في يناير 1984 م مع اظهار حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي لعام 1984 م .

المصرف		800 000
رأس مال الاسهم الممتازة	150 000	
علاوة اصدار الاسهم الممتازة	50 000	
رأس مال الاسهم العادية	300 000	
علاوة اصدار الاسهم العادية	300 000	
اصدار 150 000 سهما عاديا بسعر 4 د ،		
50 000 سهما ممتازا بسعر 4 د .		

الميزانية العمومية في 31 ديسمبر 1984

حقوق المساهمين			
رأس المال المصرح به			
200 000 سهم ممتاز 10% ،			
قيمة السهم الاسمية 3 د			
600 000 سهم عادي ، قيمة السهم			
الاسمية 2 د			
رأس المال المصدر والمكتتب فيه			
100 000 سهم ممتاز 10% ،	300 000 د		
قيمة السهم الاسمية 3 د .			
اصدرت بسعر 3 د ودفعت			
بالكامل .			
50 000 سهم ممتاز 10% ، قيمة	150 000		
السهم الاسمية 3 د ، اصدرت			
بسر 4 د ودفعت بالكامل .			
100 000 سهم عادي قيمة السهم	200 000		
الاسمية 2 د . اصدرت بسر			
2 د ودفعت بالكامل .			
150 000 سهم عادي قيمة السهم	300 000		
الاسمية 2 د . اصدرت بسر			
4 د ودفعت بالكامل .		950 000 د	
علاوة الاصدار :			
اسهم ممتازة	50 000		
اسهم عادية	300 000	350 000	
جملة رأس المال المدفوع		1300 000 د	
دخل محجوز		500 000	
مجموع حقوق المساهمين			1800 000

ويلاحظ ان الميزانية تبين رأس المال المصرح به ورأس المال المصدر وجملة رأس المال المدفوع ، كما أنها تبين جملة الدخل المحجوز الذي لم يوزع على المساهمين حتى الآن ولم يتم التصرف فيه . والدخل المحجوز يمثل رصيد الدخل المحجوز من الأعوام السابقة منذ تكوين الشركة المساهمة مضافاً إليها صافي دخل العام الحالي ومطروحاً منها الدخل الذي وزع هذا العام على المساهمين . ويمكن بيان مفردات هذا الحساب كما يلي :

د 400 000	دخول مرحل من العام السابق
<u>300 000</u>	صافي الدخل للعام الحالي
د 700 000	مجموع
	دخول موزع
45 000	للاسهم الممتازة
200 000	<u>155 000</u> للاسهم العادية
<u>د 500 000</u>	الدخل المحجوز في 31- 12- 1984

وعند اعلان التوزيعات على المساهمين ، يجرى قيد اليومية التالي :

الدخل المحجوز	200 000
توزيعات تحت الدفع - اسهم ممتازة	45 000
توزيعات تحت الدفع - اسهم عادية	155 000
الاعلان عن توزيعات ستدفع في - 1984	

كما يجري القيد التالي عند الدفع فعلا :

توزيعات تحت الدفع - اسهم ممتازة	45 000	
توزيعات تحت الدفع - اسهم عادية	155 000	
المصرف		200 000
تسديد التوزيعات المعلقة في - 1984		
في التاريخ المحدد للدفع .		

كما أنه يمكن تقديم الدخل المحجوز في الميزانية العمومية في بندين :

- 1 - الاحتياطيات .
- 2 - الدخل القابل للتوزيع على المساهمين في المستقبل .

أما الاحتياطي فهو مبلغ يحجز من الدخل لتدعيم المركز المالي للشركة وللمقابلة أي خسارة محتملة في المستقبل . ويجب أن تؤكد على أن الاحتياطي عبارة عن توزيع للدخل وليس عبئا عليه .

ويتعين على الشركة تكوين هذه الاحتياطيات أما طبقا لنص القانون العام أو وفقا لنظام الشركة . ومن امثلة الاحتياطيات :

1) الاحتياطي القانوني

وقد اُلزم المشرع الشركات بتكوينه حتى يبلغ خمس رأس المال .

2) احتياطي رد السندات

ويتم ذلك بحجز نسبة مئوية من دخل كل عام كاحتياطي لسداد قيمة السندات عند استحقاقها ، واستثااره بواسطة الشركة حتى تتكون لديها مبالغ كافية لسداد القرض عند استحقاقه دون أي تعثر مالي .

(3) احتياطي الطوارئ

ويكون لمواجهة اي طارئ قد تتعرض له الشركة كما هو الحال في اثناء اضطراب السوق المالي لظروف مفاجئة ، كقيام حرب مثلاً .

وتوجد انواع اخرى للاحتياطيات سوف يتعرض لها الطالب بالتفصيل في كتاب المحاسبة المالية المتوسطة ان شاء الله .

وبذلك فانه يمكن اظهار الدخل المحجوز مفصلاً في قائمة المركز المالي للشركة كالآتي :

دخل محجوز :	
الاحتياطيات	
احتياطي قانوني	100 000 د
احتياطي رد السندات	50 000
احتياطي الطوارئ	50 000
	<hr/>
	200 000 د
دخل للتوزيع على المساهمين	<hr/>
	300 000
	<hr/>
	500 000 د
	<hr/>
	<hr/>

أسئلة وتمارين

اسئلة

- 1-12 - اشرح باختصار كل من :
 - أ - رأس المال المصرح به
 - ب - رأس المال المصدر
 - ج - مجموع حقوق المساهمين
- 2-12 - ما هي انواع شركات الأموال ؟ وما هي مزاياها ؟
- 3-12 - ناقش المادة 498 والمادة 500 من القانون التجاري الليبي فيما يختص باصدار الاسهم في الشركة المساهمة .

- 12-4 - فرق بين شركات التضامن وشركات المساهمة ؟ وما هي مزايا كل منها ؟
- 12-5 - ما هي خواص الاسهم الممتازة والاسهم العادية ؟
- 12-6 - يقسم مجموع حقوق المساهمين حسب مصادره . ما هو المقصود بمصادر حقوق المساهمين ؟
- 12-7 - عرف حساب الدخل المحجوز ؟ واذكر محتوياته .
- 12-8 - ما هو المقصود بالاحتياطي ؟ عدد ثلاثة احتياطات وشرحها .
- 12-9 - الدرش صاحب مصنع صغير ويريد الانضمام مع الاسدي لتكوين شركة تضامن . اشرح باختصار مزايا وعيوب شركات التضامن للدرش .
- 12-10 - ما هي الخدمات التي يستطيع المحاسب ان يقدمها للمؤسسين في شركات التضامن او شركات الاموال ؟

تمرينات

- 12-11 - في اول يناير 1984 افتتح حاتم محله التجاري للتصوير وبيع معدات التصوير .

وقد استثمر مبلغ 20000 د في هذا المحل كما يلي :

نقدية	8 000 د
معدات	5 000
بضاعة	8 000
سيارة	2 000
مجموع	<u>23 000 د</u>

وقد تقرر امساك دفاتر محاسبية منتظمة للمحل .

المطلوب :

اجراء قيد اليومية اللازم لافتتاح المحل واثبات العمليات السابقة .

12-12 - يقوم محمد محمود بمزاولة عمله كصاحب ورشة لاصلاح السيارات في مدينة غدامس ، وقد ظهرت الارصدة التالية في دفاتره في 31-12-1984

ايرادات	150 000 د
مصرفات	130 000
رأس مال في 1-1-1984	30 000
مسحوبات	10 000

المطلوب :

- (1) اقفال الحسابات في 31-12-1984 .
 - (2) تصوير حساب رأس مال محمد محمود .
 - (3) اظهار حقوق صاحب المشروع في الميزانية في 31-12-1984 .
- 12-13 - القائمة التالية توضح ميزانية محلات عمر لتصليح المعدات الكهربائية في 31-12-1984 .

محلات عمر لتصليح المعدات الكهربائية
الميزانية في 31-12-1984 م

التزامات	أصول
اوراق دفع 6 000 د	نقدية 7 000 د
حسابات دفع 14 000	مدینون 9800
	9 000 د . م 800 مشكوك فيها
مجموع الالتزامات 20 000 د	
	قطع غيار 15 000
رأس مال عمر 15 000	معدات 5 000
	مجمع استهلاك 1 000
مجموع الخصوم 35 000 د	د مجموع الاصول 35 000

وقد اتفق عمر مع عثمان على تكوين شركة تضامنية لإدارة هذه المحلات ،
على أن يدفع عثمان مبلغ 10 000 د نقدا كإسهال له في الشركة الجديدة .
المطلوب :

- 1 - قيود اليومية اللازمة لافتتاح دفاتر جديدة للشركة ، بافتراض قبول
أصول وخصوم محلات عمر كما ظهرت في الميزانية المبنية أعلاه .
- 2 - قيود اليومية اللازمة لافتتاح دفاتر جديدة للشركة ، بافتراض قبول
الميزانية المذكورة باستثناء :

- (1) قطع الفيار تقيم بمبلغ 12000 د فقط .
- (2) المعدات تقيم بمبلغ 3000 د فقط .

12- 14 - يشمل هذا التمرين ثلاث حالات منفصلة وبافتراض أن السنة المالية
تنتهي في 31 ديسمبر 1984 ، وأن الدخل لكل حالة في هذا العام
26000 د .

الحالة الأولى : لنفرض أن هذه المنشأة يملكها فرد واحد وهو المكّي مع العلم بأن
رأس ماله المستثمر بلغ 60000 د ، ومسحوباته خلال هذا العام
بلغت 12000 د .

الحالة الثانية : هذه شركة تضامن يملكها أ ، ب وينص العقد على أن يقتسما
الدخل بالتساوي . فإذا علمت أن حقوق أصحاب المشروع
كالآتي :

رأس مال أ 32 000 د ، ومسحوباته 12 000 د .

رأس مال ب 26 000 د ، ومسحوباته 10 000 د .

الحالة الثالثة : هذه شركة مساهمة وبلغ مجموع حقوق المساهمين في أول العام
كالآتي :

100 000 د رأس المال المصنر (10 000 سهما ، قيمة اسمية 10 د)

18 000 حساب الدخل المحجوز .

المطلوب

- 1 - اجراء قيود اليومية اللازمة لاقفال الدفاتر لكل حالة من الحالات السابقة.

2 - بيان حقوق اصحاب المشروع لكل حالة في قائمة المركز المالي لعام 1984 .

15-12 . أ ، ب ، ج ، د شركاء في شركة تضامن . وقد بلغ صافي دخلها لعام 1984 م 35 000 د .

المطلوب

اجراء قيود اليومية اللازمة لتوزيع هذا الدخل ، مع العلم ان :
(1) يستحق للشريك أ فائدة على رأس ماله المستثمر البالغ 180 000 د ، بواقع 5% .

(2) يستحق للمشريكين ب ، ج راتبا سنويا قدره 6 000 د ، 8 000 د على التوالي .

(3) يوزع الدخل او الخسائر الباقية بنسبة 5:1:2:4 .
16-12 . الحاسبة وأبو تركية شركاء في شركة تضامن ، وقد بلغ دخل العام الحالي المنتهي في 31 ديسمبر 10 000 د .
والآتي بيان حساب رأس مال كل شريك :

رأس مال الحاسبة		رأس مال أبي تركية	
30 000	اول يناير	4 000	اول اكتوبر
		20 000	اول يناير
		2 000	اول يوليو

المطلوب

تحديد نصيب كل شريك من صافي الدخل في كل حالة من الحالات الآتية :

أولا : توزيع الدخل والخسائر بنسبة رؤس الاموال في اول المدة التجارية
ثانيا : يحسب راتبا سنويا لكل شريك قدره 1000 د و 3000 د على التوالي .
ويحسب لكل شريك فائدة بمعدل 10% سنويا على متوسط رأس ماله في المدة التجارية ، على ان يقسم باقي الدخل بالتساوي بينهما .

ثالثا : لم ينص العقد على نسبة توزيع الدخل والخسائر بين الشريكين .
17-12 - المطلوب تبويب مجموع حقوق المساهمين تبويبا سليما كما يظهر في قائمة

المركز المالي في 31 ديسمبر 1984 :

46 000 د	علاوة اصدار الاسهم الممتازة
6 000 000	رأس المال العادي المصدر (القيمة الاسمية للسهم 50 د)
1 600 000	رأس المال الممتاز المصدر (القيمة الاسمية للسهم 100 د)
(6 %)	
480 000	علاوة اصدار الاسهم العادية
275 000	الدخل غير الموزع

- 12 - 18 - من البيانات الآتية المطلوب تحديد مجموع الدخل الموزع نقدا ولكل سهم في كل من الخمس سنوات الآتية بالنسبة للاسهم العادية والممتازة .
- 5 % اسهم ممتازة ، القيمة الاسمية للسهم 50 د ، مع العلم ان الاسهم الممتازة المصدر بلغت 2 000 سهما .
- 20 000 سهما عاديا ، القيمة الاسمية للسهم 10 د .

العام	الدخل الموزع	الاسهم الممتازة		الاسهم العادية	
		مجموع الموزع	للكل سهم	مجموع الموزع	للكل سهم
1	صفر				
2	8 000 د				
3	20 000 د				
4	25 000 د				
5	60 000 د				
	المجموع المتوسط لكل سهم				

- 12 - 19 - الآتي مجموع حقوق المساهمين كما ظهرت في قائمة المركز المالي للعام الحالي المنتهي في 31 ديسمبر :

		رأس المال المصرح به
سهما	274 425	اسهم ممتازة
سهما	8 000 000	اسهم عادية
		رأس المال المصدر :
د	12 800 000	$\frac{1}{2}$ 5% اسهم ممتازة 128000 سهما
		4 298 140 سهما عادية ، القيمة الاسمية
	37 955 240	للسهم 2,500 د
	72 748 347	الدخل المحتجز
	<u>123 503 587 د</u>	مجموع حقوق المساهمين
		اكمل الجمل الآتية :

(أ) الدخل الذي يجب ان يوزع على الأسهم الممتازة — د .

(ب) مجموع الدخل الذي وزع على المساهمين العاديين والممتازين هذا العام بلغت 4983817 د ، مع العلم بأن رصيد حساب الدخل المحتجز في اول العام بلغ 63770512 د .
صافي دخل العام الحالي بلغ — د .

(جـ) القيمة الاسمية للسهم الممتاز هي — د .

(د) متوسط علاوة اصدار السهم العادي — د .

(هـ) رأس المال المصدر بلغ — د .

20-12 . الآتي مجموع حقوق المساهمين الذي ظهر في قائمة المركز المالي في نهاية العام الحالي :

رأس المال المصرح به

$1 \frac{1}{2}$ د اسهم ممتازة ، قيمة السهم الاسمية 25 د 500000 سهما
اسهم عادية ، قيمة السهم الاسمية 5 د 2000000 سهما

رأس المال المصلى :

$1 \frac{1}{2}$ د اسهم ممتازة 5 400 000 د

4 474 400

اسهم عادية

د 9 874 400

علاوة الاصدار :

اسهم ممتازة 270 000 د وأسهم عادية
= 2 542 000

رأس المال المدفوع

خسائر مجمعة

مجموع حقوق المساهمين

د 2 812 000

د 12 686 400

(200 000)

د 12 486 400

المطلوب :

أ - ما هو عدد الاسهم العادية والممتازة المصدرة ؟

ب - ما هو متوسط سعر اصدار الاسهم الممتازة ؟

ج - ما هو متوسط سعر اصدار الاسهم العادية ؟

د - ما هو متوسط علاوة الاصدار للسهم الممتاز ؟

هـ - ما هو متوسط علاوة الاصدار للسهم العادي ؟

12 - 21 - الآتي ميزان المراجعة بالارصدة في 31 ديسمبر 1984 بعد اعداد حساب
ملخص الإيرادات والمصروفات .

ارصدة مدينة	ارصدة دائنة	اسم الحساب
دينار	دينار	نقدية
102 000		حسابات تحت التحصيل (صافي)
58 000		بضاعة بالمخزن (آخر المدة)
149 200		استثمارات طويلة الاجل
20 000		أراضي
15 000		مباني وآلات (صافي)
738 000		حسابات تحت الدفع
	86 000	ضرائب مستحقة
	18 000	سندات طويلة الاجل
	100 000	اسهم ممتازة ، قيمة اسمية 100 د ، مصرح به
	100 000	5000 سهما ، مصدر 1 000 سهما
		اسهم عادية ، قيمة اسمية 10 د ، مصرح به
	660 000	100 000 سهما ، مصدر 66 000 سهما
	6 100	علاوة اصدار اسهم ممتازة .
	19 900	علاوة اصدار اسهم عادية .
	163 300	الارباح المجمعة حتى 1 - 1984
	40 000	صافي الدخل 1984
40 000		دخل موزع - اسهم ممتازة عام 1984
71 100		دخل موزع - اسهم عادية عام 1984
1 193 300	1 193 300	

المطلوب 1 - تصوير قائمة الدخل المحجوز

2 - تصوير قائمة المركز المالي في 31-12-1984 م .

12- 22 - المكّي والعالم شريكان في شركة تضامن مع العلم بأن المكّي يعمل $\frac{1}{2}$ الوقت في الشركة والعالم يعمل كل وقت في الشركة . والاتّي الخطط المتاحة لهم لتوزيع الدخل والخسائر :

أ - بنسبة رؤؤس اموالهم وهي 12000 د للمكّي ، 8000 د للعالم .

ب - بنسبة الوقت الذي يعمله كل واحد في الشركة .

جـ - مرتّب للعالم 500 د شهرياً ، والباقي على اساس نسبة رؤؤس الاموال .

د - مرتّب شهري للعالم 500 د ، 8% سنوياً فائدة على رؤؤس الاموال ، وما يتبقى يقسم بينهما بالتساوي .

المطلوب

تصوير جدول يوضح نصيب المكّي والعالم كما يلي :

الخطة	صافي الدخل 30 000 د		صافي الدخل 15 000 د		الخسارة 9 000 د	
	مكّي	عبد العالم	مكّي	عبد العالم	مكّي	عبد العالم
أ						
ب						
ج						
د						

12 - 23 - تكونت شركة مساهمة في بدء العام الحالي برأسمال مصرح بلغ 1000 سهما ممتازا بقيمة 25 د ، و 10000 سهما عاديا ، بقيمة اسمية 5 د .

المطلوب

اثبات العمليات الآتية في اليومية العامة :

5 يناير اصدرت الشركة 3000 سهما عاديا بالقيمة الاسمية نقدا .

10 يناير اصدرت الشركة 200 سهم عادي لمحامي الشركة مقابل اتعابه في تكوين الشركة .

1 يوليو اصدرت الشركة 4000 سهما عاديا لشراء اراضي ومباني ، مع العلم بأن القيمة السوقية للأرض 5000 د ، وللمبنى 20000 د .

2 يوليو اصدرت الشركة 100 سهما ممتازا لشراء آلات ومعدات قيمتها السوقية 3000 د .

30 سبتمبر اصدرت الشركة 800 سهما ممتازا نقدا بسعر 28 د

12 - 24 - الآتي ميزان المراجعة لشركة البدري وبسيوني في 31 ديسمبر 1984 :

ارصدة مدينة	ارصدة دائنة	اسم الحساب
دينار	دينار	حسابات تحت الدفع
50 000	27 000	حسابات تحت التحصيل
	2 400	قرض من المصرف
	13 000	مجموع الاستهلاك - الآلات
76 350		مصرفات ادارية
	2 500	مخصص ديون مشكوك فيها
	62 000	رأس مال البلدي (أول المدة)
8 400		مسحوبات البلدي
31 000		نفقة
75 000		آلات
	50 050	رأس مال بيسيوني (اول المدة)
6 000		مسحوبات بيسيوني
22 800		بضاعة بالمخازن (أول المدة)
326 500		مشتريات بضاعة
	10 000	اوراق تحت الدفع
		مصرفات مقدمة
	522 800	مبيعات
90 600		مصرفات البيع والتوزيع
689 750	689 750	

هذا مع العلم بأن البضاعة الموجودة بالمخازن آخر المدة قدرت بمبلغ 23 500 د ، وإن عقد الشركة يسمح بفائدة بمعدل 10% سنوياً على رأس المال أول المدة، وإن الباقي من الدخل يوزع بين الشريكين بنسبة 60% (البلدي) ، 40% (بيسيوني) .

- المطلوب :
- 1 - تصوير قائمة الدخل مع بيان توزيع الدخل بين الشريكين .
 - 2 - تصوير حسابات رأس المال للشركاء .
 - 3 - تصوير قائمة المركز المالي في 31- 12- 1984 .

25-12 . حاتم وعادل وأمل شركاء في شركة تضامن تأسست في اول يناير 1984
والآتي حصة كل شريك في رأس المال :

حاتم	96 000 د
عادل	144 000
أمل	216 000

وقد اتفق الشركاء على توزيع الدخل والخسائر كالاتي :

- (1) للمرتبات كالاتي : حاتم 14400 د ، عادل 12000 د ، أمل 9600 د
- (2) فائدة بمعدل 8% تحسب على اساس متوسط رؤوس الأموال خلال العام
- (3) الباقي يتم توزيعه بالتساوي .

وفي 31 ديسمبر 1984 بلغ صافي الدخل 84000 د .
وقد استثمر حاتم مبلغ اضافي وقدره 24000 دينار في اول يوليو 1984 وخفض
عادل رأسماله بمبلغ 36000 د في اول اكتوبر 1984 من رأس ماله . وبلغت
مسحوبات حاتم وعادل مبلغ 12000 د لكل منهما خلال عام 1984 .

والمطلوب :

- (1) تحديد نصيب كل شريك من صافي الدخل
- (2) تصوير حسابات رأس المال للشركاء .

12- 26 - تكونت شركة تضامن من الحاسبة والمكي في اول يناير 1984 . فاذا
علمت ان حقوق اصحاب المشروع كالاتي :

الحاسبة	المكي	
120 000 د	180 000 د	رأس المال في 1-1-1984
15 000		زيادة رأس المال في 1-5-84
	15 000	1-7-84
(30 000)	(75 000)	1-11-84 مسحوبات
105 000	120 000	31-12-84 رأس المال في

مع العلم بأن صافي الدخل قبل احتساب الفائدة على رؤوس الأموال
والمرتبات بلغ 69600 د .

والمطلوب : تحديد نصيب كل شريك من صافي الدخل لأقرب دينار مع العلم :

- (1) لم ينص عقد الشركة على نسبة توزيع الدخل والخسائر .
 - (2) احتساب فائدة على رأس المال بنسبة 8% على متوسط رؤوس الأموال واحتساب مرتبات 20000 د للحاسبة ، 30000 د للمكي .
- 27-12 : ظهرت البيانات الآتية في دفاتر الامتياز لاحدى الشركات المساهمة في
-12-31-1983 م .

6 000 د	علاوة الاصدار على الاسهم الممتازة
144 000	تبرع من مدينة بنغازي .
960 000	رأس المال المصدر والمكتب فيه 9600 سهم ممتاز (9%سهم ممتاز قيمة السهم 100 د)
19 2000	احتياطي قانوني
24 000	احتياطي الطوارئ
180 000	علاوة الاصدار على الاسهم العادية
480 000	رأس المال المصدر والمكتب فيه 24 000 سهم عادي (القيمة الاسمية للسهم 20 د)
396 000	الدخل المحجوز
192 000	احتياطي لبناء مصنع جديد
115 000	الضرائب المستحقة
24 000	مصرفات التأسيس

والمطلوب :

- (1) تصوير حقوق المساهمين في المركز المالي في 31-12-1983 م .
- (2) ماهي القيمة الدفترية للسهم العادي والسهم الممتاز .

28-12 . في اول مارس 1984 منحت شركة النصر حق اصدار 25 000 سهم عادي بقيمة اسمية 25 د ، 9% سهم ممتاز بقيمة اسمية 100 دينار مع العلم بان العدد 2 000 سهما . وقد تمت العمليات الآتية خلال عام 1984 :

- 1 - اصدرت 6000 سهماً عادياً بسعر 26 د للسهم الواحد، 1500 سهماً ممتازاً بسعر 103 د .
- 2 - اصدرت 1500 سهماً عادياً لشراء شركة محمد والقيمة السوقية لاصول هذه الشركة كالاتي اراض 20000 د، مباني 150 000 د، الات ومعدات 200000 د .
- 3 - قررت اجراء احتياطي للطوارئ 20000 د .
- 4 - بلغ صافي الدخل لهذا العام بعد خصم ضريبة الدخل مبلغاً وقدره 90000 د .
- 5 - تقرر توزيع 80 درهماً لكل سهم عادي ومبلغ 4,60 د لكل سهم ممتاز .

والمطلوب

- (1) اثبات العمليات السابقة في دفتر الأستاذ .
 - (2) تصوير حقوق المساهمين في الميزانية العمومية للشركة في 31-12-1984م .
- 29-12 : الاتي حقوق المساهمين لاحد الشركات المساهمة كما تظهر في قائمة المركز المالي في 31-12-1983

حقوق المساهمين :

رأس المال المصدر والمكتتب فيه :	
500000 سهم ممتاز 10% قيمة السهم الاسمية 50 د	250000 د
15 000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 40 د	600 000
علاوة الاصدار للاسهم العادية	75000
دخل غير موزع	400 000
	<u>1325 000 د</u>

- وقد تمت العمليات الاتية خلال عام 1984 :
- (1) تم توزيع جزء من الدخل المحجوز وقدره 75000 د .
 - (2) تقرر تكوين احتياطي قانوني وقدره 20000 د
 - (3) تقرر تكوين احتياطي للطوارئ وقدره 50000 د
 - (4) بلغ صافي الدخل لهذا العام بعد حساب ضريبة الدخل 230 000 د
 - (5) تبرع احد المساهمين باحد المباني وقيمته السوقية 50000 د

والمطلوب :

- (1) تقييد العمليات السابقة بدفتر اليومية
 - (2) تصوير الحسابات السابقة في دفتر الاستاذ .
 - (3) تصوير حقوق المساهمين في 31-12-1984
- 12- 30 : الأتي حقوق المساهمين لاحد الشركات المساهمة كما تظهر في قائمة المركز المالي في 31-12-1984 :

	رأس المال للمصدر والمكتب فيه
150000 د	1500 سهم ممتاز 10% قيمة السهم الاسمية 100 د
200 000	10000 سهم عادي قيمة السهم الاسمية 20 د
420 000	علاوة الاصدار للاسهم العادية
40000	احتياطي قانوني
10000	احتياطي الطوارئ
10000	احتياطي السندات
150 000 د	دخل للتوزيع على المساهمين
980 000 د	

ملحوظة :

لم تتم اية توزيعات لحملة الاسهم الممتازة للاعوام الآتية 1982, 1983, 1984

والمطلوب :

- (1) حساب القيمة الدفترية للسهم العادي
- (2) حساب القيمة الدفترية للسهم الممتاز
- (3) لو علمت ان القيمة الدفترية للسهم العادي تساوي نصف القيمة السوقية للسهم العادي - ما هي الاسباب التي تدعو لذلك ؟

12- 31 : في 4 يناير 1984 تكونت شركة تضامن من احمد ، علي ، محمد ، وحازم وفي خلال 1984 تمت العمليات الآتية :

4 يناير :	رؤوس الاموال كالاتي :	احمد	40 000 د
		عل	35 000

32 000	محمد	
30 000	حازم	
100 000 د		بلغ صافي الدخل
15 000	احمد	والمسحوبات كالاتي :
13 000	علي	
12 000	محمد	
8 000	حازم	

والمطلوب : 1 - اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية .

2 - توزيع الدخل كالاتي :

أ - بالتساوي

ب - بنسبة 30-25-20 د

ج - احتساب فائدة بمعدل 8% على

متوسط رؤوس الأموال والمرتبات

وما تبقى يقسم بينهم بالتساوي

مع العلم بان متوسط رؤوس الأموال والمرتبات كالاتي :

المرتبات	متوسط رأس المال	
1000 د كل شهر	34 000	احمد
1 200 د كل شهر	30 000	علي
800 كل شهر	26 000	محمد
500 كل شهر	26 000	حازم

32-12 : الاتي حقوق المساهمين كما ظهرت في الميزانية العمومية في الخامس

سنوات السابقة مع العلم بأنه لم يحدث اي تغيير في رأس المال المصدر

والمكتتب فيه خلال هذه الفترة :

حقوق المساهمين

رأس المال المصدر والمكتتب فيه :

2000 سهم ممتاز 8%

د 200 000

القيمة الاسمية للسهم 100 د

45000 سهم عادي القيمة الاسمية للسهم 10 د
 علاوة الاصدار :
 12 000
 120 000
 وفي خلال الخمس السنوات الماضية قررت الجمعية العمومية التوزيعات
 الآتية :

1980	10 000 د
1981	50 000
1982	60000
1983	12000
1984	76 000

والمطلوب :

تصوير كيف تمت التوزيعات في كل سنة بين الاسهم العادية الممتازة مع العلم أن الاسهم الممتازة مجمعة الدخل (تعني أن أي مبلغ لم يدفع في أي سنة يجمع بالكامل ويدفع في الأعوام التالية قبل توزيع أي دخل للاسهم العادية) .

الفصل الثالث عشر

الالتزامات طويلة الأجل

تمثل الالتزامات طويلة الاجل Long Term Liabilites الديون التي لا تحتاج الى نقدية لسدادها خلال السنة المالية أو الدورة التجارية التالية . ومن أهم عناصر الالتزامات طويلة الاجل ما يلي :

- 1 - سندات دفع
- 2 - أوراق دفع طويلة الاجل
- 3 - قروض برهن
- 4 - التزامات الايجارات طويلة الاجل
- 5 - التزامات الضرائب المؤجلة .

وتمثل الاربعة عناصر الاولى طرقا مختلفة للاقتراض طويل الاجل . أما التزامات الضرائب المؤجلة فتنتج عن اختلاف مبادئ وقواعد المحاسبة المالية عن قوانين الضرائب . ونظرا لاهمية سندات الدفع بالنسبة للشركات المساهمة التي ينتظر أن تزداد انتشارا في العالم العربي نتيجة للتطور الاقتصادي فسوف نركز في هذا الفصل على سندات الدفع ، مع تقديم عرض مختصر للبند الأخرى .

Bonds Payable سندات الدفع

تعتبر سندات الدفع أهم انواع الاقتراض طويل الاجل بالنسبة للشركات المساهمة ، وبعض الحكومات .

وتصدر السندات بعقد يحدد شروط الاصدار ونوع السندات والعلاقة بين

الدائنين والشركة المقترضة . وتختلف العقود وشروطها من شركة الى أخرى ، بل من اصدار الى آخر . ومن بين النقاط الرئيسية التي يجب أن تنص عليها عقود السندات ما يلي :

1 - قيمة السند الاسمية Face Value

القيمة التي تكتسب على وجه السند نفسه وهي رقم دائري عادة ، مثل 100 د . ، أو 1000 د .

2 - معدل الفائدة السنوية Annual Rate of Interest

المعدل السنوي الذي ستدفع على أساسه الفوائد . وقد ينص أن تدفع الفوائد كل نصف سنة أو كل ثلاثة أشهر مثلاً . فإذا كان سعر الفائدة 10% سنوياً ، والفوائد كل ثلاثة أشهر ، بذلك تدفع الشركة للمالكين السندات 2,5% كل ثلاثة أشهر .

3 - تاريخ الاستحقاق Maturity Date

التاريخ الذي يجب أن ترد فيه الشركة قيمة السندات الى مالكيها .

بالإضافة الى ما تقدم قد ينص عقد السندات Bond Indenture على بعض البنود التالية :

1 - ضمان الدفع

ضمان سندات الدفع بأصول معينة مملوكة من الشركة المصدرة ، مثل العقارات أو المعدات . وبذلك فإن مالكي السندات (الدائنين) يكون لهم حق الامتياز على هذه الأصول عند تصفية الشركة . وتعرف هذه السندات بالسندات المضمونة Secured Bonds أما اذا لم تكن السندات مضمونة فتعرف بالسندات العادية Debenture Bonds وهي لا تختلف عن أي دين عادي آخر من حيث الامتياز عند التصفية . لذلك فإن وجود الضمان يرفع من سعر اصدار هذه السندات .

2 - قابلية السندات للتحويل الى أسهم Convertible Bonds

هذا النوع من السندات يمكن تحويله الى أسهم عامة عندما ترتفع أسعار

السندات ، نتيجة لانخفاض سعر الفائدة في السوق ، وتنخفض أسعار الاسهم .
واختيار التحويل من عدمه يترك عادة للشركة المصدرة . وهذه الميزة قد تنخفض أو ترفع سعر الاصدار حسب الوضع المالي للشركة ورغبة المستثمرين في أسهمها العادية .

3 - قابلية السندات للاستدعاء Callable Bonds

تستطيع الشركة المصدرة لهذا النوع من السندات رد قيمة السندات الى أصحابها في أي وقت تشاء . ويحدث هذا عادة عندما ينخفض سعر الفائدة في السوق عن سعر الفائدة المتفق عليه في عقد السندات . لذلك فإن هذه الميزة تخفض سعر اصدار هذه السندات .

4 - رد القيمة

رد قيمة السندات عند الاستحقاق قد يكون دفعة واحدة أو على دفعات ، وتعرف الأخيرة باسم السندات المتوالية Serial Bonds . ويجب تصنيف ذلك الجزء من قرض السندات الذي يستحق خلال السنة التالية ضمن الالتزامات قصيرة الاجل ، أما الباقي يصنف كالتزامات طويلة الاجل .

وتطبيقا للحال ، يجب موافقة مجلس الادارة والجمعية العمومية (المساهمين) للشركة على اصدار السندات وشروطها ، وفقا لمتطلبات القانون . وقد نظم القانون التجاري الليبي عملية اصدار السندات وبين قواعدها الاساسية من المادة 560 الى المادة 564 .

وبعد أن تعلن الشركة عن رغبتها في اصدار سندات للجمهور ، موضحة مركزها المالي وشروط اصدارها ، يكتب المستثمرون في هذه السندات ، ويتم السداد عن طريق أحد المصارف . ثم تسلم لكل مستثمر وثائق السندات التي اشتراها ، ومعها كوبونات الفوائد التي يستعملها في استلام الفوائد عند استحقاقها .

وهناك فروق جوهرية بين السهم والسند ، منها :

1 - يمثل السهم حصة في رأس مال الشركة ، بينما يمثل السند قرضا أو ديناً

يتعين على الشركة رده في تاريخ معين .

2 - يحق لأصحاب الاسهم التدخل في رسم سياسة الشركة وإدارتها عن طريق الجمعية العمومية ، بينما لا يحق لحاملي السندات التدخل في الإدارة .

3 - أصحاب الاسهم هم مالكو المشروع ، لذلك يتقاسمون الارباح ويتحملون الخسائر . أما حاملو السندات فيأخذون فوائد ثابتة (في حالتي الربح والخسارة) بصرف النظر عن الربح والخسارة الحاصلين .

4 - يأتي حق حاملي السندات في تحصيل أموالهم عند التصفية قبل حق أصحاب الاسهم .

اصدار السندات

تباع السندات عند اصدارها اما بالقيمة الاسمية أو بأكثر أو بأقل منها . فإذا كان سعر البيع أكثر من القيمة الاسمية للسند ، يسمى الفرق « علاوة الاصدار » . وإذا كان سعر البيع أقل من القيمة الاسمية ، يسمى الفرق « خصم الاصدار » .

ويتأثر سعر البيع عند الاصدار بالعلاقة بين سعر الفائدة الاسمي (المكتوب على وجه السند والذي ستدفعه الشركة فعلاً) وسعر الفائدة السائد في السوق عند الاصدار . فإذا كان سعر الفائدة الاسمي أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق تصدر السندات بعلاوة للتعويض على الشركة عن الفرق بين سعري الفائدة . أما إذا كان سعر الفائدة السوقي أعلى من الاسمي ، فإن السندات تصدر بخصم ، للتعويض على المستثمرين عن الفرق بين سعري الفائدة . وتصدر السندات بالقيمة الاسمية إذا كان سعر الفائدة الاسمي مساوياً لسعر الفائدة السوقي .

مثال 1 - نفترض أن إحدى الشركات أصدرت سندات قيمتها الاسمية 100 000 د ، بسعر فائدة 7% سنوياً ، لمدة خمس سنوات . إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق عند الاصدار 8% ، فإن السندات ستباع بمبلغ

96 009 د ، أي بخصم اصدار قدره 3 991 د . اما اذا كان سعر الفائدة السائد في السوق عند الاصدار 6 % ، فان السندات ستباع بمبلغ 104217 د . أي بعلاوة اصدار قدرها 4217 د .

هذا ، وقد حددت هذه المبالغ باستخدام جداول الفائدة المركبة . وسناقش هذا الموضوع بالتفصيل في كتاب المحاسبة المتوسطة . وفي تاريخ الاستحقاق ، تسدد الشركة القيمة الاسمية الى حاملي السندات ، بغض النظر عن سعر الاصدار .

المعالجة المحاسبية

لنفرض ان شركة الخليج اصدورت قرض سندات كما يلي (1) :

القيمة الاسمية لقرض السندات	1000 000 د
مدة القرض	10 سنوات
معدل الفائدة الاسمي	5 %
قيمة اصدار السندات (90% من القيمة الاسمية)	900 000 د
مصاريف اصدار	10 000 د
تاريخ الاصدار	1-1-1983
اثبات الاصدار :	

تثبت عملية اصدار هذه السندات في اليومية العامة كما يلي :

1983 - 1 - 1	نقدية	890 000
	خصم اصدار السندات	110 000
	قرض السندات	1000 000
	اصدار سندات عادية 5%	
	بخصم ، وتستحق بعد عشر سنوات .	

(1) Ronald J. Thacker, *Introduction to Modern Accounting* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc, 1974) p. 476-502

وتظهر هذه السندات في جانب الخصوم من ميزانية الشركة في 1-1-1983

كما يلي :

التزامات طويلة الاجل :	
قرض سندات 5% ، لمدة 10 سنوات	
تستحق في 1-1-1993	د 1000 000
يطرح : خصم اصدار	11 000
	<u>890 000</u>

ملاحظات

1 - زادت أصول المنشأة على أثر اصدار السندات كما يلي :

ثمن بيع السندات (90%)	د 900 000
يطرح : مصاريف اصدار السندات	110 000
صافي ثمن بيع السندات	<u>د 890 000</u>

2 - حيث ان الاصدار تم بخصم ، لذلك يجب أن يكون معدل الفائدة السائد في السوق في 1 / 1 / 1983 أكبر من 5% .

3 - تظهر السندات في الميزانية على أساس القيمة الاسمية مطروحا منها خصم الاصدار ، أو مضافا اليها علاوة الاصدار .

4 - يمكن احتساب مجموع تكلفة السندات طيلة مدة الاستحقاق على أساس الفائدة البسيطة كما يلي :

المبلغ الواجب رده في نهاية مدة القرض	1 000 000
يضاف : فوائد بواقع 50 000 د سنويا ،	
لمدة 10 سنوات	<u>500 000</u>
مجموع	1 500 000
يطرح : ثمن بيع السندات عند الاصدار	<u>890 000</u>
مجموع التكلفة	<u>610 000</u>

اثبات القوائد

حيث ان الشركة تستفيد من القرض لمدة عشر سنوات ، لذلك يجب توزيع تكلفة هذا القرض على تلك الفترة . وهناك طريقتان لتوزيع هذه التكلفة :

1 - طريقة القسط المتساوي

وفق هذه الطريقة تقسم تكلفة القرض (ابي الفوائد + الخصم أو - علاوة الاصدار) على عمر القرض ، للحصول على نصيب الفترة الواحدة من هذه التكلفة .

بالنسبة لشركة الخليج :

$$\text{مجموع تكاليف القرض} = \frac{610\,000}{10} = \frac{61\,000 \text{ د / سنة}}{\text{مدة القرض}}$$

ويجوز القيد التالي في نهاية كل سنة من سنوات القرض :

فائدة السندات	61 000	
تقلية	50 000	
خصم اصدار السندات	11 000	
(110 000 د + 10 سنوات)		
اثبات دفع الفائدة المستحقة على		
قرض السندات في 31 - 12 - 1983		
واهلاك خصم الاصدار .		

ويلاحظ ان نصيب كل سنة من تكلفة قرض السندات يمكن احتسابه كما

يلي :

$$\text{فائدة تدفع سنويا} = 1\,000\,000 \times 5\% = 50\,000 \text{ د}$$

اهلاك خصم الاصدار	110 000 د + 10 سنوات
د 11 000	
د 61 000	مجموع

وإذا كان الاصدار بعلاوة ، فإن العلاوة تخصم من الفوائد ، بدلا من اضافتها كما في حالة الخصم .

وعلى ذلك فإن رصيد حساب خصم الاصدار يتناقص من سنة الى أخرى حتى يصل الى الصفر في نهاية مدة القرض . ويترتب على ذلك زيادة صافي قرض السندات من سنة الى أخرى حتى يصل الى القيمة الاسمية في نهاية المدة . فمثلاً ، يظهر قرض السندات في ميزانية 31-12-1983 كما يلي :

شركة الخليج الميزانية في 31-12-1983	
خصوم طويلة الاجل :	
د 1 000 000	قرض سندات ، 5 % ، عشر سنوات
99 000	- خصم اصدار (110 000 - 11000)
د 901 000	صافي قرض السندات

2 - طريقة الفائدة المركبة

وهذه طريقة أكثر دقة من الأولى، وتعتمد على استخدام جداول رياضية للقيمة المالية . وستناقش هذه الطريقة بالتفصيل في المحاسبة المتوسطة .

سداد قرض السندات

د عندما يستحق قرض السندات في 1-1-1993 يجري القيد التالي :

1 000 000	قرض السندات	93 - 1 - 1
1 000 000	نقدية	
	سداد قرض السندات	
	نقدا .	

ويلاحظ أن حساب خصم ومصاريف اصدار السندات قد قفل (وصل
رصيد الصفر) في 31-12-1992
والجدول التالي يبين تطورات البنود المتعلقة باصدار قرض السندات
لشركة الخليج :

السنة	(1) الفوائد السوية المدفوعة فعلا	(2) نصيب كل سنة من الخصم	(1 + 2) مجموع مصرف الفوائد	(3) الخصم غير المحمل (الباقي)	(4) سندات دفع	(3 - 4) صافي الالتزامات في 31 - 12
1983	50000 د	1 1000 د	6 1000 د	9 9000 د	1000000	90 1000 د
1984	50000	1 1000	6 1000	88000	1000000	9 12000
1985	50000	1 1000	6 1000	77000	1000000	9 23000
1986	50000	1 1000	6 1000	66000	1000000	93 4000
1987	50000	1 1000	6 1000	55000	1000000	94 5000
1988	50000	1 1000	6 1000	44000	1000000	9 56000
1989	50000	1 1000	6 1000	33 000	1000000	9 67000
1990	50000	1 1000	6 1000	22 000	1000000	97 8000
1991	50000	1 1000	6 1000	11 000	1000000	989 030
1992	50000	1 1000	6 1000		1000000	1000000
	500000 د	110 000	610000 د			

Bonds Sold At A Premium اصدار السندات بعلاوة

تصدر السندات بعلاوة لأن سعر الفائدة الذي سيدفع فعلا للمستثمرين
(السعر الاسمي) يفوق سعر الفائدة في السوق وقت الاصدار . لذلك فان
علاوة الاصدار (ما زاد عن القيمة الاسمية للسندات) يجب أن ان توزع على
عمر القرض وتعامل كتخفيض لمصرف فوائد القرض السنوية . ويوضح المثال
التالي المعالجة المحاسبية لسندات مصدرة بعلاوة .

مثال : أصدرت شركة الانماء قرض السندات التالي في 1-1-1983 :

القيمة الاسمية للسندات	500 000 د
معدل الفائدة الاسمي	6 %
تاريخ الاستحقاق	1-1-1993
سعر الاصدار (106%)	530 000 د
تاريخ دفع القوائد	31 ديسمبر

تثبت عملية الاصدار في 1-1-1983 بقيد اليومية التالية :

530 000	نقدية	1-1-1983
30 000	علاوة اصدار سندات	
500 000	قرض سندات	

وتضاف علاوة الاصدار الى القيمة الاسمية للسندات في الميزانية لظهور صافي قيمة الالتزامات المترتبة عن السندات ، كما يلي :

شركة الانماء	
الميزانية في 1-1-1983	
التزامات طويلة الاجل :	
سندات دفع ، 6% ، تستحق	
في 1-1-1993	500 000 د
+علاوة اصدار	30 000
صافي قرض السندات	530 000 د

ويمكن احتساب تكلفة هذا القرض بالنسبة لشركة الانماء كما يلي :

المبلغ الذي سيدفع عند الاستحقاق	500 000 د
فوائد (10 سنوات \times 30 000 د)	300 000
مجموع المدفوعات	800 000 د
المتحصلات من بيع السندات	530 000
مجموع التكلفة	270 000

لاحظ أن مجموع التكلفة أقل من القوائد المدفوعة فعلا بمقدار 30000 د ،
أي مبلغ علاوة الاصدار .

لذلك فإن علاوة الاصدار يجب أن توزع على مدة القرض ، ويخفض بها
مصرفوف القوائد السنوية . وعلى هذا الاساس يجرى القيد التالي في نهاية كل سنة
من سنوات عمر القرض :

27 000	مصرفوف فوائدقرض السندات	12 - 31
3 000	علاوة اصدار السندات	
30 000	نقلية	
	اثبات دفع فوائد السندات	
	واهلاك علاوة الاصدار	

وعلى ذلك فإن رصيد حساب علاوة اصدار السندات سينخفض بمقدار
3000 د سنويا حتى يصل الى الصفر في 31 - 12 - 1992 ، وبذلك يكون صافي
التزامات السندات في نهاية مدة القرض مساويا للقيمة الاسمية للسندات ، وهي
500000 د ويوضح الجدول التالي تطور السندات والعلاوة وصافي الالتزامات
خلال عمر القرض :

(3 + 4) صافي الالتزامات في 31 - 12	(4) سندات دفع	(3) رصيد علاوة الاصدار	(2-1) صافي مصرف الفوائد	(2) نصيب كل سنة من العلاوة	(1) الفوائد السوية للمدفوعة فعلاً	السنة
527 000 د	500000	د 27 000	د 27 000	د 3 000	د 30000	1983
524 000	500000	24 000	27 000	3 000	3 0000	1984
52 1000	500000	21000	27 000	3 000	3 0000	1985
51 8000	500000	18000	27 000	3 000	3 0000	1986
51 5000	500000	15 000	27 000	3 000	3 0000	1987
51 2000	500000	12 000	27 000	3 000	3 0000	1988
50 9000	500000	9 000	27 000	3 000	3 0000	1989
50 6000	500000	6000	27 000	3 000	3 0000	1990
50 3000	500000	3 000	27 000	3 000	3 0000	1991
500000	500000	0	27 000	3 000	3 0000	1992
			د 27 0000	د 3 0000	د 3 00000	

لاحظ أن اهلاك خصم اصدار السندات بالنسبة للشركة المصدرة يؤدي الى زيادة مصروف فوائد السندات ، كما يؤدي الى زيادة دخل الفوائد بالنسبة للمستثمر . والعكس بالنسبة لاهلاك علاوة الاصدار ، فهي تؤدي الى تخفيض مصروف فوائد السندات بالنسبة للشركة المصدرة ، كما تؤدي الى تخفيض دخل الفوائد بالنسبة للمستثمر .

سداد السندات المصدرة بعلاوة

تكون القيمة الدفترية لقرض السندات في نهاية مدة القرض مساوية لقيمته الاسمية ، سواء تم الاصدار بخصم أم بعلاوة . وعلى ذلك يجري القيد التالي عند السداد في تاريخ الاستحقاق :

500 000		سندات دفع (أو قرض السندات)	1 - 1 - 1993
	500 000	نقدية	:

وقد يحدث أن تسدد السندات قبل تاريخ الاستحقاق ، وفي هذه الحالة يجب التخلص من رصيد الخصم أو العلاوة الباقية في الدفاتر في ذلك التاريخ . فلو فرضنا مثلا أن شركة الانماء قررت تسديد سندات سابقة الذكر في نهاية 1989 ، على أن تدفع 1% من القيمة الاسمية للسندات تعويضا للمستثمرين يكون قيد التسديد كما يلي :

1989-12-31	سندات الدفع		500 000
	علاوة اصدار سندات		9 000
	نقدية	505 000	
	دخل تسديد	4 000	
	السندات مبكرا		

لاحظ أن تعويض المستثمرين بواقع 1% من القيمة الاسمية ، أي 5000 د ، قد خفض دخل التسديد من 9 000 د الى 4 000 د فقط .

ويجب اجراء قيد تسوية عند سداد السندات قبل تاريخ الاستحقاق لتعديل رصيد خصم أو علاوة الاصدار عن المدة المنصرفة . وقد افترضنا في مثالنا السابق أن السداد قد تم في 31-12-1989 بعد اجراء قيد اهلاك العلاوة ودفع الفوائد المستحقة في ذلك التاريخ .

أوراق الدفع طويلة الأجل Long - Term Notes Payable

تشبه هذه الاوراق اوراق الدفع قصيرة الاجل التي سبق ذكرها ، الا أنها تستحق في مدة أطول من سنة . ويجب اظهار هذه الاوراق في الميزانية بصافي قيمتها في تاريخ الميزانية . كما أن أي جزء منها يستحق خلال سنة يجب أن يظهر في بند الالتزامات قصيرة الاجل .

قروض برهن Mortgage Payable

قد تقتض المنشأة قرضاً طويل الأجل بضمان بعض أصولها ، مثل الآلات والمعدات . والرهن عبارة عن عقد مكتوب يعطى للمقرض حق الرجوع الى الاصل المرهون لتحصيل دينه عند عجز المنشأة المقرضة عن السداد بالطرق العادية وحيث أن هذه المعلومات تهم الدائنين الآخرين للمنشأة ، فيجب أن توضح في القوائم المالية بملاحظة تبين نوع القرض والرهن .

التزامات الامتيازات طويلة الاجل Long - Term Lease Obligations

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة صناعة جديدة ، وهي امتلاك الآلات

والعقارات بقصد تأجيرها للغير وفق عقود طويلة الأجل . وقد اكتفى المحاسبون في البداية باثبات مبلغ الايجار السنوي كدخل للمؤجر Lessor وكمصروف للمستأجر Lessee دون اظهار الاصول أي الآلات والعقارات ، ولا الالتزامات الناتجة عن هذه العقود كخصوم بالنسبة للمستأجر . وقد اعتقدوا ان ملاحظة في أسفل القوائم المالية تشرح طبيعة عقد الاستئجار وشروطه كافية لذلك .

وقد بدأ فقهاء الاقتصاد والمحاسبة ينتقدون هذه المعالجة المحاسبية . واستقر الرأي أخيرا على أنه اذا كان واضحا من عقد الايجارة أن القصد هو الشراء وأن المستأجر يكاد يكون هو المالك للاصول المؤجرة ، فان هذه الاصول يجب أن تظهر في ميزانيته ، وكذلك الالتزامات التي تترتب عليه بعد عقد الايجارة ، على أساس القيمة الحالية Present Value للدفعات التي يجب عليه دفعها طوال فترة العقد ، مخصومة بمعدل فائدة مناسب . فمثلا ، لو كانت القيمة الحالية لعقد الايجارة الشرائية 85700 د ، تثبت عند توقيع العقد في دفاتر المستأجر كما يلي :

85 700		حقوق الايجارة (الآت)
	85 700	التزامات الايجارة
		استئجار آلات بمعدل خمسة سنوات من شركة البريقة .

وتظهر حقوق الايجارة تحت بند الآلات والممتلكات ، كما تظهر التزامات الايجارة ضمن الالتزامات طويلة الأجل في الميزانية . ويجب اهلاك حقوق الايجارة عبر مدة عقد الايجارة .

التزامات الضرائب المؤجلة Deferred Tax Liability

قد تختلف الاسس المحاسبية المستخدمة في احتساب دخل المنشأة للاغراض المحاسبية عن القواعد التي نص عليها قانون الضرائب وملحقاته . وبذلك فيكون هناك دخل محاسبي ودخل ضريبي . ويجب مصروف الضرائب Tax Expenses على أساس الدخل المحاسبي ، كما تحسب الضرائب التي يجب دفعها فعلا على أساس الدخل الضريبي . واذا كان مصروف

الضرائب أكبر من مبلغ الضرائب المدفوعة فعلا ، يعرف الفرق بالضرائب المؤجلة - Taxes - Deferred ، ذلك لانه في المستقبل سينعكس الوضع وتصبح الضرائب الواجبة الدفع أكبر من مصروف الضرائب وبناء عليه فان الضرائب المؤجلة تمثل التزاما على المنشأة ، سندفعه في المستقبل ويجب أن يظهر ضمن التزاماتها في الميزانية . أما اذا كان مبلغ الضرائب الواجب الدفع أكبر من مصروف الضرائب ، فان الفرق يعرف بالضرائب المدفوعة مقدما Pre - Paid Taxes ، وتظهر ضمن جانب الاصول .

وبما لا شك فيه أن تأجيل دفع الضرائب لا يلغيها ، ولكنه يعطى للمنشأة فرصة استخدام هذه الاموال الى حين دفعها في المستقبل .

المزايا الضريبية للاقتراض

تسمح التشريعات الضريبية عادة باقتطاع فوائد القروض ، بما في ذلك السندات ، من الايرادات قبل الوصول الى رقم الدخل الخاضع للضريبة . كما أنها لا تسمح بانزال أية توزيعات للمساهمين من رقم الدخل الخاضع للضريبة . لذلك فانه من صالح المساهمين أن تقوم الشركة بالاقتراض ، بدلا من اصدار أسهم جديدة ، والمثال التالي يوضح هذه الحقيقة .

مثال : يتكون رأسمال شركة المرج من 100000 سهم عادي وتحتاج الشركة الى 10 000 000 د لانشاء مصنع جديد في فرزوعة . وأمام الشركة ثلاثة طرق لتمويل هذا المشروع :

- 1 - اصدار أسهم ممتازة $6\frac{1}{2}\%$
- 2 - اصدار 100 000 سهم عادي
- 3 - اصدار قروض سندات بفائدة 6%

وقد قدرت الشركة أن دخلها السنوي قبل احتساب الفوائد والضرائب سيكون 2 000 000 د ، كما أن سعر الضريبة 50 % .
فما هي أفضل وسيلة لتمويل هذا المشروع ؟

الحصل :

الوسيلة الاولى 6 1/2 % أسهم ممتازة	الوسيلة الثانية أسهم عادية	الوسيلة الثالثة 6 % سندات
الدخل السنوي قبل احتساب الفوائد والضرائب يطرح : فوائد السندات 6 %	2 000 000 د	2 000 000 د
الدخل قبل الضرائب ... يطرح : ضرائب بمعدل 50 %	2 000 000 د	1 400 000 د
صافي الدخل يطرح : دخل الاسهم الممتازة 6 1/2 %	1 000 000 د	700 000 د
دخل المساهمين العاديين عدد الاسهم العادية	1 000 000 د	700 000 د
نصيب السهم العادي من الدخل	100 000 د	100 000 د
3.5 د	5 د	7 د

يتضح من الجدول السابق انه من صالح المساهمين العاديين أن يمول المشروع عن طريق الاقتراض باصدار سندات بفوائد 6 % ، فعندها يكون نصيب السهم العادي من الدخل 7 د ، وإذا مول المشروع باصدار أسهم ممتازة ، يكون نصيب السهم العادي 3.5 د ، اما اذا تم تمويله باصدار أسهم عادية ، فيكون نصيب السهم العادي من الدخل 5 د .

اظهار الالتزامات طويلة الاجل في الميزانية

ناقشنا في هذا الفصل أهم أنواع الالتزامات طويلة الاجل . وفيما يلي نموذجاً لطريقة اظهارها في الميزانية .

شركة النصر
الميزانية في 31-12-1983

التزامات	
التزامات متداولة :	
90 000 د	حسابات تحت الدفع
15 000	أوراق دفع
5 000	(تستحق في 1-6-1984)
5 000	مرتبات تحت الدفع
5 000	فوائد مستحقة
5 000	ضرائب تحت الدفع
10 000	إيرادات مقبوضة مقدما
130 000 د	مجموع الالتزامات المتداولة

التزامات طويلة الاجل :	
20 000 د	أوراق دفع ، 7% ، تستحق 31-12-86
50 000	قرض برهن ، 6% ، لمدة خمس سنوات يستحق في 30-6-1988 (1)
200 000	سندات دفع ، 8% ، تستحق في 1-1-1993
190 000	يطرح : خصم اصدار 10 000
100 000	التزامات بمجارة طويلة الاجل (2)
20 000	التزامات ضرائب مؤجلة
380 000	مجموع الالتزامات طويلة الاجل
510 000 د	مجموع الالتزامات

ملاحظات

1 - قرض من مصرف الوحدة مضمون برهن على مبنى مقر المنشأة الذي له

قيمة حالية 70 000 د .

- 2 - هذه الالتزامات ناتجة عن عقد تأجير آلات حديثة لمدة عشر سنوات ،
يحق للمنشأة في نهايتها شراء هذه الآلات بقيمة رمزية قدرها 500 د .

أسئلة وتمارين

أسئلة

- 13-1 - ما هي الخصوم ؟ وما هي النوعان الرئيسيان للخصوم ؟
13-2 - عند تصفية المشروع يجب أن تسدد الخصوم وفق ترتيب معين . بين هذا الترتيب وتصنيف هذه العناصر في الميزانية .
13-3 - قارن بين السهم والسند من حيث الحقوق والمزايا والآثار الضريبية .
13-4 - اذكر و اشرح باختصار أربعة أنواع للالتزامات طويلة الأجل .
13-5 - ما هو الفرق بين الضرائب المؤجلة والانواع الاخرى للالتزامات طويلة الأجل ؟

- 13-6 - اذكر مصدرين لاوراق الدفع .
13-7 - ما هو حد الائتمان Credit Line
13-8 - عرف كل من :

- (1) عقد السندات
(2) القيمة الاسمية للسند
(3) تاريخ الاستحقاق
(4) السندات القابلة للتحويل
(5) السندات القابلة للاستدعاء
(6) السندات المتوالية
13-9 - لماذا يختلف معدل الفائدة الاسمي للسندات عن معدل الفائدة في السوق عادة ؟ وكيف تحل هذه المشكلة ؟
13-10 - متى يباع السند بخصم اصدار ؟ ومتى يباع بعلاوة اصدار ؟
13-11 - ما هي المعالجة المحاسبية لعقود الائحةارة طويلة الأجل ؟
وما هي الانتقادات الموجهة اليها ؟

تمرينات

12-13 - قررت شركة اللحوم اصدار سندات بقيمة اسمية 2000000 د ، وسعر فائدة اسمى $7\frac{1}{2}\%$. وفي تاريخ الاصدار هبط سعر الفائدة في السوق الى 4% ، فما هو سعر الاصدار التقريبي الذي يمكن أن تباع به هذه السندات ؟

13-13 - في 1 يناير 1983 أصدرت شركة الوطن المساهمة سندات 5% ، قيمتها الاسمية 100 000 د ، لمدة 10 سنوات ، بسعر 95 (أي 95% من القيمة الاسمية) . كما أصدرت شركة الحوت المساهمة سندات 6% لمدة 10 سنوات ، قيمتها الاسمية 100 000 د ، بسعر 105 ، على أن تدفع الفوائد في كلتا الحالتين في 30 يونيو و 31 ديسمبر من كل عام .

المطلوب

- 1 - قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة الوطن في سنة 1983 .
- 2 - قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة الحوت في سنة 1983 .
- 3 - احتساب مصروف الفوائد بالنسبة لكل من الشركتين عن سنة 1983 .

13-14 - اختر أفضل اجابة من الاجابات المعطاة في كل حالة :

- 1 - اذا كان سعر الفائدة في السوق أكبر من سعر الفائدة الاسمي للسند ، فإن السندات تباع :

- أ - بخصم اصدار
- ب - بعلاوة اصدار
- ج - بالقيمة الاسمية
- د - بقيمة الاستحقاق مضافا اليها الفوائد .

- 2 - يمكن تحديد مجموع تكلفة الفائدة على السندات بطرح التقديرات الواردة من الاكتتاب من :

أ - قيمة الاستحقاق

- ب - قيمة الاستحقاق مضافا اليها الفوائد المدفوعة نقدا
ج - خصص اصدار السندات مضافا اليه القيمة الاسمية .
د - خصص اصدار السندات مضافا اليه الفوائد المدفوعة نقدا .
3 - عند اصدار السندات بعلاوة ، يظهر قرض السندات في
الميزانية كالتالي : -

- أ - يزداد كل عام خلال عمر القرض
ب - ينقص كل عام خلال عمر القرض
ج - يستمر بقيمة الاستحقاق خلال عمر الاصل
د - ينقص أو يزداد كل سنة خلال عمر القرض بناء على سعر
الفائدة الاسمي .

4 - اليك البيانات التالية عن السندات التي أصدرتها شركة أ :

تاريخ الاصدار	1-1-1984
مدة القرض	10 سنوات
القيمة الاسمية للقرض	10 000 د
سعر الفائدة الاسمي	7 %
مصاريف اصدار القرض	200 د
سعر الاصدار	110 %

بناء على هذه المعلومات يجب تحميل قائمة دخل الشركة أ عن السنة
المنتهية في 31-12-1984 بفوائد سندات قدرها :

- أ - 130 د
ب - 620 د
ج - 700 د
د - 770 د

5 - باستخدام نفس المعلومات عن الشركة أ سابقة الذكر ، فإن
قيمة صافي قرض السندات في 31-12-1984 .

- أ - 10 000 د

ب- 10120 د

ج- 10720 د

د- 10800 د

6 - باستخدام نفس المعلومات عن الشركة السابقة الذكر في (4) ،
بإستثناء سعر الإصدار حيث كان 90 % ، فإن قيمة صافي
قرض السندات في 31 / 12 / 1984 :

أ- 8800 د

ب- 8920 د

ج- 9000 د

د- 10000 د

7 - تظهر الإلتزامات قصيرة الاجل في الميزانية على أساس :

أ - المبلغ المتوقع دفعه خلال السنة أو الدورة التجارية التالية .

ب - المبلغ المقترض أصلا .

ج - المبلغ الذي يجب دفعه قانونا في تاريخ الميزانية .

د - القيمة الاسمية للدين .

8 - السبب الرئيسي لإصدار سندات بدلا من اسهم كمصدر
للتتمويل طويل الاجل هو :

أ - امكانية تحويل السندات الى أسهم في أي وقت .

ب - قرض السندات يزيد الإلتزامات طويلة الاجل دون
زيادة رأس المال .

ج - عدم ضمان توزيع الدخل على الاسهم .

د - السندات أقل تكلفة كمصدر للتمويل ، حيث أن فوائدها

محصن من الوعاء الضريبي ، في حين لا يخصم الدخل
الموزع على الاسهم من هذا الوعاء .

13 - 15 - بلغت إيرادات شركة ليبيا للحديد والصلب عن العام الماضي

2000000 د ، كما بلغت مصروفاتها 1500000 د . وقد قررت الشركة شراء الآلات الجديدة بيمبلغ 100000 د ، وبذلك تزداد إيراداتها بمبلغ مليون دينار ، وتزداد مصروفاتها بمبلغ 950000 د . وقد استدعتك الشركة بصفتك خبيراً مالياً لمساعدتها في تقرير مدى اقتصادية شراء الآلات الجديدة وأفضل السبل لتمويلها ، وهي :

- 1 - إصدار 10000 سهم عادي ، بقيمة اسمية 10 د للسهم .
 - 2 - إصدار 1000 سهم ممتاز 6% ، بقيمة اسمية 100 د للسهم .
 - 3 - إصدار سندات 6% ، بقيمة اسمية 100000 د
- مع العلم بأن عدد الأسهم العادية التي سبق إصدارها 250 000 سهم ، كما أن معدل ضريبة الدخل لهذه الشركة 50% ،

المطلوب : اعداد جدول تحليلي يبين :

- 1 - ما إذا كان من صالح الشركة شراء هذه الآلات
- 2 - أفضل السبل لتمويلها .

16-13 - أصدرت إحدى الشركات قرض سندات في 1-7-1983 كما يلي :

10 000 000 د	القيمة الاسمية
10 سنوات	مدة القرض
6% سنوياً	فائدة تدفع كل 6 شهور
95%	سعر الإصدار
7 500 د	مصاريف الإصدار

المطلوب :

- 1 - قيد اليومية اللازم لاثبات الإصدار في 1-7-1983
 - 2 - قيد اليومية اللازم لدفع الفائدة في 31-12-1983
 - 3 - قيد اليومية اللازم لاثبات اهلاك الخصم في 31-12-83
 - 4 - اظهار قرض السندات في الميزانية في 31-12-1983
 - 5 - اظهار قرض السندات في الميزانية في 31-12-1985
- 13-17 - أصدرت شركة الصحارى في 1-10-1983 قرض السندات التالي :

القيمة الاسمية	
1000 000 د	
المدة	20 سنة
معدل الفائدة السنوى	6 %
وتبلغ الفوائد في أول ابريل	
وأول أكتوبر من كل عام	
سعر بيع السندات عن	
الاصدار	103
مصاريف الاصدار	7 000 د

المطلوب :

- 1 - اثبات اصدار السندات في 1-10-1983 .
- 2 - قيد التسوية اللازم في 31-12-1983 .
- 3 - قيود اليومية اللازمة في 1984 .
- 4 - اظهار قرض السندات في الميزانية في 31-12-1984 .
- 13-18 - باستخدام نفس المعلومات المعطاة في تمرين 13-17 :
- 1 - ما هي فائدة السندات التي ستحمل لقائمة الدخل في 31-12-1987 ؟
- 2 - ما هو صافي قيمة السندات التي ستظهر في ميزانية شركة الصحارى في 31-12-1987 ؟
- 13-19 - أصدرت شركة سلمى قرض سندات في 1-1-1980 كما يلي :

قيمة اسمية	50 0000 د
المدة	15 سنة
سعر الفائدة الاسمية	6 % سنويا
وتبلغ الفوائد في 30 يونيو	
و31 ديسمبر من كل عام .	
سعر الاصدار بعد خصم	
مصرفات الاصدار	53 000 د

المطلوب :

- 1 - اعداد جدول يبين الفوائد السنوية للدفوعة وصافي مصروف الفوائد واهلاك علاوة الاصدار وصافي قيمة القرض على مدى عمر القرض .
 - 2 - قيود اليومية اللازمة خلال سنة 1980 .
 - 3 - اظهار قرض السندات في ميزانية 31-12-1981 .
 - 4 - قيود اليومية اللازمة خلال 1994 .
- 13-20- نفس البيانات والمطلوبات في تمرين 13-19 ، بافتراض ان صافي المتحصلات عند الاصدار كانت 45 500 د .
- 13-21- اصدرت شركة الفلاح قرض سندات متوالية في 1-1-1983 قيمتها الاسمية 300000 د . وقد كان سعر الفائدة الاسمي 4% ، على أن يدفع كل ستة أشهر في 30 يونيو و31 ديسمبر من كل عام . وقد نص العقد على تسديد السندات بواقع 30 000 د سنويا ، وليلة 10 سنوات .

المطلوب :

- 1 - قيود اليومية اللازمة في سنتي 1983 و1984 .
 - 2 - بالاضافة الى السندات المذكورة اعلاه ، ظهرت الالتزامات التالية بدفاتر الشركة في 31-12-1984 :
- | | |
|--------------------|----------|
| حسابات تحت الدفع | 20 000 د |
| مرتبات مستحقة | 20 000 |
| التزام ضرائب مؤجلة | 5 000 |
- المطلوب اعداد الجزء الخاص بالالتزامات من ميزانية الشركة .

الفصل الرابع عشر
الاستثمارات طويلة الأجل

تناولنا في فصل سابق الاستثمارات قصيرة الاجل ، وهي عبارة عن أوراق مالية لشركات اخرى تقتنيها المنشأة بقصد استغلال النقدية الفائضة لديها مؤقتا على أن يبيعها في وقت قصير عندما تحتاج الى نقدية . أي أن هدف المنشأة هنا هو مجرد الاستثمار المؤقت وتحقيق بعض الدخل او الفوائد . اما الاستثمارات طويلة الاجل فهي أصول أو أوراق مالية تقتنى للاحتفاظ بها لفترات طويلة ، بقصد (1) تحقيق الدخل ، (2) التوسع ، (3) السيطرة ، (4) ضمان موارد المواد الاولية او مجالات التسويق ، (5) التهرب من الضرائب ، وغيرها .

والاستثمارات طويلة الاجل قد تكون في شكل أصول ملموسة ، مثل الاراضي والمباني ، وفي هذه الحالة تقيم على أساس سعر التكلفة . كما أنها قد تكون في شكل اسهم او سندات لشركات اخرى . وفي حين تقيم الاستثمارات قصيرة الاجل على أساس سعر السوق او التكلفة أيهما اقل ، هناك عدة طرق لمعالجة وتقييم الاستثمارات طويلة الاجل في الاوراق المالية ، سنتكلم عنها بشيء من الایجاز في بقية هذا الفصل .

أولا : الاستثمارات طويلة الاجل في الاسهم

يفتح حساب للاستثمارات في دفاتر الشركة المشترية ، يجعل مدينا بتكلفة الشراء ، وهي سعر الشراء مضافا اليه عمولة الشراء والضرائب وأية مصروفات اخرى لازمة لانعام عملية الشراء . ولتحديد العائد على هذه الاستثمارات وكيفية اظهارها في القوائم المالية للشركة المستثمرة هناك اربع طرق ، وهي :

- أ - طريقة سعر السوق
 ب - طريقة التكلفة
 ج - طريقة حقوق المساهمين
 د - طريقة القوائم المالية المجمعة

وستناول هذه الطرق بشيء من التفصيل فيما يلي .

أ - طريقة سعر السوق Market Value Method

- وتقوم هذه الطريقة على ضرورة اخذ السعر السوقي للاستثمارات في تاريخ اعداد القوائم المالية في الحسبان . ويمكن تلخيصها فيما يلي :
- 1 - تثبت الأسهم عند الشراء في الدفاتر على أساس التكلفة .
 - 2 - في نهاية السنة يعدل حساب الاستثمارات ليظهر القيمة السوقية .
 - 3 - يتمثل إيراد الاستثمارات في :

(1) النقدية المستلمة كتوزيعات Cash Dividends

(2) الزيادة (أو النقص) في القيمة السوقية للأسهم .

- 4 - عند بيع الأسهم يعتبر الفرق بين ثمن البيع وقيمة الأسهم المثبتة في الدفاتر دخلاً أو خسارة تحمل للمدة التجارية التي تم فيها البيع .
- مثال 14 - 1 :

اشترت شركة أ 3000 سهم عادي من اسهم شركة ب (ما يعادل 10% من مجموع الاسهم العادية) ، بسعر 50 د للسهم . وفيما يلي قيود اليومية خلال فترة الاستثمار :

العام الأول : شراء الاسهم

150 000	150 000	استثمارات في اسهم الشركة ب نقدية
---------	---------	-------------------------------------

وفي نهاية السنة اتضح ان الشركة ب قد حققت دخلاً قدره 20000 د .

هذه العملية لا تثبت في دفاتر شركة أ . وكان سعر بيع اسهم الشركة ب في نهاية السنة الاولى 55 د . يثبت هذا التغير في السعر كما يلي :

15 000	استثمارات في اسهم الشركة ب
15 000	ايراد الاستثمارات

العام الثاني : بلغ دخل الشركة ب 22000 د . هذه العملية لا تتطلب أي قيد في دفاتر الشركة أ .

ووزعت الشركة ب من دخلها على حملة اسهمها بواقع 250 درهما لكل سهم . تثبت هذه العملية في دفاتر الشركة أ كما يلي :

750	نقدية
750	ايراد الاستثمارات

وقد كان سعر السوق في نهاية السنة الثانية 55 د للسهم . وحيث أن هذا السعر هو نفس السعر المثبت في الدفاتر من العام السابق ، لا يجري أي قيد في دفاتر الشركة أ .

العام الثالث : باعت الشركة أ الاسهم التي تمتلكها من ب بسعر 56 د للسهم تثبت هذه العملية كما يلي :

168 000	نقدية
165 000	استثمارات في أسهم الشركة ب
3 000	دخل بيع الاستثمارات

غير أن طريقة القيمة السوقية هذه لم تحظ بعد بقبول المحاسبين في الدول المتقدمة التي توجد بها اسواق منظمة للاوراق المالية ، مثل الولايات المتحدة . كما أنه لا يمكن تطبيقها في الدول النامية التي لا توجد بها اسواق مالية منظمة .

ب - طريقة التكلفة Cost Method

وفقا لهذه الطريقة ، تظهر الاستثمارات في الدفاتر وفي القوائم المالية بسعر التكلفة ، وتعتبر التوزيعات فقط ايرادا .

أما الدخل غير الموزع وكذلك الارتفاع في اسعار الاسهم فلا يعتد بها ولا تثبت في الدفاتر . وتتبع هذه الطريقة عندما تكون حقوق الشركة المستمرة بسيطة (اقل من 20% من الاسهم التي لها حق التصويت) ولا يوجد دليل آخر على السيطرة أو التحكم (1) .

مثال 14 - 2 :

في 1-1-1984 اشترت الشركة 1000 سهم عادي من اسهم الشركة ب (قيمة اسمية 10 د للسهم) بسعر 12 د للسهم . وقد بلغت الاسهم العادية المصدرة والمتداولة للشركة ب في 1-1-1984 10000 سهم .

وفي 15-12-1984 قامت الشركة ب بتوزيع دينارين لكل سهم عادي . وقد كان سعر السهم للعادي للشركة ب في 31-12-1984 د . كما بلغ دخل الشركة ب 50 000 د عن السنة المنتهية في 31-12-1984 . حيث ان نسبة ما تملكه الشركة أ يمثل 10% من الاسهم العادية المصدرة والمتداولة ، يجب تطبيق طريقة التكلفة وإثبات العمليات السابقة في دفاتر الشركة أ كما يلي :

84 - 1 - 1	استثمارات طويلة الاجل في الاسهم العادية للشركة ب نقدية	12 000	12 000
	نقدية ايراد الاستثمارات	2 000	2 000

وتظهر هذه الاستثمارات وايراداتها في القوائم المالية للشركة أ كما يلي :

د 12 000	قائمة المركز المالي في 31-12-1984 استثمارات طويلة الاجل : استثمارات في الشركة ب (1 000 سهم عادي ، قيمة سوقية في 31-12-1984 تبلغ 15 د للسهم) بسعر التكلفة

(1) «The Equity Method of Accounting for Investments in Common Stock», Opinions of the Accounting Principles Board No. 18 (New York: AICPA, 1971) .

2000 د	قائمة الدخل من السنة المنتهية في 31 - 12 - 1984 إيراد الاستثمارات
--------	----------------------------------------------------------------------

ويلاحظ مما سبق أنه وفقاً لهذه الطريقة ، تظهر الاستثمارات في الميزانية بسعر التكلفة ، دون اعتبار تغيرات سعر السوق . ولكن إذا ما كان سعر السوق لهذه الاستثمارات في انخفاض كبير ومستمر ، كما في حالة وجود خسائر متكررة ، فإن حساب الاستثمارات طويلة الأجل يجب أن ينخفض بمقدار الفرق بين سعر التكلفة وسعر السوق ، على أن يحمل هذا الفرق كخسارة على حساب ملخص الإيرادات والمصروفات .

جـ - طريقة حقوق المساهمين Equity Method

تتبع هذه الطريقة عندما يكون للشركة المستمرة تأثير فعال على عمليات وسياسة الشركة المصدرة للاسهم . وقد يتمثل هذا التأثير فيما يلي :

- 1 - تمثيل الشركة المستمرة في مجلس إدارة الشركة المصدرة للاسهم .
- 2 - عمليات تجارية مهمة بين الشركتين ، مثل التوريد بالمواد الأولية أو التسويق .
- 3 - اعتماد الشركة المصدرة للاسهم على اختراعات الشركة المستمرة وتقديمها العلمي والصناعي .

وبخفض النظر عما سبق ، فإن امتلاك الشركة المستمرة لما لا يقل عن 20% وحتى 50% من الاسهم العادية التي لها حق التصويت يعتبر في حد ذاته دليلاً على وجود التأثير والنفوذ ، ويستلزم تطبيق طريقة حقوق المساهمين ، ما لم يوجد دليل قاطع على العكس^٣ .

وبتلخص طريقة حقوق المساهمين فيما يلي :

- 1 - تثبت عملية شراء الاسهم بسعر التكلفة مضافاً إليها أية مصروفات لازمة للشراء .
- 2 - عند صدور القوائم المالية للشركة المصدرة للاسهم (المستثمر فيها) يجلد

(2) المرجع السابق .

نصيب الشركة المستثمرة من الدخل ويضاف الى حساب الاستثمارات (تطرح الحسابات) ، ويعتبر ايرادا يظهر في قائمة الدخل .

3 - أية توزيعات نقدية تستلمها الشركة المستثمرة من الشركة المصدرة تطرح من حساب الاستثمار ، على اعتبار ان حقوق الشركة المستثمرة قد انخفضت .

4 - لا تؤخذ اسعار الاسهم السوقية في الاعتبار ، بل يكفي بعمل ملاحظة بها في القوائم المالية ، الا اذا كانت هذه الاسعار في انخفاض مستمر وكبير ، وفي هذه الحالة يعتبر الانخفاض خسارة ويخفض به حساب الاستثمارات .

مثال 14- 3 :

في 1-1-1984 اشترت الشركة س 3000 سهم عادي من أسهم الشركة ب بسعر 12 د للسهم . وقد كانت القيمة الاسمية 10 د للسهم ، كما بلغت الاسهم العادية المصدرة 10 000 سهم . وقد اتضح من القوائم المالية للشركة ب أنها حققت دخلاً قدره 50 000 د عن السنة المالية المنتهية في 31-12-1984 . كما قامت الشركة ب بتوزيع 10 000 د نقداً على حملة الأسهم العادية .

حيث ان الشركة س تمتلك 30% ، من الاسهم العادية للشركة ب ، يجب عليها اتباع طريقة حقوق المساهمين ، واثبات العمليات السابقة في دفاترها كما يلي :

84-1-1	الاستثمارات في اسهم الشركة ب النقدية شراء 3 000 سهم عادي كاستثمار طويل الاجل	36 000	36 000
84-12-31	الاستثمارات في اسهم الشركة ب ايراد الاستثمارات نصيب الشركة (30%) من دخل الشركة ب	15 000	15 000
84-12-31	نقدية الاستثمارات في اسهم الشركة ب توزيعات نقدية على اسهم الشركة ب (30% x 10 000 د)	3 000	3 000

ويقفل حساب ايراد الاستثمارات في حساب م.أ.م . أما حساب الاستثمارات في أسهم الشركة ب فيظهر في قائمة المركز المالي ضمن الاستثمارات طويلة الأجل برصيد قدره 48000 د (36000 د + 15000 د - 3000 د) .

د - طريقة القوائم المالية المجمعة Consolidated Financial Statements

إذا اشترت إحدى الشركات نسبة كبيرة من الأسهم العادية لشركة أخرى (أكثر من 50%) بقصد السيطرة عليها Control ، تسمى الشركة المشترية بالشركة الأم أو القابضة Parent or Holding Company وتعترف الشركة الأخرى بالشركة التابعة Subsidiary Company .

وتظهر هذه الأسهم في ميزانية الشركة القابضة كاستثمارات طويلة الأجل مقيمة حسب طريقة حقوق المساهمين ، وذلك عند إعداد قوائم مالية منفصلة لكل من الشركة القابضة والشركة التابعة .

وبالإضافة إلى ذلك ، تتطلب طريقة القوائم المالية المجمعة إعداد قوائم مالية مجمعة لكل من الشركة القابضة والشركة (أو الشركات) التابعة ، ومعاملتها كما لو كانت منشأة اقتصادية واحدة لها شخصية اعتبارية واحدة .

ولتطبيق طريقة القوائم المالية الموحدة يشترط ما يلي :

- (1) سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة . ومن الأدلة على هذه السيطرة امتلاك ما يزيد عن 50% من الأسهم التي لها حق التصويت .
- (2) تشابه أصول وعمليات الشركتين .

وسنعالج كيفية إعداد القوائم المالية المجمعة بشكل مبسط ، على أن يعالج هذا الموضوع بالتفصيل في المحاسبة المتقدمة .

1 - الميزانية المجمعة عند الشراء - ملكية 100%

(1) حالة الشراء على أساس القيمة الدفترية

مثال 14 - 4 :

لنفرض ان شركة الفوز اشترت جميع الاسهم العادية لشركة الغيث في

1 - 1 - 1984 بقيمتها الدفترية وهي 100000 د . وفيما يلي ميزانيتي الشركتين في ذلك التاريخ :

الميزانية في 1 - 1 - 1984		
شركة الفوز	شركة الغيث	
100 000 د	50 000 د	اصول متداولة
100 000		استثمارات في شركة الغيث
400 000	70 000	اصول ثابتة
<u>600 000 د</u>	<u>120 000 د</u>	مجموع
150 000 د	20 000 د	التزامات متداولة
300 000	70 000	رأس المال
150 000	30 000	دخل مجمع
<u>600 000 د</u>	<u>120 000 د</u>	مجموع

ولتصوير الميزانية المجمعة لشركتي الفوز والغيث يجب جمع البنود المتشابهة ، والغاء حساب الاستثمارات في شركة الغيث مع حسابي رأس المال والدخل المحجوز في ميزانية شركة الغيث (100000 د) . وتستخدم قائمة تسوية خاصة لاجراء هذا التوحيد ، كما يلي :

قائمة تسوية

لاعداد الميزانية المجمعة لشركتي الفوز والغيث

بنود	شركة الفوز	شركة الغيث	تسويات	الميزانية المجمعة
			منه	له
اصول متداولة	100 000	50 000		150 000
استثمارات في شركة الغيث	100 000			
اصول ثابتة	400 000	70 000		470 000
مجموع	600 000	120 000		620 000
التزامات متداولة	150 000	20 000		170 000
رأس المال	300 000	70 000	(1) 70 000	300 000
دخل مجمع	150 000	30 000	(1) 30 000	150 000
مجموع	600 000	120 000	100 000	620 000

للاسهم ، وهو 10000 د ، شهرة محل . وفيما يلي قائمة التسوية اللازمة لاعداد الميزانية المجمعة للشركتين في 1 - 1 - 1984 .

قائمة تسوية

لاعداد الميزانية المجمعة لشركتي الفوز والغيث في 1 - 1 - 1984

الميزانية المجمعة	تسويات دائن	شركة الغيث	شركة الفوز	اسم الحساب
140 000	110 000	50 000	90 000	اصول متداولة
470 000		70 000	400 000	استثمارات في شركة الغيث
10 000		(1) 10 000		اصول ثابتة
620 000		120 000	600 000	شهرة محل
170 000	(1) 70 000	20 000	150 000	التزامات متداولة
300 000		70 000	300 000	رأس المال
150 000		(1) 30 000	150 000	دخل محجوز
620 000	110 000	120 000	600 000	

وتظهر الميزانية المجمعة كما يلي :

الميزانية المجمعة

شركة الفوز (قابضة) وشركة الغيث (تابعة) في 1 - 1 - 1984

خصوم	اصول
التزامات متداولة 170 000	اصول متداولة 140 000
حقوق اصحاب المشروع :	اصول ثابتة 470 000
رأس المال 300 000	شهرة محل 10 000
دخل محجوز 150 000	
450 000	
620 000	620 000

2 - الميزانية المجمعة عند الشراء - ملكية جزئية

عندما تشتري الشركة القابضة جزء كبيراً من أسهم الشركة التابعة ، يعرف الجزء الباقي بحقوق الأقلية Minority Intrest .

مثال 14 - 6 :

لنفرض في المثال السابق أن شركة الفوز اشترت 80 % من أسهم رأس مال شركة الغيث مقابل 80000 د (على أساس القيمة الدفترية) . وعلى ذلك فإن حقوق المساهمين الأقلية 20000 د .

وفيما يلي قائمة التسوية اللازمة لأعداد الميزانية الموحدة للشركتين :

قائمة تسوية شركتي الفوز والغيث

بنود	شركة الفوز	شركة الغيث	تسويات منه له	الميزانية المجمعة
أصول متداولة	120 000	50 000		170 000
استثمارات في شركة الغيث	80 000			
أصول ثابتة	400 000	70 000		470 000
	<u>600 000</u>	<u>120 000</u>		<u>640 000</u>
التزامات متداولة	150 000	20 000		170 000
رأس المال	300 000			300 000
دخل مجمع	150 000			150 000
رأس المال		70 000	(1) 56 000	14 000
دخل مجمع		30 000	(1) 24 000	6 000
	<u>600 000</u>	<u>120 000</u>	<u>80 000</u>	<u>640 000</u>

ويلاحظ أنه قد تم إلغاء 80 % من رأس المال الدخل المجمع لشركة الغيث ، وإن الباقي يمثل حقوق المساهمين الأقلية (الذين لم يبيعوا أسهمهم

لشركة الفوز)، ويظهر كبنء مستقل في الميزانية المجمعة، كما يلي:

شركة الفوز وشركة الغيث التابعة لها
الميزانية المرحمة في 1 - 1 - 1984

خصوم		أصول	
التزامات متداولة	170 000	أصول متداولة	170 000
حقوق الأقلية في		أصول ثابتة	470 000
رأس مال شركة الغيث	20 000		
رأس المال	300 000		
دخل مجمع	150 000		
	<u>450 000</u>		
	<u>640 000</u>		<u>640 000</u>

3 - قائمة الدخل المجمعة Consolidated Income Statement

يتم اعداد قائمة الدخل المجمعة بجمع ايرادات ومصروفات الشركتين القابضة والتابعة . ويتم استبعاد الايرادات والمصروفات التي تمت بين الشركتين عند اعداد قائمة الدخل المجمعة ، وذلك على اعتبار ان الشركتين تعتبران وحدة واحدة لا يمكنها ان تبيع لنفسها . وتوضح حقوق الاقلية في صافي الدخل في بند مستقل .

مثال 7-14 :

فيما يلي قائمتي دخل شركة الفوز وشركة الغيث في 31-12-1984 :

شركة الغيث		شركة الفوز		ايرادات :
80 000	80 000	211 600	200 000	
			2 000	فوائد(2)
			9 600	دخل الشركة التابعة(3)
68 000	40 000	151 600	107 000	مصروفات :
	25 500		44 600	تكلفة المبيعات(1)
	2 500			مصروفات التشغيل
12 000		60 000		فوائد(2)
				الدخل

(1) منها مبيعات من شركة الغيث إلى شركة الفوز قيمتها 2100 د .

(2) منها 1 800 د فوائد عن قرض داخلي من شركة الفوز إلى شركة الغيث .

(3) $12\,000 \times 80\% = 9\,600$ د . (دخل شركة الغيث)

وعند اعداد قائمة الدخل المجمعة يجب استبعاد الفوائد الداخلية (1800)
 د ، والمبيعات الداخلية (2100) ، كما هو موضح في قائمة التسوية التالية :

قائمة تسوية لاعداد قائمة الدخل المجمعة

قائمة الدخل المجمعة	تسويات		شركة الفيث	شركة الفوز	
	له	منه			
277 900		(1) 2 100	80 000	200 000	ايرادات :
200		(2) 1 800		2 000	مبيعات
		(3) 9 600		9 600	فوائد
					دخل الشركة
					التابعة
278 100			80 000	211 600	
144 900	(1) 2 100		40 000	107 000	مصرفات :
70 100			25 500	44 600	تكلفة المبيعات
700	(2) 1 800		2 500		مصرفات تشغيل
60 000	(3) 12 000		12 000	60 000	فوائد
					دخل شركة الفوز
					دخل شركة الفيث
					حقوق الاقلية
2 400		(3) 2 400			في الدخل
278 100	15 900	15 900	80 000	211 600	

وتظهر قائمة الدخل المجمعة بشكل منظم كما يلي :

شركة الفوز وشركة القيث التابعة لها
قائمة الدخل المجمعة
عن السنة المنتهية في 31-12-1984

د	277 900	مبيعات
	<u>144 900</u>	يطرح : تكلفة المبيعات
د	133 000	مجمّل الدخل
	<u>70 100</u>	يطرح : مصروفات تشغيل
د	62 900	
	<u>200</u>	يضاف : إيراد فوائد
	<u>63 100</u>	
	<u>700</u>	يطرح : مصروف فوائد
	<u>62 400</u>	صافي الدخل
	<u>2 400</u>	يطرح : نصيب الاقلية في الدخل
د	<u><u>60 400</u></u>	صافي الدخل المجمع

ثانيا : الاستثمارات طويلة الأجل في السندات

سبق ان عالجنا في فصل سابق السندات من وجهة نظر الشركة المصدرة ، كالتزام طويل الاجل . والسند ، كما ذكرنا سابقا ، عبارة عن صك تتعهد فيه الشركة المصدرة بدفع القيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق ، ويدفع فوائد دورية طيلة مدة الصك . وكما رأينا سابقا قد تصدر السندات بخصم او بعلاوة او بالقيمة الاسمية ، وذلك وفقا للعلاقة بين سعر الفائدة الاسمي للسند وسعر الفائدة السائد في السوق وقت الاصدار .

وسنركز في هذا الفصل على السندات من وجهة نظر المستثمر . والهدف الاساسي للاستثمار في السندات هو الحصول على الفوائد الدورية التي تدرها هذه السندات .

وعند اثبات عملية الشراء يجب مراعاة ما يلي :

- 1 - ما اذا كان السند قد أصدر بالقيمة الاسمية ام بعلاوة ام بخخص .
- 2 - تاريخ آخر فوائد دفعت وتاريخ الشراء وتاريخ استحقاق الفوائد . وهذا الامر مهم لانه اذا ما تم الشراء بعد تاريخ دفع الفوائد بمدة تكون تجمععت فوائد اخرى لصاحب السند الذي قام ببيعه ، ولكنه لم يقبضها بعد ، وهذه يجب ان تدخل في تحديد سعر البيع ، أو أن تضاف اليه . وكذلك بالنسبة للمشتري للسند ، يكون قد اشترى اصلين : (1) السند و(2) الفوائد المستحقة عن المدة من تاريخ آخر فوائد حتى تاريخ الشراء ، وتوضع في حساب مستقل باسم « فوائد سندات تحت التحصيل » . ثم يقفل هذا الحساب عند استلام الفوائد فعلا .

أ - شراء السندات بقيمتها الاسمية Bonds Purchased At Par

مثال 8-14 :

اشترت شركة النور في 1-7-1984 سندات 6% بقيمتها الاسمية وهي 10000 د ، وقد اصدرت شركة النور هذه السندات في 1-7-1969 ، وتستحق في 30-6-1989 ، وتدفع الفوائد في اول يوليو من كل عام . وقد قررت شركة النور الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ الاستحقاق ، أي لمدة خمس سنوات .

تثبت عملية الشراء هذه كما يلي :

10000	استثمارات طويلة الاجل - سندات شركة النور	1-7-1984
10000	نقدية	
	شراء سندات 6% بقيمتها الاسمية	

وبافتراض ان السنة المالية لشركة النور تنتهي في 31 ديسمبر ، يجب اجراء قيد التسوية التالي في 31 ديسمبر من كل عام حتى تاريخ استحقاق السندات ، في دفاتر شركة النور :

300	300	فوائد سندات تحت التحصيل ايراد الاستشارات الفائدة المستحقة عن سندات شركة النور لمدة 6 شهور $(\frac{6}{12} \times \frac{6}{100} \times 10000)$	1984 - 12 - 31
-----	-----	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------

وعندما تقبض شركة النور فوائد السندات في 1 - 7 - 1985 ، تجري القيد التالي في دفاترها :

600	نقدية $(\frac{6}{100} \times 10000)$	1985 - 7 - 1
300	فوائد سندات تحت التحصيل	
300	ايراد الاستشارات	
	استلام فوائد سندات شركة النور عن سنة	

ويتكرر القيدين السابقين كل سنة ، حتى تاريخ الاستحقاق حيث تجري شركة النور القيد التالي في دفاترها :

10 000	نقدية استشارات طويلة الاجل - شركة النور	1989 - 6 - 30
10 000	استلام قيمة السندات في تاريخ الاستحقاق	

وتظهر السندات في ميزانية شركة النور في 31-12-1984 كما يلي :

اصول متداولة :	
فوائد سندات تحت التحصيل	300
.....	
استثمارات طويلة الاجل :	
سندات 6% شركة الور	10 000
.....	

مثال 14- 9 :

باستخدام نفس المعلومات المعطاة في مثال 14- 8 ، وافترض ان الشراء تم في 1-10-1984 بمبلغ 1150 د ، تكون القيود كما يلي :

84 - 10 - 1	استثمارات طويلة الاجل - سندات شركة الور فوائد سندات تحت التحصيل نقدية شراء سندات 6% شركة الور نقدا	10 150	10 000 150
84 - 12 - 31	فوائد سندات تحت التحصيل ايراد الاستثمارات فوائد مستحقة عن سندات شركة الور لمدة 3 اشهر $(\frac{6}{100} \times \frac{3}{12} \times 10000)$	150	150
85 - 7 - 1	نقدية فوائد سندات تحت التحصيل ايراد الاستثمارات استلام الفوائد من شركة الور	300 300	600

وبعد ذلك تجرى القيود عن الفترة اللاحقة وحتى تاريخ استحقاق السندات ، تماماً كما في المثال 14 - 8 .

ب - شراء السندات بخخص Bonds Purchased At A Discount

عند شراء السندات بسعر اقل من القيمة الاسمية ، يعرف الفرق بخخص اصدار السندات . هذا الخخص في الواقع عبارة عن تعويض للمستثمر عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي الذي يقل عن سعر الفائدة السائد في السوق عند الاصدار . ويجب أن يوزع هذا التعويض على عمر السنوات كتعديل لايراد الفوائد . ويتم هذا التوزيع باستخدام احدى الطريقتين التاليتين :

1 - القسط المتساوي : يوزع على عمر السندات بالتساوي . هذه الطريقة ابسط ، وسنستخدمها في هذا الكتاب .

2 - القيمة الحالية : يوزع الخخص على عمر الاصل باستخدام جداول القيمة الحالية . هذه الطريقة اكثر دقة من سابقتها ، وأصعب . وستناقش في مادة المحاسبة المتوسطة .

مثال 14 - 10 :

في اول يوليو 1984 اشترت شركة النور سندات 6% اصدرتها شركة الور ، قيمتها الاسمية 10000 د ، بمبلغ 9800 د ، وتستحق هذه السندات بعد خمس سنوات .

التقديرة الواردة من السندات :

$$\begin{array}{r} 10\,000 \\ \text{قيمة السند عند الاستحقاق} \\ \text{ايراد الفوائد } (10\,000 \times \frac{6}{100} \times 5 \text{ سنوات}) \\ \underline{3\,000} \end{array}$$

$$\begin{array}{r} 13\,000 \\ \text{يطرح : التقديرة الصادرة} \\ \underline{9800} \\ \text{الفرق (ايراد السندات)} \\ \underline{\underline{3200}} \end{array}$$

ويقسم هذا الفرق على خمس سنوات ، فيكون ايراد كل سنة 640 د ، منها 40 د من خصم السندات (10000 د - 9800 د + 5) .

وبذلك تكون قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة النور كما يلي :

84 - 7 - 1	استثمارات طويلة الاجل - سندات شركة الور نقدية شراء 10 000 د سندات 6 % ، بسعر 98 %	9 800 9 800	9 800
84 - 12 - 31	فوائد سندات تحت التحصيل ($\frac{6}{12} \times \frac{6}{100} \times 10000$) استثمارات طويلة الاجل - سندات شركة الور ($40 \times \frac{6}{12}$) ايراد الاستثمارات فوائد سندات مستحقة لمدة 6 اشهر ، وقسط اهلاك خصم السندات لمدة 6 اشهر .	300 20 320	300 20 320
85 - 7 - 1	نقدية ($\frac{6}{100} \times 10000$) فوائد سندات تحت التحصيل ايراد الاستثمارات استلام ايراد فوائد السندات عن سنة استثمارات طويلة الاجل - سندات شركة الور ($200 + 5$ سنوات) ايراد الاستثمارات	600 300 300 40 40	600 300 300 40 40
85 - 12 - 31	فوائد سندات تحت التحصيل ايراد الاستثمارات وتكرر القيود الثلاثة السابقة دوريا كل سنة حتى تاريخ استحقاق السندات . وعند	300 300	300 300

	الاستحقاق واستلام النقدية يجري القيد التالي :		
	نقدية	10 000	10 000
89 - 6 - 30	استثمارات طويلة الاجل - سندات شركة الور استلام قيمة السندات في تاريخ الاستحقاق .	10 000	

ويظهر حساب الاستثمارات في سندات شركة الور خلال فترة الخمس سنوات كما يلي :

له	استثمارات طويلة الاجل - سندات شركة الور	منه
نقدية 1989 - 6 - 30 10 000	<p>1984 - 7 - 1 شراء سندات نقدا</p> <p>84 - 12 - 31 20</p> <p>85 - 12 - 31 40</p> <p>86 - 12 - 31 40</p> <p>87 - 12 - 31 40</p> <p>88 - 12 - 31 40</p> <p>89 - 6 - 30 20</p>	<p>9 800</p> <p>املاك الخصم</p> <p>20</p> <p>40</p> <p>40</p> <p>40</p> <p>40</p> <p>20</p> <p>10 000</p>
	10 000	10 000

كما تظهر الاستثمارات وايراداتها في القوائم المالية لشركة النور في 1984 - 12 - 31 كما يلي :

قائمة الدخل
عن السنة المنتهية في 1984-12-31
ايرادات اخرى :
ايراد الاستثمارات 320 د

الميزانية في 31-12-1984

اصول متداولة :	
قوائد سندات تحت التحصيل	300
استثمارات طويلة الاجل :	
سندات شركة الور	9 820

جد - شراء السندات بعلاوة Bonds Purchased At A Premium

تصدر السندات بعلاوة عندما يكون سعر الفائدة الاسمي اعلى من سعر الفائدة السائد في السوق . وكما هو الحال بالنسبة للخصم ، على المستثمر ان يوزع العلاوة على عمر السندات ، باستخدام طريقة القسط الثابت او طريقة القيمة الحالية . ويعاملها على انها تخفيض لايراد الفوائد .

مثال 14 - 11 :

نفس المعلومات في المثال 14 - 10 ولكن ثمن شراء السندات كان 10200 د .

التقديرة الواردة :

10 000 د	القيمة عند الاستحقاق في 30-6-1989
3000	لوائد لمدة 5 سنوات $(5 \times \frac{6}{100} \times 10\,000)$
13 000 د	مجموع

التقديرة الصادرة :

10 200	ثمن الشراء في 1-7-1984
2 800 د	الفرق (صافي الايراد)
	الايراد السنوي للاستثمارات
$5 \div 2\,800 = 560$ د .	
$10\,200 - 560 = 9\,640$ د	علاوة الاصدار
$200 \div 5 = 40$ د	قسط اهلاك علاوة الاصدار

ويجب اجراء القيود التالية في دفاتر شركة النور :

1984 - 7 - 1	استثمارات طويلة الاجل - سندات شركة الور نقدية شراء سندات 6% بسعر 102 %	10 200	10 200
	فوائد سندات تحت التحصيل استثمارات طويلة الاجل - سندات الور	20	300
84 - 12 - 31	ايراد الاستثمارات	280	
	قيد تسوية لاثبات الفوائد المستحقة واهلاك علاوة الاصدار لمدة 6 اشهر .		
85 - 7 - 1	نقدية		600
	فوائد سندات تحت التحصيل استثمارات طويلة الاجل - شركة الور	300 20	
	ايراد الاستثمارات استلام الفوائد السنوية .	280	

ويكرر القيدان السابقان سنويا حتى

تاريخ الاستحقاق ، حيث يمرى القيد

التالي :

89 - 6 - 30	نقدية استثمارات طويلة الاجل - سندات الور	10 000	10 000
	استلام قيمة السندات نقدا في تاريخ الاستحقاق .		

ويظهر حساب الاستثمارات في دفاتر شركة النور كما يلي :

استثمارات طويلة الاجل - سندات شركة الور

منه		له	
10 200	1984-7-1	20	اهلاك علاوة الاصدار 84-12-31
		40	اهلاك علاوة الاصدار 85-12-31
		40	اهلاك علاوة الاصدار 86-12-31
		40	اهلاك علاوة الاصدار 87-12-31
		40	اهلاك علاوة الاصدار 88-12-31
		20	اهلاك علاوة الاصدار 89-6-30
		10 000	اهلاك علاوة الاصدار 89-6-30
		<u>10 200</u>	
<u>10 200</u>			

قائمة الدخل

عن السنة المنتهية في 31 - 12 - 1984

.....

.....

أيرادات اخرى :

ايرادات الاستثمارات 280 د

الميزانية في 31 - 12 - 1984

اصول متداولة :

.....

فوائد سندات تحت التحصيل 300

استثمارات طويلة الاجل :

.....

سندات شركة الور 10 180

أسئلة وتمارين

أسئلة

- 1-14 - ميز بين الاستثمارات قصيرة الاجل وطويلة الاجل .
- 2-14 - ما هو المقصود بسعر التكلفة بالنسبة للاستثمارات في الاوراق المالية ؟
- 3-14 - اشرح اربع طرق لمعالجة الاستثمارات طويلة الاجل في الاسهم ، وبين متى يجب استخدام كل منها .
- 4-14 - ما هو المقصود بكل ما يلي :
 - (1) الشركة القابضة
 - (2) الشركة التابعة
 - (3) حقوق المساهمين الاقلية .
- 5-14 - متى يجب اعداد القوائم المالية المجمعة ؟
- 6-14 - ما هي البنود التي تظهر في القوائم المالية المجمعة عادة ، ولا تظهر في القوائم المالية العادية ؟
- 7-14 - اذكر بعض الاسباب التي تدفع باحدى الشركات الى محاولة الاستيلاء على بعض الشركات الاخرى .
- 8-14 - ما هي الاسباب التي تدعو احدى الشركات الى دفع مبلغ اكبر (او اقل) من القيمة الدفترية لصافي اصول شركة اخرى عند شرائها ؟
- 9-14 - لماذا يجب الغاء حساب الاستثمارات عند تصوير الميزانية المجمعة ؟
- 10-14 - ما هي الظروف التي تؤدي الى اصدار السندات بسعر :
 - (1) القيمة الاسمية
 - (2) بخصم اصدار
 - (3) بعلاوة اصدار
- 11-14 - ما هي الاسباب التي تدعو الى اهلاك خصص او علاوة اصدار السندات ؟ ما هي المدة التي تحسب اساسا للاهلاك ؟
- 12-14 - لماذا يجب الغاء المبيعات والمشتريات والايرادات والمصروفات التي تمت ، بين الشركة القابضة والشركة (او الشركات) التابعة عند اعداد القوائم المالية المجمعة ؟ ما اثر ذلك على الدخل بالنسبة للشركتين ؟
- 13-14 - قارن بين الاسهم والسندات من وجهة نظر المستثمر .

تحريرات

14-14 - اليك بعض العمليات التي قامت بها شركة السلام خلال 1983 :

2 يوليو 1983 : اشترت 1500 سهم عادي بسعر 20 د

للسهم من اسهم شركة الفلاح البالغ عددها
10 000 سهم عادي .

31 ديسمبر 1983 : بلغ دخل شركة الفلاح 11 000 د عن
سنة 1983

31 ديسمبر 1983 : قامت شركة الفلاح بتوزيعات نقدية على
المساهمين بواقع 500 درهم للسهم .

المطلوب

اثبات العمليات السابقة في دفاتر شركة السلام على اساس طريقة
التكلفة .

15-14 - اصدرت شركة الغول 100000 سهم عادي ، اشترت منها شركة
العروبة 10000 سهم بسعر 6 د للسهم في 10 يناير 1983 . وحقت شركة
الغول دخلاً قدره 55000 د عن سنة 1983 . وفي 31-12-1983 قامت
بدفع توزيعات نقدية للمساهمين بواقع 500 درهم للسهم الواحد .

المطلوب

1 - اثبات العمليات السابقة في دفاتر شركة العروبة .

2 - اظهار الاستثمارات وايراداتها في القوائم المالية لشركة العروبة في
31-12-1983 .

16-14 - نفس المعلومات المعطاة في تمرين 14-15 ، باستثناء واحد ، وهو ان عدد
الاسهم التي اشترتها شركة العروبة بلغ 30000 سهم عادي بسعر 6 د
للسهم .

المطلوب

نفس المطلوبات في 14-15 .

17-14 - في اول يوليو 1983 اشترت شركة الصديق سندات 5% لشركة صالح ، 20
سنة ، بقيمتها الاسمية وهي 10000 د ، وذلك كاستثمار طويل الاجل .
وتدفع الفوائد سنوياً في اول يوليو من كل عام . كما ان المدة التجارية
لشركة الصديق تنتهي في 31 ديسمبر من كل عام . هذا مع العلم بأن مدة

الاستحقاق الباقية للسندات هي خمس سنوات .

المطلوب

اجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة الصلح في التواريخ التالية :

(1) اول يوليو 1983

(2) 31 ديسمبر 1983

(3) اول يوليو 1984

(4) تاريخ استحقاق السندات

18-14 - في اول مايو 1983 اشترت شركة البادية سندات 6% اصدرتها شركة البعير قيمتها الاسمية 8000 د ، بمبلغ 7760 د ، وذلك كاستثمار طويل الاجل . هذا مع العلم بأن الفائدة تدفع على قسطين في اول مايو وأول نوفمبر من كل عام ، وان السندات تستحق بعد اربع سنوات ، اي في اول مايو 1987 .

المطلوب

1 - قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة البادية خلال سنة 1983 ،

باستخدام طريقة القسط الثابت لاهلاك خصم السندات .

2 - تصوير حساب الاستثمار في الميزانية في 31-12-1983 .

19-14 - في 1-5-1983 اشترت شركة العجاج سندات 6% اصدرتها شركة الكيل

قيمتها الاسمية 6000 د ، بمبلغ 6240 د ، وذلك كاستثمار طويل الاجل ،

هذا مع العلم بأن الفوائد تدفع في اول مايو وأول نوفمبر من كل عام ،

وان السندات تستحق في 1-5-1987 .

المطلوب

1 - اجراء قيود اليومية اللازمة في دفاتر شركة العجاج خلال 1983 ، مع

استخدام طريقة القسط الثابت لاهلاك علاوة اصدار السندات .

2 - اظهار هذا الاستثمار في القوائم المالية لشركة العجاج في

31-12-1983 .

20-14 - اصدرت شركة الفلاح 5000 سهم عادي بقيمة اسمية 10 د / سهم .

وفي 1-1-1983 قامت شركة القصة بشراء هذه الاسهم بسعر 20 د /

سهم . وقد بلغ دخل شركة الفلاح عن عام 1983 20 000 د ، وزعت منها 8000 د نقدا على المساهمين .

المطلوب

أ - اجراء قيود اليومية التالية لشركة القصة في كل من الحالتين التاليتين :

الحالة الاولى	الحالة الثانية
شراء 500 سهم	شراء 1500 سهم

1 - قيد اليومية اللازم

في 1-1-1983 .

2 - قيد اليومية اللازم

في 31-12-1983

لائحة نصيب الشركة

من دخل شركة

الفلاح

3 - قيد اليومية اللازم

لائحة نصيب الشركة

في الدخل الموزع .

ب - اظهرار قيمة الحسابات التي ستظهر بالقوائم المالية لشركة القصة في

31-12-1983 :

<u>الحالة الاولى</u>	<u>الحالة الثانية</u>
----------------------	-----------------------

1 - قائمة المركز المالي

في 31-12-1983 :

استثمارات طويلة الأجل

في اسهم شركة الفلاح
2 - قائمة الدخل لسنة 1983

ايرادات الاستثمارات

14-21 - اصدرت شركة الحنان 100000 سهم عادي . وفي 10-1-1983 اشترى

بعض هذه الاسهم بسعر 9 د / سهم ، كما يلي :

شركة التجارة العامة	10 000	سهم عادي
الشركة الهندسية .	30 000	سهم عادي

وقد بلغ دخل شركة الحنان عن عام 1983 50000 د ، وزعت منها 200 درهما للسهم الواحد نقدا في 31-12-1983 .

المطلوب

- 1 - اثبات العمليات السابقة في دفاتر الشركتين في شكل مقارنة .
- 2 - اظهار نتائج العمليات السابقة في القوائم المالية للشركتين في 31-12-1983 ، في شكل مقارنة .
- 22-14 - في 1-1-1983 اشترت الشركة 70% من اسهم شركة ب بمبلغ 455000 د ، و 80% من اسهم شركة ج بمبلغ 425000 د ، و 90% من اسهم شركة د بمبلغ 500000 د . وفيما يلي ميزانيات الشركات الثلاث في تاريخ السداد :

د	جـ	ب	
700 000 د	600 000 د	800 000 د	اصول
120 000 د	100 000 د	150 000 د	التزامات
390 000	475 000	360 000	رأس مال الاسهم
190 000	25 000	290 000	دخل غير موزع
700 000 د	600 000 د	800 000 د	

المطلوب

- 1 - ما هي قيمة شهرة المحل لشركة ب ؟
- 2 - ما هو قيد التسوية في قائمة التسوية لاعداد الميزانية المجمعة في حالة شركة ج ؟
- 3 - ما هي قيمة حصة المساهمين الاقلية التي تظهر في الميزانية المجمعة بالنسبة لشركة د ؟
- 4 - اعداد قائمة التسوية اللازمة لاعداد الميزانية المجمعة لشركة أ والشركات التابعة لها في 1-1-1983 .
- 23-14 - في 10 يناير اشترت شركة مدين 1200 سهم عادي من اسهم شركة الرفاء كاستثمار طويل الاجل ، بسعر 50 د / سهم . وقد كانت القيمة الاسمية للسهم 40 د ، وعدد الاسهم للصورة 10000 سهم .

واليك المعلومات التالية :

1981	1980	
<u>35 000</u> د	<u>30 000</u> د	دخل شركة مدين
		توزيعات نقدية
<u>15 000</u> د	<u>10 000</u> د	لمساهمي شركة مدين
55 د	57 د	سعر السهم في 31-12

وفي 2 يناير 1982 باعت شركة مدين 100 سهم من اسهم شركة الرفاء بسعر 56 د للسهم .

المطلوب

1 - اثبات العمليات السابقة في دفاتر شركة مدين ، باستخدام طريقة سعر السوق .

2 - اعداد جدول يوضح ايرادات شركة مدين واستثماراتها لكل من السنوات 1980, 1981, 1982 .

14-24 - اشترت شركة ب جميع اسهم شركة ح نقدا في 31-12-1983 . واليك ميزانتي الشركتين في 1-1-1984 :

شركة ح	شركة ب	
<u>50 000</u> د	<u>200 000</u> د	اصول متداولة
	220 000	استثمارات في شركة ح
<u>230 000</u>	<u>600 000</u>	اصول ثابتة
<u>280 000</u> د	<u>1020 000</u> د	
<u>70 000</u> د	<u>280 000</u> د	التزامات
150 000	600 000	رأس مال الاسهم
<u>60 000</u>	<u>140 000</u>	دخل محفظه
<u>280 000</u> د	<u>1020 000</u> د	

المطلوب

تصوير الميزانية المجمعة في 1-1-1984 .

- 25-14 - المطلوب تصوير الميزانية المجمعة باستخدام نفس البيانات المعطاة في التمرين السابق ، وبافتراض ان شركة ب دفعت 220 000 د نقدا مقابل 90% فقط من اسهم شركة ح .
- 26-14 - غتلك شركة م جميع الاسهم العامة لشركة ع . واليك بعض البيانات المتعلقة بقائمة الدخل :

شركة م	شركة ع	
520 000 د	250 000 د	مبيعات
30 000		مبيعات لشركة ع
310 000	160 000	تكلفة المبيعات
175 000	65 000	مصروفات تشغيل
20 000	5 000	توزيعات
		دخل الاستثمارات في
25 000		شركة ع

وقد اتضح ان البضاعة الموجودة بالمخزن آخر المدة لدى شركة ع لا تحتوي على أي جزء من البضاعة التي اشترت من شركة م (تم بيعها) .

المطلوب

اعداد قائمة الدخل المجمعة لشركتي م وع .

- 27-14 - تمتلك شركة ش 90% من اسهم شركة ق منذ 1-1-1982 وقد اقترضت شركة ش قرضا من شركة ق خلال سنة 1983 ، بلغت فوائد 18 000 د ، واليك البيانات التالية :

شركة ش	شركة ق	
900 000 د	300 000 د	مبيعات
100 000		مبيعات لشركة ق
500 000	180 000	تكلفة المبيعات
300 000	60 000	مصروفات تشغيل
	18 000	ايراد فوائد
24 000		مصروف فوائد

ايراد الاستثمارات

4 500	في شركة ق
20 000	دخل موزع
5 000	

وقد تبين ان بضاعة آخر المدة لشركة ق لا تحتوي على أي جزء من البضاعة التي اشترتها من شركة ش .

المطلوب

اعداد قائمة الدخل المجمعة لشركة ش وقى .

28-14 . اشترت شركة البيضاء السندات الآتية خلال عام 1979 :

تاريخ الشراء	القيمة الاسمية	معدل الفائدة	ثمن التكلفة
15 أبريل	40 000 د	7%	$83 \frac{1}{4}$
اول يوليو	55 000	10%	$108 \frac{1}{2}$
تاريخ اصدار السندات	تاريخ الاستحقاق	تاريخ استحقاق الفائدة	
73 / 4 / 1	93 / 4 / 1	4 / 1 و 10 / 1	
77 / 11 / 1	97 / 11 / 1	1 / 5 و 11 / 1	

مع العلم بان الفائدة قد حصلت في مواعيدها .

والمطلوب :

(1) تقييد العمليات السابقة التي تمت خلال 1979 في دفتر اليومية

(2) اجراء قيود اليومية اللازمة للتسوية في 31 / 12 / 1979

29-14 : تمت العمليات الآتية خلال عام 1982 و 1983

1982 : 4 يناير اشترت من شركة النصر 27 ، 1000 د ، 8% سند ، تاريخ

الاصدار 1 / 9 / 1981 وتاريخ الاستحقاق 1 / 9 / 2001 .

وتدفع الفوائد في اول سبتمبر ، اول مارس . سعر الشراء $90 \frac{7}{8}$ + الفوائد المستحقة .

اول مارس : استلمت الفوائد المستحقة من شركة النصر

اول يونيو : اشترت من شركة التأمين الاهلية 35 سنندا ، 1 000 د ، 10%
سندات ، تاريخ الاصدار 1 / 4 / 1978 تاريخ الاستحقاق
1 / 4 / 1993 وتستحق الفوائد في اول ابريل ، اول اكتوبر
سعر الشراء $106 \frac{1}{2}$ + الفوائد المستحقة .

اول سبتمبر : استلمت الفوائد المستحقة من شركة النصر
اول اكتوبر : استلمت الفوائد المستحقة من شركة التأمين الاهلية .
31 ديسمبر : تصوير قيود التسوية اللازمة مع العلم بان سعر السوق كالاتي :

شركة النصر $90 \frac{1}{2}$

شركة التأمين 104

1983 : اول مارس استلمت الفوائد المستحقة من شركة النصر
اول ابريل استلمت الفوائد المستحقة من شركة التأمين الاهلية
2 ابريل باعت سندات شركة التأمين الاهلية بسعر 101
اول سبتمبر : استلمت الفوائد المستحقة من شركة النصر .

المطلوب :

31 ديسمبر : (1) اثبات قيود التسوية اللازمة مع العلم بأن سعر السوق لشركة
النصر للسندات 92 ، (2) تصوير قائمة المركز المالي لبيان
الاستثمارات في السندات .

14-30 : تمت الاستثمارات الآتية خلال 1984 لأحد الشركات :

2 يناير : اشترت استثمارات طويلة الأجل تمثل 35% من الاسهم
العادية لأحد الشركات التابعة بمبلغ 350 000 د تمثل
القيمة الدفترية .

2 فبراير : اشترت استثمارات طويلة الأجل تمثل 10% من الاسهم
العادية لشركة الحرير بمبلغ 100 000 د مع العلم بأن
القيمة الدفترية لهذه الاسهم 102 000 د .

1 مارس : اشترت استثمارات مؤقّلة من شركة الفهد 7% ، 10 سنوات

سندات قيمتها الاسمية 100 000 بسعر 102 مع العلم
بأن الفوائد تدفع كل ستة شهور في أول مارس وأول
سبتمبر . تاريخ الاستحقاق للسندات أول مارس
1994 .

10 أبريل : استلمت أرباح موزعة من الشركة التابعة قيمتها
35 000 د .

12 مايو : استلمت ارباح موزعة من شركة الحرير مبلغاً وقدره
10 000 د .

أول يونيو : اشترت من شركة البترول الأهلية استثمارات طويلة
الأجل 8 % ، 10 سنوات سندات ، قيمتها الاسمية
500 000 د بمبلغ 535 531 د .

أول سبتمبر : استلمت قيمة الفوائد المستحقة على سندات شركة
الفهد .

أول أكتوبر : باعت سندات شركة الفهد بسعر 103 + الفوائد
المستحقة .

أول ديسمبر : استلمت قيمة الفوائد للمستحقة على سندات شركة
البترول الأهلية .

31 ديسمبر : بلغت أرباح الشركة التابعة 100 000 د لعام 1984 ونصيب
هذه الشركة 90 000 د .

والمطلوب اثبات العمليات السابقة في دفتر اليومية مع
إجراء التسويات اللازمة في 31 ديسمبر 1984 .

14- 31 اشترت إحدى الشركات في أول يناير 1984 استثمارات طويلة الأجل
تتمثل في 8% سندات مع العلم بأن الفوائد تستحق في أول مايو وأول
نوفمبر كل عام وإن تاريخ استحقاق السندات أول مايو 1996 .

في أول نوفمبر 1984 أجرى محاسب الشركة القيد التالي :

التقديرة	د 12 000
استثمارات طويلة الأجل - سندات	د 750
إيراد الاستثمارات	11 250

والمطلوب : اجراء قيد اليومية لاثبات عملية شراء السندات .

14- 32 : من البيانات الآتية المطلوب اجراء قيود التسوية في 31 ديسمبر 1982 ،
1983 .

ثمن السوق	ثمن التكلفة	
1983	1982	
د 98 500	99 560	100 000
75 100	75 000	75 500
105 400	105 000	106 000
		استثمارات في أسهم شركة النصر
		استثمارات في شركة الجروشي
		استثمارات في شركة الوفاء

14- 33 في 1 / 1 / 1981 اشترت احد الشركات 5000 سهما عاديا من مجموع الاسهم المصدرة من شركة الاضواء التي تبلغ 20000 سهما بسعر السهم 20 دينارا الذي يمثل القيمة الدفترية للسهم وقد بلغت مصاريف الشراء والعمولة 210 دينارا . والآتي ملخصا لعمليات لشركة الاضواء :

عمليات شركة الاضواء	عمليات هذه الشركة	
صافي الدخل (الخسائر)	توزيعات الدخل	
8000	2000	1981
10000	4000	82
2000	1000	83
	باع 1000 سهم بسعر 22 دينارا في 31 / 12 / 83	
(4000)	1000	84
4000	2000	85

والمطلوب :

(أ) ماهي قيمة الاستثمارات في 31 / 12 / 1981-1985

(2) ما هي الطريقة التي يجب ان نستخدمها هذه الشركة لتقييد الاستثمارات ؟
ولماذا ؟

14-34 : الآتي الميزانيات لبعض الشركات في 31 ديسمبر 1983

أ	ب	ج	د
800000	250000	400000	200000
100000	50000	150000	25000
400000	300000	200000	100000
300000	(100000)	50000	75000
800000	250000	400000	200000

فإذا علمت ان شركة آ اشترت جميع اسهم الشركات الثلاث الاخرى .
وقد دفعت 160000 د نقدا لاسهم شركة ب ، دفعت نقدا مبلغ 200 000 د
وكمبيالة لمدة 5 سنوات بمبلغ 100000 د لشركة ج ، واصدرت اسهم عادية قيمتها
100000 د لشركة د .

والمطلوب تصوير الميزانية المجمعة في 31 / 12 / 1983 .

14-35 : الآتي الميزانية العمومية لشركة عيسى وشركة موسى

شركة موسى	شركة عيسى	
25 000 د	150 000 د	نقدية
125 000	650 000	اصول مختلفة
150 000	800 000	
20 000	100 000	التزامات
100 000	350 000	رأس المال (القيمة الاسمية 50 د)
10 000	200 000	علاوة الاصدار
20 000	150 000	دخل محجوز
150 000	800 000	

- والمطلوب تصوير الميزانية المجمعة لكل حالة من الحالات الآتية :
- (1) شركة عيسى اشترت شركة موسى على أساس سعر السهم 60 ديناراً
- (2) اشترت شركة عيسى 80% من أسهم شركة موسى ودفعت 112 000 ديناراً نقداً لشراء 1600 سهماً .

شركة بنغازي	شركة البيضاء	14- 36 :
40 000 د	97 000 د	أصول متداولة
<u>67 000</u>	<u>115 000</u>	أصول أخرى
<u>107 000</u>	<u>212 000</u>	
35 000	40 000	التزامات
50 000	100 000 ديناراً	رأس المال (القيمة الاسمية 100 ديناراً)
<u>22 000</u>	<u>72 000</u>	دخل مجمع
<u>107 000</u>	<u>212 000</u>	

والمطلوب تصوير الميزانية المجمعة في الحالات الآتية :

- (1) شركة البيضاء اشترت جميع أسهم شركة بنغازي بسعر السهم 144 ديناراً
- (2) شركة البيضاء اشترت جميع أسهم شركة بنغازي بسعر السهم 166 ديناراً مع العلم بأن الأصول المتداولة قيمتها أعلى من القيمة السوقية بمبلغ 4 000 ديناراً .
- (3) شركة البيضاء اشترت جميع أسهم شركة بنغازي بسعر السهم 128 ديناراً مع العلم بأن الأصول الأخرى تزيد قيمتها عن القيمة السوقية .

الفصل الخامس عشر

عودة الى التسويات الجردية والقوائم المالية

ناقشنا في الفصول السابقة النظام المحاسبي ونظرية القيد المزدوج والقوائم المالية . كما تكلمنا عن العناصر الرئيسية لقائمة الدخل والميزانية بالتفصيل ، بما في ذلك التسويات الجردية التي تضطر المنشأة الى اجرائها في نهاية مدتها المالية حتى تعد قوائمها المالية بشكل يعكس بصدق نتيجة اعمالها ومركزها المالي في نهاية تلك المدة .

وقد رأينا ان نخصص هذا الفصل لمناقشة التسويات الجردية والقوائم المالية مرة اخرى ، لتحقيق الاهداف التالية :

1 - تجميع العناصر المختلفة التي نوقشت بالتفصيل في فصول مستقلة ، حتى يتضح للقارئ الصورة الكاملة للاعمال المحاسبية التي يجب اجراؤها في نهاية السنة المالية .

2 - مراجعة عامة لما سبق تغطيته بالتفصيل في الفصول السابقة ، واعداد القارئ لاستيعاب الفصلين القادمين ، وهما قائمة التغير في المركز المالي وتحليل القوائم المالية .

والواقع ان القارئ الذي تمكن من استيعاب الفصول السابقة لن يجد اية صعوبة في استيعاب هذا الفصل اذ ليس به اي معلومات جديدة ، وما هو الا تجميع لما سبق في اطار عام . ونحن ننصح القارئ ان يعود الآن الى الفصل الرابع الذي تناولنا فيه التسويات الجردية ومراجعته .

وستقتصر في هذا الفصل على اعطاء مثال وبضعة تمرينات عامة عن الجرد

والتسويات الجردية واعداد القوائم المالية . وإذا ما صادف القارئ صعوبة في بعض البنود ، مثل الاستهلاكات مثلا ، عليه ان يراجع الفصل الذي ناقشنا فيه ذلك الموضوع بالتفصيل .

مثال 15 - 1

استخرجت الإرصدة التالية من دفاتر منشأة الحكمة في 31-12-1983 :

إرصدة مدينة		إرصدة دائنة	
5 000 د	نقلية	؟ ؟	رأس المال
20 000 د	عملاء	10 800 د	اوراق دفع
10 000	بضاعة في 1-1-1983	15 000	حسابات تحت الدفع
5 000	اوراق مالية (استثمار	1 000	فوائد دائنة لم تستحق بعد .
	قصير الاجل)	3 000	مجمع استهلاك مباني
11 000	اوراق تحت التحصيل	1 200	مجمع استهلاك اثاث
100	تأمينات نور ومياه	4 500	مجمع استهلاك سيارات
5 000	اواني	500	خصص د . مشكوك فيها
20 000	مباني	2 000	خصص نقدي على المشتريات
2 000	اثاث	300	ايراد اوراق مالية
5 000	سيارات	4 700	مردودات ومسموحات
100 000	مشتريات		مشتريات
1 900	خصص نقدي على المبيعات	150 000	مبيعات
8 000	مرتبات ومهايا		
5 000	مصرفات عمومية		
5 000	مردودات ومسموحات		
	مبيعات		
10 000	مسموحات		
800	فوائد مدينة لم		
	تستحق بعد .		

واليك المعلومات التالية :

1 - تتبع هذه المنشأة نظام المخازن الدوري ، وقد قدرت البضاعة الموجودة بالمخازن

- آخر المدة بمبلغ 10 000 د بسعر التكلفة ، وبمبلغ 12000 د بسعر السوق .
- 2 - اتضح ان هناك ديناً على العميل احمده قدره 1000 د ، لن يمكن تحصيله وتقرر اعدامه . كما تقرر رفع خصص الديون المشكوك فيها الى 10% من رصيد العملاء .
- 3 - القيمة السوقية للاوراق المالية في 31-12-1983 بلغت 5200 د . وقد اعلنت الشركة التي اصدرت هذه الاوراق في 20-12-1983 عن توزيعات نقدية يخص منشأة المحكمة منها 200 د ، ستدفع في 31 يناير 1984 . وقد تبين لك من فحص السجلات ان هذه العملية لم تثبت بعد .
- 4 - الاوراق تحت التحصيل عبارة عن كيميالة واحدة حررت لصالح المنشأة في 1-7-1983 ، مدتها سنة وهي سداد لدين لدى احد العملاء قدره 10000 د .
- 5 - تستهلك المباني على أساس القسط الثابت ، وقد قدر عمرها الانتاجي بعشرين سنة .
- 6 - يستهلك الاثاث على أساس القسط الثابت ، وقد قدر عمره الانتاجي بخمس سنوات .
- 7 - تستهلك السيارات على أساس مجموع ارقام السنين وقدر عمرها الانتاجي بأربع سنوات . ومع ان هذه هي السنة الاخيرة من العمر الانتاجي للسيارات الا انه تقرر الاستمرار في استخدامها حتى اوائل السنة التالية حيث تصل السيارات الجديدة ولذلك تقرر اظهارها في الدفاتر بقيمة دفترية مقدارها ديناراً واحداً فقط .
- 8 - اوراق الدفع عبارة عن سند اذني صدر في 1-4-1983 م ، يستحق في 31-3-1984 ، مقابل قرض من المصرف حصلت المنشأة بموجبه 10000 د نقداً .
- 9 - سعر ضريبة الدخل بالنسبة لهذه المنشأة 25% .

المطلوب

- 1 - اعداد قائمة التسوية
- 2 - اعداد قوائم الدخل والتغير في رأس المال والميزانية في 31-12-1983 ، مرتبة ترتيبا محاسبيا سليما .

3. - قيود التسوية .

4 - قيود الاقفال .

الحل

- 1 - قائمة التسوية .

مشأة الحكمة
قائمة التسوية
في 31 - 12 - 1983 م

اسم الحساب	موازن الرابطة		لصوبات		الزاد بعد التصريفات		مخصصات التراكبات بالتصريفات		الزالية	
	د	م	د	م	د	م	د	م	ل	م
كافية		5 000				5 000				5 000
مصارف		30 000				30 000				30 000
بضاعة لـ 3-4-83		10 000				10 000				10 000
أوراق مالية و استثمارات قصيرة الاجل (5 000				5 000				5 000
أوراق تحت التحويل		11 000				11 000				11 000
فراشي		5 000				5 000				5 000
مباني		30 000				30 000				30 000
أثاث		2 000				2 000				2 000
سيارات		5 000				5 000				5 000
الديون تدور بدها		100				100				100
مستوفيات		10 000				10 000				10 000
مشتريات		300 000				300 000				300 000
خصم عملي على الفواتير		1 000				1 000				1 000
مروقات وديون		8 000				8 000				8 000
مصرفات متنوعة		5 000				5 000				5 000
مروقات ومستوفيات مشتركة		5 000				5 000				5 000
فوائد مادية لم تستطع بدد		800				800				800
رأس المال		30 000				30 000				30 000
أوراق مبيع		10 000				10 000				10 000
مستوفيات تحت الدفع		15 000				15 000				15 000
فوائد مادية لم تستطع بدد		1 000				1 000				1 000
بيع استهلاك مباني		3 000				3 000				3 000
بيع استهلاك اثاث		1 300				1 300				1 300
بيع استهلاك سيارات		4 300				4 300				4 300
الخصم عملي على الفواتير		300				300				300
خصم عملي على الفواتير		2 000				2 000				2 000
فوائد فوائد مالية		300				300				300
مروقات ومستوفيات مشتركة		4 700				4 700				4 700
مبانيات		150 000				150 000				150 000
إجمالي		313 000				313 000				313 000
بضاعة باقية						10 000				10 000
م. التراكبات بالتصريفات						3 400				3 400
مصرفات تحت التحويل						200				200
فوائد فوائد مالية تحت التحويل						1 000				1 000
فوائد فوائد						1 000				1 000
مصرفات استهلاك مباني						400				400
مصرفات استهلاك اثاث						400				400
مصرفات استهلاك سيارات						400				400
مصرفات فوائد						600				600
إجمالي						227 200				227 200
إجمالي						313 000				313 000
إجمالي						313 000				313 000

منشأة الحكمة
قائمة الدخل عن السنة المنتهية في
1983-12-31

150 000 د		مبيعات
		يطرح :
6 900	5 000 د	مردودات ومسموحات مبيعات
	1 900	خصم نقدي على المبيعات
143 100 د		صافي المبيعات
		تكلفة البضاعة المباعة :
	10 000 د	بضاعة في 1-1
	100 000 د	مشتريات
		يطرح :
	4 700	مردودات ومسموحات مشتريات
	2 000	خصم نقدي على المشتريات
	6 700 د	
	93 300	صافي المشتريات
	103 300	تكلفة البضاعة المعدة للبيع
	10 000	يطرح :
		بضاعة في 12-31
		تكلفة البضاعة المباعة
93 300		مجموع الدخل
49 800 د		مصرفات التشغيل :
	8 000 د	مرتبات
	5 000	مصرفات عمومية
	2 400	مصرف ديون معدومة
	1 000	مصرف استهلاك مباني
	400	مصرف استهلاك اثاث

	499	مصرف استهلاك سيارات
17 299		مجموع مصروفات التشغيل
32 501		دخل العمليات الرئيسية
		ايرادات ومصروفات اخرى :
	500 د	ايراد اوراق مالية
	500	ايراد فوائد
		مجموع الايرادات الاخرى
	1 000 د	مصرف فوائد
	600	صافي الايرادات والمصروفات الاخرى
400		الدخل قبل الضرائب
د 32 901		يطرح :
8 225		ضريبة الدخل (7.25)
د 24 676		صافي الدخل

منشأة المحكمة
قائمة التغير في رأس المال
عن السنة المالية المنتهية في 1983-12-31

د 20 800	رأس المال في 1-1-1983
24 676	يضاف : صافي دخل العام
د 45 476	مجموع
10 000	يطرح : مسحوبات
د 35 476	رأس المال في 31-12-1983

منشأة المحكمة

الميزانية في 31 - 12 - 1983

		اصول متداولة :
5 000 د		تفدية
5 000		اوراق مالية (سعر سوق 5 200 د)
11 000 د		اوراق تحت التحصيل (تستحق في 7-1984)
10 500	500	يطرح : فوائد دائنة لم تستحق بعد
	19 000 د	عملاء
	1 900	يطرح : خصص ديون مشكوك فيها
17 100		
200		ايرادات اوراق مالية تحت التحصيل
10 000		بضاعة (سعر سوق 12 000 د)
47 800 د		مجموع الاصول المتداولة
		اصول ثابتة :
5 000		اراضي
	20 000 د	مباني
	4 000	يطرح : جميع استهلاك مباني
16 000		
	2 000 د	اثاث
	1 600	يطرح : جميع استهلاك اثاث
400		
	5 000 د	سيارات
	4 999	يطرح : جميع استهلاك سيارات
	1	
21 401		مجموع الاصول الثابتة
		اصول اخرى :
100		تأمينات نور ومياه
69 301 د		مجموع الاصول
		الالتزامات قصيرة الاجل
15 000 د		حسابات تحت الدفع
		اوراق تحت الدفع (تستحق في
	10 800 د	31-1984)
	200	يطرح : فوائد ملغية لم تستحق بعد
10 600		
8 225		ضرائب دخل تحت الدفع
33 825 د		مجموع الالتزامات قصيرة الاجل
35 476		رأس المال في 1983
69 301 د		مجموع الالتزامات ورأس المال

3 - قيود التسوية في 31-12-1983

بيان	له	منه
(1) بضاعة آخر المدة ملخص الإيرادات والمصروفات اثبات بضاعة آخر المدة حسب الجرد الفعلي ، بسعر التكلفة .	10 000	10 000
(2) مصروف ديون معدومة عملاء اعدام دين على العميل احمد لثبات افلاسه .	1 000	1 000
مصروف ديون معدومة مخصص ديون مشكوك فيها رفع المخصص ليعادل 10% من رصيد حساب العملاء بعد اعدام الدين المستحق على احمد .	1 400	1 400
(3) إيرادات اوراق مالية تحت التحصيل ايراد اوراق مالية ايرادات اعلن عنها ولم تستلم بعد .	200	200
(4) فوائد دائنة لم تستحق بعد ايراد فوائد فوائد استحققت عن اوراق تحت التحصيل لمدة 6 اشهر (1000 + 2) .	500	500
(5) مصروف استهلاك مباني مجمع استهلاك مباني قسط استهلاك المباني الخاص بهذه السنة (20 000 + 20 سنة) .	1 000	1 000
(6) مصروف استهلاك اثاث		400

مجموع استهلاك اثاث قسط استهلاك الاثاث عن السنة الحالية (2 000 د + 5 سنوات) .	400	
(7) مصروف استهلاك سيارات مجموع استهلاك سيارات قسط الاستهلاك الخاص بالسنة $\frac{1}{10} \times 5\,000 = 500$ د ، مع ابقاء السيارات بقيمة اسمية مقدارها 1 د في الدفاتر نظرا لاستمرار استخدامها	499	499
(8) مصروف فوائد فوائد مليئة لم تستحق بعد فوائد مليئة استحققت عن اوراق الدفع $(800 \times \frac{9}{12})$	600	600

4 - تبيد الاثقال في 31-12-1983

المبيعات	150 000
بضاعة آخر المدة	10 000
خصم نقدي على المشتريات	2 000
ايراد اوراق مالية	500
مردودات ومسموحات مشتريات	4 700
ايراد فوائد	500
ملخص الايرادات والمصروفات	167 700
قفل الحسابات المذكورة في ح / م.ا.م .	
ملخص الايرادات والمصروفات	134 799
بضاعة اول المدة	10 000
مشتريات	100 000
خصم نقدي على المبيعات	1 900
مرتبات ومهايا	8 000

مصرفات عمومية	5 000	
مردودات ومسموحات مبيعات	5 000	
مصرف ديون معلومة	2 400	
مصرف استهلاك مباني	1 000	
مصرف استهلاك اثاث	400	
مصرف استهلاك سيارات	499	
مصرف فوائد	600	
قفل الحسابات المذكورة في حـ / م.أ.م.		
ملخص الإيرادات والمصرفات		32 901
ضرائب دخل تحت الدفع	8 225	
رأس المال	24 676	
اقفال حساب ملخص الإيرادات والمصرفات		
التزام المنشأة بدفع ضريبة الدخل للمستحقة عن العام الحالي بواقع 25%.		
رأس المال		10 000
المسحوبات	10 000	
قفل حـ / المسحوبات .		

أستئلة وتمرينات

1-15 - اليك البيانات التالية المستخرجة من دفاتر شركة غصن النوار في 31-12-1983 .

10 000 د	نقدية
21 600	اوراق قبض
1 000	ضرائب مرتبات محجوزة تحت الدفع
10 000	بضاعة في 31-12-1983
30 000	مباني
10 000	مجمع استهلاك المباني
3 000	مخصص ديون مشكوك فيها
120 000	تكلفة بضاعة مباعة
10 000	مصرفات عمومية
200 000	مبيعات

5 000	خصم مسموح به
5 000	مردودات وسموحات مبيعات
1 600	ايراد فوائد
40 000	حسابات تحت التحصيل
30 000	حسابات تحت الدفع
1 200	مصرف ايجار مدفوع مقدما
10 000	اراضي
10 000	مصرفات
20 000	معدات
7 200	مجمع استهلاك معدات
10 000	مصرف مرتبات
؟	رأس مال

ومن فحصك لسجلات الشركة تبين لك أن :

- 1 - الجرد الفعلي للبضاعة الموجودة بالمخازن اسفر عن ان البضاعة بالمخازن عبارة عن 9 000 د بسعر التكلفة 11 000 د بسعر السوق .
- 2 - اوراق القبض عبارة عن كمبيالة واحدة محررة في 1-7-1983 وتستحق بعد سنة من ذلك التاريخ ، وهي سداد لدين على محلات هاني قلره 20 000 د .
- 3 - تستهلك المباني على أساس القسط الثابت ، وعمرها الانتاجي 30 سنة .
- 4 - تستهلك المعدات وفقا لطريقة ضعف الرصيد المتناقص وعمرها الانتاجي عشر سنوات *Bouble Declining Balance* .
- 5 - تقرر الاحتفاظ بمخصص ديون مشكوك فيها بمعدل 5% من الحسابات تحت التحصيل .
- 6 - مصرف ايجار المدفوع مقدما يمثل ايجار مخازن للشركة ، دفع في 1-11-1983 عن السنة المنتهية في 30-10-1984
- 7 - ضريبة الدخل تحسب بمعدل 25% ، وتدفع في اول مارس من السنة التالية .

المطلوب

- 1 - اعداد قائمة التسوية في 31-12-1983
- 2 - اعداد قوائم الدخل والتغير في رأس المال والميزانية في 31-12-1983 مرتبة ترتيبا محاسبيا سليما .
- 3 - قيود التسوية والاقتال في 31-12-1983 .
- 2-15 - بدأ سيف الدين أعماله الصناعية في أول يناير 1983 برأس مال قدره 30 000 د ، اشترى منها معدات بمبلغ 10 000 د ، وأثاث بمبلغ 4 000 د ، ووضع الباقي بالمصرف .

واليك البيانات التالية المستخرجة من دفاتره عن السنة المنتهية في 31-12-83 م .

30 000 د	مجموع يومية المشتريات
10 000	مجموع خاتمة المشتريات في دفتر النقدية
70 000	مجموع يومية للمبيعات
20 000	مجموع خاتمة المبيعات بدفتر النقدية
1 000	مجموع خاتمة الخصم النقدي على المبيعات
2 000	مجموع خاتمة الخصم النقدي على المشتريات
3 000	مجموع يومية مردودات المبيعات
5 000	مجموع يومية مردودات للمشتريات
50 000	مجموع ما سدده العملاء نقدا (بما في ذلك الخصم)
20 000	مجموع ما سدد للدائنين (بما في ذلك الخصم)
1 000	مجموع ما اعتبر ديناً معدوما خلال العام

وقد دفع المبالغ التالية خلال العام :

7 000 د	مصرف مهليا
1 000	مصرف منافع
1 000	مصرف صيانة
2 000	مصرف نقل للدخل
5 000	مصرفات ادارية
9 000	مصرفات بيع وتوزيع
9 000	مسحوبات
<u>34 000 د</u>	مجموع

وعند اجراء الجرد في 31-12-1983 تبين الآتي :

- 1 - يراد عمل خصص ديون مشكوك فيها بمبلغ 1 000 د ، وخصص خصص نقدي على المبيعات بمبلغ 500 د .
- 2 - مهايا ديسمبر لم تدفع بعد ومقدارها 500 د .
- 3 - وجدت فاتورة من شركة الاعلانات المتحدة بمبلغ 500 د تخص اعلانات عن بضائع متوفرة لدى محلات سيف الدين ، تستحق الدفع في 10-1-1984 ، لم تثبت بعد ، مع انها تخص العام الحالي .
- 4 - قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ 15000 د بسعر التكلفة ، و12000 بسعر السوق .
- 5 - تستهلك المعدات على اساس مجموع ارقام السنين ، وعمرها الانتاجي 10 سنوات .
- 6 - يستهلك الاثاث على اساس القسط الثابت ، وعمره الانتاجي خمس سنوات .
- 7 - تحسب ضريبة الدخل على اساس 20 % .

المطلوب

- 1 - اعداد قائمة التسوية .
- 2 - اعداد القوائم المالية في 31-12-1983 .
- 3 - تصوير ح / م . أ . م . كما سيظهر في الاستاذ العام .
- 15-3 - الآتي ميزان المراجعة بالمجاميع لشركة الحاجي في 30-6-1983 :

رصيد	له	منه
صندوق	6 000	7 000
مصرف	13 000	15 000
مدينون	10 000	15 000
مخصص ديون مشكوك فيها	1 000	
بضاعة اول للدة (1-7-1982)		6 000

اثاث	500	2 500
مجمع استهلاك اثاث	1 000	200
عقارات		11 000
مجمع استهلاك العقارات	1 000	
حسابات تحت الدفع	20 000	15 000
اوراق دفع	11 000	
رأس المال	21 000	
مسحوبات		8000
مبيعات	50 000	
مشتريات		25 000
خصم نقدي على المبيعات		1 000
نقل للداخل		2 000
ديون معدومة		1 000
فوائد مدينة لم تستحق بعد		1 000
مصرفات ادارية		10 000
مصرفات بيع وتوزيع		15 000
دخل بيع اثاث	200	
مجموع	134 700	134 700

وعند الجرد في 30-6-1983 تبين ما يلي :

- 1 - قدرت بضاعة آخر المدة بمبلغ 1 000 د بسعر التكلفة و 1500 د بسعر السوق .
- 2 - يراد عمل خصم للسديون المشكوك فيها بمعدل 2% من اجمالي المبيعات .
- 3 - اشترى الاثاث في 1-7-1980 ، وتقرر استخدام طريقة الخط المستقيم في استهلاكه عبر خمس سنوات . وفي 1-1-1983 باعت الشركة جزءا من هذا الاثاث تكلفته الاصلية 500 د ، بمبلغ 500 د نقدا ، وأثبتت العملية كما يلي :

نقدية	500
مجمع استهلاك اثاث	200
اثاث	500
دخل بيع اثاث	200

- 4 - يتكون العقار من ارض تكلفتها 1000 د ، ومبنى تكلفته 10000 د .
وقد تقرر اتباع طريقة القسط الثابت في استهلاكه عبر 20 سنة .
- 5 - اوراق الدفع عبارة عن ورقة واحدة وقعت في 1-1-1983 وتستحق بعد سنة من ذلك التاريخ .
- 6 - تحسب ضريبة الدخل على اساس 25% من الدخل قبل الضرائب .

المطلوب

- 1 - تصوير قائمة التسوية في 30-6-1983 .
- 2 - اعداد القوائم المالية في 30-6-1983 .
- 3 - قيود التسوية والاقفال .
- 4 - علق على نتيجة اعمال هذه الشركة .
- 4-15 . فيما يلي ميزان مزاجعة وبعض المعلومات عن عمليات المكتب الاستشاري
لاحد المهندسين :

لر يد الزمان استشارات هندسية

ميزان المراجعة في 31-12-1983

نقدية		1 000
حسابات تحت التحصيل		7 300
خصص الديون للشرك فيها	270	
مخزون الامدادات الهندسية		1 100
تأمين مقدم		370
معدات وأثاث		13 700
مجمع استهلاك معدات وأثاث	2 200	
اوراق دفع	3 000	
رأس مال فريد	10 530	
ايراد الاستشارات	30 000	
مصرف ايجار		5 200
مصرف مرتبات		16 600
تدفئة ، وانارة ، ومياه		600
مصرفات مكتبية متفرقة		130
	46 000	46 000

- 1 - هناك إيرادات محصلة مقدماً من العملاء قدرها 1500 د
- 2 - هناك إيرادات عن عمليات انجزت ولم تقبض أو تثبت بعد قدرها 2000 د .
- 3 - يراد تعديل خصص الديون المشكوك فيها حتى يصبح 7% من الحسابات تحت التحصيل .
- 4 - مصروف التأمين عن السنة الحالية بلغ 130 د .
- 5 - تستهلك المعدات والاثاث بمعدل 10% سنويا .
- 6 - وقع فريد ورقة الدفع للمصرف في 1-12-1983 ، مقابل 3000 د نقداً ، وبفائدة 6% تستحق بعد 90 يوماً .
- 7 - ايجار المكتب عبارة عن 400 د شهريا .
- 8 - مرتبات موظفي المكتب عن ديسمبر 30 د لم تدفع بعد .

المطلوب

- 1 - اعداد قائمة التسوية في 31-12-1983 .
- 2 - اعداد قائمة الدخل والتغير في رأس المال والميزانية ، مع العلم بأن فريد قد سحب 10000 د خلال السنة لمصروفاته الخاصة ، وقد ادجت ضمن بند مصروف مرتبات .

5-15 - استخرجت الارصدة التالية من دفاتر شركة قرقيزة في 31-12-1983

58 000 د	أراضي	30 000 د	حسابات تحت الدفع
10 500	استثمارات طويلة الاجل	56 000	حسابات تحت التحصيل
40 000	سندات دفع	4 000	مصروف اعلان
	خصص ديون مشكوك	60 000	مباني
1 150	فيها	16 500	مجمع استهلاك مباني
12 500	اوراق دفع قصيرة الاجل	13 400	مصروفات ادارية
115 400	مشتريات		دخل محجوز في
950	خصص مشتريات.	11 700	82-12-31
20 000	نقدية		اسهم رأس المال
205 000	مبيعات	150 000	(10 د قيمة اسمية)
4 500	خصص مبيعات	12 000	توزيعات
2 800	مردودات مبيعات	3 000	نقل للدائيل
41 200	مصروفات بيع	1 200	مصروف تأمين
		2 200	مصروف فوائد
550	ايراد فوائد	3 500	مصروف امدادات
54 000	بضاعة في 82-12-31	6 650	ضرائب تحت الدفع

وقد تبين من عملية الجرد في 31-12-1983 ما يلي :

1 - البضاعة في المخازن تقدر بمبلغ 75600 د بسعر السوق و80000 بسعر التكلفة .

2 - يراد رفع خصص الديون المشكوك فيها الى 2500 د .

3 - تستهلك المباني بمعدل 5% سنويا .

4 - هناك مصروفات بيع مستحقة قدرها 3200 د .

5 - هناك امدادات بالمخازن قدرها 650 د .

6 - ضمن مصروف التأمين مبلغ يخص عام 1984 ، وهو 600 د .

7 - هناك ايراد فوائد مستحق على الاستثمارات طويلة الاجل قدره 200 د .

8 - هناك ضرائب مستحقة قدرها 750 د .

9 - هناك مصروف فوائد مستحق على السندات قدره 400 د .

10 - تقدر ضرائب الدخل بحوالي 50% من الدخل قبل الضرائب .

المطلوب

- 1 - اعداد قائمة التسوية في 31-12-1983 .
 - 2 - اعداد قائمة الدخل وقائمة الدخل المحجوز والميزانية في 31-12-1983 .
 - 3 - اجراء قيود التسوية والاقفال .
- 15-6 : بدأت المنشأة أعمالها التجارية في أول ديسمبر . الآتي ميزان المراجعة والتسويات كما ظهرت في قائمة التسوية في 31 ديسمبر .

اسم الحساب		ميزان المراجعة		تسويات	
		له	منه	له	منه
نقدية	1 800				
عملاء	2 100				
امدادات بلخازن	600			220	
تأمينات	420			180	
آلات	10 100				
مجمع الاستهلاك (آلات)		900		650	
حسابات تحت الدفع		1600			
رأس المال		10 900			
مصرفات	700				
ايرادات	4300				
مرتبات ومهايا	1 400			170	
إيجار	350				
مصرفات عمومية	230				
	17 700	17 700			
مصرف تأمين				180	
مصرف امدادات				220	
مصرف استهلاك الآلات				650	
مرتبات ومهايا مستحقة				170	
				1 220	1 220

والمطلوب :

(1) تكملة قائمة التسوية

(2) قيود التسوية

(3) قيود الاقفال

7-15 : الآتي ميزان للمراجعة من 31 مارس للعام الحالي :

له	منه	
	1.900	نقدية
	400	امدادات بالمخازن
	280	تأمينات مقدمة
	8.700	الات
940		مجمع الاستهلاك
530		حسابات تحت الدفع
310		ايرادات مستحقة
5.540		راس المال
	2.100	مسحوبات
15.600		ايرادات
	7.450	مرتبات ومهايا
	1.100	الميلرات
	820	اعلانات
	170	نور وميله
<u>22.920</u>	<u>22.920</u>	

وعند فحص الدفاتر المحاسبية تبين لك الآتي :

(1) قيمة الاستهلاك حتى 31 مارس 150 ديناراً

(2) امدادات بالمخازن نتيجة الجرد الفعلي بلغت 170 ديناراً

(3) مبلغ 160 ديناراً من الايرادات المستحقة يخص المدة الحالية .

(4) بلغت مصروفات التأمين للفترة الحالية 90 ديناراً .

(5) بلغت المهايا والمرتببات المستحقة 330 ديناراً .

(6) الايرادات المستحقة التي تحققت ولم يخطر بها العملاء حتى الآن بلغت 520 ديناراً .

والمطلوب :

1 - اعداد قائمة التسوية في 31 / 3

2 - اعداد قيود التسوية

3 - اعداد قائمة الدخل في 31 / 3

15- 8 : المطلوب استكمال البيانات الناقصة من قائمة التسوية التالية :

ميزان المراجعة		تسويات		حساب الدخل		الميزانية
600						
(1)	(4)				(18)	
180		(5)			500	
90		(7)			100	
3.000					40	
	(2)	60			(19)	260
	100				(21)	
	(3)				(22)	
300					(20)	
4800		300		(16)		
140		(13)				
130		(7)				
200		(14)				
7.200	7.200					
		(9)		50		
		(10)		60		
		(11)			(23)	
		(12)			30	
					(24)	4540
		660	660	3190	(17)	
					(25)	
					(15)	
					(26)	4540
				5100	5100	

صافي الدخل

15- 9 : استخرجت الأرصدة التالية من دفاتر إحدى الشركات المساهمة في 31

ديسمبر 1984 :

180 000	أسهم رأس المال	36 000	حسابات تحت الدفع
180 000	(10 د القيمة الاسمية للسهم)	76 200	حسابات تحت التحصيل
24 000	نقدية	4 800	مصروف اعلان
14 400	توزيعات	19 800	مخصص الاستهلاك - مياه
3 600	مصروفات للشتريرات	1 380	مخصص ديون مشكوك فيها
1 440	مصروفات التأمينات	72 000	مباني
660	ايراد فوائد	2 640	مصروف فوائد
69 600	مباني	64 800	بضاعة في 31/12/81
48 000	سندات دفع	12 600	استثمارات طويلة الأجل
14 040	أرباح محجوزة في 31 / 12 / 81	15 000	أوراق دفع قصيرة الأجل
246 000	مبيعات	16 080	مصروفات إدارية
5 400	مخصص مبيعات	138 480	مشتريات
3 360	مردودات مبيعات	1 140	مخصص مشتريات
4 200	مصروف امدادات	49 440	مصروفات مبيعات
		7 980	ضرائب مرتبات

وقد تبين من عملية الجرد في 31 / 12 / 1984 ما يلي :

- 1 - قدرت البضاعة بالبخازن في 31 / 12 / 1984 بمبلغ 90720 د
- 2 - ايراد رفع مخصص الديون المشكوك فيها الى 3000 د
- 3 - تستهلك المباني بمعدل $\frac{1}{3}$ 3 % سنوياً .
- 4 - هناك مصروفات بيع مستحقة قدرها 3840
- 5 - هناك امدادات بالبخازن قدرها 780
- 6 - ضمن مصروف التأمين مبلغ 720 يخص عام 1985 و 1986
- 7 - هناك مصروف فوائد مستحقة على السندات قدرها 480
- 8 - هناك ايراد فوائد مستحقة على الاستثمارات قدرها 240
- 9 - ضرائب مرتبات مستحقة 900
- 10 - ضرائب على الأرباح 45 % .

المطلوب : 1 - اعداد قائمة التسوية

2 - اجراء قيود التسوية

3 - اعداد القوائم المالية

10-15 : الآتي ميزان المراجعة في 31 / 12 / 1984 :

البيان	له	منه
نقدية		27 000
حسابات تحت التحصيل		21 000
مخصص ديون مشكوك فيها	1 000	
بضاعة		35 000
مصرفات تأمينات (لمدة 20 شهراً)		900
آلات (20 سنة العمر الانتاجي)		50 000
مجمع الاستهلاك	22 500	
حسابات تحت الدفع	7 500	
أجور مستحقة		
ضرائب مستحقة	4 000	
أسهم رأس المال (1 دينار القيمة الاسمية)	80 000	
دخل مجمع	18 900	
مبيعات		
مشتريات		
مصرفات عمومية		
ضرائب الدخل		
صافي الدخل		
	133 900	133 900

ملحوظة : قدرت البضاعة في 31 / 12 / 1984 بمبلغ 45 000 وقد تمت العمليات الآتية خلال عام 1984 :

- 1 - قيمة المبيعات 30 000 منها 10 000 على الحساب .
- 2 - تم تحصيل 17 000 من حسابات تحت التحصيل .
- 3 - قد تم دفع الضرائب المستحقة وقدرها 4 000

- 4 - قيمة المشتريات 40 000 منها 8 000 على الحساب .
- 5 - دفع حسابات تحت الدفع 6 000
- 6 - مبيعات نقدية 72 000
- 7 - مصروفات عمومية قدرها 19 000 دفعت نقداً
- 8 - من أول يناير 1984 تم بيع 1000 سهواً بمبلغ 1000 د
- 9 - مشتريات بضاعة قدرها 100 000 منها 27 000 على الحساب
- 10 - بيعت بضاعة قيمتها 98 000 منها 30 000 على الحساب
- 11 - تم تحصيل مبلغ 26 000 من حسابات تحت التحصيل
- 12 - تم دفع مبلغ 28 000 لحسابات تحت الدفع
- 13 - دفع مصروفات عمومية قدرها 18 000 نقداً

والمطلوب :

- 1 - اثبت العمليات السابقة في دفتر اليومية
- 2 - ترحيل هذه القيود الى دفتر الاستاذ
- 3 - ميزان المراجع في 31 / 12 / 84 قبل اجراء التسويات
- 4 - اجراء قيود التسوية
- 5 - ميزان المراجعة بعد اجراء التسويات
- 6 - اعداد القوائم المالية
- 7 - اجراء قيود الاقفال .

11-15 : الأتي ميزان المراجعة في 1 / 1 / 1984

البيان	له	منه
نقدية		96 000
حسابات تحت التحصيل		45 000
مخصص ديون مشكوك فيها	670	
امدادات بالمخازن		800
بضاعة بالمخازن		60 000
استثمارات قصيرة الأجل		
ايرادات الاستثمارات المستحقة		
نقدية مخصصة لشراء آلات حديثة		30 000
آلات		120 000
مخصص استهلاك الآلات	72 000	
أراضي		15 000
حق الاختراع		4 000
أصول أخرى		55 000
حسابات تحت الدفع	35 000	
فوائد مستحقة		
ضرائب مستحقة من العام الماضي	12 330	
سندات طويلة الأجل		
رأس المال (قيمة السهم الاسمية 10 د)		
دخل مجمع	155 800	
حساب الدخل		
مبيعات		
ايراد الاستثمارات		
مشتريات		
مصرفات المشتريات		
مردودات المشتريات		
مصرفات المبيعات		
مصرفات ادارية		
مصرف فوائد		
الاستهلاك		
ضرائب الدخل		
	425 800	425 800

وقد تمت العمليات الآتية خلال عام 1984 :

- 1 - قد تم دفع الضرائب المستحقة .
- 2 - مشتريات 350 000 منها 50 000 على الحساب
- 3 - مردودات المشتريات 1000 (على الحساب)
- 4 - مصروفات المشتريات 2000 نقداً
- 5 - مصروفات إدارية 155 000 نقداً
- 6 - مصروفات عمومية 124 000 نقداً
- 7 - أصدرت 8 % سندات نقداً بمبلغ 75 000 في أول مارس 1984
- 8 - تم شراء 6 % استثمارات قصيرة الأجل في أول يونيو 1984 قيمتها 20000 ديناراً .
- 9 - بلغت إيرادات الفوائد مبلغاً 1500 وقد دفعت نقداً
- 10 - بلغت المبالغ المحصلة من حسابات تحت التحصيل 85 000
- 11 - قد دفع 65 000 لحسابات تحت الدفع
- 12 - توزيعات أرباح قدرها 2 ديناراً لكل سهم
- 13 - مبيعات قدرها 700 000 منها 15 % على الحساب

والمطلوب :

- 1 - أثبت العمليات السابقة في دفتر اليومية
 - 2 - ترحيل هذه القيود إلى دفتر الاستاذ
 - 3 - أعداد قائمة التسوية
 - 4 - إجراء قيود التسوية مع العلم بأن :
- أ - قررت الديون للشكوك فيها بمعدل 1 % من المبيعات على الحساب
- ب - امدادات بالمخازن 600
- ج - إيرادات الفوائد مستحقة بمعدل 6 % على الاستثمارات قصيرة الأجل
- د - حساب الاستهلاك على الآلات
- هـ - العمر الانتاجي لحق الاختراع الباقية 8 سنوات .

- و- حسب الفوائد المستحقة على السندات
ز- الضرائب على الأرباح بمعدل 40 %
ح- قدرت البضاعة الباقية بقيمة التكلفة و قدرها 70 000
5 - اعداد القوائم المالية لعام 1984
6 - إجراء قيود الأقفال في 31 / 12 / 1984

الفصل السادس عشر

قائمة التغيير في المركز المالي

تكلما في الفصول السابقة عن قائمتي الدخل والميزانية ، وهما من القوائم المالية الاساسية التي يتتبعها النظام المحاسبي ويحتاجها متخذو القرارات . وفي هذا الفصل سوف نتكلم عن قائمة مالية ثالثة لا تقل عن سابقتها اهمية . وهي قائمة التغير في المركز المالي Statement of Changes in Financial Position . وتظهر هذه القائمة مصادر الموارد المالية للمنشأة وكيف استخدمت .

وهناك ثلاثة مفاهيم للموارد المالية Funds ، يمكن اعدادها في ثلاث قوائم للتغير في المركز المالي ، وهي :

1 - النقدية Cash

عندما يكون المقصود بالموارد المالية النقدية ، تكون قائمة التغير في المركز المالي عبارة عن قائمة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية خلال المدة التي تغطيها القائمة . وبذلك فهي تهدف الى اظهار ، تدفقات النقدية الداخلة على المنشأة (من اين اتت) واستخداماتها (اين ذهبت) ، خلال المدة .

2 - رأس المال العامل Working Capital

رأس المال العامل عبارة عن الفرق بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة ، كما سبق ذكره . وتهدف القائمة التي تعد على هذا الاساس الى اظهار مصادر رأس المال العامل وأوجه استخدامه ، وصافي التغير فيه خلال المدة . وعلى ذلك فان هذه القائمة تحتوي على العناصر غير المتداولة التي اثرت على رأس المال العامل ، مثل بيع اسهم عامة نقداً .

3 - كل الموارد المالية All Financial Resources

وكما هو واضح من التسمية ، تستخدم الموارد المالية في اوسع نطاق ، وبذلك فهي تشمل جميع الموارد المالية سواء أثرت في رأس المال العامل أو النقدية أو لم تؤثر في أي منها . فمثلاً شراء أصول طويلة الأجل عن طريق إصدار أسهم يجب أن تظهر في هذه القائمة ، مع أنها لا تؤثر في النقدية ولا في رأس المال العامل . وقد أوصى معهد المحاسبين الأمريكي باستخدام هذا المفهوم الموسع نظراً لشموله (1) .

هذا وسنقتصر في هذا الكتاب على المفهومين الأول والثاني (النقدية ورأس المال العامل) ، على أن المفهوم الثالث (كل الموارد المالية) سيلدرس في المحاسبة المتوسطة .

وتمثل قائمة التغير في المركز المالي حلقة وصل بين الميزانية في أول المدة وآخرها ، كما يلي :

$$\begin{array}{ccc} \text{الميزانية في أول المدة} & \text{قائمة التغير في المركز المالي} & \text{الميزانية في آخر المدة} \\ \left\{ \begin{array}{l} \text{أصول} \\ \text{التزامات} \\ \text{حقوق أصحاب} \\ \text{المشروع} \end{array} \right\} & = & \left\{ \begin{array}{l} \text{الموارد المالية التي} \\ \text{امكن الحصول عليها} \\ \text{استخدامات الموارد} \\ \text{المالية} \end{array} \right\} + \left\{ \begin{array}{l} \text{أصول} \\ \text{التزامات} \\ \text{حقوق أصحاب} \\ \text{المشروع} \end{array} \right\} \end{array}$$

أولاً : قائمة التغير في المركز المالي على أساس رأس المال العامل .

تظهر هذه القائمة المصادر التي أدت إلى زيادة رأس المال العامل والاستخدامات التي أدت إلى نقصه ، وصافي الزيادة أو النقص فيه . ومن أهم مصادر رأس المال العامل ما يلي :

- 1 - إيرادات العمليات التجارية والصناعية الناتجة عن البيع ، بعد خصم تكلفة المبيعات والمصروفات الأخرى .
- 2 - إصدار الأسهم مقابل أصول متداولة ، أو سداداً لخصوم متداولة .
- 3 - بيع أصول ثابتة أو طويلة الأجل مقابل أصول متداولة ، أو خصوم متداولة .

(1) « Reporting Changes in Financial Position », *Opinions of the Accounting Principles Board No. 19* (New York : AICPA, 1971).

4 - الاقتراض طويل الاجل .

ولتحديد الموارد المالية التي حصلت عليها المنشأة من العمليات التجارية والصناعية والتي أدت الى زيادة رأس المال العامل يتبع الآتي :

أ - صافي دخل العام الحالي بعد الضرائب ويضاف اليه :

- 1 - مصروف استهلاك الاصول الثابتة كالمباني والآلات .
- 2 - مصروف اهلاك الاصول غير الملموسة ، مثل شهرة المحل وحقوق الصنع .

3 - مصروف استنفاد الاصول الاستخراجية ، مثل النفط والمناجم .

4 - الخسائر الرأسمالية الناتجة عن بيع الاصول الثابتة .

وتضاف هذه المبالغ الى صافي الدخل لانها طرحت من الايرادات للحصول على صافي الدخل ، مع انها لم تستدع استخدام اي رأس مال عامل في الفترة الحالية . اي ان المنشأة لم تدفع اي مبالغ متداولة في الفترة الحالية لتغطية مصروفات الاستهلاك والاهلاك والاستنفاد ، كما فعلت بالنسبة للاجور والمشتريات .

ب - يطرح من مجموع البنود المذكورة في أ الدخل الرأسمالي الذي يتبع عن بيع اصول طويلة الاجل . ويجري هذا الطرح لأن هذا الدخل داخل في رقم صافي الدخل الذي يده به في أ ، ولان جميع ايرادات بيع الاصول الثابتة ستظهر كمصدر مستقل لزيادة رأس المال العامل في قائمة التغير في المركز المالي ، كما ذكر سابقا (انظر بند 3 ضمن مصادر رأس المال العامل المذكورة أعلاه) .

أما استخدامات رأس المال العامل فتشمل :

- 1 - شراء اصول ثابتة او طويلة الاجل باستخدام اصول متداولة او احدات خصوم متداولة .
 - 2 - سداد خصوم طويلة الاجل باستخدام اصول متداولة .
 - 3 - توزيع دخل على المساهمين .
- ونورد فيما يلي مثالا لتوضيح هذه الخطوات ضمن المعلومات التالية عن شركة الاتحاد :

شركة الاتحاد
قائمة للمركز المالي في 12-31-1982 و 12-31-1983

(آلاف الدينارات)

1983	1982	الزيادة (النقص)	اصول
			اصول متداولة :
2	28	30	نقدية
5	10	15	استثمارات قصيرة الاجل (اسهم)
8	32	40	حسابات تحت التحصيل
(5)	40	35	بضاعة بالمخزن
10	130	140	اصول ثابتة (صافي)
20	240	260	مجموع
			خصوم
(7)	54	47	حسابات تحت الدفع
7	46	53	التزامات طويلة الاجل
			حقوق الملاك :
5	100	105	اسهم عادية
15	40	55	دخل محجوز
20	240	260	

شركة الاتحاد
قائمة الدخل المحتجز عن العام المنتهي في 12-31-1983
(آلاف الدينارات)

40	رصيد 1-1-1983
20	يضاف : دخل العام الحالي
60	
5	يطرح : دخول موزعة
55	رصيد في 12-31-1983

معلومات اخرى :

- 1 - بلغت مصروفات الاستهلاك خلال عام 1983 8000 د .
- 2 - تم شراء اصول ثابتة خلال عام 1983 بمبلغ 10000 د باصدار سندات طويلة الاجل .

المطلوب اعداد قائمة التغير في المركز المالي على اساس رأس المال العامل .

الحل :

يجب البدء بتحديد صافي التغير في رأس المال العامل بين اول المدة وآخرها . ويمكن تحديد ذلك بطريقتين :

- 1 - احتساب رأس المال العامل في اول وآخر المدة ، وإيجاد الفرق بينهما . بالنسبة لشركة الاتحاد :

رأس المال العامل	=	اصول متداولة	-	خصصم متداولة
رأس المال العامل				
في 1-1-1983	=	110 000 د	-	54 000 د
رأس المال العامل				
في 31-12-1983	=	120 000 د	-	47 000 د
	=	73 000 د		
الزيادة في رأس المال العامل	=	73 000 د	-	56 000 د
	=	17 000 د		

- 2 - كما يمكن احتساب صافي التغير في رأس المال العامل بجمع التغيرات في بنود الاصول المتداولة والخصصم المتداولة . وفي هذه الحالة يجب ملاحظة أن :

- (1) الزيادة في اصل متداول تؤدي الى زيادة رأس المال العامل .
 - (2) النقص في اصل متداول يؤدي الى نقص رأس المال العامل .
 - (3) الزيادة في خصصم متداول تؤدي الى نقص رأس المال العامل .
 - (4) النقص في خصصم متداول يؤدي الى زيادة رأس المال العامل .
- وبتطبيق ذلك على شركة الاتحاد نجد أن :

اصول متداولة :	
نقدية	2 000 +
استثمارات قصيرة الاجل	5 000 +
حسابات تحت التحصيل	8 000 +
بضاعة	5 000 -
	<u>10 000 +</u>

خصوم متداولة :	
حسابات تحت الدفع	7 000 +
الزيادة في رأس المال العامل	<u>17 000 +</u>
بعد احتساب مقدار التغير في رأس المال العامل ، تعد قائمة التغير في المركز المالي التي يجب ان تظهر ان الفرق بين مصادر الموارد المالية واستخداماتها مساو للتغير في رأس المال العامل ، وهو زيادة قدرها 17000 د في هذا المثال . وفيما يلي قائمة التغير في المركز المالي لشركة الاتحاد ، معلة وفق الأسس السابق ذكرها .	

شركة الاتحاد

قائمة التغير في المركز المالي عن السنة المنتهية في 31-12-1963

(بالآلاف الدينارات)

أولا : للموارد التي أمكن الحصول عليها :	
أ - من العمليات :	
صافي الدخل	20 000 د
+ الاستهلاكات	8 000 د
	<u>28 000 د</u>
ب - موارد أخرى :	
زيادة رأس مال الاسهم	5 000 د
بمجموع الموارد المالية	<u>33 000 د</u>
ثانيا : استخدامات للموارد المالية :	
شراء اصول ثابتة	8 000 د
سداد ديون طويلة الاجل	3 000 د
توزيع دخل مجموع الاستخدامات	<u>5 000 د</u>
الزيادة في رأس المال العامل	<u><u>17 000 د</u></u>

* وقد احتسب مبلغ 8000 د الذي استخدم في شراء اصول ثابتة كما

يلي :

صافي الاصول الثابتة في 31-12-1983	140 000 د
+ مصروف الاستهلاك خلال العام	<u>8000</u>
- صافي الاصول الثابتة في 1-1-1983	148 000 د
الزيادة في الاصول الثابتة	<u>130 000</u>
- اصول ثابتة اشتريت بسندات	18 000 د
اصول ثابتة اشتريت برأس مال عمل	<u>10 000</u>
* * واحتسب مبلغ الديون طويلة الاجل المسددة كما يلي :	8 000 د
التزامات طويلة الاجل في 1-1-1983	46 000 د
+ سندات لشراء اصول ثابتة	<u>10 000</u>
- التزامات طويلة الاجل في 31-12-1983	56 000 د
المبلغ المسدد	<u>53 000</u>
	<u><u>3 000</u></u> د

ثانيا : قائمة التغير في المركز المالي على اساس النقدية

تظهر هذه القائمة جميع الموارد المالية التي تؤدي الى زيادة النقدية . وكذلك جميع الاستخدامات التي تؤدي الى تخفيض النقدية ، ومقدار التغير فيها . وحيث ان النقدية جزء من رأس المال العامل نفسه ، فان بنودا اخرى ستظهر في هذه القائمة بالإضافة الى البنود التي ظهرت في قائمة المركز المالي المعدة على اساس رأس المال العامل .

وتعتبر مصادر واستخدامات رأس المال العامل السابقة شرحها مصادر واستخدامات للنقدية ما لم يتضح غير ذلك . كذلك فان التغيرات في الاصول المتداولة والخصوم المتداولة تعتبر مصادر واستخدامات للنقدية .

ولتحديد النقدية التي أمكن الحصول عليها من العمليات ، يجب تعديل رقم صافي الدخل الذي حدد على اساس مبدأ الاستحقاق ، حتى يصبح هو الفرق بين الايرادات النقدية والمصروفات النقدية . فاذا نقص رصيد البضاعة في آخر المدة عنه في اولها . فان ذلك يدل على ان المشتريات من البضاعة كانت اقل

من تكلفة البضاعة المباعة التي طرحت من الإيرادات عند احتساب صافي الدخل ، ومن ثم يجب إضافة الفرق كمورد للنقدية . ويمكن النظر الى هذا الموضوع من ناحية أخرى ، وهي ان نقص البضاعة يدل على تحول هذا النقص الى نقدية عن طريق البيع ، ومن ثم يجب اضافته كمورد للنقدية .

كذلك اذا نقص رصيد الحسابات تحت التحصيل في آخر المدة عنه في اولها ، دل ذلك على ان جزءا من هذه الحسابات قد حصل وتحول الى نقدية .

وعلى ذلك فان انخفاض الاصول المتداولة - عدا النقدية - يعتبر مصدرا للنقدية .

اما اذا زاد رصيد بضاعة آخر المدة عنه في اولها ، فان هذا يعني ان المشتريات اكثر من تكلفة البضاعة المباعة ، ومن ثم يجب طرح الفرق كاستخدام للنقدية . وكذلك فان زيادة الحسابات تحت التحصيل يدل على ان المتحصلات من العملاء اقل من المبيعات لهم ، ومن ثم فان الفرق يجب ان يطرح كاستخدام للنقدية .

وعلى ذلك فان زيادة الاصول المتداولة - عدا النقدية - تعتبر استخداما للنقدية .

واذا زادت الحسابات تحت الدفع مثلا ، فان ذلك يدل على ان جزءا من المشتريات خلال العام لم يدفع بعد ، ومن ثم يجب إضافة هذه الزيادة كمصدر للنقدية . اما اذا انخفضت الحسابات تحت الدفع ، فان ذلك يعني ان المبالغ المسددة للدائنين اكثر من المشتريات ، لذلك فان مقدار الانخفاض يجب أن يطرح كاستخدام للنقدية . وعلى ذلك فان زيادة الخصوم المتداولة تعتبر مصدرا للنقدية ، ونقصها يعتبر استخداما لها .

وبناء على ما تقدم يمكن تلخيص اهم مصادر واستخدامات الموارد المالية بمفهوم النقدية كما يلي :

أ - المصادر :

1 - دخل المدة .

2 - المصروفات والخسائر التي خصمت من الإيرادات لتحديد الدخل ،

ولكنها لم تؤد الى خروج نقدية من المنشأة ، مثل مصروف الاستهلاكات .

3 - نقص الاصول المتداولة غير النقدية .

4 - زيادة الخصوم المتداولة .

5 - زيادة رأس مال الاسهم مقابل نقدية .

7 - بيع اصول ثابتة (نقدا)

7 - الاقتراض طويل الاجل (نقدا) .

ب - الاستخدامات :

1 - زيادة الاصول المتداولة غير النقدية .

2 - نقص الخصوم المتداولة .

3 - شراء اصول ثابتة او طويلة الاجل نقدا .

4 - سداد خصوم طويلة الاجل (نقدا) .

5 - توزيع دخل (نقدا) .

ويمكن افتراض ان تغيرات الاصول والخصوم قد تمت نقدا ، ما لم يذكر خلاف ذلك بصراحة .

وبمقارنة موارد النقدية مع استخداماتها ، يجب ان يكون الفرق مساويا لمقدار التغير في رصيد النقدية بين اول المدة وآخرها .

وفيما يلي قائمة التغير في المركز المالي لشركة الاتحاد معدة وفق القواعد السابق ذكرها .

شركة الاتحاد

قائمة التغير في المركز المالي (نقدية)

عن السنة المنتهية في 1983-12-31

أولاً : المصادر :

20 000 د	صافي الدخل
8 000	استهلاكات
5 000	نقص في البضاعة
<u>5 000</u>	زيادة رأس مال الاسهم
38 000 د	مجموع مصادر النقدية

ثانياً : الاستخدامات :

8 000 د	زيادة في حسابات تحت التحصيل
7 000	نقص في حسابات تحت الدفع
5 000	زيادة في الاستثمارات
* 8 000	شراء أصول ثابتة
* 3 000	سداد ديون طويلة الاجل
<u>5 000</u>	توزيع دخل
36 000	مجموع الاستخدامات
<u>2 000 د</u>	زيادة في النقدية

"سبق شرح كيفية احتساب هذه المبالغ في القائمة المعدة على أساس رأس المال العامل .

وبمقارنة رصيد النقدية في اول السنة وآخرها نجد أن :

28 000 د	نقدية في 1-1-1983
<u>30 000</u>	نقدية في 31-12-1983
<u>2 000 د</u>	زيادة في النقدية

وهي نفس الزيادة التي ظهرت في قائمة التغير في المركز المالي .

ونظرا لاهمية قائمة التغير في المركز المالي للمستخدمين الخارجيين للقوائم المالية ، نتحتم القواعد المحاسبية في كثير من الدول المتقدمة نشرها الى جانب

قائمتي الدخل والميزانية ، وان يشملها تقرير مراجع الحسابات . ونحن نأمل ان تقوم نقابة المحاسبين والمراجعين في ليبيا باصدار القواعد المحاسبية التي يجب ان يسير عليها المحاسبون ، ومن بينها اعتبار قائمة التغير في المركز المالي من ضمن القوائم المالية التي يجب اعدادها ونشرها لجمهور المستفيدين .

اسئلة وتمريبات

اسئلة

- 1-16 - عرف رأس المال العامل .
- 2-16 - ما هي المصادر الرئيسية والاستخدامات الرئيسية لموارد المنشأة المالية ؟
- 3-16 - فرق بين المفاهيم الثلاثة للموارد المالية .
- 4-16 - لماذا يجب اضافة مصروفات الاستهلاك والاستنفاد والاهلاك الى صافي الدخل عند تحديد الموارد المالية التي تم الحصول عليها من العمليات ؟ هل تعتبر هذه المصروفات موردا ماليا ؟
- 5-16 - ان حصول المنشأة على قرض طويل الاجل يؤثر على رأس مالها العامل ، في حين حصولها على قرض قصير الاجل لا يؤثر . اشرح .
- 6-16 - ما هي الفروق الرئيسية بين قائمة التغير في المركز المالي :

(1) على أساس رأس المال العامل

(2) على أساس النقدية ؟

- 7-16 - ما هي اهداف قائمة التغير في المركز المالي :

(1) على أساس رأس المال العامل

(2) على أساس النقدية ؟

- 8-16 - كمستخدم للقوائم المالية ، هل تفضل ان تعد قائمة التغير في المركز المالي على أساس (1) رأس المال العامل ، أو (2) النقدية ؟

- 9-16 - المطلوب اعطاء مثال لكل حالة من الحالات الآتية :

أ - نقص في الاصول الثابتة يمثل مصدرا لرأس المال العامل .

- ب - نقص في الاصول الثابتة لا يمثل مصدرا لرأس المال العامل .
ج - زيادة في الالتزامات طويلة الاجل لا تمثل مصدرا لرأس المال العامل .
د - زيادة في حقوق اصحاب المشروع لا تمثل مصدرا لرأس المال العامل .
هـ - نقص في حقوق اصحاب المشروع لا يمثل استخداما لرأس المال العامل .
و - زيادة في الاصول الثابتة لا تمثل استخداما لرأس المال العامل .
ز - نقص في الالتزامات طويلة الاجل لا يمثل استخداما لرأس المال العامل .

10-16 - باعت منشأة أصلاً ثابتاً تكلفته الدفترية 10 000 د ، بمبلغ 18000 د . ما مقدار الزيادة في رأس المال العامل الناتجة عن هذه العملية :

- أ - 10 000 د
ب - 8000 د
ج - 18 000 د
د - لا شيء من ذلك

تمرينات

11-16 - المطلوب تكملة البيانات الناقصة في القائمة التالية للتغير في المركز المالي (أساس نقدي) .

مبيعات (بتطبيق مبدأ الاستحقاق)	80 000 د	
زيادة في حسابات تحت التحصيل	1 400 د	
نقدية وارة من المبيعات		د
مصرفات (مبدأ الاستحقاق)	70 000 د	
- مصروف استهلاك	1 500 د	
- اهلاك حقوق الصنع	200	
- نقص في مخزون البضاعة	2 200	
زيادة في حسابات تحت الدفع	1 000	
مصرفات دفعت نقدا		
صافي النقدية الواردة من العمليات		

12-16 - الآتي جزء من الميزانية في 1982-12-31 و 1983-12-31 لشركة الانوار :

1983	1982	
210 000 د	96 000 د	آلات
38 000	30 000	استهلاك مجمع

معلومات اخرى :

باعت الشركة آلة تكلفتها الدفترية 10000 د بمبلغ 18 000 د في 1983 ،
وقد كان سعر الشراء الاصلي للآلة المباعة 22000 د .

المطلوب :

- 1 - ما هي الزيادة في رأس المال العامل الناتج عن بيع الآلة ؟
- 2 - ما هو النقص في رأس المال العامل الناتج عن شراء الآلات الجديدة في عام 1983 ؟
- 3 - ما هو مصروف الاستهلاك في سنة 1983

13-16 - اليك المعلومات التالية المستخرجة من الميزانية في 1982-12-31 و 1983-12-31 لشركة الاضواء :

1983-12-31

د 20 000

40 000

50 000

70 000

5 000

242 000

60 000

25 000

2 500

110 00

230 000

1982-12-31

د 15 000

55 000

30 000

60 000

3 000

209 000

30 000

50 000

2000

90 000

200 000

نقدية

استثمارات قصيرة الاجل

حسابات تحت التحصيل

بضاعة بالمخازن

مصرفات مدفوعة مقدما

اصول ثابتة (صافي)

حسابات تحت الدفع

أوراق تحت الدفع

مصرفات مستحقة

التزامات طويلة الاجل

حقوق اصحاب المشروع

المطلوب

تحديد الزيادة او النقص في رأس المال العامل .

14-16 - اليك البيانات التالية الخاصة بشركة الازدهار عن سنتها المالية المنتهية في

: 1983-12-31

د 78 000

60 000

18 000

2 000

1 500

800

2 300

300

10 000

700

5 000

ايرادات

مصرفات

صافي الدخل

استهلاكات

زيادة في المرتبات المستحقة

نقص في الحسابات تحت التحصيل

زيادة في البضاعة

اهلاك حق الاختراع

زيادة في السندات

نقص في حسابات تحت الدفع

زيادة رأس مال الاسهم

المطلوب

تحديد الموارد التي تم الحصول عليها من العمليات استعدادا لتحضير

قائمة التغير في المركز المالي على أساس :

1 - رأس المال العامل

2 - النقدية

15-16 - اليك البيانات التالية عن منشأة المدفعي عن السنة المالية المنتهية في
1983-12-31 :

140 000 د	ايرادات
100 000	مصرفات
40 000 د	صافي الدخل
25 000	سداد ورقة دفع طويلة الاجل
10 000	استهلاك
15 000	بيع اصول ثابتة بدون دخل او خصلة
2 000	اهلاك حق الاختراع
20 000	اصدار اسهم نقدا
3 000	زيادة حسابات تحت التحصيل
34 000	شراء اصول ثابتة نقدا
4 000	نقص في حسابات تحت الدفع
6 000	نقص في بضاعة بالمخازن
8 000	توزيعات نقدية
30 000	شراء آلات باصدار سندات

المطلوب

اعداد قائمة التغير في المركز المالي للشركة على أساس :

1 - النقدية

2 - رأس المال العامل .

16-16 - اليك الميزانية المختصرة لشركة العروبة في اول ونهاية 1983 :

1983-12-31	1983-1-1	
د 87 500	د 91 000	رأس مال عامل
82 500	75 000	استثمارات طويلة الاجل
60 000	50 000	اراضي
120 000	100 000	مباني
(50 000)	(46 000)	خصص استهلاك
د 300 000	د 270 000	مجموع الاصول
د 20 000	- - -	ديون طويلة الاجل
200 000	د 200 000	رأس مال الاسهم
80 000	70 000	دخل مجمع
د 300 000	د 270 000	مجموع الخصوم
واليك المعلومات التالية :		

- 1 . صافي الدخل خلال العام
- 2 . مصروف استهلاك خلال العام
- 3 . توزيعات نقدية خلال العام

المطلوب

اعداد قائمة التغير في المركز المالي لعام 1983 .

17-16 - اليك البيانات التالية عن شركة بو صنيب :

1983-12-31	1982-12-31	
د 20 200	د 15 200	حسابات تحت التحصيل
15 000	24 000	حسابات تحت الدفع
3 600	1 600	مصروفات مستحقة
32 000	26 000	استهلاك مجمع
30 000	27 500	بضاعة بالمخازن
2 200	3 000	مدفوعات مقدمة
25 000	؟	صافي الدخل
300 000	200 000	مجموع الاصول

المطلوب

تحديد صافي النقدية الواردة من النشاط الرئيسي للمنشأة .

18-16 - اليك ميزانيتي شركة بنغازي في 1982-12-31 و 1983-12-31 :

1983-12-31	1982-12-31	
د 8 000	د 6 000	نقدية
12 000	7 000	حسابات تحت التحصيل
2 400	3 600	اجار مقدم
28 000	32 000	مخزون
40 000	40 000	استثمارات طويلة الاجل
<u>88 000</u>	<u>70 000</u>	اصول ثابتة
د 178 400	د 158 600	مجموع الاصول
د 21 500	د 20 000	مجمع استهلاك الاصول الثابتة
9 000	7200	حسابات تحت الدفع
6 000	6 000	فرائب تحت الدفع
26 000	14 000	اوراق دفع قصيرة الاجل
35 000	35 000	اوراق دفع طويلة الاجل
60 000	50 000	اسهم عامة
20 900	26 400	دخول غير موزعة
<u>د 178 400</u>	<u>د 158 600</u>	مجموع الخصوم

معلومات اخرى :

- 1 - اشترت الشركة اصلا ثابتا جديدا اثناء 1983 بمبلغ 25 000 د ، دفعت منها 13000 د نقدا وحررت بالباقي سندا اذنيا يستحق بعد ستة اشهر .
- 2 - اصدرت اسهم عامة بالقيمة الاسمية (10000 د) نقدا .
- 3 - تخلصت من اصل ثابت قيمته الاصلية 7000 د ، استهلك بالكامل دون أي دخل او خسارة .
- 4 - بلغ صافي الخسارة لسنة 1983 1500 د .
- 5 - بلغت التوزيعات النقدية خلال السنة 4000 د .

المطلوب

- 1 - احتساب التغير في رأس المال العامل .
 - 2 - اعداد قائمة التغير في المركز المالي على اساس رأس المال العامل .
 - 3 - احتساب التغير في النقدية .
 - 4 - اعداد قائمة التغير في المركز المالي على اساس النقدية .
- 16- 19 : اليك البيانات الآتية لاحتسب الشركات لعام 1983 وعام 1984 :

31 ديسمبر

1984	1983	
349 500	255 000	نقدية
69 000	420 000	استثمارات قصيرة الأجل
360 000	345 000	حسابات تحت التحصيل
750 000	654 000	بضاعة بالمخازن
4 500	6 000	تأمين مقدماً
5515 000	4350 000	مباني وآلات
(2235 000)	(1995 000)	مخصص الاستهلاك
<u>4813 500</u>	<u>4035 000</u>	مجموع الأصول
613 000	945 000	حسابات تحت الدفع
75 000	105 000	مرتبات + متحققة
150 000	600 000	أوراق تحت الدفع
1500 000	-	سندات طويلة الأجل
2400 000	2400 000	رأس مال الاسهم
75 000	(15 000)	دخل مجمع
<u>4813 500</u>	<u>4035 000</u>	

معلومات أخرى :

- 1 - بيعت استثمارات قصيرة الأجل بمبلغ 360 000 د مع العلم بأن سعر التكلفة 351 000 د ، واستخدمت النقدية لشراء آلات حديثة وتم إصدار سندات طويلة الأجل بقيمة الفرق .
- 2 - تم بيع آلات قديمة قيمة التكلفة 75000 د ، والقيمة الدفترية 15000 د ، ثمن البيع 18000 د .
- 3 - بلغ صافي دخل 1984 مبلغ 18000 د .
- 4 - تم توزيع دخل بمبلغ 90000 د .

والمطلوب :

- 1 - قائمة التغير في المركز المالي - رأس المال العامل
 - 2 - قائمة التغير في المركز المالي - النقدية .
- 16- 20 : إذا علمت أن صافي الدخل لعام 1984 بلغت 670000 د .
فالمطلوب تحديد الموارد النقدية التي أمكن الحصول عليها من العمليات ، إذا علمت أن :
- 1 - آلة قيمتها التكلفة 60000 د وقيمتها الدفترية 20000 د قد فقدت . شركة التأمين دفعت 15000 د . وقد تم شراء آلة جديدة قيمتها 85000 د .
 - 2 - تم بيع سيارتين بمبلغ 9000 د مع العلم بأن قيمة التكلفة 18000 د وبمجموع الاستهلاك 13000 د
 - 3 - دفعت تعويضات قيمتها 27000 د .
 - 4 - مصروف الاستهلاك بلغ 220000 د لهذا العام .
- 16- 21 : إليك المعلومات التالية المستخرجة من الميزانية لعامي 1983 ، 1984 لاجبي الشركات :

<u>1984/ 12/ 31</u>	<u>1983/ 12/ 31</u>	
350 000	265 000	تقليدية
275 000	237 000	حسابات تحت التحصيل
535 000	326 000	بضاعة بالمخازن
140 000	25 250	ايراد فوائد مستحقة
80 000	85 000	مصرفات مقدمة
171 000	215 000	أراضي
1033 000	995 000	مباني وآلات (صافي الاستهلاك)
459 000	673 250	استثمارات
57 000	63 500	حق الاختراع (صافي استهلاك)
<u>3100 000</u>	<u>2885 000</u>	مجموع الأصول
565 000	313 000	حسابات تحت الدفع
148 000	155 000	ضرائب تحت الدفع
207 000	57 250	أجور ومرتبات مستحقة
305 000	378 000	سندات طويلة الأجل
63 000	51 000	رهن عقارات « طويل الأجل »
1012 000	1154 750	رأس مال الاسهم
<u>800 000</u>	<u>776 000</u>	دخل مجمع
<u>3100 000</u>	<u>2885 000</u>	مجموع الخصوم

معلومات أخرى :

- 1 - صافي الدخل 62000 د .
- 2 - تم بيع أراضي قيمتها الدفترية 44 000 د بنفس المبلغ لشراء مباني بمبلغ 44000 د .
- 3 - تم إصدار أسهم قيمتها 21500 د لشراء آلات حديثة .
- 4 - بيعت آلات بمبلغ 5100 د مع العلم بأن قيمتها الدفترية 3700 د .

والمطلوب :

- 1 - اعداد قائمة التغير في المركز المالي على أساس رأس المال العامل .
- 2 - احتساب قيمة التغير في رأس المال العامل .

22-16 : إليك البيانات الآتية لاحدى الشركات :

31 ديسمبر

<u>1984</u>	<u>1983</u>	
13 500	9 750	نقدية
22 000	25 500	حسابات تحت التحصيل
112 500	75 000	بضاعة بالمخازن
3 000	4 250	مصرفات مقدمة
64 500	40 000	آلات
<u>(33875)</u>	<u>(25125)</u>	مجمع الاستهلاك
<u><u>181 625</u></u>	<u><u>129 375</u></u>	مجموع الأصول
6 500	4 750	مصرفات مستحقة
19 125	24 875	حسابات تحت الدفع
17 500	-	أوراق تحت الدفع طويلة الأجل
<u>138 500</u>	<u>99 750</u>	حقوق أصحاب المشروع
<u><u>181 625</u></u>	<u><u>129 375</u></u>	

والمطلوب :

- 1 - اعداد قائمة التغير في المركز المالي «رأس المال العامل»
 - 2 - اعداد قائمة التغير في المركز المالي «تقداً»
- مع العلم بأن صافي الدخل بلغ 37 500 د .

23-16 : اليك البيانات الآتية لاحتلى الشركات :

31 ديسمبر

1984	1983	
45 000	80 000	نقدية
120 000	100 000	حسابات تحت التحصيل
150 000	125 000	بضاعة بالمخازن
25 000	20 000	مصرفات مقدمة
320 000	190 000	أصول ثابتة
(90 000)	(70 000)	مجمع الاستهلاك
<u>570 000</u>	<u>445 000</u>	
15 000	10 000	مصرفات مستحقة
105 000	85 000	حسابات تحت الدفع
40 000	100 000	سندات طويلة الأجل
250 000	200 000	رأس مال الأسهم
<u>160 000</u>	<u>50 000</u>	دخل مجمع
<u>570 000</u>	<u>445 000</u>	

- مع العلم : 1 - بأن صافي الدخل بلغ 160 000 د .
 2 - تم توزيع دخل خلال العام .
 3 - تم شراء آلات بمبلغ 50 000 د نقداً .

والمطلوب :

- 1 - اعداد قائمة التغير في المركز المالي «رأس المال العامل» .
 2 - اعداد قائمة التغير في المركز المالي «نقداً» .

16-24 : اليك للميزانية العمومية لاحدى الشركات :

31 ديسمبر

1983	1982	
17 000	4 000	نقدية
9 000	5 000	حسابات تحت التحصيل
12 000	10 000	بضاعة بالمخازن
	2 000	استثمارات طويلة الأجل
<u>47 000</u>	<u>30 000</u>	أصول ثابتة
<u>75 000</u>	<u>51 000</u>	
7 000	5 000	مجمع الاستهلاك
5 000	3 000	حسابات تحت الدفع
3 000	4 000	أوراق تحت الدفع
18 000	10 000	أوراق تحت الدفع طويلة الأجل
40 000	25 000	رأس مال الأسهم
<u>12 000</u>	<u>4 000</u>	دخل مجمع
<u>51 000</u>	<u>85 000</u>	

مع العلم بأن : I - قيمة دخل هذا العام بلغت 26 000 د

2 - بلغ الاستهلاك 2000 د

3 - تم بيع الاستثمارات بسعر التكلفة

4 - بلغت توزيعات الدخل 7000 د

5 - تم شراء أصول ثابتة بمبلغ 5 000 د نقداً

6 - اشترت أصول ثابتة بمبلغ 7 000 د باصدار أوراق دفع طويلة

الأجل .

7 - تم سداد أوراق دفع طويلة الأجل باصدار اسهم .

والمطلوب :

- 1 - اعداد قائمة التغير في رأس المال «رأس المال العامل»
- 2 - اعداد قائمة التغير في رأس المال «نقداً»

16-25 : استخرجت البيانات الآتية من صفات احلى الشركات :

31 ديسمبر

<u>1983</u>	<u>1982</u>	
33 500	34 000	نقدية
17 000	12 000	حسابات تحت التحصيل
14 000	16 000	بضاعة بالمخازن
11 500		استثمارات قصيرة الأجل
	6 000	استثمارات طويلة الأجل
98 000	80 000	أصول ثابتة
<u>174 000</u>	<u>148 000</u>	
39 000	48 000	مجمع الاستهلاك
12 000	19 000	حسابات تحت الدفع
30 000	10 000	سندات
65 000	50 000	رأس مال الاسهم
28 000	21 000	دخل مجمع
<u>174 000</u>	<u>148 000</u>	

- مع العلم بأن : 1 - بلغت قيمة المبيعات على الحساب 70000 د
- 2 - بلغت قيمة المشتريات على الحساب 40000 د
- 3 - بلغت قيمة الاستهلاك 5000 د
- 4 - مصروفات عمومية 18 000 د نقداً
- 5 - نقص في قيمة البضاعة آخر السنة بلغ 2000 د
- 6 - بيعت أصول ثابتة بمبلغ 6000 د نقداً مع العلم بأن قيمتها

التكلفة 21000 دوقد تم استهلاك ثلثيها .

- 7 - اشترت أصول ثابتة بمبلغ 3000 د باصدار سندات
- 8 - قد تم بيع الاستثمارات طويلة الأجل بمبلغ 9000 د نقداً
- 9 - اشترى استثمارات قصيرة الأجل بمبلغ 11500 د نقداً
- 10 - تم إصدار سندات قيمتها 10000 د باصدار أسهم .
- 11 - تم تحصيل 65000 د من حسابات تحت التحصيل .
- 12 - تم دفع 47000 نقداً للحسابات تحت الدفع
- 13 - تم بيع أسهماً نقداً بمبلغ 5000 د

والمطلوب :

- 1 - تصوير قائمة التغير في المركز المالي «رأس المال العامل»
- 2 - تصوير قائمة التغير في المركز المالي « نقداً »

16-26 : المطلوب استكمال البيانات الآتية في قائمة التسوية على أساس رأس المال العامل :

البيانات	أرصدة في 1982/ 12/ 31	تسويات	أرصدة في 1983/ 12/ 31
أرصدة مدينة		له	منه
نقدية واستشارات قصيرة الأجل	40 000		44 900
حسابات تحت التحصيل	60 000		52 500
بضاعة بالمخازن	180 000		141 600
تأمينات مقدمة	2 400		1 200
استشارات طويلة الأجل	3 000		—
أراضي	10 000		38 400
أصول ثابتة	250 000		259 000
حق الاختراع	1 600		1 400
	574 000		539 000
أرصدة دائنة			
مجمع الاستهلاك	65 000		79 000
حسابات تحت الدفع	50 000		53 000
أجور مستحقة	2 000		1 500
ضرائب مستحقة	9 000		13 400
سندات	100 000		50 000
علاوة اصدار السندات	5 000		1 700
رأس مال الاسهم			
(القيمة الاسمية (10)	300 000		306 000
علاوة اصدار الاسهم	15 000		18 000
دخل مجمع	28 000		16 400
	574 000		539 000
موارد مالية لرأس المال			
العامل استخدامات رأس المال			

مع العلم بأن :

- 1 - بلغت قيمة المبيعات 400000 د ، والمصروفات (منها الأرباح والخسائر على مبيعات الأصول والاستثمارات والضرائب) 375000 د ، وصافي الدخل 25000 د
- 2 - قيمة الاستهلاك 14000 د
- 3 - أرباح تم توزيعها 30000 د
- 4 - زيادة في الضرائب المستحقة 4400 د
- 5 - استهلاك حق الاختراع بلغ 200 د
- 6 - تم شراء أصول ثابتة قيمتها التكلفة 9000 د باصدار 600 سهماً من رأس مال الأسهم .
- 7 - نقص في الأجور المستحقة 500 د
- 8 - دفع سندات قيمتها 50 000 د نقداً
- 9 - بيعت الاستثمارات طويلة الأجل بمبلغ 40 000 د بعد دفع الضرائب المستحقة
- 10 - نقصت حسابات تحت التحصيل مبلغاً وقدره 7500 د
- 11 - نقصت التأمينات النقدية مبلغاً 1200 د
- 12 - نقصت البضاعة بال المخازن مبلغاً 38 400 د
- 13 - زادت الحسابات تحت الدفع مبلغاً 3000 د
- 14 - اهلاك علاوة اصدار السنوات 3300 د
- 15 - خطأ في اثبات الضرائب المستحقة عن العام السابق 6600 د قد تم دفعها عام 1983
- 16 - اشترت أراضي بمبلغ 28400 د نقداً .

الفصل السابع عشر
تحليل القوائم المالية

تهدف المحاسبة ، كما رأينا سابقاً ، الى تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الاقتصادية الى متخذي القرارات . وقد عاجلت الفصول السابقة كيفية تحديد وقياس الاحداث الاقتصادية للمنشأة ، وتلخيص نتائج اعمالها في صورة قوائم مالية . هذه القوائم المالية هي التي ستقدم الى متخذي القرارات لاستخلاص المعلومات التي يحتاجونها منها . وعملية استخلاص المعلومات من القوائم المالية وملحقاتها (الجداول والملاحظات Foot Notes) هي ما يعرف بتحليل القوائم المالية Financial Statement Analysis . وسنقوم في هذا الفصل بشرح الأسس العامة لتحليل المالي ، وبعض الوسائل أو الاجراءات الشائعة الاستعمال بين المحللين الماليين Financial Analysts بيد أنه يجب أن يكون واضحاً أن هناك طرقاً أخرى كثيرة للتحليل يستطيع قراء القوائم المالية استخدامها .

والواقع ان تحليل القوائم المالية قد أصبح على جانب كبير من الأهمية في الدول المتقدمة ، وبات يشكل مهنة مستقلة في حد ذاتها ، مهمتها مساعدة المستثمرين على استخلاص المعلومات المفيدة من القوائم المالية المنشورة للشركات المختلفة . وقد أخذت مهمة هذه المهنة في الازدياد نتيجة لتعقد الظروف الاقتصادية والمالية ولازدياد عدد صغار المستثمرين الذين لا وقت لديهم ولا ثقافة مالية عندهم للإشراف على استثماراتهم ، مما اضطرهم الى الاتكال على المحللين الماليين والسماسرة Brokers .

القوائم المقارنة Comparative Statements

ان القوائم المالية لمنشأة ما في سنة ما لا تعني كثيراً في حد ذاتها ، بل لا بد

من مقارنتها بالقوائم المالية لسنوات سابقة ، ولمنشآت اخرى في نفس النوع من الصناعة . لهذا نجد المنشآت في البلدان المتقدمة تنشر قوائمها المالية لعدة سنوات جنبا الى جنب حتى يسهل مقارنتها .

طرق التحليل المالي

هناك ثلاث طرق للتحليل المالي :

- (1) التحليل الافقي
 - (2) التحليل الرأسي (الحجم الموحد)
 - (3) التحليل عن طريق النسب
- وستتناول كل من هذه الطرق بشيء من التفصيل فيما يلي :

التحليل المالي الافقي Trend Analysis

توضع الارقام المتعلقة بستين مائتين او اكثر جنبا الى جنب ويحسب التغير النسبي من سنة الى اخرى ، وبذلك يمكن اكتشاف مواطن الضعف والقوة . ويوضح شكل 1-17 هذه الطريقة

شكل 1-17
شركة بنغازي
قائمة الدخل لكل من 1983, 1984
(تحليل افقي)
(بآلاف الدينارات)

زيادة (نقص) %		1984		1983		
9	397	د 4797		د 4 400		صافي المبيعات
10	301	3464		3 163		تكلفة البضاعة المباعة
8	96	د 1333		د 1 237		مجموع الدخل
						مصاريف التشغيل :
5	13		د 288		د 275	مصروفات بيع
(3)	(9)		330		339	مصروفات ادارية
4	18		429		411	مصروفات عامة
2	22	1047		1 025		
35	74	د 286		212		دخل التشغيل
						ايرادات ومصروفات اخرى :
13	1	9		8		فوائد وتوزيعات مستلمة
34	75	د 295		د 220		الدخل قبل الضرائب
39	40	143		103		ضريبة دخل
30	35	152		د 117		صافي الدخل
30	75	د 3.04		د 2.34		دخل السهم العادي
-	-	50 000		50 000		متوسط عدد الاسهم العادية المتداولة

للميزانية : 1983, 1984

الاصول				
اصول متداولة :				
45	د 45	د 145	د 100	نقدية
				اوراق مالية (بسعر التكلفة
				سعر السوق : 60 000 د لسنة
				1984, 157 000 د لسنة
				1983)
(63)	(95)	55	150	حسابات تحت التحصيل
			د 400	يطرح : مخصص د . م . فيها
(5)	(20)	380	20	اوراق تحت التحصيل
25	2	10	400	بضاعة (وارد اولاً صادر اولاً)
2	8	462	8	مجموع الاصول المتداولة
(5)	(60)	1 052	454	استثمارات :
			1 112	اراضي بمسوحة لبناء مصنع
				عليها في المستقبل
(100)	(50)	100	50	اوراق مالية (بسعر التكلفة)
(33)	(50)	100	100	مجموع الاستثمارات
				عقارات ومعدات :
50	50	150	100	اراضي :
				مباني
19	90	575	825	يطرح : مجمع استهلاك
			250	
			485	715
				230

زيادة (نقص) %		1984		1983		
9	35	410	500	375	450	آلات ومعدات
18	175	1 135	90	960	75	يطرح : استهلاك مجمع
						مجموع العقارات والمعدات
						أصول غير ملموسة :
		10		10		حقوق اختراع
(17)	(1)	5		6		حقوق طبع
(6)	(1)	15		16		مجموع الأصول غير الملموسة
3	64	2 302		2 238		مجموع الأصول
						الخصوم
						التزامات متداولة :
24	50	260		210		حسابات تحت الدفع
(75)	(30)	10		40		أوراق تحت الدفع
39	40	143		103		ضرائب تحت الدفع
8	2	28		26		عمولة بيع تحت الدفع
16	62	441		379		التزامات طويلة الأجل :
(50)	(100)	100		200		سندات دفع
(7)	(38)	541		579		مجموع الالتزامات
						حقوق أصحاب المشروع :
						أسهم علقة ، 10 د قيمة
						أسمية ، أسهم مصرح
						بإصدارها 60 000 ، أصل
		500		500		فعلا 50 000 سها
		150		150		علاوة إصدار
10	102	1 111		1 009		دخل محجوز
6	102	1 761		1 659		مجموع حقوق أصحاب المشروع
3	64	2 302		2 238		مجموع الخصوم

قائمة الدخل :

يهتم المحلل المالي في التحليل الأفقي لقائمة الدخل بالتغيرات النسبية في المبيعات ومجمل الدخل ومصروفات التشغيل وصافي الدخل . ويتضح من شكل قائمة الدخل في شكل 17 - 1 ان المبيعات قد ازدادت في سنة 1984 بحوالي 9% عما كانت عليه في 1983 . اما مجمل الدخل فقد ازداد بحوالي 8% فقط ، نظرا للارتفاع النسبي لتكلفة البضاعة المباعة .

وحيث ان مصروفات التشغيل لم تزد نسبيا (2% فقط) فقد ارتفع دخل التشغيل بحوالي 35% تقريبا .

اما صافي الدخل فقد ازداد بحوالي 30% ، وكذلك فان دخل السهم العادي قد ارتفع بحوالي 30% .

وهذه كلها دلائل حسنة تشير الى ازدياد ربحية المشروع وقدرته على الاستمرار . الا انه من الضروري مقارنة هذه النتائج مع المنشآت المماثلة حتى تتضح الربحية النسبية للمشروع الذي هو قيد التحليل .

الميزانية :

يهتم المحلل المالي في التحليل الأفقي للميزانية بالتغيرات النسبية في العناصر الأساسية للميزانية ، وهي : الاصول المتداولة ، الاستثمارات طويلة الاجل ، الاصول الثابتة ، الالتزامات المتداولة ، الالتزامات طويلة الاجل ، وحقوق اصحاب المشروع .

ويلاحظ من الميزانية في شكل 17-1 ان مجموع الاصول المتداولة قد انخفض بحوالي 5% ، في حين نقصت الاستثمارات بحوالي 33% ، وفي المقابل ازدادت العقارات والمعدات بحوالي 18% .

اما الالتزامات المتداولة فقد ازدادت بحوالي 16% ، هذا ويلاحظ ان نسبة الزيادة هذه اكبر نسبيا من نسبة الزيادة في الاصول المتداولة (5%) ، الا ان حجم الاصول المتداولة لا يزال كبيرا بالنسبة لحجم الالتزامات المتداولة ، وهي امر مرغوب كما سنرى عند الكلام عن النسبة المتداولة

وقد انخفضت الالتزامات طويلة الاجل بنسبة 50% ، في حين ارتفعت حقوق اصحاب المشروع بحوالي 6% .
ويمكن القول بصورة عامة ، انه ليست هناك اية تغيرات جوهرية في عناصر الميزانية ، باستثناء الاستثمارات طويلة الاجل والالتزامات طويلة الاجل .
ويجب ان نؤكد هنا ايضا على انه يجب مقارنة هذه النتائج بنتائج المنشآت المماثلة حتى تكتمل الصورة .

التحليل الرأسي Common Size Analysis

تقتضي هذه الطريقة احتساب كل عنصر من عناصر قائمة الدخل كنسبة من المبيعات (المبيعات 100 %) ، وكل عنصر من عناصر الميزانية كنسبة من مجموع الاصول (مجموع الاصول 100 %) . وبمقارنة هذه النسب من سنة الى اخرى بالنسب في المنشآت الاخرى ، يتضح الوضع المالي للمشروع . ويوضح شكل 17-2 تحليلاً لقائمة دخل شركة بنغازي (شكل 1-17) باستخدام هذه الطريقة (1) .

(1) Lewis D. McCullers and Reimond P. Van Daniker, Op. Cit. p. 360.

شكل 17 - 2
شركة بنغازي
تحليل رأسي لقائمة الدخل

1984	1983	
% 100	% 100	صافي المبيعات
<u>% 72.2</u>	<u>% 71.9</u>	تكلفة البضاعة المباعة
% 27.8	% 28.1	مجموع الدخل
		مصروفات التشغيل :
% 6.9	% 6.3	مصروفات بيع
% 6	% 7.7	مصروفات ادارية
<u>% 8.9</u>	<u>% 9.3</u>	مصروفات عمومية
<u>% 21.8</u>	<u>% 23.3</u>	مجموع مصروفات التشغيل
% 6	% 4.8	دخل التشغيل
<u>% 0.2</u>	<u>% 0.2</u>	دخل اخرى
% 6.2	% 5	الدخل قبل الضرائب
% 3	2.3	ضرائب دخل
<u>% 3.2</u>	<u>% 2.7</u>	صافي الدخل

وبلاحظ من شكل 2-17 ان هناك زيادة طفيفة في تكلفة البضاعة المباعة ، ولكنها عوضت بانخفاض في مصروفات التشغيل . وعلى ذلك فقد ارتفع دخل التشغيل وصافي الدخل .

ولتقرير ما اذا كان الارتفاع في الدخل معقولا يجب مقارنته بحجم الاموال المستثمرة في المشروع ، كما سنرى في التحليل بالنسب .

ويمكن اعادة تصوير ميزانية شركة بنغازي بحيث تظهر كل عناصرها كنسبة مئوية من مجموع الاصول ، ثم يدرس تطور هذه النسب من سنة الى اخرى ، وتقارن بالبنشآت المماثلة في نفس الصناعة .

التحليل من طريق النسب Ratio Analysis

تعتبر النسب المحاسبية من اهم وسائل التحليل المالي واكثرها شيوعا . وهي تقوم على اساس مقارنة بنود الميزانية الواحدة مع بعضها ، ومع بنود قائمة الدخل لنفس السنة . وهناك عدد كبير من النسب المحاسبية ، تختلف باختلاف اغراض متخذي القرارات . وستكلم فيما يلي عن اهم هذه النسب .

نسب السيولة Liquidity Ratio

من اهم الامور التي تهتم قراء القوائم المالية بصورة عامة هو مدى قدرة المنشأة على تسديد ديونها عند استحقاقها ومدى سيولتها . ومن اهم النسب التي تساعد في الاجابة على هذا التساؤل ما يلي :

النسبة المتداولة Current Ratio

رأس المال العامل ، كما رأينا سابقا ، عبارة عن الفرق بين الاصول المتداولة والخصوم المتداولة ، وهو من الادوات الهامة للتحليل المالي ، الا انه كرقم مطلق لا يفيد كثيرا في المقارنة . اما النسبة المتداولة فهي عبارة عن الاصول

المتداولة مقسومة على الخصوم المتداولة . وبالتطبيق على شركة بنغازي ، نجد
أن :

$$\begin{array}{rcl}
 & 1983 & \\
 \frac{1112000}{379000} & = \frac{\text{أصول المتداولة}}{\text{خصوم المتداولة}} & = \text{النسبة للتداولة} \\
 & 1 : 2.93 = & \\
 & 1984 & \\
 \frac{1052000}{441000} & = & \\
 & 1:2.93 = &
 \end{array}$$

وتبين النسبة المتداولة المبلغ المتوفر من الاصول المتداولة للدفع كل دينار من الخصوم المتداولة . وارتفاع هذه النسبة من سنة الى اخرى امر مفضل ، في حين ان انخفاضها امر غير مرغوب فيه . وقد جرت العادة على اعتبار ان نسبة متداولة لا تقل عن 1:2 (وتقرأ 2 الى 1) معقولة ، وان كانت هذه النسبة تختلف من صناعة الى اخرى . ويجب مقارنة النسبة المتداولة للمنشأة قيد التحليل بمتوسط النسبة في نوع الصناعة التي تنتمي اليها ، وكذلك عبر الزمن .

وعند مقارنة المنشآت المختلفة تمتاز النسبة المتداولة عن رأس المال العامل كوسيلة للمقارنة ، حيث ان الاخير عبارة عن رقم مطلق فقط .

النسبة السريعة (Quick Ratio (Acid - Test Ratio)

قد تطول الفترة اللازمة لبيع البضائع وتحصيل النقدية في بعض المنشآت . لذلك فان النسبة المتداولة لمثل هذه المنشآت لا تعكس فعلا سيولتها . وعليه . تستبعد البضاعة من الاصول المتداولة وتحسب النسبة السريعة بقسمة مجموع

النقدية والاستثمارات قصيرة الاجل والحسابات والاوراق تحت التحصيل على مجموع الخصوم المتداولة . ففي شركة بنغازي :

1983

$$\frac{8000 + 400\,000 + 150\,000 + 100\,000}{379\,000} = \text{النسبة السريعة}$$

$$1 : 1.74 =$$

1984

$$\frac{10\,000 + 380\,000 + 55\,000 + 145\,000}{441\,000} =$$

$$1 : 1.34 =$$

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على مواجهة الاحتياجات الطارئة من السيولة . وبالنسبة لشركة بنغازي ، تظهر هذه النسبة انه في 31-12-1984 هناك 1.34 ديناراً من الاصول السائلة جاهزة لتغطية كل دينار من الخصوم المتداولة . وان كانت هذه النسبة في حد ذاتها تبدو معقولة ، الا ان انخفاضها عما كانت عليه في 1983 امر غير مرغوب فيه .

ويجب على المحلل عند استخدامه للنسبة المتداولة والنسبة السريعة ان ينتبه الى التزيين الخارجي او المؤقت Window Dressing . وهذا يعني قيام الادارة باتخاذ بعض الاجراءات المؤقتة قرب نهاية السنة المالية لكي تحسن من مركزها المالي وتظهر نسباً افضل . فمثلاً ، تسديد جزء من الخصوم المتداولة في نهاية المدة سيحسن من النسبة المتداولة اذا ما كانت اكبر من 1 . فاذا ما كانت :

$$\begin{array}{l} \text{الاصول المتداولة} \\ 100 \text{ د} \\ \text{الخصوم المتداولة} \\ 50 \end{array}$$

$$1 : 2 \quad \text{تكون النسبة المتداولة}$$

فلو سدد جزء من الخصوم المتداولة قيمته 25 د ، تصبح النسبة المتداولة .

$$1 : 3 = \frac{75}{25} =$$

لاحظ ان احداث خصوم متداولة جديدة سيخفض النسبة المتداولة اذا ما كانت اكبر من 1 . وبالإضافة الى ذلك ، فهناك وسائل أخرى لتحسين النسبة المتداولة والسرعة ، مثل بيع جزء من الأصول الثابتة ، وإصدار الاسهم والسندات ، وتحويل خصوم متداولة الى خصوم طويلة الاجل .

معدل دوران البضاعة Inventory Turnover

يشكل مخزون البضاعة في كثير من المنشآت بنداً هاماً من بنود الميزانية ، وهو ضروري لمواجهة طلبات العملاء . والاحتفاظ بحجم مناسب من المخزون امر ضروري يجب ان تعنى به الادارة . وهناك طرق رياضية يمكن الاستعانة بها لتحديد هذا الحجم .

ويم قارئ القوائم المالية ان يكون حجم مخزون البضاعة معقولاً ، وبالذات ليس اكثر مما يجب . ذلك لان تكديس البضاعة اكثر مما يجب يعني زيادة تكاليف التخزين ، وكذلك صعوبة بيعها وتحويلها الى نقدية .

ولقياس مدى كفاءة البضاعة ، يحسب معدل دوران البضاعة ، وهو :

$$\text{معدل دوران البضاعة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

وتظهر هذه النسبة سرعة دوران البضاعة . او عدد المرات التي يبيع فيها المخزون .

وتؤخذ تكلفة البضاعة المباعة في المعادلة السابقة من قائمة الدخل . اما متوسط المخزون فيحسب بجمع مخزون اول المدة مع آخر المدة وقسمة الناتج على 2 .

ويحسب معدل دوران البضاعة بالنسبة لشركة بنغازي كما يلي :

$$\text{معدل دوران البضاعة} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

(2) انظر على سبيل المثال د . خليفة علي ضر ، عملية التكاليف : نظريات وتطبيقات ، 1976 ، الفصل الرابع .

$$\frac{3\,464\,000}{(2 + (462\,000 + 454\,000))} =$$

$$\frac{3464000}{458000} =$$

$$7.56 \text{ مرة / سنة}$$

وللحكم على مدى كفاءة هذا المعدل يجب مقارنته بنفس المعدل في السنوات السابقة ، وبمعدلات المنشآت المماثلة . فمعدل دوران البضاعة في تجارة المواد الغذائية مثلا اعل منه في تجارة الآلات الثقيلة .

وبعد احتساب معدل دوران البضاعة ، يمكن احتساب عدد الايام اللازمة لبيع مخزون البضاعة ، كما يلي :

$$\frac{365}{\text{معدل دوران البضاعة}} = \text{عدد الايام اللازمة لبيع المخزون}$$

$$\frac{365}{7.56} = \text{بالنسبة لشركة بنغازي}$$

$$48 \text{ يوما}$$

ولتقرير مدى كفاءة هذا الرقم بالنسبة لشركة بنغازي ، يجب مقارنته بالسنوات السابقة ، وبالمشآت المماثلة .

Accounts Receivable Turnover معدل دوران الحسابات تحت التحصيل

يهدف هذا المعدل الى قياس سرعة تحصيل الحسابات تحت التحصيل وتحويلها الى نقدية . وأي بطء في التحصيل قد يدل على عدم كفاءة سياسة الائتمان التي تتبناها المنشأة . ويحسب هذا المعدل كما يلي :

$$\frac{\text{صافي المبيعات على الحساب}}{\text{متوسط صافي الحسابات تحت التحصيل}} = \text{معدل دوران الحسابات تحت التحصيل}$$

غير أن القوائم المنشورة تظهر رقما واحدا للمبيعات عادة ، دون اية تفاصيل عن المبيعات النقدية والأجلة . لذلك يمكن استخدام رقم المبيعات الكلية عند احتساب معدل دوران الحسابات تحت التحصيل .

وكما هو الحال بالنسبة للبضاعة ، يحسب متوسط الحسابات تحت التحصيل بقسمة مجموع صافي الحسابات تحت التحصيل ، أي بعد استبعاد مخصص الديون المشكوك فيها ، في اول المدة وفي نهايتها . وإذا لم يكن رقم الحسابات تحت التحصيل في اول المدة معروفا ، يمكن الاكتفاء برقم آخر للمدة⁽³⁾ .
وبالنسبة لشركة بنغازي ، يحسب هذا المعدل في سنة 1984 كما يلي :

$$\frac{4\,797\,000}{(2 + (380\,000 + 400\,000))} = \text{معدل دوران الحسابات تحت التحصيل}$$

$$\frac{4\,797\,000}{390\,000} =$$

$$= 12 \text{ مرة / سنة}$$

وبعد احتساب معدل دوران الحسابات تحت التحصيل ، يمكن احتساب متوسط عمر الحسابات تحت التحصيل ، كما يلي :

$$\frac{365}{\text{معدل دوران الحسابات تحت التحصيل}} = \text{متوسط عمر الحسابات تحت التحصيل}$$

$$\frac{365}{12} =$$

$$= 30 \text{ يوما}$$

(3) وهذا ينطبق على غزون البضاعة أيضا .

ولتقرير مدى كفاءة معدل دوران ومتوسط عمر الحسابات تحت التحصيل يجب مقارنتها بالسنوات السابقة ، وبالمنشآت المماثلة .

ومعدل دوران الحسابات تحت التحصيل ومتوسط عمرها لها علاقة وثيقة بسياسة الائتمان التي تتبعها المنشأة . فمقدار وشروط الخصم النقدي الذي تمنحه المنشأة له أثر مباشر على سرعة تسديد العملاء لحساباتهم . وكذلك فإن كفاءة المسقولين عن تحصيل الحسابات تحت التحصيل لها أثر فعال في تحديد عمر هذه الحسابات .

Debt Ratios

نسب الديون

على المنشأة ان توازن بين ديونها (قصيرة وطويلة الاجل) ورأس مالها ، بحيث لا يطفى احدهما على الآخر . فكثر الديون ترهق المنشأة وتضعف مركزها المالي ، وتجعلها عرضة للعسر وعدم القدرة على دفع هذه الديون عند استحقاقها . وكذلك فان اعتماد المنشأة كلياً على رأس مال اصحابها وعدم الاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المصارف والموردون لها ، والتي تكون بتكلفة اقل من عائد رأس المال عادة ، امر ليس من الحكمة في شيء .

ولقياس مدى توازن المنشأة في ديونها ، يمكن استخدام النسبتين التاليتين :

$$\frac{\text{الالتزامات}}{\text{حقوق اصحاب المشروع}} = \text{نسبة الديون الى حقوق اصحاب المشروع}$$

$$\frac{\text{الالتزامات}}{\text{مجموع الاصول}} = \text{نسبة الديون الى مجموع الاصول}$$

وبالنسبة لشركة بنغازي تحسب هذه النسب كما يلي :

$$\frac{541\,000}{1\,761\,000} = \text{نسبة الديون الى حقوق اصحاب المشروع}$$

$$1 : 0.31 =$$

$$\frac{579\,000}{1\,659\,000} =$$

$$1 : 0.35 =$$

وتعني هذه النسبة ان كل دينار من رأس المال في سنة 1984 يقابله 310 درهما كالتزام على المنشأة في سنة 1984 ، و 350 درهما في سنة 1983 .

ويتضح من هذه النسبة ان الوضع المالي لشركة بنغازي قد تحسن في سنة 1984 عما كان عليه في 1983 . ولكن لا بد من مقارنتها بالمنشآت المماثلة لتقرير مدى كفاءتها .

1984

$$\frac{541\,000}{2\,302\,000} = \text{نسبة الديون الى الاصول}$$

$$1 : 0.24 =$$

1983

$$\frac{579\,000}{2\,238\,000} =$$

$$1 : 0.26 =$$

وهذه النسبة تعني ان كل دينار من الاصول يملك الدائنون منه 240 درهما في سنة 1984 ، بعد ان كانوا يملكون منه 260 درهما في سنة 1983 .

وقد أظهرت هذه النسبة ايضا تحسنا في سنة 1984 عما كانت عليه في سنة 1983 . وهنا ايضا ، يجب مقارنة هذه النسبة مع نسب المنشآت المماثلة .

نسب الربحية Profitability Ratios

ان رقم صافي الدخل في حد ذاته قليل الاهمية ، ذلك لأنه يعتمد على مقدار رأس المال المستثمر ، المبيعات ، نوع النشاط ، وغيرها . لذلك فان تحليل الربحية يعتمد على نسبة رقم الدخل الى بعض العناصر الاخرى ، مثل المبيعات ، مجموع الاصول ، رأس المال ، وغيرها .

ومدى قدرة المنشأة على تحقيق الدخل امر مهم لمعظم قراء القوائم المالية ، ولتقرير مدى امكانية المنشأة في الاستمرار في عملها . وهناك عدة نسب للاجابة على هذا التساؤل ، نذكر أهمها فيما يلي :

دخل السهم (Earnings Per Share (EPS))

وهذه النسبة أكثر النسب المحاسبية شيوعاً ، وهي كثيراً ما تستخدم كأساس للتنبؤ بأسعار الأسهم في المستقبل⁽³⁾ . وهذه النسبة تحسب ، كما رأينا في الفصل الثاني ، كما يلي :

$$\text{دخل السهم} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{متوسط عدد الأسهم العامة}}$$

وهناك بعض الأمور التي يجب أن تكون واضحة في ذهن الطالب في هذه المرحلة من المادة ، فيما يتعلق بهذه النسبة . فرقم الدخل المستخدم عبارة عن الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع المصروفات . وقد رأينا أن هناك عدة طرق مختلفة لاحتساب الإيرادات والمصروفات يستطيع المحاسب أن يختار من بينها ، و رقم الدخل يعتمد إلى حد كبير على الطريقة المحاسبية المستخدمة .

وتستطيع الإدارة باختيارها للطرق المحاسبية المناسبة أن تؤثر في رقم الدخل . فمثلاً اختيار ضعف الرصيد المتناقص بدلاً من طريقة القسط الثابت لاستهلاك أصل ثابت ، سيؤدي إلى إظهار مصروف استهلاك أعلى ، ومن ثم صافي دخل أقل وبالتالي دخل أقل للسهم . وكذلك الحال بالنسبة لطرق تقييم المخزون والمصروفات الإيرادية والرأسمالية ، وغيرها⁽⁴⁾ .

وإن كان احتساب دخل السهم عملية بسيطة في الشركات ذات التركيب المالي البسيط ، إلا أنه أصعب بكثير في الشركات ذات التركيب المالي المعقد . ورغم أن هذا الموضوع سيناقش بالتفصيل في المحاسبة المتوسطة ، إلا أننا سنشير إلى النقاط الرئيسية التالية في هذا الخصوص⁽⁵⁾ :

(3) Khalifa Ali Dau «Dividends and Common Stock Prices,» *Dirasat: The Libyan Economic and Business Review*, Vol. VII, No. 1, 1971, pp.: 1- 17 .

(4) مزيد من التضييقات حول هذا الموضوع راجع : Khalifa Ali Dau Probabilistic Income . Determination Theory - A Modification of the Traditional Model, Unpublished Ph. D. Dissertation, 1975 .

(5) راجع في هذا الخصوص : «Earnings per Share», *Opinions of the Accounting Principles Board No. 15* (New York: American Institute of Certified Accounting Principles, 1969) .

- 1 - يجب اظهار دخل السهم في اسفل قائمة الدخل المنشورة ، مع توضيح كيفية احتسابها في ملاحظة تابعة للقوائم المالية .
- 2 - يجب احتساب دخل السهم بالنسبة لكل من الدخل العادي وغير العادي ، كل على حدة ، كما في المثال التالي :

1984	1983	
د 3.25	د 3	دخل السهم العادي :
0.20		الدخل العادي
		دخل غير عادي
<u>د 3.45</u>	<u>د 3</u>	صافي الدخل

والدخل أو الخسائر غير العادية هي التي تنتج عن عمليات غير معتادة ونادرة الحدوث بالنسبة للمنشأة قيد الدراسة (6) .

وحيث ان هذه العناصر لا يتوقع حدوثها باستمرار ، يجب فصلها عن الدخل العادي الذي ينتج من الاعمال المعتادة للمنشأة ، حتى تتضح الصورة امام قراء القوائم المالية . واذا ما حدث ان وجدت هذه العناصر ، يجب شرحها وتوضيح الطريقة التي اتبعت في معالجتها للقراء ، وذلك في ملاحظة تابعة للقوائم المالية .

- 3 - بالنسبة للشركات ذات رأس المال البسيط (اسهم عادية وممتازة غير قابلة للتحويل الى اسهم عادية) ، يحسب دخل السهم كما يلي :

$$\text{دخل السهم (الدخل العادي)} = \frac{\text{صافي الدخل العادي - توزيعات الاسهم الممتازة}}{\text{المتوسط الموزون للاسهم العادية القائمة}}$$

$$\text{دخل السهم (دخل غير العادي)} = \frac{\text{الدخل (او الخسائر) غير العادية}}{\text{المتوسط الموزون للاسهم العادية القائمة}}$$

(6) «Reporting the Results of Operations», *Opinions of the Accounting Principles Board*
No. 30, (New York: AICPA, 1973) pp. 564- 565

والاسهم العادية القائمة هي الاسهم العادية المصدرة المملوكة من قبل جمهور المستثمرين ، اي لا يدخل ضمنها الاسهم العادية المصدرة التي اعادت الشركة المصدرة اقتنائها لنفسها . ويحسب المتوسط الموزون لهذه الاسهم (كما هو الحال في مخزون البضاعة) بضرب كل مجموعة من الاسهم في عدد الاشهر (او الايام) التي مكثتها قائمة وتقسيمها على عدد الاشهر (او الايام) في السنة .

4 - بالنسبة للشركات التي اصدرت اوراقا مالية قابلة للتحويل الى اسهم عادية ، يجب ان تحسب نوعين من دخل السهم :

(1) دخل السهم على اساس الاسهم العامة وما في حكمها Primary earnings per share

(2) دخل السهم على اساس الاسهم العادية وكل ما بالامكان تحويله الى اسهم عادية في المستقبل Fully diluted earnings per share .

ونظرا لدقة هذا الموضوع وصعوبته بالنسبة للطالب المبتدئ ، رأينا تأجيله الى المحاسبة المتوسطة Intermediate Accounting .

نسبة صافي الدخل إلى المبيعات

وهي تقيس مقدار الدخل في كل دينار من المبيعات . وتحسب كما يلي :

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وصافي الدخل المستخدم هو صافي الدخل بعد الضرائب وبدون الدخل والخسائر غير العادية . وبالنسبة لشركة بنغازي ، تحسب هذه النسبة كما يلي :

1984	1983
152 000	117 000
% 3.2 = $\frac{152\,000}{4\,797\,000}$	% 2.7 = $\frac{117\,000}{4\,400\,000}$
	صافي الدخل
	صافي المبيعات

ويلاحظ ان صافي الدخل قد زاد بمقدار 35000 د مع زيادة المبيعات بمقدار

397000 د ، اي بمعدل سنوي قدره 9% ، وقد تكون هذه الزيادة نتيجة لانخفاض التكاليف نظرا للتوسع والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير Economies of Scale او لاسباب اخرى . وعلى ادارة هذه الشركة ان تدرس هذه الاسباب وتحاول الاستفادة منها في المستقبل .

نسبة صافي الدخل الى حقوق اصحاب المشروع

تعكس هذه النسبة معدل العائد على رأس المال الذي استطاعت المنشأة تحقيقه خلال الفترة المالية المنصرمة . وتحسب كما يلي :

$$\frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق اصحاب المشروع}}$$

وبالنسبة لشركة بنغازي ، تحسب هذه النسبة كما يلي :

	<u>1984</u>		<u>1983</u>	
	152 000		117 000	صافي الدخل
% 8.6 =	<u>1761 000</u>	% 7 =	<u>1659 000</u>	حقوق الملاك

ويلاحظ ان هناك تحسنا في معدل العائد في سنة 1984 عنه في سنة 1983 . ولكن لمعرفة ما اذ كان هذا المعدل مناسبا ، يجب أن نقارنه بمعدل العائد في المشروعات المماثلة وغير المماثلة مع اخذ عنصر الخطر Risk في الاعتبار . وهذه النسبة مهمة جدا بالنسبة للمستثمرين الخارجيين .

نسبة صافي الدخل الى مجموع الاصول

وتحسب هذه النسبة بقسمة صافي الدخل على مجموع الاصول المستخدمة في المشروع . وبالنسبة لشركة بنغازي :

	<u>1984</u>		<u>1983</u>	
% 6.6 =	$\frac{152\,000}{2\,302\,000}$	% 5.2 =	$\frac{117\,000}{2\,238\,000}$	صافي الدخل مجموع الاصول

وقد اظهرت هذه النسبة تحسنا في معدل العائد على الاصول المستعرة في المشروع . وتستخدم هذه النسبة من قبل المستثمرين الخارجيين في تقييم ربحية المشروع . كما انها تستخدم من قبل الادارة في تقرير اي المشروعات يمكن قبولها كاستثمار في المستقبل ومعدل العائد المطلوب ⁽⁷⁾ .

نسب سعر السهم

ومن اهم هذه النسب :

نسبة السعر للدخل Price-Earnings Ratio

وتحسب بقسمة سعر السهم في السوق على نصيبه من الدخل . وبافتراض ان سعر السهم العادي لشركة بنغازي في السوق في 31-12-1984 كان 50 د ، تحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة السعر للدخل} = \frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{نصيب السهم من الدخل}} = \frac{50 \text{ د}}{3.04} = 16.5 : 1$$

وتعني هذه النسبة ان سعر السهم يعادل 16.5 مرة نصيبه من الدخل . وكثيرا ما تستخدم هذه النسبة للتنبؤ بسعر السهم في المستقبل . فمثلا اذا ما قدر نصيب السهم العادي من الدخل في عام 1985 بمبلغ 4 د ، يمكن القول بأن سعر السهم سيكون في حدود 66 د في نهاية تلك السنة (4 × 16.5) . ولكن هناك مشكلتان : الدخل في عام 1985 قد لا يكون 4 د ، كما ان نسبة السعر للدخل قد تتغير . وهناك عدة عوامل تدخل في تحديد نسبة السعر للسهم ، منها توقعات المستثمرين والظروف العامة للسوق ؛ ومن ثم فان هذه النسبة غير ثابتة .

القيمة الدفترية للسهم Book Value Per Share

وتحسب هذه النسبة بقسمة صافي حقوق اصحاب الاسهم العادية على

(7) تناقش هذه الموضوعات بالتفصيل عند الكلام عن الموازنات الرأسمالية Capital Budgeting في مادة المحاسبة الادارية عادة .

عدد الاسهم العادية القائمة ، أي :

$$\frac{\text{القيمة الدفترية للسهم}}{\text{عدد الاسهم العادية القائمة}} = \text{الاصول - الالتزامات وحقوق الاسهم الممتازة}$$

وتحسب قيمة صافي حقوق المساهمين العاديين Common Stockholders' Net Worth بطرح القيمة الدفترية للالتزامات وحقوق الاسهم الممتازة من القيمة الدفترية للاصول . وعلى ذلك فان اسعار السوق تهمل تماماً في هذه النسبة .

وبالنسبة لشركة بنغازي ، تحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\begin{array}{rcl} \text{القيمة الدفترية للسهم} & = & \frac{1659\,000}{50\,000} = 33.18 \\ \text{1983} & & \\ \text{1984} & & \\ \frac{1761\,000}{50\,000} = 35.22 & & \end{array}$$

والواقع ان هذه النسبة قليلة الاهمية ، حيث ان سعر السهم في السوق لا يتوقف بالدرجة الاولى على قيمته الدفترية وانما على قدرة المنشأة على تحقيق الدخل وعلى توقعات المستثمرين وظروف السوق بشكل عام . وعلى اية حال يمكن اعتبار القيمة الدفترية للسهم كحد ادنى لسعر السهم في السوق ، لان ارتفاعها عن سعر السوق يعني انه من الافضل للمساهمين تصفية الشركة .

الملاحظات والايضاحات التي تلحق بالقوائم المالية Footnotes

يرفق عادة بالقوائم المالية العديد من الملاحظات والايضاحات التي تعتبر جزءاً هاماً ومكملاً للقوائم المالية . وعلى المحلل المالي ان يأخذ هذه الملاحظات في الاعتبار عند تحليله للقوائم المالية لاحدى المنشآت .

ويجب ان يرفق بالقوائم المالية ، وخصوصاً المعتمدة من قبل محاسب قانوني ، ايضاحات عن السياسات والقواعد المحاسبية التي اتبعت في اعداد هذه القوائم ، ومن امثلة هذه الايضاحات الضرورية ما يلي :

1 - طرق الاستهلاك

- 2 - طرق تسعير المخزون
 - 3 - اهلاك الاصول غير الملموسة والطبيعية
 - 4 - اسس تقرير مخصص الديون المشكوك فيها ، والاحتياطيات ان وجدت
 - 5 - عقود الاجارات الطويلة الاجل Lease Commitments .
 - 6 - اية معلومات اخرى تعتبر ضرورية لفهم القوائم المالية والاستفادة منها .
- وفي ختام هذا الفصل نود الاشارة الى النقاط الهامة التالية :
- 1 - هناك نسب محاسبية كثيرة يمكن اعدادها ، وعلى المحلل المالي ان يختار منها ما يتناسب مع اهدافه .
 - 2 - النسب المحاسبية يمكن ان تكون مفيدة فقط اذا ما كانت القوائم المالية معدة وفقا للقواعد المحاسبية السليمة ، ومعبرة بشكل عادل عن المركز المالي للمنشأة ونتائج عملياتها .
 - 3 - النسب في حد ذاتها قليلة الفائدة ما لم تقارن بنسب السنوات الماضية والمنشآت الماثلة (اومتوسط نسب المنشآت التي تزاوّل نفس النشاط) .
 - 4 - نتيجة للارتفاع المستمر في الاسعار وهبوط القوة الشرائية للعملات النقدية ، لا بد من تعديل القوائم المالية المعدة على أساس التكلفة التاريخية حتى يمكن مقارنتها فعلا من سنة الى اخرى . وسوف نتناول هذه المشكلة بشيء من التفصيل في الفصل التالي .

أسئلة وتمارين

اسئلة

- 1-17 - ما هو المقصود بالقوائم المالية المقارنة ؟ وما أهميتها في التحليل المالي ؟
- 2-17 - تقوم مجموعات كبيرة من مستخدمي القوائم المالية بتحليل تلك القوائم . بين اهداف المجموعات التالية من التحليل المالي :

- (1) الادارة
- (2) المساهمون
- (3) المستثمرون المتوقعون

(4) الدائنون

(5) أجهزة الدولة .

3-17 - هل بالامكان استخراج دخول مختلفة للسهم العادي لاحدى الشركات
باتباع مبادئ محاسبية معترف بها ؟ وضح .

4-17 - عند احتساب دخل السهم يجب التفرقة بين الشركات ذات رأس المال
البسيط والمركب - وضح .

5-17 - ماذا تعني النسب التالية ؟ وما اهمية كل منها ؟

(1) صافي الدخل الى صافي المبيعات

(2) صافي الدخل على حقوق اصحاب المشروع

(3) صافي الدخل الى مجموع الاصول .

6-17 - ما معنى ارتفاع القيمة الدفترية للسهم عن قيمته السوقية ؟

7-17 - عرف رأس المال العامل والنسبة المتداولة ، وقارن بينهما مبينا أيهما اكثر
فائدة في التحليل .

8-17 - اشرح النسب التالية وبين مدلولاتها :

(1) النسبة المتداولة

(2) النسبة السريعة

(3) معدل دوران المخزون

(4) معدل دوران الحسابات تحت التحصيل .

9-17 - اشرح النسبتين التاليتين وبين مدلولاتها :

(1) نسبة السعر للدخل

(2) القيمة الدفترية للسهم .

10-17 - قارن بين المساهمين في احدى الشركات المساهمة ودائيتها من حيث
المخاطرة والعائد على الاستثمار .

تمرينات

11-17 - حلل قائمة الدخل التالية باستخدام طريقة الحجم الموحد وبين ما اذا

كان الوضع المالي لهذه المنشأة قد تحسن في سنة 1984 :

شركة الورد
قائمة الدخل المقارنة
عن السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 1983 و 1984

1984	1983	
100 000 د	90 000 د	مبيعات
68 000 د	60 000 د	تكلفة البضاعة المباعة
32 000 د	30 000 د	مجمّل الدخل
23 000 د	22 000 د	مصرفات التشغيل
9 000 د	8 000 د	صافي الدخل

12-17 - قام محلل مالي بتحليل القوائم المالية لشركة درنة وأعد البيانات التالية :

تحليل رأسي (حجم موحد)

1984	1983	1982	
100 %	100 %	100 %	مبيعات
65	67	68	تكلفة المبيعات
27	4	22	مصرفات

تحليل افقي

1984	1983	1982	
120	110	100 %	مبيعات
115	108	100 %	تكلفة المبيعات
147	120	100 %	مصرفات

المطلوب

برهن على ان صافي الدخل قد ازداد ، انخفض او ظل ثابتا خلال السنوات الثلاث .

13-17 - اليك القوائم المالية المختصرة لشركة بطة :

شركة بطة
قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 31-12-1983

مبيعات 365 000 د

تكلفة البضاعة المباعة :

بضاعة في 1-1-1983 41 500 د
صافي المشتريات 257 000
بضاعة للبيع 298 500 د
بضاعة باقية في 31-12-83 38 500

260 000
105 000 د
75 500
29 500 د
2 500
27 000 د
6 000 د
21 000 د
مجموع الدخل
مصرفات التشغيل
دخل التشغيل
مصرف فوائد
الدخل قبل الضرائب
ضرائب دخل
صافي الدخل

شركة بطة
الميزانية في 31-12-1983

حسابات دفع	د	17 500	نقدية	د	7 750
ضرائب تحت الدفع		2 500	مدينين (صافي)		18 250
اوراق دفع طويلة الاجل		40 000	بضاعة		38 000
اسهم عامة ، 10 د / سهم		125 000	مصرفات مقلمة		1 500
دخل محجوز		55 000	معدات (صافي)		78 000
			مباني (صافي)		84 000
			اراضي		12 000
مجموع الخصوم	د	240 000	مجموع الاصول	د	240 000

معلومات أخرى :

أظهرت ميزانية 31-12-1982 أن :	
مجموع الأصول	230 000 د
حقوق المساهمين	170 000

المطلوب

احتساب النسب التالية :

- 1 - النسبة المتداولة
- 2 - النسبة السريعة
- 3 - معدل دوران الحسابات تحت التحصيل
- 4 - متوسط عمر الحسابات تحت التحصيل
- 5 - معدل دوران البضاعة
- 6 - دخل السهم
- 7 - معدل العائد على حقوق المساهمين
- 8 - معدل العائد على مجموع الاصول
- 9 - نسبة استثمارات اصحاب المشروع

14-17 - أ و ب شركتان تتنافسان في نفس الصناعة . وفيما يلي بعض المعلومات عنهما :

بيانات من الميزانيتين في 31-12-1983

شركة أ	شركة ب	
8 000 د	10 000 د	نقدية
3 500	4 000	اوراق تحت التحصيل
32 000	44 000	حسابات تحت التحصيل (صافي)
28500	40 000	بضاعة
1 500	1 000	مصرفات مدفوعة مقدما
139 500	165 500	آلات ومعدات
<u>213 000 د</u>	<u>265 000 د</u>	مجموع الاصول

30 000 د	40 000 د	التزامات متداولة
50 000	50 000	التزامات طويلة الاجل
100 000	100 000	اسهم عادية (10 د / سهم)
33 000	75 000	دخل محجوز
<u>213 000 د</u>	<u>265 000 د</u>	مجموع الالتزامات ورأس المال

بيانات من قائمتي الدخل لسنة 1983

شركة أ	شركة ب	مبيعات
288 000 د	388 000 د	تكلفة البضاعة المباعة
191 700	254 600	مصرف فوائد
3 000	3 000	صافي الدخل
13200	16 900	

معلومات من بداية السنة (1-1-1983)

شركة أ	شركة ب	مخزون البضاعة
25 500 د	37 500 د	مجموع الاصول
207 000	255 000	حقوق المساهمين
127 000	169 000	

المطلوب

1 - احسب النسب التالية :

- (1) النسبة المتداولة
- (2) النسبة السريعة
- (3) معدل دوران البضاعة
- (4) متوسط عمر الحسابات تحت التحصيل
- 2 - بناء على النسب السابقة ، بين أي الشركتين افضل لمنحها قرضا قصير الاجل ، ولماذا ؟
- 3 - احسب النسب والمعدلات التالية :

- (1) دخل السهم
- (2) معدل العائد على مجموع الاصول المستخدمة

(3) معدل العائد على حقوق المساهمين .

4 - بناء على النسب السابقة لتحليل الربحية ، وبافتراض انه يمكن شراء اسهم كل من الشركتين بالقيمة الدفترية ، بين أي الشركتين تعتبر مجالا افضل للاستثمار ، ولماذا ؟

15-17 - بصفتك مديرا ماليا لشركة الخليج ، اخذت معك البيانات التالية المتعلقة بالشركة لاجتماع مجلس ادارة الشركة الذي عقد بعد اعداد القوائم المالية لسنة 1984 مباشرة :

1984	1983	1982	
1:2.8	1:2.4	1:2.2	النسبة المتداولة
1:0.9	1:1.1	1:1.4	النسبة السريعة
7 مرات	8 مرات	9 مرات	معدل دوران البضاعة
			معدل دوران الحسابات
6 مرات	7 مرات	8 مرات	تحت التحصيل
			معدل العائد على حقوق
6.8%	6.9%	7.1%	المساهمين
6.2%	6.3%	6.4%	معدل العائد على مجموع الاصول
1:4.1	1:3.9	1:3.4	المبيعات الى الاصول الثابتة
132%	121%	100%	اتجاه المبيعات
			مصفوفات البيع كنسبة
15.1%	15.5%	16.1%	من المبيعات

وقد أمطرك اعضاء مجلس الادارة بالاسئلة التالية :

1 - هل أصبح من السهل على الشركة ان تدفع ديونها قصيرة الاجل في مواعيدها ، وان تستفيد من كل فرص الخصم التقدي المعروضة عليها ؟

2 - هل زادت سرعة تحصيل الحسابات تحت التحصيل ؟

3 - هل الحسابات تحت التحصيل في ازدياد ؟

4 - هل مخزون البضاعة في ازدياد ؟

- 5 - هل الاصول الثابتة في ازدياد ؟
 6 - هل قيمة مصروفات البيع في 1984 اكبر منها في 1982 ؟
 7 - هل تحسنت ربحية الشركة ؟
 8 - هل استفاد المساهمون من استخدام الشركة لاموال الغير Debt
 Leverage ؟

المطلوب

الاجابة عن الاسئلة السابقة ، مع التوضيح باستخدام النسب والمعدلات المذكورة .

16-17 - اليك المعلومات التالية عن شركة الابريق :

1:3	النسبة المتداولة
1:1.3	النسبة السريعة
%12	صافي الدخل الى مجموع الاصول
1 : 0.4	الديون الى حقوق المساهمين
%16.8	صافي الدخل الى حقوق المساهمين
12 600 د	صافي الدخل

وقد كانت قيمة الاسهم العادية ضعف الدخل المحجوز . والالتزامات قصيرة الأجل مساوية للالتزامات طويلة الأجل .

المطلوب

تصوير ميزانية الشركة المذكورة مستخدما التصنيفات التالية :

اصول متداولة (ما عدا البضاعة)

بضاعة

مجموع الاصول المتداولة

التزامات متداولة

التزامات طويلة الاجل

حقوق المساهمين :

اسهم عادية

دخل محجوز (بما في ذلك دخل العام الحالي)

17-17 - اليك المعلومات التالية عن شركة الهواري :

نسبة متداولة	3
نسبة سريعة	1.5
رأس مال عامل	100 000 د

المطلوب

بيان اثر كل من العمليات التالية على كل من النسبة المتداولة والسريعة ورأس المال العامل (بين الاثر على اساس : زيادة ، نقص ، لا تغير) .
افترض ان الحالات التالية مستقلة :

- (1) حصلت الشركة 5000 د من الحسابات تحت التحصيل .
- (2) دفعت 6000 د سدادا لجزء من الحسابات تحت الدفع .
- (3) باعت بضاعة تكلفتها 9000 د بمبلغ 12000 د على الحساب .
- (4) اعلنت عن توزيعات نقدية بمبلغ 8000 د .
- (5) اشترت عقار مقابل اوراق دفع طويلة الاجل .
- (6) دفعت التوزيعات المذكورة في (4) .
- (7) اشترت بضاعة على الحساب .
- (8) اقترضت 10000 د من المصرف مقابل ورقة تستحق بعد 90 يوما .
- (9) باعت استثمارات قصيرة الاجل تكلفتها 7000 د بمبلغ 6000 د .
- (10) اثبتت استحقاق مصروف مرتبات بمبلغ 5000 د ,

الفصل الثامن عشر

النقارير الماليّة وأثر تقلّبات الأسعار

التقارير المالية هي حلقة الوصل بين النظام المحاسبي للمنشأة ، وبين متخذي القرارات ، على مختلف المستويات . وتقوم المنشآت عادة باعداد الكثير من التقارير المالية ، حسب الحاجة اليها ، وبناء على طلب متخذي القرارات . وهناك تقارير مالية رئيسية تقوم المنشآت باعدادها عادة ، وهي ما سنتناوله في هذا الفصل .

التقارير السنوية لأصحاب المشروع

تقوم المنشآت عادة باعداد تقرير سنوي متكامل الى ملاكها ، وغيرهم من متخذي القرارات الذين يعينهم الامر ، يلخص نشاطات المنشأة خلال السنة المنصرمة والنتائج التي حصلت عليها ، وخططها المستقبلية الرئيسية .

وان كانت التقارير السنوية تختلف من منشأة الى اخرى ، الا ان التقرير المالي السنوي الجيد يجب أن يحتوي على العناصر الرئيسية التالية :

- 1 - القوائم المالية السنوية (الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغير في المركز المالي) والايضاحات والملاحظات المرفقة بها .
- 2 - النتائج المالية الهامة .
- 3 - تقرير اللجنة الشعبية (رئيس مجلس الادارة)
- 4 - تقرير المراجع الخارجي
- 5 - تقرير الادارة

6 - ملخص مالي عن الخمس او عشر سنوات السابقة من عمر المنشأة وتحتوي التقارير المالية لبعض المنشآت ، بالإضافة الى العناصر الستة المذكورة علاه . صوراً لمنتجاتها وموظفيها الرئيسيين ، وبعض المواد الأخرى . كما ان التقرير الكامل بجميع عناصره يظهر عادة في شكل كتيب ، مطبوع على ورق ممتاز وبشكل أنيق . وستكلم فيما يلي باختصار عن العناصر الأساسية للتقرير السنوي ، باستثناء القوائم المالية نفسها حيث انه قد سبق شرحها واعطاء امثلة عنها .

النتائج المالية الهامة

ويمثل هذا الجزء من التقرير ملخصاً للنتائج المالية الرئيسية التي حصلت عليها المنشأة ، خلال السنة المنصرمة والسنة السابقة لها . ويظهر هذا الملخص عادة في الصفحة الاولى أو الثانية من التقرير السنوي . ويمثل شكل (1-18) نموذجاً لهذا الجزء من التقرير .

تقرير اللجنة الشعبية (رئيس مجلس الادارة)

تقوم اللجنة الشعبية للمنشأة (أو رئيس مجلس الادارة بالنسبة للشركات) ، باعداد تقرير مختصر يتناول بعض الموضوعات الهامة ، مثل : اسباب زيادة (أو نقص) الدخل ؛ التغيرات والاضافات الرئيسية التي تمت في المنشأة ، مثل بناء خطوط انتاج جديدة ؛ العمليات المالية الرئيسية ، مثل الاقتراض ؛ المسؤولية الاجتماعية للمنشأة ؛ توقعات المستقبل وغيرها .

شكل 1-18
الجزء الخاص بالنتائج المالية الهامة في تقرير احدى المنشآت

النتائج المالية الهامة		
1982	1983	عن السنة المالية المنتهية في 12-31
900 000 د	1 400 000 د	مبيعات
100 000	200 000	الدخل قبل الضرائب
70 000	150 000	صافي الدخل
1.867	4	نصيب السهم
30 000	37 500	توزيعات معلنة للاسهم العادية
0.800	1	نصيب السهم
200 000	400 000	نفقات رأسمالية واستثمارات
1982	1983	في نهاية السنة
400 000 د	500 000 د	رأس المال العامل
1 500 000	2 000 000	مجموع الاصول
300 000	400 000	التزامات طويلة الاجل
700 000	900 000	حقوق اصحاب المشروع
400	600	عدد العاملين

ويمثل شكل (18-2) نموذجاً لهذا التقدير .

شكل(18-2) تقرير أمين اللجنة الشعبية

الى اصحاب المشروع

السنة المالية المتصرمة .

ارتفع الطلب على منتجات الشركة في النصف الاخير من السنة المالية بشكل كبير ، مما نتج عنه زيادة المبيعات والدخل ، محليا ودوليا .

توسعات المصنع

بلغت تكلفة التوسعات الرأسالية خلال السنة الماضية مليونين من الدينائير . وقد قارب مشروع التوسع على الانتهاء ، وسوف تتمكن الشركة من زيادة انتاجها ، بعد انتهاء مشروع التوسع الحالي ، بحوالي 50%. أما في السنة القادمة ، فان نفقات التوسع سوف تكون أقل بكثير .

المسئولية الاجتماعية

تقدر الشركة مسؤوليتها عن حماية البيئة وسلامة المجتمع ، في منطقة عملها . ونتوقع اتفاق حوالى نصف مليون دينار في السنة القادمة في هذا المجال .

المستقبل

لقد تضاعفت مبيعات الشركة ودخلها ، خلال فترة الخمس سنوات الماضية . فقد ارتفعت المبيعات من 600 000 د الى 1400000 د ، وارتفع الدخل من 50000 د الى 150000 .

وان العاملين بالشركة لفخوريين بتحقيق هذه النتائج ، ومصممين على بذل المزيد من الجهد وتحقيق نتائج افضل في السنوات القادمة .

وتشير التوقعات الاقتصادية الى ارتفاع الطلب على منتجات شركتكم هذه ، وعليه فانا نتوقع مزيدا من النمو والنتاج لهذه الشركة ، ودور اكبر في خدمة هذا المجتمع .

وتفضلوا بقبول الاحترام

عل مصطفى

أمين اللجنة الشعبية

31 مارس 1983

تقرير المراجع الخارجي

تقوم المنشآت الكبيرة عادة ، وبحكم القانون في كثير من الاحيان ، بتكليف مراجع قانوني لكي يقوم بفحص حساباتها ، وقوائمها المالية ، واعداد رأى محاسبي عمائد بشأنها .

ويقوم المحاسب القانوني بفحص دفاتر وسجلات ومستندات المنشأة ، مستعينا في ذلك بعدد من مساعديه ، وفق برنامج مراجعة محدد . وقد تستغرق عملية المراجعة بضعة اشهر ويقوم المراجع (او المحاسب القانوني) بعملية الفنى هذا ، بشكل مستقل ، حتى يكون رأيه الذي يقدمه في نهاية عملية المراجعة عمائدا وفنيا دون تحيز الى أي من الأطراف . ولهذا السبب ، فان تعيين المراجع يجب ان لا يتم من قبل ادارة المنشأة ؛ بل من الجمعية العمومية لها .

وفي نهاية عمله ، يقوم المراجع باعداد تقرير مختصر ، يتكون من فقرتين :

- (1) الفقرة الاولى : يبين فيها حدود الاختبارات التي اجراها
- (2) الفقرة الثانية : يبين فيها رأيه في سلامة القوائم المالية للمنشأة محل المراجعة .

ويمثل شكل (18-3) نموذجا غمطيا لتقرير مختصر لاحد المراجعين .

شكل (18 - 3)

تقرير المراجع المختصر

الاخوة رئيس واعضاء الجمعية العمومية

منشأة س / بنغازي

لقد قمنا بفحص ميزانية المنشأة س في 31-12-1983 م ، وقائمة الدخل وقائمة التغير في المركز المالي لنفس المنشأة عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ .

وقد تمت المراجعة وفقا للمبادئ المتعارف عليها للمراجعة ، وشملت فحص الدفاتر والمستندات ، وغير ذلك من الاجراءات التي رأيناها ضرورية لتحقيق اغراض الفحص .

وفي رأينا ان الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغير في المركز المالي المرفقة تعبر بشكل عادل عن المركز المالي للمنشأة س في 31-12-1983 م ، وعن نتائج اعمالها عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ ، وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، والمطبقة في السنة المالية السابقة .

مصطفى محمود

محاسب قانوني

بنغازي في

1984-5-25

أما اذا اتضح للمراجع ان هناك مخالفات للمبادئ المحاسبية قامت بها المنشأة محل المراجعة ، او انها استخلمت مبادئ أو قواعد محاسبية تختلف عن تلك المطبقة في السنة السابقة ، فان المراجع لا بد ان يذكر هذه المخالفات في تقريره بصيغه بشكل يظهر الحقائق واضحة .

هذا ، وتوجد كتب متخصصة في المراجعة ، كما ان اقسام المحاسبة في كليات الاقتصاد والادارة والتجارة ، عادة ما تخصص مادة او مادتين لتدريس علم المراجعة .

تقرير الادارة

ان المسؤولية الاولى فيما يتعلق بالنظام المحاسبي للمنشأة وقوائمها المالية تقع على ادارتها وكبار موظفيها ، وبالذات الادارة المالية . وعليه يقوم مدير الادارة المالية (او نائب المدير العام للشؤون المالية) باعداد تقرير الادارة ، يوضح فيه ما يلي :

(1) ان القوائم المالية من مسؤولية الادارة ، وانه تم اعدادها وفقاً للقواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

(2) تقسيم الادارة لنظام المراقبة الداخلية للمنشأة

(3) اية ملاحظات هامة اخرى حول النظام المحاسبي والقوائم المالية وفحص المراجع الخارجي .

والواقع ان تقرير الادارة هذا ، اسلوب جديد بدأت تتبعه بعض الشركات في الدول المتقدمة أخيراً .

ويمثل شكل (18-4) نموذجاً لهذا التقرير

شكل (18-4)
تقرير الإدارة

القوائم المالية

لقد قمنا باعداد ميزانية المنشأة س في 31-12-1983 م، وقائمة الدخل وقائمة التغير في المركز المالي عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ . وقد تم اعداد القوائم المالية المذكورة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، المناسبة لظروف المنشأة ؛ وقد تضمنت بطبيعة الحال بعض المبالغ المبنية على تقديراتنا وآرائنا .

نظام المراقبة الداخلية

يوجد بالمنشأة نظام محاسبي ورقابة داخلية جيدة ، تكفل حماية اصول المنشأة ضد سوء الاستخدام او التصرف فيها بدون صلاحيات . كما ان السجلات المحاسبية متكاملة وتمكن من اعداد القوائم المالية المناسبة ومن المحافظة على الاصول . هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكاليف نظام المراقبة الداخلية يجب ان لا تزيد عن الفوائد المتوقعة منه ، وذلك كله يتطلب تقديرات وآراء شخصية .

موضوعات اخرى

يخضع النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية لاشراف اللجنة الشعبية، كما انها عمل فحص مستمر من قبل قسم المراجعة الداخلية بالمنشأة ، ومن المراجع الخارجيين للمنشأة .

احمد حميد
المدير المالي

بنغازي في
31-3-1984 م

ملخص مالي

يحتوي هذا الجزء من التقرير على بيانات احصائية مالية مختصرة عن فترة الخمس أو عشر سنوات السابقة ، في شكل مقارن ؛ وبشكل يتناسق مع القوائم المالية لأخر سنة . ويختلف تصميم هذا الجزء من منشأة الى اخرى ، ويمثل شكل (18-5) نموذجاً مختصراً لهذا الجزء .

شكل (5-18) ملخص مالي

منشأة من ملخص مالي عن الخمس سنوات السابقة (المبالغ بملايين الدينارات باستثناء نصيب السهم)			
1979	1982	1983	خلال السنة
1000	1600	1800	صافي المبيعات
300	400	500	اجمالي الدخل
%33	%25	% 28	نسبته الى المبيعات
15	21	34	مصروف الفوائد
88	160	170	الدخل قبل الضرائب
40	78	83	ضرائب الدخل
47	86	90	صافي الدخل
%4.7	% 5.4	%5	نسبته الى المبيعات نصيب السهم :
2.54	4.84	5.19	من صافي الدخل
1.40	1.65	1.80	من التوزيعات
%11.2	%16.4	%15.9	معدل العائد على حقوق المساهمين
			اسعار السهم العادي :
40 $\frac{5}{8}$	41 $\frac{1}{2}$	31	اعلى
22 $\frac{1}{4}$	22 $\frac{3}{8}$	18	اقل
23.6	41	43.3	الاستهلاك والاهلاك
55.5	72.1	98.5	التفقات الرأسالية
1979	1982	1983	في نهاية السنة
250	430	440	رأس المال العامل
450	600	700	اجمالي الاصول الثابتة
260	360	420	صافي الاصول الثابتة
450	500	600	حقوق اصحاب المشروع
23	29	33	حق السهم العادي الواحد
4500	3900	3500	عدد المساهمين
4000	4500	5000	عدد العاملين

التقارير المالية للمشروعات ذات النشاطات المتعددة

تقوم بعض الشركات الكبرى بتنوع نشاطها وعملياتها ، وكذلك أماكن عملها ، وهي تعرف باسم Conglomerates . ولتقييم أعمال هذه الشركات يحتاج قارئ قوائمها المالية الى معلومات عن النشاطات الرئيسية والمناطق الجغرافية الرئيسية للشركة ، ذلك لأن الربحية وفرص النمو ودرجة الخطر تختلف باختلاف نوع النشاط وما كان مزاولته .

ويمكن إعطاء هذه البيانات إما في نفس القوائم المالية أو كإيضاحات مرفقة بها .

ويمثل شكل (6-18) نموذجاً لمثل هذا التقرير .

شكل (6-18)

تقرير عن النشاطات المختلفة لشركة متعددة النشاطات (ملايين الدينارات)

المجموع	خدمات المطاعم	خدمات الفنادق	خدمات النقل	
				ليرادات :
600 د	100 د	200 د	300 د	عملية
230	30	50	150	خارجية
<u>830</u>	<u>130</u>	<u>250</u>	<u>450</u>	المجموع
				دخل العمليات :
19	4	10	5	عملية
20	4	6	10	خارجية
<u>39</u>	<u>8</u>	<u>16</u>	<u>15</u>	
				أصول :
1500	100	400	1000	عملية
750	50	100	600	خارجية
<u>2250</u>	<u>150</u>	<u>500</u>	<u>1600</u>	

(1) Statement of Financial Accounting Standards No. 14, Financial Reporting for segments of a Business Enterprise» (Stanford: Financial Accounting Standards Board, 1976) .

نشر البيانات التقديرية

يلود نقاش كبير في الادب المالي عما اذا كان من واجب الشركات المساهمة ان تقوم بنشر خططها وميزانياتها التقديرية لمساهميها وغيرهم من متخلي القرارات . كما ان النقاش يلود ايضا حول : (1) ما هي المعلومات التي يجب نشرها (المبيعات ، صافي الدخل ، نصيب السهم ، .. الخ) ، (2) ما هي المدة الزمنية (ستة اشهر ، سنة ، سنتين ، ... الخ) ، التي يجب ان تغطي بالبيانات التقديرية المنشورة (3) هل يجب ان تحتوي التقارير المالية السنوية على مقارنة النتائج المتوقعة بالفعالية . ولم تتخذ مهنة المحاسبة في الدول المتقدمة موقفا محددًا من هذه المشكلة ، باستثناء انها منعت المحاسبين القانونيين (CPAs) من ربط الميزانيات التقديرية المنشورة باسمائهم ، بشكل قد يفهم منه انهم يشهدون بصحتها أو أنها معقولة . ولكن الكثير من المحاسبين القانونيين يقومون فعلا بمساعدة عملائهم في اعداد وتنسيق ميزانياتهم التقديرية ، وهو تصرف مقبول .

وقد قامت كثير من الشركات المساهمة العامة بنشر بعض البيانات عن ميزانياتها التقديرية فعلا في اميركا ، ولكن هذه التجربة لا تزال جديدة ، ولم تتضح ابعادها بعد .

وقد يتم نشر البيانات التقديرية بطرق مختلفة ، نورد احداها في شكل (7-18) .

شكل (7-18)

نموذج لنشر البيانات التقديرية
(ملايين الدينارت)

البيانات	البيانات التقديرية		البيانات الفعلية
	تقديري	فعل	تقديري
تكلفة المبيعات	20 د	30 د	40 د
	15	20	25
اجمال الدخل	5	10	15
مصرفات اخرى	2	4	6
	3	6	9
الدخل قبل الضرائب	1	2	4
ضرائب الدخل	2	4	5
صافي الدخل	1 د	2 د	2.5 د
نصيب السهم			

التقارير المالية خلال السنة

تقوم الشركات الكبيرة العامة في الدول المتقدمة باعداد ونشر تقارير مالية نصف او ربع سنوية ، في شكل قوائم دخل وميزانيات مختصرة جدا . وتحتوي هذه التقارير عادة على ارقام مقارنة عن الفترات السابقة . وتنشر هذه التقارير عادة على مسئولية ادارة الشركة ، ولا يقوم المراجع الخارجي للشركة بفحصها او اعطاء رأي فني حيالها .

التقارير المالية حول اثر تغيرات الاسعار

يقوم النظام المحاسبي باثبات معاملات المنشأة باستخدام النقود لقياس القيم . وتثبت المعاملات في الدفاتر المحاسبية على اساس الاسعار السائدة وقت حدوث عملية التبادل فعلا - بيع ، شراء ، تأجير ، . . . الخ .

وعليه ، فعند شراء مبنى بمبلغ 50 000 د في 1-1-1983 م ، تثبت هذه العملية في الدفاتر بجعل حساب المباني مدينا بمبلغ 50 000 د . وفي نهاية الاولى ، يظهر هذا المبنى في ميزانية المنشأة المالكة بنفس المبلغ ، مطروحا منه الاستهلاك ؛ وكذلك في نهاية السنة الثانية والثالثة ، . . . وهكذا حتى نفاذه . هذا الاجراء هو ما يعرف باسم المحاسبة على اساس التكلفة التاريخية Historical Cost Accounting . ولكن الملاحظ فعلا ان الاسعار في قلب مستمر ، وهي ترتفع عادة . وعليه فإن المبنى المذكور اعلاء قد يكون سعره في نهاية السنة الاولى من شرائه 60 000 د ، ومع ذلك يظهر في الميزانية بتكلفة شرائه 50 000 د مطروحا منها جميع الاستهلاك .

داب المحاسبون على تجاهل هذه المشكلة ، ولكنهم وبعد الارتفاع الكبير والمستمر في الاسعار ، وامام ضغط فقهاء المحاسبة ومنظريها ، بدأوا اخيرا يهتمون بها ويعترفون بضرورة معالجتها .

وهناك شبه اتفاق عام بين المحاسبين بأن القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية ، يجب ان يستمر العمل بها ، وتكون هي القوائم الاساسية التي يعتد بها . ويرجع هذا التمسك بتلك القوائم الى أن الارقام التي تظهر بها تمثل نتائج عمليات ومبادلات تمت فعلا ويمكن التحقق منها ؛ وان كانت لا تخلو من التقديرات والآراء الشخصية . غير ان هذه القوائم وحدها لم تعد كافية ، ويجب ان ترفق بها معلومات عن اثر تقلبات الاسعار على اصول وخصوم المنشأة ، ودخلها ، في شكل قوائم مالية اضافية او جداول او ملاحظات .

وهناك طريقتان رئيسيتان لمعالجة اثر تقلبات الاسعار على القوائم المالية ، وهما :

- 1 - معالجة التغير في المستوى العام للاسعار (وحدة القياس الثابتة)
 - 2 - التكاليف الحالية
- وستناقش كلا منهما باختصار فيما يلي .

التغير في المستوى العام للاسعار

يتم تحديد وقياس اثر التغير في المستوى العام للاسعار General Price Level Change عن طريق تحويل القوائم المالية المعدة على اساس التكلفة التاريخية (التقليدية) الى قوائم ذات دينارات ثابتة باستخدام الرقم القياسي العام لتغيرات الاسعار . وبهذا الشكل تصبح كل عناصر القوائم المالية مقيمة (أو مقاسة) بدينارات ذات قوة شرائية واحدة - اي متساوية . والرقم القياسي للاسعار Price-Level Index عبارة عن نسبة مجموع تكاليف مجموعة من السلع في وقت معين ، الى مجموع تكاليف نفس المجموعة من السلع في وقت سابق ، يعرف بزمان الاساس . ويعطي مجموع تكاليف السلع في الاساس القيمة 100 (مائة) ، ثم تحسب الارقام القياسية للاوقات اللاحقة كنسبة مئوية منه .

فمثلا ، بافتراض ان مجموع تكاليف مجموعة من السلع في 1 يوليو 1983 قد

بلغ 12000 د ، وأن مجموع تكاليف نفس المجموعة في 30 يونيو 1984 م بلغ 13200 د ، فإن :

الرقم القياسي للاسعار في 1-7-83 (الاساس)

الرقم القياسي للاسعار في 84-6-30 (الحالي)

110 [100× (12000÷ 13200)]

والرقم القياسي الخاص ببعض السلع Specific Price Index هو ذلك الرقم الذي يأخذ في الاعتبار تغيرات أسعار تلك السلع فقط . أما الرقم القياسي العام للأسعار ، فهو ذلك الرقم الذي يأخذ تغيرات أسعار جميع السلع في الحسبان .

ويمكن استخدام الرقم القياسي العام للأسعار في تعديل عناصر القوائم المالية التقليدية كما يلي :

120 ، وسعر الشراء 20000 د . ولنفرض ان الرقم القياسي العام للاسعار قد كان في تاريخ شراء مبنى
150 .

وعليه، يمكن احتساب ما يعادل التكلفة الأصلية (التاريخية) لهذا المبنى بالدينارات الثابتة (الحالية) كما يلي :

$$\text{التكلفة التاريخية المعدلة} = \frac{\text{الرقم القياسي الحالي للأسعار}}{\text{الرقم القياسي للأسعار عند الشراء}} \times \text{تكلفة الشراء}$$

$$20\,000 \times \frac{150}{120} =$$

25 000 =

اعداد الميزانية بدينارات ثابتة (او موحدة)

لأعداد الميزانية بدینارات ثابتة ، تقسم الحسابات الى نوعين: (1) حسابات نقدية (2) حسابات غير نقدية . والحسابات النقدية تشمل الأصول النقدية

والالتزامات النقدية . والاصول النقدية تتكون من النقود والحقوق التي ستحصل نقدا ، مثل الحسابات تحت التحصيل والاوراق تحت التحصيل . اما الالتزامات النقدية فهي تشمل عمليا جميع الالتزامات ، مثل الحسابات والاوراق تحت الدفع ، وسندات الدفع ، لان دفعها عادة يتم نقدا .

حيث ان الاصول النقدية والالتزامات النقدية تكون دائما مقيمة بدينارات ذات قيمة شرائية حديثة (حالية) في تاريخ الميزانية ، وعليه فهي لا تحتاج الى تعديل في الميزانية المعدة على اساس الدينارات الثابتة . اما باقي الحسابات الظاهرة بالميزانية - الحسابات غير النقدية مثل البضاعة ، الاصول الثابتة ، واسهم رأس المال - فيجب أن تعدل لظهارها في الميزانية بدينارات ذات نفس القيمة الشرائية مثل النقود في تاريخ الميزانية . ويتعديل الحسابات غير النقدية يتم الاعتراف بالتغيرات التي حصلت في مستوى الاسعار منذ تاريخ اثبات تلك العناصر في الدفاتر المحاسبية للمنشأة . وعلى ذلك ، تصبح جميع عناصر الميزانية مقيمة بدينارات ذات قيمة موحدة (ثابتة) ، وهي قيمتها في تاريخ الميزانية .

وان كانت الحسابات النقدية لا تحتاج الى تعديل لظهارها في الميزانية المعدلة ، الا أن التغيرات في مستوى الاسعار تؤدي الى وفر أو خسائر للقوة الشرائية في الاصول النقدية والالتزامات النقدية .

مثال ٣٣

لنفرض أن المنشأة س استلمت منذ عشر سنوات ورقة تحت التحصيل قيمتها 100 000 د ، نظير بيع اصول ثابتة . ولنفرض ان هذه الورقة قد استحققت الآن ، ودفعت نقدا . حيث ان المنشأة استلمت المبلغ الذي سبق وأن أقرضته بالكامل ، فقد يبدو أنها قد تحصلت على حقوقها بالكامل وعادت الى مركزها

(2) Philip E. Fess and C. Rollin Niswonger, *Accounting Principles*, 13 th Edition (Cincinnati, Ohio: South- Western Publishing Co., 1981), p. 763.

(3) لتسهيل المثال ، سوف نستبعد الدفعات الدورية للفوائد من الحساب .

الأصلي (قبل عشر سنوات) . ولكن هذا الكلام يكون صحيحا فقط اذا لم يحدث اي تغيير في المستوى العام للأسعار .

أما اذا كان هناك ارتفاع في المستوى العام للأسعار ما بين التاريخين قدره 50% ، فإن حامل الورقة تحت التحصيل (المنشأة ص) يكون قد خسر قوة شرائية مقدارها 50 000 د ، خلال هذه الفترة . وقد تم احتساب مبلغ الخسارة كما يلي :

$$\left\{ \begin{array}{l} \text{المبلغ اللازم للاحتفاظ} \\ \text{بالقوة الشرائية} \\ \text{الأصلية} \end{array} \right\} - \left\{ \begin{array}{l} \text{المبلغ النقدي} \\ \text{المستلم فعلاً} \end{array} \right\} = \text{الخسارة}$$

$$= 100\,000 - (100\,000 \times 150 / 100) =$$

اما بالنسبة للمدينين بالورقة تحت التحصيل ، فقد تحصل على وفر في القوة الشرائية ، مقدارها 50 000 د . وتفسير ذلك هو أنه خلال السنة ارتفعت القوة الشرائية للالتزام الأصل على المدين من 100 000 د إلى 150 000 د ، ولكنه دفع فقط 100 000 د لسداد التزامه ، وعليه حقق وفرا في القوة الشرائية مقدارها 50 000 د مثال :

لتوضيح كيفية اعداد الميزانية بدينارات موحدة ، لنفرض أن الشركة الوطنية قد بدأت اعمالها في أول يناير ، 1983 م ، وأن الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار في ذلك التاريخ كان 100 . ولنفرض أنه تم اعداد ميزانيتها في ذلك التاريخ كما يلي :

الشركة الوطنية		
الميزانية في 1 / 1 / 1983 م		
اصول		
نقدية	10 000 د	حقوق اصحاب الشروع
بضائع	40 000	اسهم راس المال
ارضي	30 000	
المجموع	80 000 د	80 000 د

ولنفرض أن المنشأة لم تقم بأية معاملات خلال السنة ، وأن الرقم القياسي
للاسماء قد ارتفع الى 125 .

في هذه الحالة سوف تكون الميزانية التقليدية (على اساس التكلفة
التاريخية) في 31 / 12 / 1983 م ، تماماً كما هي في 1 / 1 / 1983 م ، والموضحة
اعلاه . أما الميزانية المعدلة فستظهر كما يلي (ارفقت الملاحظات للتوضيح
فقط) :

الشركة الوطنية الميزانية بدینارات موحدة في 31 / 12 / 1983			
اصول		حقوق اصحاب المشروع	
نقدية (1)	10 000 د	اسهم رأس المال (4)	100 000 د
بضاعة (2)	50 000	دخل مجمع (عجز) (5)	(2500)
اراضي (3)	37 500		
المجموع	97 500 د	المجموع	97 500 د
ايضاحات مرفقة بالميزانية :			
(1) اصل نقدي مقيم بدینارات موحدة ، ولا يحتاج إلى تعديل .			
(2) اصل غير نقدي تم تعديله : $40000 \times (100 + 125) = 50\,000$ د			
(3) اصل غير نقدي تم تعديله : $30\,000 \times (100 + 125) = 37\,500$ د			
(4) عنصر غير نقدي تم تعديله : $80\,000 \times (100 + 125) = 100\,000$ د			
(5) خسارة في القوة الشرائية بسبب اصل نقدي (النقدية) :			
$10\,000 \text{ د} - [10\,000 \times (100 + 125)] = 2500 \text{ د}$			

ومن المثال السابق ، يتضح ان الخطوات الرئيسية لاعداد الميزانية بدینارات
موحدة (ثابتة) هي :

1 - اظهار الأصول النقدية والالتزامات النقدية بأرصدها كما هي ، دون

تعديل ، لأنها دائما تقيم بالدينارات الموحدة الحديثة .

2 - تعديل ارصدة حسابات العناصر غير النقدية لما يساويها من الدينارات الموحدة الحالية .

3 - اظهار وفر أو خسارة القوة الشرائية الناتج عن العناصر النقدية ، كتعديل لحقوق اصحاب المشروع .

لاحظ أن ميزانيات المنشآت عادة تكون أكثر تعقيدا من الميزانية المبسطة في مثالنا السابق ، ولكن اسس التعديل واحدة . فمثلا ، عند احتساب الوفر أو الخسارة في القوة الشرائية للسنة محل التعديل ، للعناصر النقدية ، يجب اخذ التغيرات التي حصلت على العناصر النقدية خلال السنة في الاعتبار . ولكن احتسابها سيكون كما في المثال السابق ، وعلى اساس الفلسفة التالية :

المبلغ المطلوب للاحتفاظ بالقوة الشرائية	
الأصلية للعنصر النقدي (النقدية)	$10000 \times 125 / 100 = 12500$ د
المبلغ الفعلي للعنصر النقدي	<u>10000</u>
الخسارة في القوة الشرائية	<u>2500</u> د

قائمة الدخل بدينارات موحدة .

الخطوات الرئيسية التي يجب اتباعها لتحويل قائمة الدخل التقليدية (على أساس التكلفة التاريخية) الى قائمة دخل بدينارات موحدة (ثابتة) هي :

- 1 - تعديل حسابات الايرادات والمصروفات إلى ما يعادلها بالدينارات الموحدة الحالية ، باستخدام الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار .
- 2 - اضافة (او طرح) الوفر (أو الخسارة) في القوة الشرائية للعناصر النقدية .

مثال :

لتفرض أنه تم اعداد قائمة الدخل التقليدية التالية لشركة النصر :

شركة النصر	
قائمة الدخل عن السنة المنتهية في 31 / 12 / 1984	
مبيعات (1)	120 000 د
مصرفات :	
تكلفة البضاعة المباعة (2)	55 000 د
مصرف الاستهلاك (3)	20 000
مصرفات اخرى (4)	27 000
مجموع للمصرفات	102 000
صافي الدخل	18 000 د

ايضاحات مرفقة بقائمة دخل شركة النصر :

(1) تمت المبيعات بانتظام خلال السنة ، وقد كان الرقم القياسي المتوسط للأسعار خلال السنة 120 .

(2) تم شراء البضاعة عندما كان الرقم القياسي للأسعار 110

(3) تم شراء الاصول الثابتة عندما كان الرقم القياسي للأسعار 100

(4) تحققت المصارف بانتظام خلال السنة ، وقد كان الرقم القياسي المتوسط 120 .

وبافتراض أن الرقم القياسي للأسعار في نهاية السنة كان 125 ، فان قائمة الدخل المعدلة (ذات الدينارات الموحدة) تظهر كما يلي :

شركة النصر	
قائمة الدخل بدينارات موحدة	
عن السنة المنتهية في 31 / 12 / 1984 م	
مبيعات (1)	125 000 د
مصروفات :	
تكلفة البضاعة المباعة (2)	62 500 د
مصروف الاستهلاك (3)	25 000
مصروفات أخرى (4)	28 125
مجموع المصروفات	115 625
الدخل قبل خسائر القوة الشرائية	9375 د
خسائر القوة الشرائية (5)	(4375)
صافي الدخل	5 000 د

إيضاحات مرفقة بقائمة الدخل المعدلة لشركة النصر :

- (1) عدلت لتكون بدينارات موحدة : $120\,000 \times (120 + 125)$
- (2) عدلت لتكون بدينارات موحدة : $55\,000 \times (110 + 125)$
- (3) عدلت لتكون بدينارات موحدة : $20\,000 \times (100 + 125)$
- (4) عدلت لتكون بدينارات موحدة : $27\,000 \times (120 + 125)$
- (5) هذا المبلغ يمثل صافي خسائر القوة الشرائية التي حققتها المنشأة خلال السنة ؛ وهو رقم افتراضي فقط .

ويجب أن نشير هنا أيضا إلى أن قوائم دخل الشركات والمنشآت عادة تكون أكثر تعقيدا في الحياة العملية مما أوردناه في مثالنا السابق ؛ إلا أن أسس التعديل واحد .

التكلفة الحالية Current Cost

عند اعداد القوائم المالية ذات الدينارات الموحدة Constant Dinar Statements ، هجرنا فرض ثبات القيمة الشرائية للعملة ، ولكننا لم نتخل عن

مبدأ التكلفة التاريخية . ففي ميزانية الشركة الوطنية سابقة الذكر ، تم تعديل قيمة الاراضي من 30 000 د إلى 37 500 د نتيجة لارتفاع الرقم القياسي العام للأسعار من 100 إلى 125 . ولكن التكلفة الحالية لتلك الأرض في 31 / 12 / 83 م قد تكون 20 000 د أو 100 000 د .

ولكن ما هي التكلفة الحالية ؟

التكلفة الحالية لأصل ما هي المبلغ التقدي الذي يجب دفعه الآن لاقتناء أصل له نفس العمر ونفس المواصفات .

وعليه فانه من أهم الانتقادات التي توجه الى تعديل القوائم المالية لكي تعكس اثر التغير في المستوى العام للأسعار هي أنها لا تظهر التكلفة الحالية ، أو ما يعبر عنه بالتغير في المستوى الخاص للأسعار Specific Price Change .

فبالنسبة لشركة لانتاج وبيع الخشب مثلا ، والتي يكون مخزون الخشب نسبة كبيرة من اصولها ، يهمها بالدرجة الأولى التغيرات في اسعار الخشب ، وأكثر مما يهمها التغيرات في المستوى العام للأسعار .

مثل هذه الشركة يمكن أن تتعرض للأرقام القياسية التالية خلال سنتين :

السنة	الرقم القياسي العام للأسعار	الرقم القياسي الخاص لأسعار الخشب
1983	133	207
1984	148	193

وبافتراض انه كان لدى الشركة متوسط مخزون خشب خلال 1983 و 1984 بما قيمته 1 000 000 د ، فانه يمكن احتساب التعديلات التالية :

الرقم القياسي	التعديل	المبلغ المعدل	التغير
العام	$(133 + 148) \times 1000\ 000$	1112 782	112 872 د
الخاص	$(207 + 193) \times 1000\ 000$	932 367	(67 633)
صافي التغير			<u>45 239 د</u>

كيف يمكن في مثل هذه الحالة اقتناع مدير هذه الشركة بأن مخزون الخشب

الظاهر في ميزانيته يجب أن ترفع قيمته بمبلغ 112 872 د ، في حين سعره في السوق قد انخفض بمبلغ 67 633 د ؟

وكما هو واضح ، يمثل استخدام التكلفة الحالية في المحاسبة ، تحل عن مبدأ التكلفة التاريخية . ويقترح بعض مؤيدو هذه الطريقة ، أن يتم الانتقال إلى التكلفة الحالية تدريجياً وبالخطوات التالية :

1 - الخطوة الأولى : قوائم مالية تقليدية (تكلفة تاريخية) مع ايضاحات مرفقة تبين التكلفة الحالية للمخزون والأصول الثابتة والاستهلاكات وتكلفة البضاعة المباعة .

2 - الخطوة الثانية : قوائم مالية تقليدية مرفق بها قوائم مالية معدة على اساس التكلفة الحالية .

3 - الخطوة الثالثة : اعداد القوائم المالية على اساس التكلفة الحالية فقط .

ولعل المشكلة الرئيسية لمحاسبة التكلفة الحالية هي صعوبة تقدير التكلفة الحالية للعناصر المختلفة ، وضرورة الاعتماد على الآراء والتقدير الشخصية ، مما يجعل القوائم المالية أقل موضوعية ، مما يقلل ثقة متخذى القرارات بها .

المطلوبات الحالية لنشر اثار تغيرات الاسعار

لا تزال الشركات والمنشآت في الجاهزية تهتم فقط بالتكلفة التاريخية ، والقوائم المالية التقليدية . اما في بعض الدول الأخرى ، فان الشركات أصبحت مطالبة باعداد ونشر بيانات عن اثر تقلبات الأسعار على اصولها وخصومها ونتائج أعمالها . ففي الولايات المتحدة ، مثلاً ، اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية القرار رقم 33 المتعلق بهذا الموضوع ، والذي يقضى بأنه يتوجب على الشركات الكبيرة (التي تملك بضائع واصول ثابتة تزيد عن 125 مليون دولار ، أو مجموع اصول تزيد عن بليون دولار) ان تنشر كمعلومات اضافية للقوائم التقليدية ، بيانات على اساس الدولارات الموحدة وعلى أساس التكلفة الحالية ، كما يلي (٤) :

(4) Statement of Financial Accounting Standards No. 33, «Financial Reporting and Changing Prices» (Stamford, Conn.: Financial Accounting Standards Board, 1979).

أ - بيانات تكميلية لعمليات السنة الحالية

بالإضافة إلى انقوائم المالية التقليدية ، يجب نشر البيانات الإضافية التالية ، في شكل جدول أو ملاحظات :

(1) الدخل من العمليات العادية على أساس التكلفة الحالية وعلى أساس الدينارات الموحدة .

(2) الوفرة أو الخسارة في القوة الشرائية للعناصر النقدية .

(3) اثر التغير في المستوى العام للأسعار واثار التغير في الأسعار الخاصة للمخزون والأصول الثابتة ، والفرق بين الاثنين .

ب - ملخص تكميلي ببعض البيانات المالية عن خمس سنوات

يجب استخدام كل من التكلفة الحالية والدينارات الموحدة في اعداد ونشر كل من البيانات التالية ، في شكل ملخص عن الخمس سنوات السابقة :

(1) الإيرادات

(2) الدخل من العمليات العادية ، كمجموع ، مع تحديد نصيب السهم العادي الواحد .

(3) صافي الأصول في نهاية السنة .

(4) الوفرة أو الخسارة في القوة الشرائية للعناصر النقدية .

(5) اثر التغير في المستوى العام للأسعار واثار التغير في الأسعار الخاصة للمخزون والأصول الثابتة ، والفرق بينهما .

أُسئلة ومقرينات

اسئلة

1-18 اذكر و اشرح المكونات الرئيسية لتقرير مالي سنوى جيد .

2-18 تكلم عن دور المراجع الخارجى بالنسبة للقوائم المالية المنشورة .

3-18 ما هى متطلبات التقارير المالية للمشروعات الدولية ذات النشاطات

المتعدده ؟

4-18 ما هي الميزانية التقديرية ؟

5-18 يرى البعض أنه يتوجب على الشركات والمنشآت العامة نشر بيانات تقديرية عن خططها المستقبلية والنتائج التي تتوقع الادارة الحصول عليها - ناقش .

6-18 ما هو المقصود بمبدأ التكلفة التاريخية في المحاسبة ؟

7-18 يرى البعض انه يجب تعديل القوائم المالية التقليدية لتظهر أثر التغير في المستوى العام للأسعار - ناقش مبينا لماذا ، وكيف يمكن ان يتم ذلك .

8-18 يصير بعض منظري المحاسبة على ضرورة تعديل القوائم المالية التقليدية لتظهر التكلفة الحالية ، على الاقل في شكل تكميل - ناقش مبينا لماذا ، وكيف يمكن ان يتم ذلك .

9-18 ما هو موقف مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي من مشكلة اثر تقلبات الاسعار على القوائم المالية ؟

10-18 هل يجب تعديل القوائم المالية للشركات والمنشآت العامة في الجماهيرية لتظهر أثر تقلبات الاسعار ؟ لماذا ؟ وكيف ؟

11-18 اذا ما تم شراء استثمارات في اسهم عادية لاحدى المنشآت بمبلغ 100 000 د ، عندما كان الرقم القياسي العام للاسعار 100 : فما هو المبلغ المعادل بالدينارات الموحدة الآن اذا كان الرقم القياسي العام للاسعار 140 ؟

12-18 صنف العناصر التالية إلى نقدية وغير نقدية :

- (1) آلات
- (2) مرتبات تحت الدفع
- (3) نقدية
- (4) اسهم ممتازة
- (5) حسابات تحت التحصيل
- (6) مخزون

13-18 وصلت مبيعات احدى المنشآت خلال السنة (بانتظام) 300 000 د . فإذا

كان الرقم القياسي للأسعار في بداية السنة 120 ، والرقم القياسي المتوسط للأسعار خلال السنة 130 ، والرقم القياسي في نهاية السنة 140 ؛ فما هو الرقم الذي يجب أن تظهر به المبيعات في قائمة الدخل المعدلة (بدينارات موحدة) ؟

تمرينات

14-18 في 1 / 1 / 1983 اشترت منشأة الأمل أسهما عامة لشركة المختار بمبلغ 50 000 د ؛ وقد كان الرقم القياسي العام للأسعار في ذلك التاريخ 100 . وفي أول أكتوبر قامت المنشأة ببيع تلك الأسهم بمبلغ 78 000 د نقدا ؛ وقد كان الرقم القياسي العام للأسعار في ذلك التاريخ 130 .
والمطلوب :

1 - ما هو الدخل الناتج عن هذه العملية باستخدام مبدأ التكلفة التاريخية (التقليدي) ؟

2 - ما هو مبلغ الدخل الذي (1) يمكن نسبته إلى التغير في القوة الشرائية ، و(2) يمكن اعتباره دخلا فعليا بدينارات موحدة حديثة ؟

15-18 تم تأسيس الشركة المصرية في 1 يناير 1983 ، بإصدار 6000 سهما ، بقيمة اسمية 10 دينارات للسهم ، مقابل 12 000 د نقدا ، وأرض قيمتها 48 000 د . وإليك البيانات التالية :

- (1) الرقم القياسي العام للأسعار في 1 / 1 / 1983 م 120 .
- (2) الرقم القياسي العام للأسعار في 31 / 12 / 1983 م 140 .
- (3) لم تقم الشركة بأية معاملات حتى 31 / 12 / 1983 م

والمطلوب :

- 1 - أعداد الميزانية التقليدية للشركة في 31 / 12 / 1983 م
- 2 - أعداد الميزانية بدينارات موحدة للشركة في 31 / 12 / 1983 م .

16-18 استخرجت الارصدة التالية من دفاتر الشركة الشرقية في 31 / 12 / 1984 م
(نهاية مستنها المالية) :

6 000 د	مصرف استهلاك الآلات
95 000	ايرادات
2 000	مصرفات مختلفة
18 000	ايجارات ومنافع
1 000	مصرف قوطاسية
40 000	مصرف مرتبات

هذا مع العلم أن :

- (1) تحققت المصروفات والايرادات بانتظام خلال السنة .
- (2) تم اقتناء الآلات عندما كان الرقم القياسي العام للاسعار 120 .
- (3) تم اقتناء القوطاسية عندما كان الرقم القياسي العام للاسعار 135 .
- (4) كان متوسط الرقم القياسي العام للاسعار خلال السنة 140 .
- (5) كان الرقم القياسي العام للاسعار في نهاية السنة 150 .
- (6) بلغت خسائر القوة الشرائية عن العناصر النقدية 5 000 د .

المطلوب

اعداد قائمة الدخل بدینارات موحدة للسنة الحالية .

17-18 تم تكوين شركة المصفاة في 1 يناير 1983 م ، عندما كان الرقم القياسي للاسعار 125 . وقد تم اصدار اسهم رأس المال (عادية) بمبلغ 100 000 د ، مقابل :

- (1) نقدية 20 000 د .
 - (2) ارض قيمتها 90 000 د ، مثقلة برهن في شكل ورقة تحت الدفع (بدون فوائد) بمبلغ 10 000 د .
- ولم تقم الشركة بأية عمليات خلال 1983 م ؛ إلا أن الرقم القياسي العام للاسعار في نهاية السنة كان 150 .

واليك البيانات التالية المستخرجة من دفاتر الشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 1984 م :

500 000 د	مبيعات (منتظمة خلال السنة)
	تكلفة البضاعة المباعة (اشترت عندما كان
240 000	الرقم القياسي 155)
	مصرف الاستهلاك (تم شراء الآلات عندما كان
50 000	الرقم القياسي 150)
150 000	مصرفات أخرى (تحققت بانتظام خلال السنة)

وقد كان متوسط الرقم القياسي العام للأسعار خلال 1984 هو 160 ، وفي نهاية السنة 170 .

المطلوب :

- 1 - اعداد الميزانية التقليدية للشركة في 31 / 12 / 1983 م .
 - 2 - اعداد الميزانية بدينارات موحدة للشركة في 31 / 12 / 1983 م .
 - 3 - اعداد قائمة الدخل بدينارات موحدة للشركة ، عن السنة المالية المنتهية في 31 / 12 / 1984 م ، علما بأن الشركة حققت وفرا في القوة الشرائية خلال السنة بلغ 25 000 د .
- 18 - انشئت الشركة العربية الاقتصادية للصناعات الخفيفة في أول مارس 1983 م ، عندما كان الرقم القياسي العام للأسعار 150 . وقد أصدرت الشركة اسهماً عادية قيمتها 800 000 د ، مقابل :

- (1) نقديـة 500 000 د
- (2) اراضى قيمتها 350 000 د ، مثقلة برهن (ورقة دفع) بدون فوائد ، بمبلغ 50 000 د .

ولم تقم الشركة بأية معاملات خلال سنتها المالية الأولى التي تنتهى في نهاية فبراير 1984 م ؛ وقد كان الرقم القياسي العام للأسعار في ذلك التاريخ 170 .

وقد استخرجت المعلومات التالية من دفاتر الشركة خلال سنتها المالية التالية المنتهية في 29 فبراير 1985 م :

ايرادات (متظمة خلال السنة)	600 000 د
تكلفة المبيعات (تمت المشتريات عندما كان	
الرقم القياسي 175)	300 000
مصروف الاستهلاك (اشترت الاصول الثابتة عندما كان	
الرقم القياسي 170)	80 000
مصروفات مختلفة (تحققت بانتظام خلال السنة)	100 000
هذا مع العلم بأن :	

(1) الرقم القياسي العام للتوسط للاسعار خلال السنة المنتهية في 29 / 2 / 1985 هو 180

(2) الرقم القياسي العام للاسعار في 29 / 2 / 1985 م هو 190

(3) حققت الشركة خسائر في القوة الشرائية نتيجة لاحتفاظها بعناصر نقدية صافية خلال السنة قدرها 10 000 د .

المطلوب

- 1 - اعداد الميزانية التقليدية للشركة في 28 فبراير 1984 م
- 2 - اعداد الميزانية المعدلة لظهور اثر التغير في المستوى العام للاسعار ، للشركة في 28 فبراير 1984 م .
- 3 - اعداد قائمة الدخل التقليدية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 29 فبراير 1985 م .
- 4 - اعداد قائمة الدخل المعدلة لظهور اثر تقلبات الاسعار العامة ، للشركة عن السنة المالية المنتهية في 29 فبراير 1985 م .

18-19 إليك الميزانية التقليدية لشركة الوفاق :

شركة الوفاق			
الميزانية في 31 / 12 / 1983 م			
100 000 د	اوراق تحت الدفع	50 000 د	نقدية
250 000	رأس المال	210 000	مباني
105 000	دخل محجوز	(15 000)	مجمع استهلاك
		300 000	آلات
		(90 000)	مجمع استهلاك
455 000 د	مجموع الخصوم	455 000 د	مجموع الأصول

وإليك الأرقام القياسية التالية للمستوى العام للأسعار :

160	في 1 / 1 / 1983 م
180	المتوسط خلال السنة
200	في 31 / 12 / 1983
120	عند شراء المباني
150	عند شراء الآلات
100	عند إصدار الأسهم

المطلوب

تعديل الميزانية المذكورة لظهور أثر تغيرات المستوى العام للأسعار في 31 / 12 / 1983 م .

18-20 استخرجت البيانات التالية من دفاتر الشركة المتحدة :

182 700 د	صافي الأصول النقدية في 31 / 12 / 1982
	مقبوضات ومدفوعات نقدية متوزعة خلال السنة 1983 :
675 000	مبيعات
405 000	مشتريات
112 500	مصروفات أخرى دفعت نقداً

وإليك الأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار التالية :

125	1983 / 1 / 1
140	المتوسط خلال السنة
150	1983 / 12 / 31

المطلوب :

احتساب الوفر أو الخسارة في القوة الشرائية خلال السنة المالية المنتهية في 1983 / 12 / 31 م .

21-18 استخرجت البيانات التالية من الميزانية التقليدية لشركة الخليج العربي في 1982 / 12 / 31 م :

257 500 د	تقديمية
260 000	اوراق وحسابات تحت التحصيل
146 250	اوراق وحسابات تحت الدفع
162 500	سندات دفع 9%

كما استخرجت البيانات التالية من قائمة الدخل التقليدية عن السنة المالية المنتهية في 1983 / 12 / 31 م لنفس الشركة :

1 105 000 د	مبيعات
552 500	مشتريات
162 500	مصروفات أخرى

وقد كانت الأرقام القياسية للمستوى العام للأسعار كما يلي :

120	1983 / 1 / 1
135	المتوسط خلال 1983
150	1983 / 12 / 31 م

المطلوب :

اعداد جدول يبين الوفر أو الخسارة في القوة الشرائية للشركة خلال 1983 م ، بدینارات حديثة .

الفصل التاسع عشر

الأخطاء المحاسبية وتصحيحها

يجب أن تعبر القوائم والتقارير المالية التي ينتجها النظام المحاسبي لمنشأة ما عن الوضع المالي لتلك المنشأة، بكل دقة وأمانة، وفقاً للمبادئ والقواعد والإجراءات المحاسبية المعترف بها في المجتمع، ولكن قد ترتكب بعض الأخطاء أثناء عملية الإثبات والترحيل في الدفاتر المحاسبية وإعداد القوائم المالية لمنشأة ما، بشكل يجعل تلك القوائم غير صحيحة وغير معبرة عن الواقع. والقاعدة العامة هي أنه يجب تصحيح تلك الأخطاء بمجرد اكتشافها. وقد تحدث تغيرات في الظروف المحيطة بالمنشأة تؤثر على مصداقية قوائمها المالية التي سبق إعدادها. ويمكن تصنيف الأخطاء والتغيرات المحاسبية إلى ثلاث مجموعات، وهي⁽¹⁾:

- أ - أخطاء تكتشف قبل الانتهاء من إعداد القوائم المالية وإقفال الدفاتر.
- ب - أخطاء تكتشف بعد الانتهاء من إعداد القوائم المالية وإقفال الدفاتر.
- ج - تغيرات محاسبية، وتشمل:

1 - تغير في مبدأ محاسبي Change in Accounting Principle : أي تغير من مبدأ محاسبي مقبول إلى مبدأ محاسبي آخر مقبول أيضاً، مثل التغير من طريقة القسط الثابت إلى القسط المتناقص لاستهلاك أصل ثابت.

2 - تغير في تقدير محاسبي Change in Accounting Estimate : وهو

⁽¹⁾ «Accounting Changes», Opinions of the Accounting Principles Board No. 28 (New York: AICPA, 1971). بصرف.

تغير ينشأ عن ظهور معلومات جديدة، أو اكتساب خبرة - مثل التغير في تقدير العمر الإنتاجي لأصل ثابت.

3 - تغير في المنشأة Change in Reporting Entity : أي تغير في طبيعة أو مكونات المنشأة المعد عنها القوائم المالية - مثل تغير طبيعة نشاط المنشأة من تجاري إلى صناعي .

ونظراً لصعوبة موضوع الأخطاء والتغيرات المحاسبية ومعالجتها بالنسبة للطلاب في هذه المرحلة المبكرة من دراسته للمحاسبة، فإننا سنكتفي في هذا الكتاب بمعالجة المجموعة الأولى فقط من الأخطاء، على أن تعالج المجموعتان الأخريان في مراحل أخرى متقدمة (المحاسبة المتوسطة عادة)⁽²⁾.

الأخطاء التي تكتشف قبل الانتهاء من إعداد القوائم المالية :

يمكن تقسيم الأخطاء التي تكتشف قبل الانتهاء من إعداد القوائم المالية وإقفال الدفاتر إلى مجموعتين : أخطاء القيد وأخطاء الترحيل .

أولاً : أخطاء القيد وطرق تصحيحها :

ترتكب أخطاء القيد عند إجراء التوجيه المحاسبي والإثبات في دفتر اليومية العامة، ويتم ترحيلها كما هي إلى دفتر الأستاذ العام، ويمكن تقسيم هذه المجموعة من الأخطاء إلى أربعة أنواع، هي : أخطاء حذف، أخطاء ارتكاب، أخطاء فنية، وأخطاء متكافئة.

أ - أخطاء الحذف :

أي أن يتم حذف عملية بالكامل، سهواً أو عمداً، فلا تثبت باليومية العامة ولا ترحل إلى دفتر الأستاذ العام. ويتم تصحيح هذا النوع من الأخطاء بمجرد

(2) إذا رغب القارئ في دراسة هذا الموضوع بالتفصيل، عليه الاستئانة بمراجع في المحاسبة المتوسطة، مثل :

Donald E. Kieso & Jerry J. Weygandt, *Intermediate Accounting*, 4th Edition (New York: John Wiley & Sons, 1983), Chapter 23, p. 1027 - 1050.

اكتشافه، عن طريق إثبات العملية المحلولة في اليومية العامة وترحيلها إلى الحسابات المناسبة في دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة.
مثال :

لنفرض أن منشأة الأمل قد اشترت بضاعة على الحساب من منشأة الحرية في 1 / 12 / 1991، بمبلغ 5,000 دينار. وقد ضاعت قائمة الشراء بين الأوراق، وسُهي على المحاسب فلم يرقم بإثباتها في دفتر اليومية، ومن ثم لم يرسلها إلى دفتر الأستاذ العام ولا إلى حساب منشأة الحرية بدفتر أستاذ الدائنين. وفي نهاية الكانون (ديسمبر) استلمت منشأة الأمل كشف حسابها من منشأة الحرية، وعند المطابقة مع الدفاتر تبين الخطأ، في هذه الحالة يجب تصحيح الخطأ بإثبات العملية بدفتر اليومية العامة في 31 / 12 / 1991، كما يلي:

1991/12/31	المشتريات	5,000
	حسابات تحت الدفع (منشأة الحرية)	5,000
	إثبات بضاعة مشتراة على الحساب، قائمة رقم: —، بتاريخ 91/12/1، سقطت سهواً ولم تثبت في ذلك اليوم.	

وبما تجدر ملاحظته أن أخطاء الحذف بطبيعتها لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة، وبالتالي يصعب اكتشافها. إلا أن تلك الأخطاء تؤثر على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي. ففي المثال السابق، سوف يؤدي عدم إثبات المشتريات إلى تخفيض رقم تكلفة البضاعة المباعة ومن ثم زيادة رقم صافي الدخل في قائمة الدخل؛ وإلى تخفيض رقم الدائنين في الميزانية؛ ما لم يتم التصحيح.

ويفضل استخدام اليومية العامة لتصحيح مثل هذه الأخطاء عادة، حتى مع وجود يوميات مساعدة، وذلك منعاً للكشط والشطب والتحشير من ناحية، ولقلة عدد الأخطاء عادة من ناحية أخرى.

ب - أخطاء الارتكاب:

أي أن العملية تثبت في الدفاتر، ولكن بشكل خاطئ. وقد يكون الخطأ في مبلغ العملية أو اسم الحساب أو التكرار.

1 - الخطأ في إثبات مبلغ العملية:

أي إثبات العملية بمبلغ يختلف عن المبلغ الصحيح، في اليومية وتحويله إلى الأستاذ العام على تلك الصورة الخاطئة.

مثال:

قامت منشأة الأمل ببيع بضاعة على الحساب إلى منشأة النصر في 1991/7/1 بمبلغ 9,800 د. ولكن المحاسب أثبت العملية ورحلها إلى الأستاذ العام كما يلي:

91/7/1	حسابات تحت التحصيل (منشأة النصر) المبيعات مبيعات على الحساب، قائمة رقم —	8,900	8,900
--------	--------------------------------------------------------------------------------	-------	-------

وبعد أن تم إرسال كشف الحساب إلى العميل في نهاية الشهر، اتصل العميل بالمنشأة وبين لها الخطأ في مبلغ العملية، وذلك في 91/8/15. يمكن تصحيح ذلك الخطأ في اليومية العامة بإحدى طريقتين:

(1) الطريقة المطولة:

يجري قيد عكسي للقيد الخاطئ لإلغائه، ثم تثبت العملية من جديد بشكل صحيح، كما يلي:

8/15	المبيعات حسابات تحت التحصيل (النصر) إلغاء القيد رقم — الخاص بإثبات القائمة رقم — بتاريخ 91/7/1، لأن المبلغ الصحيح هو 9,800 د.	8,900	8,900
8/15	حسابات تحت التحصيل (منشأة النصر) المبيعات إثبات القائمة رقم — بقيد صحيح، بعد إلغاء القيد رقم — الخاطئ.	9,800	9,800

(2) الطريقة المختصرة:

يتم في هذه الطريقة تصويب الخطأ بقيد واحد فقط، يكون مبلغه هو الفرق بين المبلغين الصحيح والخطأ. ففي المثال السابق، يتم زيادة المبلغ من 8,900 د. إلى 9,800 د؛ أي بفرق 900 د. ويجب إضافة ذلك الفرق إلى حسابي العملاء والمبيعات، عن طريق قيد اليومية العامة التالي:

8/15	حسابات تحت التحصيل (منشأة النصر) المبيعات تصحيح الخطأ في القيد رقم —، قائمة رقم —، بتاريخ 7/1.	900	900
------	---------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----	-----

ويلاحظ أن الطريقة المطولة تمتاز بالسهولة والوضوح، لذلك ينصح باستخدامها لتلافي الأخطاء في تصويب الأخطاء، خصوصاً بالنسبة للمحاسبين المبتدئين، كما يلاحظ أنه إذا كان الخطأ قد وقع في إثبات المبلغ في جانبي القيد فإنه لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة، ولكنه يؤثر على القوائم المالية.

وقد يقع الخطأ في إثبات المبلغ في جانب واحد فقط من جانبي القيد، ويكون الجانب الآخر صحيحاً، ففي المثال السابق، إذا كانت العملية قد أثبتت خطأ في 7/1 كما يلي:

91/7/1	حسابات تحت التحصيل (منشأة النصر) المبيعات	8900	9,800
--------	----------------------------------------------	------	-------

فإن هذا الخطأ يتعلق بجانب المبيعات فقط، وسوف يؤدي إلى عدم توازن (تساوي) مجموعي خانتي «منه» و«له» في اليومية العامة، وكذلك عدم توازن ميزان المراجعة. لذلك فإنه يسهل اكتشاف مثل هذا الخطأ.

ويجب أن يتم تصويب الخطأ في هذه الحالة باتباع الطريقة المطولة، وذلك بإجراء قيد عكسي ثم قيد صحيح للمعاملة، كما يلي:

91/8/15	المبيعات حسابات تحت التحصيل (النصر)	9,800	8,900
91/8/15	إلغاء القيد رقم —، بتاريخ 91/7/1، نظراً لوجود خطأ بالمبلغ. حسابات تحت التحصيل (النصر) المبيعات	9,800	9,800
	إثبات قائمة البيع رقم —، بتاريخ 91/7/1، بقيد صحيح.		

2 - الخطأ في اسم الحساب:

أي أن ثبت المبلغ الصحيح في الجانب المدين أو الجانب الدائن من حساب معين خطأ، بدلاً من إثباته في نفس الجانب لحساب آخر، وذلك في اليومية العامة ثم يرحل إلى الأستاذ العام فيما بعد بنفس الصورة الخاطئة.

مثال :

نفترض أن منشأة الأمل قد قامت في 5/8/1991 بدفع مبلغ 5,000 د. بصك ، سداداً لجزء من ثمن بضاعة اشترتها من منشأة بنغازي على الحساب في 7/10 ، وقد قام المحاسب بإثبات عملية السداد في دفاتر الأمل كما يلي :

5,000	5,000	حسابات تحت التحصيل (بنغازي) المصرف سداد مبلغ 5,000 د. بصك رقم — ، إلى منشأة بنغازي .	91/8/5
-------	-------	-----------------------------------------------------------------------------------------------	--------

لاحظ أن الخطأ في القيد المذكور أعلاه يتمثل في جعل حساب حسابات تحت التحصيل مدينياً ، بدلاً من حساب حسابات تحت الدفع ، ولا يؤثر هذا النوع من الأخطاء على توازن ميزان المراجعة ، ولكنه يؤثر على القوائم المالية للمنشأة . فرصيد حسابي «الحسابات تحت التحصيل» و «الحسابات تحت الدفع» سيكونان خاطئين ، ولكن مجموع أرصدة الحسابات المدينة سيكون مساوياً لمجموع أرصدة الحسابات الدائنة في ميزان المراجعة .

وعليه ، فإن مثل هذا الخطأ لن يكشف عنه توازن ميزان المراجعة ، ولكن يمكن اكتشافه عن طريق إرسال كشوفات الحسابات للعملاء والدائنين (أو مصادقات المراجع الخارجي للمنشأة) ومطابقة الملاحظات والكشوفات الواردة منهم مع دفاتر المنشأة . عند اكتشاف الخطأ المذكور أعلاه ، في 31/12/1991 مثلاً ، يمكن تصويبه بإحدى طريقتين :

(1) الطريقة المطولة :

وتقوم على أساس إلغاء القيد الخاطئ ب قيد عكسي ، وإجراء قيد صحيح للإثبات العملية ، كما يلي :

91/12/31	المصرف حسابات تحت التحصيل (منشأة بنغازي).	5,000	5,000
12/31	إلغاء القيد رقم —، بتاريخ 91/8/5 لوجود خطأ في اسم الحساب المدين. حسابات تحت الدفع (منشأة بنغازي) المصرف إثبات دفع المبلغ إلى المنشأة، بصك رقم —، بتاريخ 8/5.	5,000	5,000

(2) الطريقة المختصرة:

وفقاً لهذه الطريقة، يتم تصحيح الخطأ المذكور أعلاه بقيد مختصر واحد، كما يلي:

12/31	حسابات تحت الدفع حسابات تحت التحصيل (منشأة بنغازي) تصحيح القيد رقم —، بتاريخ 8/5.	5,000	5,000
-------	-----------------------------------------------------------------------------------------	-------	-------

(3) تكرار الإثبات:

أي أن تثبت نفس العملية مرتين أو أكثر في اليومية العامة والاستاذ العام.

مثال:

باعت منشأة الأمل بضاعة على الحساب في 91/9/2 إلى منشأة التجارة العامة بمبلغ 5,500 د. وقد قام المحاسب بإثباتها في دفاتر منشأة الأمل في نفس اليوم بجعل حساب حسابات تحت التحصيل مدينًا وحساب المبيعات دائنًا بمبلغ 5,500 د. ثم قام بإجراء نفس القيد مرة أخرى يوم 91/9/12.

وعليه، فإن حساب الحسابات تحت التحصيل قد أصبح متضخماً بمبلغ 5,500 د. أكثر مما يجب، وكذلك حساب المبيعات. وما لم يتم تصحيح هذا الخطأ، فإن القوائم المالية لمنشأة الأمل ستكون غير معبرة عن الواقع. لاحظ أن هذا النوع من الأخطاء لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة، ومن ثم قد يصعب اكتشافه.

عند اكتشاف الخطأ المذكور أعلاه، في 31/12/91 مثلاً، يتم تصويبه بإجراء قيد عكسي لأحد القيدتين المذكورين، كما يلي:

12/31	المبيعات حسابات تحت التحصيل (التجارة العامة) إلغاء القيد المكرر رقم —، بتاريخ 9/12.	5,500	5,500
-------	-------------------------------------------------------------------------------------------	-------	-------

جـ — الأخطاء الفنية:

وهي أخطاء في تطبيق المبادئ والأسس والقواعد المحاسبية السليمة. ومن الأمثلة على ذلك، الخلط بين المصروفات الرأسمالية والإيرادية.

مثال:

اشترت منشأة التقدم سيارة لنقل بضائعها في 6/6/1991 بمبلغ 4,000 د. بصك، أثبتها في الدفاتر كما يلي:

91/6/6	المصروفات العمومية المصرف شراء سيارة، بصك رقم —، من شركة المحركات العامة.	4,000	4,000
--------	---------------------------------------------------------------------------------	-------	-------

كان من المفروض في هذه الحالة جعل حساب السيارات مدينياً بدلاً من

حساب المصروفات العمومية، لأن العمر الإنتاجي للسيارة يتعدى سنة، وبالتالي فهي مصروف رأسمالي وليس إيرادي.

هذا الخطأ لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة، ولكنه يؤثر على القوائم المالية للمنشأة، ومن ثم نتائج أعمالها ومركزها المالي. وعند اكتشاف ذلك الخطأ في نهاية السنة المالية مثلاً، يمكن تصحيحه بإحدى طريقتين:

(1) الطريقة المطولة:

إجراء قيد عكسي للقيد الخاطئ، وإثبات العملية بقيد صحيح:

12/31	المصرف المصروفات العمومية إلغاء القيد رقم —، بتاريخ 6/6، لأنه خاطئ.	4,000	4,000
-------	------------------------------------------------------------------------------	-------	-------

12/31	السيارات المصرف إثبات شراء السيارة رقم —، بصك رقم —، بتاريخ 6/6.	4,000	4,000
-------	---------------------------------------------------------------------------	-------	-------

(2) الطريقة المختصرة:

يمكن تصحيح الخطأ السابق عن طريق قيد واحد فقط، كما يلي:

12/31	السيارات المصروفات العمومية تصحيح القيد رقم —، بتاريخ 6/6 لأنه خاطئ.	4,000	4,000
-------	-------------------------------------------------------------------------------	-------	-------

د - الأخطاء المتكافئة:

وهي أخطاء يعرض بعضها بعضاً حسابياً، فلا تؤثر على توازن ميزان

المراجعة، مثل خطأ في الجانب المدين لحساب ما وخطأ آخر مساوٍ له من حيث المبلغ، في الجانب الدائن لحساب آخر، وتؤثر هذه الأخطاء عادة على القوائم المالية للمنشأة.

مثال:

اشترت منشأة الورود بضاعة بصك في 91/7/7 بمبلغ 4,500 د، وأثبتتها في دفاترها كما يلي:

91/7/7	المشتريات المصرف شراء بضاعة بصك رقم —	5,400	4,500
--------	---------------------------------------------	-------	-------

كما استلمت يوم 91/7/11 صكاً من أحد عملائها بمبلغ 4,500 د سداداً لدين عليه، فقام المحاسب بإثبات هذه العملية كما يلي:

7/11	المصرف حسابات تحت التحصيل استلام المبلغ بصك رقم —	5,400	4,500
------	---------------------------------------------------------	-------	-------

احتوى القيد الأول على خطأ في الجانب المدين للمشتريات بمبلغ 900 د، كما احتوى القيد الثاني على خطأ في الجانب الدائن لحسابات تحت التحصيل بنفس المبلغ، لا شك أن ميزان المراجعة سوف يتوازن حتى لو لم يتم تصحيح هذين الخطأين. ولكن رصيد حساب المشتريات في قائمة الدخل سوف يكون أكبر مما يجب، كما أن رصيد حساب حسابات تحت التحصيل في الميزانية سوف يكون أقل مما يجب، وذلك ما لم يتم تصحيح الخطأين المذكورين.

عند اكتشاف الخطأين المذكورين أعلاه، يتم التصحيح بإحدى طريقتين:

من ص 8 - 18 من كتاب المحاسبة المالية

(1) الطريقة المطولة :

وفقاً لهذه الطريقة يتم إلغاء القيدتين الخاطئتين بقيدتين عكسيين، ثم تثبت العملياتان بقيدتين صحيحتين، كما يلي :

91/10/15	المصرف المشتريات إلغاء القيد رقم —، بتاريخ 7/7، لأنه خاطيء.	5,400	4,500
10/15	حسابات تحت التحصيل المصرف إلغاء القيد رقم —، بتاريخ 7/11، لأنه خاطيء.	4,500	5,400
10/15	المشتريات المصرف إثبات شراء بضاعة بـ 5000 رقم —، في 7/7.	4,500	4,500
10/15	المصرف حسابات تحت التحصيل إثبات استلام المبلغ من شركة الوحدة في 91/7/11، بـ 5000 رقم —.	4,500	4,500

(2) الطريقة المختصرة :

يمكن تصحيح الخطأين المذكورين أعلاه بقيد واحد فقط، كما يلي :

91/10/15	حسابات تحت التحصيل المشتريات تصحيح القيدين —، —، بتاريخ 7/7 و1991/7/11.	900	900
----------	----------------------------------------------------------------------------------	-----	-----

ثانياً: أخطاء الترحيل وطرق تصحيحها:

قد يكون الإثبات في دفتر القيد الأولى (اليومية) صحيحاً، ومع ذلك ترتكب أخطاء في ترحيلها إلى دفتر الأستاذ العام وتنقسم هذه الأخطاء إلى ثلاثة أنواع، وهي: أخطاء حذف، وأخطاء ارتكاب وأخطاء متكافئة.

أ - أخطاء الحذف:

وهي نوعان: حذف كامل وحذف جزئي.

1 - أخطاء حذف كامل:

أي عدم ترحيل أي من طرفي قيد مثبت بدفتر اليومية إلى دفتر الأستاذ العام.

ولا يؤثر هذا النوع من الأخطاء على توازن ميزان المراجعة، وإن كان يؤثر على القوائم المالية للمنشأة.

وعند اكتشاف هذا النوع من الخطأ، يتم تصحيحه بإكمال عملية الترحيل إلى الأستاذ العام.

2 - أخطاء حذف جزئي:

أي ترحيل جانب واحد فقط من قيد وارد باليومية العامة، إلى دفتر الأستاذ العام، وعدم ترحيل جانبه الآخر، ويؤثر هذا الخطأ على توازن ميزان المراجعة، وبالتالي يسهل اكتشافه. ويتم تصحيح هذا الخطأ عن طريق ترحيل الجانب غير المرسل من القيد.

ب - أخطاء الارتكاب :

وهي أربعة أنواع : ترحيل إلى حساب غير صحيح ، ترحيل إلى جانب غير صحيح من حساب صحيح ، ترحيل مبلغ خاطيء ، وتكرار ترحيل .

1 - ترحيل إلى حساب غير صحيح :

مثل ترحيل مبلغ 5000 د. إلى الجانب المدين من حساب حسابات تحت الدفع بدلاً من الجانب المدين لحساب حسابات تحت التحصيل ، وهو الحساب الصحيح .

لا يؤثر هذا الخطأ على توازن ميزان المراجعة ، ومن ثم قد يصعب اكتشافه . ويتم تصحيح هذا الخطأ بشطب المبلغ من الجانب المدين لحساب حسابات تحت الدفع ، وإثباته في الجانب المدين لحساب حسابات تحت التحصيل . وينبغي أن يتم الشطب برفق ، ودون تشويه للدفاتر .

2 - ترحيل إلى جانب غير صحيح من حساب صحيح :

مثل ترحيل مبلغ 3000 د. إلى الجانب الدائن لحساب المصرف بدلاً من جانبه المدين . يؤدي مثل هذا الخطأ إلى وجود فرق بين مجموعي جانبي ميزان المراجعة ، مساوياً لضعف المبلغ الأصلي ، أي 6000 د. وعليه ، يسهل عادة اكتشاف هذا النوع من الأخطاء .

ويتم تصحيح هذا الخطأ بشطب المبلغ المرحل خطأ في الجانب الدائن ، وإثباته في الجانب المدين لنفس الحساب .

3 - ترحيل مبلغ خاطيء :

مثل ترحيل مبلغ 3500 د. إلى الجانب المدين من حساب المصرف ، بدلاً من مبلغ 5300 د. وهو المبلغ الصحيح . ويؤثر مثل هذا النوع من الأخطاء على توازن ميزان المراجعة ، ما لم يكن متكافئاً (مثل ارتكاب نفس الخطأ في جانبي

القيد)؛ وبالتالي يسهل اكتشافه عادة، ويتم تصحيح هذا الخطأ بشطب المبلغ الأول، وإثبات المبلغ الصحيح في نفس الجانب من الحساب.

4 - تكرار الترحيل:

مثل ترحيل مبلغ صحيح (4000 د.) إلى الجانب المدين من حساب العملاء، مرتين، في حين كان من المفروض ترحيله مرة واحدة فقط إلى نفس الحساب ويؤثر هذا الخطأ على توازن ميزان المراجعة، ما لم يكن متكافئاً، ويتم تصحيح هذا الخطأ بشطب أحد المبلغين المتكررين.

جـ - الأخطاء المتكافئة:

وهي أخطاء ترتكب أثناء عملية الترحيل إلى دفتر الأستاذ العام، تؤثر على أرصدة بعض الحسابات فتصبح خاطئة، ولكن هذه الأخطاء تكون متساوية القيمة ومنعكسة الاتجاهات بحيث لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة، وإن كانت تؤثر على القوائم المالية للمنشأة، فمثلاً قد يرحد مبلغ 4000 د. إلى الجانب الدائن من حساب المشتريات بدلاً من الجانب المدين لنفس الحساب، ثم يرحد فيما بعد مبلغ 4000 د. إلى الجانب المدين من حساب الأثاث بدلاً من الجانب الدائن لحساب المبيعات. سوف ينتج عن الأخطاء السابقة ظهور أرصدة خاطئة لكل من حسابات المشتريات (أقل مما يجب بمبلغ 8000 د.) والأثاث (أكثر مما يجب بمبلغ 4000 د.) والمبيعات (أقل مما يجب بمبلغ 4000 د.). ولكن هذه الأخطاء تلغي بعضها البعض حسابياً، فيتوازن ميزان المراجعة حتى مع وجودها، وبالتالي يصعب اكتشافها.

ويتم تصحيح هذه الأخطاء بشطب الترحيلات الخاطئة، وإجراء الترحيلات الصحيحة، بكل دقة ولطف ودون كشط أو تحشير.

ويلاحظ أن القانون التجاري ينص عادة على عدم جواز الشطب والكشط في دفتر اليومية العامة فقط، ولكن الأسس المحاسبية السليمة تتطلب أيضاً أن تكون جميع الدفاتر والمستندات المحاسبية سليمة وغير مشوهة. وذلك يتطلب

ضرورة الاهتمام بالإثبات في الدفاتر والمستندات المحاسبية، وإجرائها بكل دقة وحرص. وإن كان لا يسمح أبداً بالشطب أو الكشط في دفتر اليومية العامة، فإنه يمكن استخدام الشطب في حدود ضيقة جداً وبكل رفق وعناية، في دفتر الأستاذ العام ودفاتر الأستاذ المساعدة؛ على أن يقوم المحاسب بالتوقيع إلى جانب كل تصحيح، مراعاة للدقة وتحديد المسؤوليات.

علاقة ميزان المراجعة بالأخطاء:

بعض الأخطاء يؤثر على ميزان المراجعة، بمعنى أنها تجعل ميزان المراجعة في حالة عدم توازن. وبعض الأخطاء الأخرى لا يؤثر على ميزان المراجعة، بمعنى أن الميزان يظل متوازناً حتى مع وجود تلك الأخطاء. وعليه فإن توازن ميزان المراجعة يعتبر فقط خطوة أولية للتأكد من صحة الحسابات وعدم وجود أخطاء. وبالمقابل، فإن عدم توازن ميزان المراجعة لا يدل بالضرورة على وجود أخطاء بالحسابات، فقد يكون الخطأ في ميزان المراجعة نفسه. وعليه إذا لم يتوازن ميزان المراجعة، يجب إتخاذ الخطوات التالية:

- 1 - يجب إعادة جمع كل من جانبي ميزان المراجعة للتأكد من صحة الجمع.
- 2 - قد يحدث خطأ في نقل بعض أرصدة الحسابات من دفتر الأستاذ العام إلى ميزان المراجعة، ولاكتشاف مثل هذا الخطأ تراجع الأرقام الواردة بميزان المراجعة مع دفتر الأستاذ العام.
- 3 - قد يدرج خطأ أحد الأرصدة المدينة في خانة «أرصدة دائنة»؛ كما قد يدرج خطأ أحد الأرصدة الدائنة في خانة «أرصدة مدينة» بميزان المراجعة، سوف يؤدي وضع مبلغ في الجانب الخطأ من الميزان إلى ظهور فرق بين مجموعي جانبي الميزان بمقدار ضعف ذلك المبلغ، وعليه فقد يمكن اكتشاف هذا الخطأ بقسمة الفرق بين جانبي الميزان على اثنين؛ فإذا كان خارج القسمة مساوياً لرصيد أحد الحسابات الواردة بميزان المراجعة فإن ذلك قد يعني أن

4 - قد يسهى عن بعض الحسابات ولا تدرج في ميزان المراجعة . ويمكن اكتشاف هذا النوع من الأخطاء بمقارنة أرصدة الحسابات المدرجة بميزان المراجعة الحالي مع أرصدة الحسابات المدرجة بميزان المراجعة للفترة السابقة ، أو مع دليل الحسابات .

إذا اتضح أن هناك فرق بين مجموعي جانبي ميزان المراجعة ولم يتمكن المحاسب من إيجاد تفسير معقول له ، فإنه يستطيع أن يثبت ذلك الفرق في حساب «أرصدة مدينة - أو دائنة - أخرى» ، أو في ما يسمى أحياناً «حساب معلق» ؛ وذلك بصورة مؤقتة فقط . غير أنه يجب أن لا تعد القوائم المالية ولا تقفل الدفاتر إلا بعد تسوية هذا الفرق والتعرف على أسبابه وتصحيح الأخطاء التي تسببت فيه .

أما بالنسبة للأخطاء التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة ، فإنه يمكن اكتشافها عن طريق إجراءات المراجعة الداخلية والخارجية التي تعتبر جزءاً متمماً للنظام المحاسبي الجيد في أية منشأة . ومن بين إجراءات المراجعة المتعارف عليها ما يلي⁽³⁾ :

- 1 - مراجعة مستندية وحسابية لعمليات المنشأة وكيفية إثباتها في اليومية العامة وتحيلها إلى دفاتر الأستاذ العام والأساتذة المساعدة ، وترصيدها .
- 2 - إرسال كشوفات الحسابات والمصادقات للعملاء والموردين والمصارف .
- 3 - مطابقة كشوفات الحسابات والمصادقات الواردة من العملاء والموردين والمصارف مع دفاتر وسجلات المنشأة .
- 4 - جرد فعلي لموجودات المنشأة .

(3) توجد مادة دراسية متخصصة لموضوع المراجعة عادة في كليات ومعاهد العلوم الاقتصادية والتجارية . وهناك الكثير من الكتب المتخصصة في هذا الموضوع .

أسئلة وتمارين

أسئلة :

19 - 1 - هناك ثلاثة أنواع من الأخطاء والتغيرات المحاسبية - اذكرها وتكلم عنها بشيء من التفصيل .

19 - 2 - هناك نوعان من الأخطاء التي تكتشف قبل الانتهاء من إعداد القوائم المالية - اذكرهما وتكلم عنها بشيء من التفصيل ، مع إعطاء أمثلة .

19 - 3 - تناول كل من أخطاء القيد التالية بشكل مختصر ، موضحاً طبيعتها ، أثرها على ميزان المراجعة والقوائم المالية ، وطرق تصحيحها ، مع إعطاء أمثلة :

(1) أخطاء حذف .

(2) أخطاء ارتكاب .

(3) أخطاء ثنية .

(4) أخطاء متكافئة .

19 - 4 - تناول كل من أخطاء الترحيل التي درستها بشكل مختصر ، موضحاً طبيعتها ، أثرها على ميزان المراجعة ، والقوائم المالية ، وطرق تصحيحها ؛ مع إعطاء مثال لكل منها .

19 - 5 - كيف يعد ميزان المراجعة ؟ ومتى يتم إعداده ؟ ولماذا يعد ؟ .

تمارين :

19 - 6 - اكتشفت الأخطاء التالية قبل الانتهاء من إعداد القوائم المالية المنشأة الحرة في 31/12/1991 :

1 - في 5/1/1991 اشترت المنشأة سيارة لنقل البضائع ، على الحساب من الشركة العامة للمحركات ، بمبلغ 300,000 د، أثبتتها اليومية العامة كما يلي :

3,400	أصول ثابتة / سيارات	91/1/5
3,400	حسابات تحت الدفع	

ورحل القيد بهذا الشكل الخاطئ إلى دفتر الأستاذ العام.

2 - في 1991/1/6 اشترت المنشأة بضاعة بصك بمبلغ ٥7,800 د. وقد أثبتت العملية في دفتر اليومية العامة كما يلي:

8,700	مشتريات	91/1/6
8,700	المصرف	

وقد رحل القيد بهذا الشكل الخاطئ إلى دفتر الأستاذ العام.

3 - في 1991/4/2 استلمت المنشأة صكاً بمبلغ ٥3,000 د. من أحد عملائها فأثبتت العملية في اليومية العامة كما يلي:

3,000	حسابات تحت التحصيل	91/4/2
3,000	المصرف	

وقد رحل القيد بهذا الشكل الخاطئ إلى دفتر الأستاذ العام.

4 - في 1991/4/4 قامت المنشأة بدفع مبلغ ٥4,000 د. إلى أحد دائئها سداداً لدينه، فأثبتت العملية في اليومية العامة كما يلي:

4,000	المشتريات	91/4/4
4,000	الصندوق	

وقد رحل القيد بهذا الشكل إلى دفتر الأستاذ العام.

5 - في 1991/5/5 اشترت المنشأة أثاثاً لمكاتب الإدارة بمبلغ 2,000 د. بصك، فأثبتت العملية في اليومية العامة كما يلي:

200	مصرفات عمومية	91/5/5
200	المصرف	

وقد رحل القيد كما هو إلى دفتر الأستاذ العام، علماً بأن اللائحة المالية للمنشأة تقتضي معاملة هذا المبلغ كأصل ثابت، لأنه يزيد عن 300 د.

المطلوب:

1 - تحديد الخطأ الذي ارتكبه المحاسب عند إثباته لكل عملية، وأثره على ميزان المراجعة والقوائم المالية للمنشأة في 1991/12/31 م.

2 - إجراء التصحيح اللازم في دفاتر المنشأة لكل من تلك الأخطاء، باستخدام:

(1) الطريقة المطولة.

(2) الطريقة المختصرة.

19 - 7 - قام أحد مساعدي المراجع الخارجي لشركة الأمل بمراجعة دفاتر ومستندات الشركة للسنة المالية المنتهية في 1991/12/31 وتبين له أن بعض العمليات قد أثبتت بطريقة خاطئة، وهي:

1 - باعت الشركة جزءاً مستعملًا من أثاثها تفاصيله كما يلي:

سعر الاقتناء 10,000 د.

تاريخ الاقتناء 1986/1/1 م

نسبة الاستهلاك الثابت السنوي 20%

سعر البيع في 1991/7/1 (تقديراً) 2,000 د.

وقد أثبت محاسب الشركة هذه المعاملة في اليومية العامة كما يلي:

91/7/1	الصندوق أرباح بيع أصول ثابتة	2,000	2,000
--------	---------------------------------	-------	-------

وقد رحل القيد بهذا الشكل إلى دفتر الأستاذ العام.

2 - في 91/8/7 باعت الشركة بضاعة على الحساب بمبلغ 3,500 د. إلى شركة زيتن، فأنبتها المحاسب كما يلي في اليومية العامة:

91/8/7	حسابات تحت الدفع المبيعات	3,500	5,300
--------	------------------------------	-------	-------

وقد رحل القيد بهذا الشكل إلى الأستاذ العام.

3 - اقترضت الشركة من المصرف الوطني مبلغ 24,000 د. لمدة ثلاثة أشهر في 91/12/1 بسعر فائدة 10٪ سنوياً، وقد خصصت الفوائد مقدماً من قيمة القرض في 91/12/1، فأنبت المحاسب العملية كما يلي:

91/12/1	المصرف فوائد مدينة قروض مصرفية قصيرة الأجل	24,000	23,800 200
---------	--------------------------------------------------	--------	---------------

وقد رحل القيد بهذا الشكل إلى دفتر الأستاذ العام.

4 - في 1991/8/8 دفعت الشركة مبلغ 5,800 د. بصك إلى شركة أحد دائئتها (شركة التقدم)، فأنبت المحاسب في اليومية العامة كما يلي:

88/2/8	حسابات تحت التحصيل المصرف	8,500	8,500
--------	------------------------------	-------	-------

وقد رحل القيد بهذا الشكل إلى دفتر الأستاذ العام.

5 - بلغ قسط استهلاك المباني عن السنة الحالية 9,000 د. أثبتته المحاسب كما يلي :

88/12/31	الاستهلاك المتراكم المباني	9,000	9,000
----------	-------------------------------	-------	-------

وقد سجل القيد بهذا الشكل إلى دفتر الأستاذ العام .

المطلوب :

بصفتك خبيراً محاسبياً احتكم إليك محاسب ومساعد مراجع الشركة، بين لهما ما يلي :

1 - ما هي الأخطاء التي ارتكبتها محاسب الشركة في إثبات العمليات الخمس المذكورة أعلاه (إن وجدت) ؟.

2 - بين أثر كل من تلك الأخطاء على ميزان المراجعة والقوائم المالية للشركة في 1991/12/31 م.

3 - كيف يمكن تصحيح كل من تلك الأخطاء باستخدام :

(1) الطريقة المطولة ؟.

(2) الطريقة المختصرة ؟.

19 - 8 - كنت في زيارة لصديقك الذي يعمل كمحاسب في إحدى الشركات، فتصفححت اليومية العامة لترى بعض القيود المدونة بها، فاسترعى انتباهك ما يلي من المعاملات :

تاريخ	بيان	له	منه
91/2/2	مبيعات حسابات تحت التحصيل بيع بضاعة على الحساب لمنشأة السلامة، بمبلغ 5,900 د.	9,500	9,500
3/3	المباي الآلات الصندوق مصاريف صيانة عادية دفعت نقداً .	1,000	500 500
4/4	مصروفات عمومية المصرف شراء سيارة للإدارة، بصك بمبلغ 2,500 د.	5,200	2,500
5/5	المصرف حسابات تحت الدفع	5,300	3,600
6/30	تحصيل مبلغ 6,200 د. من أحد العملاء . المرتبات السلف / أحمد مصلحة الضرائب المصرف إثبات قيمة مرتب الموظف أحمد، مع خصم القسط الشهري لسلفة كان قد أخضعها من الشركة، وخصم ضريبة المرتبات، ثم دفع الباقى له بصك .	50 50 300	400

المطلوب :

- 1 - ما هي الأخطاء التي ارتكبها صديقك عند إثباته لتلك العمليات في اليومية وترحيله لها في الأستاذ العام كما هي ؟ .

2 - ما هو أثر تلك الأخطاء على ميزان المراجعة والقوائم المالية للشركة في 31/12/1991؟

3 - إجراء قيود التصحيح اللازمة ، وفقاً لكل من :

(1) الطريقة المختصرة .

(2) الطريقة المطولة .

19 - 9 - تمنع في كل من قيود اليومية العامة التالية في دفاتر منشأة التحرر :

التاريخ	البيان	له	منه
88/1/1	المصرف مبيعات بيع بضاعة عل الحساب لمنشأة الأصل بمبلغ 3,400. تدفع بعد شهر من تاريخه.	3,400	3,400
2/2	حسابات تحت التحصيل المصرف استلام مبلغ 3,400. من العميل أحمد سداداً لجزء من رصيده لدينا.	4,300	4,300
3/3	مصرف النقل والانتقال المصرف قبعة تذكرة سفر لأحد الشركاء بالمنشأة استخدمها للذهاب إلى العمرة.	500	500
4/4	للشريات حسابات تحت الدفع شراء سيارة لنقل الإنتاج بمبلغ 4,500 عل الحساب من شركة المهاري.	5,500	5,400

المطلوب :

1 - بين الأخطاء التي ارتكبت عند إثبات العمليات المذكورة أعلاه ، إن وجدت .

2 - بين أثر كل من تلك الأخطاء على ميزان المراجعة والقوائم المالية للمنشأة في 1991/12/31.

3 - وضح كيف يمكن تصحيح كل من تلك الأخطاء بإحدى الطريقتين المطلوبة أو المختصرة.

19 - 10 - بصفتك محاسباً قانونياً، كلفت أحد مساعديك بمراجعة عمليات شهر ناصر (يوليو) 1991 من واقع دفاتر ومستندات الشركة الوطنية للمواد الصحية، فقدم إليك تقريراً متضمناً عدة ملاحظات من بينها ما يلي:

1 - اشترت الشركة رافعة بمبلغ 9,500 د. بصك، وأثبتت العملية بشكل سليم في اليومية العامة، إلا أنه عند الترحيل إلى الأستاذ العام تم ترحيل مبلغ 5,900 د. إلى الحسابات المعنية.

2 - باعت الشركة بضاعة على الحساب إلى شركة غصن الرمان بمبلغ 4,500 د. أثبتت العملية بشكل سليم في اليومية العامة، ولكن تم ترحيلها إلى الأستاذ العام مرتين.

3 - باعت الشركة بضاعة نقداً بمبلغ 4,000 د، وأثبتت المعاملة بشكل سليم في اليومية العامة، ولكنها لم ترحل إلى الأستاذ العام.

4 - اشترت الشركة بضاعة بمبلغ 5,000 د. على الحساب، ولم تثبت هذه المعاملة في الدفاتر إطلاقاً.

5 - دفعت المنشأة مبلغ 6,500 د. بصك إلى أحد مورديها. أثبتت المعاملة بشكل صحيح في اليومية العامة، ولكن عند الترحيل رحل مبلغ 5,600 د. إلى الجانب المدين من حساب حسابات تحت التحصيل وبمبلغ 6,500 د. إلى الجانب الدائن من حساب المصرف.

المطلوب:

1 - بين أثر كل من الأخطاء التي ارتكبت في إثبات المعاملات السابقة على ميزان المراجعة والقوائم المالية للشركة.

2 - بين كيف يمكن تصحيح كل من تلك الأخطاء؟.

19 - 11 - تنتهي السنة المالية لشركة البلح في 31 الكانون (ديسمبر) من كل عام، ولم تنته عملية إعداد القوائم المالية للشركة عن السنة المالية 1991 عندما اكتشفت بصفتك مراجعاً داخلياً جديداً للشركة الأخطاء التالية في الربيع (مارس) 1992:

1 - اشترت المنشأة أثاثاً بمبلغ 5,000 د. بصك، وأثبتت المعاملة بشكل سليم في اليومية العامة، أما عند الترحيل إلى الأستاذ العام فقد رحل بمبلغ 5,000 د. إلى كل من الجانب المدين للمشتريات والجانب الدائن للمصرف.

2 - اشترت المنشأة بضاعة على الحساب بمبلغ 8,000 د. وأثبتت المعاملة بشكل سليم في اليومية العامة. أما عند الترحيل إلى الأستاذ العام فقد رحل بمبلغ 80,000 د. إلى الجانب المدين لحساب المشتريات بدلاً من مبلغ 8,000 د.

3 - باعت الشركة بضاعة على الحساب لمنشأة التصدي بمبلغ 7,000 د. وأثبتت المعاملة بشكل سليم في اليومية العامة؛ ولكن المحاسب رحل بمبلغ 70,000 د. إلى الجانب الدائن من حساب المبيعات.

4 - استلمت الشركة صكاً من أحد عملائها بمبلغ 9,000 د. وأثبتت المعاملة بشكل سليم في اليومية العامة. وعند الترحيل، قام المحاسب بترحيل بمبلغ 19,000 د.. إلى الجانب الدائن من حساب العملاء.

5 - باعت الشركة آلة قديمة من آلاتها بياناتها كما يلي :

(1) تكلفة الاقتناء	16,000 د.
(2) تاريخ الاقتناء	1984/6/1
(3) العمر الإنتاجي المقدر	6 سنوات
(4) القيمة المقدرة كخردة	1,000 د.
(5) طريقة الاستهلاك	مجموع أرقام السنوات
(6) تاريخ البيع	1991/9/9
(7) سعر البيع	3,000 د.

ولكن هذه المعاملة لم تثبت بالدفاتر، ورغم أن البيع قد تمّ نقداً، إلا أن المبلغ لم يدخل خزينة الشركة أو حسابها بالمصرف.

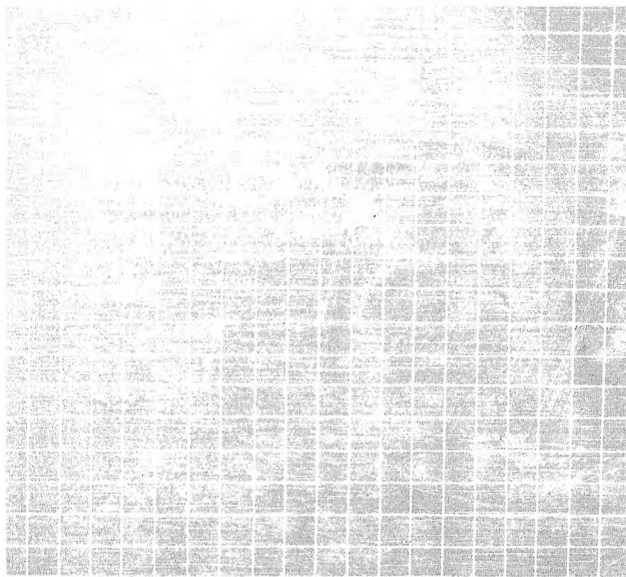
المطلوب :

- 1 - بينُ بالنسبة لكل معاملة نوع وطبيعة الخطأ المرتكب.
- 2 - بينُ أثر كل من تلك الأخطاء على حدة على ميزان المراجعة والقوائم المالية للشركة.
- 3 - بينُ الأثر التراكمي لتلك الأخطاء على ميزان المراجعة والقوائم المالية للشركة.
- 4 - بينُ متى يمكن اكتشاف وكيف يمكن تصحيح تلك الأخطاء في دفاتر الشركة.
- 5 - ما هي الإجراءات الضرورية التي ينبغي عليك إتخاذها حيال كل من تلك الأخطاء عند اكتشافها؟ .

فهرست

الموضوع	الصفحة
الاهداء	5
مقدمة	7
الفصل الأول : دور المحاسبة في اتخاذ القرارات	9
أسئلة وتمارين	29
الفصل الثاني : القوائم المالية عرض مختصر	31
أسئلة وتمارين	54
الفصل الثالث : النظام المحاسبي	67
أسئلة وتمارين	94
الفصل الرابع : الحسابات الختامية	105
أسئلة وتمارين	136
الفصل الخامس : اليوميات المساعدة والحاسب الآلي	157
أسئلة وتمارين	188
الفصل السادس : المراقبة الداخلية	205
أسئلة وتمارين	223
الفصل السابع : تحقيق الإيرادات	231
أسئلة وتمارين	255
الفصل الثامن : البضاعة بالمخزن وتكلفة البضاعة المباعة	269
أسئلة وتمارين	292

309	الفصل التاسع : النقدية والاستثمارات قصيرة الأجل
326	أسئلة وتمارين
343	الفصل العاشر : الأصول الثابتة وغير للمحوسة والاستخراجية
365	أسئلة وتمارين
377	الفصل الحادي عشر : الالتزامات قصيرة الأجل
390	أسئلة وتمارين
399	الفصل الثاني عشر : حقوق أصحاب المشروع
425	أسئلة وتمارين
443	الفصل الثالث عشر : الالتزامات طويلة الأجل
463	أسئلة وتمارين
473	الفصل الرابع عشر : الاستثمارات طويلة الأجل
497	أسئلة وتمارين
513	الفصل الخامس عشر : عودة الى التسويات الجردية والقوائم المالية
523	أسئلة وتمارين
543	الفصل السادس عشر : قائمة التغير في المركز المالي
553	أسئلة وتمارين
573	الفصل السابع عشر : تحليل القوائم المالية
595	أسئلة وتمارين
605	الفصل الثامن عشر : التقارير المالية وأثر تقلبات الأسعار
629	أسئلة وتمارين
637	الفصل التاسع عشر : الأخطاء المحاسبية وتصحيحها
656	أسئلة وتمارين



الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان
مصر - الدار الجماهيرية العربية الاشتراكية الوطنية

